



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

أثر مؤشرات كفاية رأس المال في الربحية والمخاطرة في المصارف السورية (دراسة تحليلية)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية

إعداد

مجد ابراهيم عمران

إشراف

أ.د. علي كنعان

2021/2020

الاهداء

إلى من تبعث كلماته في نفسي روح المثابرة، والاجتهاد والحماس إلى من علمني الجد والصبر لأحقق أهدافي

والدي الغالي

إلى من تبث دعواتها الأمل والنور في طريقي، إلى سلسبيل عذب ملؤه الحب والحنان والعطاء

والدتي الغالية

إلى من تدعم مساندتهم في نفسي روح المحبة والعطاء، وبسر القلب لرؤيتهم وتكتمل الفرحة بسعادتهم

إخوتي الأعزاء أحمد وماجدة

إلى من تبث روح المثابرة والتعاون، ومعها تكتمل سعادتي رفيقة دروب الحياة زوجتي

الدكتورة ريم عبود

إلى فرحة عمري وفلذات كبدي بناتي ماريا وميرا

إلى كل من كان لقائي بهم دون ميعاد.....فسعدت بلقائهم

إلى رفاق الدرب الطويل .. واللحظات الحلوة والذكريات الجميلة رفاق طريق العلم

أصدقائي الأعزاء

إلى ملاذ العلم ومنهل المعرفة إلى جامعتي جامعة دمشق

أهدي هذا العمل

الشكر والتقدير

أُتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى صاحب الفضل بعد الله تعالى في إنجاز هذه الأطروحة، استاذي الجليل المشرف الاستاذ الدكتور علي كنعان لما قدمه من رؤية ومنهجية متكاملة وملاحظات قيمة وتوجيهات سديدة طوال فترة الاشراف، فكان له عميق الاثر في تحديد ملامح الدراسة وصياغة هيكلتها، فضلاً عن قراءته الناقدة وطريقته الحوارية بروح الباحث المتمرس ذو الخبرة العميقة والكبيرة، فأحسن الله إليه جميل الإحسان.

وأسمى آيات العرفان والامتنان إلى الاساتذة الأجلاء، أعضاء اللجنة الموقرة:

الاستاذ الدكتور أكرم حوراني

الاستاذ الدكتور محمد حمرة

الاستاذ الدكتور نوار هاشم

الدكتور شادي العظمة

على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة التي ستزداد رصانة ورُقياً بفضل قراءتهم العلمية وفكرهم النير وملاحظاتهم الصائبة، والتي سترشدني في رحلتي المعرفية كي أرسو في مرفأ الصواب والحقيقة والمعرفة إن الالفاظ تظل عاجزة والعبارات تبقى قاصرة للتعبير عن المعاني الصادقة التي تجيش حباً لجامعة دمشق وكلية الاقتصاد والأساتذة الأجلاء فيها الذين نهلت طوال مرحلتي الماجستير والدكتوراه من معين علمهم وشهامة كرمهم ونبل اخلاقهم ابتداءً من الاساتذة في قسم المصارف والتأمين وانتهاءً بعمادة الكلية الممثلة بالدكتور **عمار ناصر آغا**

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم هذه الأطروحة التي تحمل عنوان:

أثر مؤشرات كفاية رأس المال في الربحية والمخاطرة في المصارف السورية (دراسة تحليلية)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الأطروحة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الأطروحة ككل، أو أي جزء منها لم تقدم من قبل لنيل أية درجة عملية أو بحث علمي أو بحثي لدي أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the research's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

student Name: Majd omran

اسم الطالب: مجد إبراهيم عمران

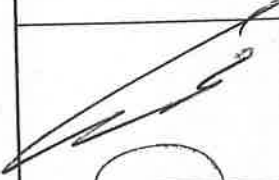
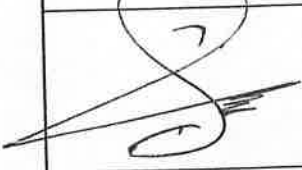
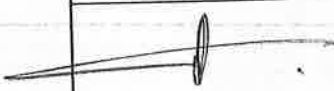
Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

لجنة الحكم

	عضواً مشرفاً	الأستاذ في قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	د. علي كنعان
	عضواً	الأستاذ في قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	د. أكرم حوراني
	عضواً	الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	د. محمد حمزة
	عضواً	الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	د. نوار هاشم
	عضواً	المدرس في جامعة الدولية للعلوم والتكنولوجيا	د. شادي العظمة

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم هذه الأطروحة التي تحمل عنوان:
أثر مؤشرات كفاية رأس المال في الربحية والمخاطرة في المصارف السورية (دراسة تحليلية)
أقر بأن ما شتملت عليه هذه الأطروحة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما
ورد، وأن هذه الأطروحة ككل، أو أي جزء منها لم تقدم من قبل لنيل أية درجة عملية أو بحث علمي أو
بحثي لدي أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the reserrchr's
own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or
qualification.

student Name:

Signature:

Date:

اسم الطالب: مجد إبراهيم عمران

التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٨/١١/٢٠

توصية المدقق اللغوي

أشهد أن أطروحة الدكتوراه الموسومة بالعنوان "أثر مؤشرات كفاية رأس المال في الربحية والمخاطرة في المصارف السورية (دراسة تحليلية)"، التي تقدم بها الطالب مجد إبراهيم عمران قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية تحت إشرافي، وأصبحت تتسم بأسلوب علمي خالٍ من الأخطاء اللغوية، وعليه أوقع.

هـ ٩٦٦٨٥٥٣١٣

المدقق الموجه الاختصاصي لمادة اللغة العربية
في مديرية تربية طرطوس
رزق يوسف سليمان



فهرس المحتويات

VII	فهرس المحتويات
X	فهرس الجداول
XIII	الملخص
XIV	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
XIV	أولاً: مقدمة
XIV	ثانياً: مشكلة الدراسة:
XV	ثالثاً: أهداف الدراسة
XV	رابعاً: أهمية الدراسة:
XVI	خامساً: فرضيات الدراسة:
XVI	سادساً: منهج الدراسة:
XVIII	سابعاً: مجتمع وعينة الدراسة:
XIX	ثامناً: وصف متغيرات الدراسة:
XX	تاسعاً: الدراسات السابقة:
XXIX	عاشراً: ما يميز الدراسة الحالية:
1	الفصل الأول: كفاية رأس المال المصرفي ومؤشرات قياسها
1	مقدمة:
2	المبحث الأول: مفهوم كفاية رأس المال وتطور حسابها
2	1-1-1- مفهوم رأس المال:
3	1-1-2- وظائف رأس المال
5	1-1-3- مفهوم رأس المال الاقتصادي Economic Capital:
7	1-1-4- مفهوم كفاية رأس المال:
8	1-1-5- أهمية كفاية رأس المال في المصرف:
9	1-1-6- تطور حساب كفاية رأس المال تدريجياً:
11	1-1-7- دراسة علاقة كفاية رأس المال بمحدداتها في المصرف
19	المبحث الثاني: متطلبات كفاية رأس المال المصرفي وفق اتفاقيات بازل الدولية
19	تمهيد
19	1-2-1- التطور التاريخي للجنة بازل المصرفية
21	1-2-2- أهداف اتفاقية بازل:
22	1-2-3- لمحة عن اتفاقية بازل 1
25	1-2-4- عيوب اتفاقية بازل 1:
26	1-2-5- ظهور اتفاقية بازل 2:
28	1-2-6- النسبة الجديدة لكفاية رأس المال في اتفاقية بازل 2:
30	1-2-7- احتساب مخاطر السوق Market Risk:
35	1-2-8- احتساب مخاطر الائتمان credit risk:
44	1-2-9- احتساب المخاطر التشغيلية Operational Risk:
51	1-2-10- تقييم اتفاقية بازل:
53	المبحث الثالث: اتفاقية بازل 3/ و ما جاءت به
53	تمهيد
53	1-3-1- ظروف إصدار مقررات اتفاقية بازل 3:

54	1-3-2-مقررات اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال.....
55	1-3-3-أهمية مقررات بازل 3
56	1-3-4-الجوانب الإصلاحية لاتفاقية بازل 3:
65	1-3-5-أهم التعديلات الكمية في جانب السيولة:
66	1-3-6-نسبة الرافعة المالية (نسبة الاستدانة):
68	1-3-7-انعكاسات اتفاقية بازل 3 على النظام المصرفي.....
73	المبحث الرابع: تطبيق مقررات بازل 2* في سورية
73	تمهيد:
74	1-4-1-متطلبات تحديد كفاية رأس المال لدى المصارف:
76	1-4-2-تعريف الأموال الخاصة الصافية:
82	1-4-3-احتساب مخاطر السوق:
85	1-4-4-احتساب المخاطر التشغيلية:
	1-4-5-تقييم معيار كفاية رأس المال المحتسبة لدى المصارف عينة الدراسة وفق تعليمات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253:
86	
90	الفصل الثاني المخاطر المصرفية والربحية وآليات إدارتها وقياسها.
90	مقدمة:
91	المبحث الأول: مفهوم المخاطرة المصرفية وأنواعها
91	2-1-1- مفهوم المخاطرة:
92	2-1-2-أهمية تحليل مخاطر المصارف.....
93	2-1-3- أنواع المخاطر المصرفية ومؤشراتها:
109	المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية
109	2-2-1- مفهوم إدارة المخاطر المصرفية وأهدافها الأساسية في القطاع المصرفي:
110	2-2-2-التغيرات في بيئة الصناعة المصرفية وقواها المؤثرة:
112	2-2-3- أهمية إدارة المخاطر:
113	2-2-4: قواعد إدارة المخاطر المصرفية:
116	2-2-5- أهداف إدارة المخاطر :
117	2-2-6-منهج عملية إدارة المخاطر :
119	المبحث الثالث: ربحية المصارف ومعايير قياسها
119	تمهيد:
119	2-3-1- الربح والربحية في المصرف :
120	2-3-2- مكونات العائد (الربح) المحاسبي :
122	2-3-3- أهمية الأرباح للمصرف:
123	2-3-4- معايير قياس الربحية في المصرف:
125	2-3-5-العلاقة بين المخاطرة والعائد:
127	2-3-6-استراتيجيات تحسين الربحية في المصارف:
146	الفصل الثالث مناقشة نتائج التحليل والاختبار
147	المبحث الأول: مناقشة نتائج تحليل مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي
147	3-1-1- مجال وعينة الدراسة:-
147	3-1-2 - أساليب جمع البيانات:
148	3-1-3- مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي
148	3-1-4- مؤشرات المخاطر المصرفية:
148	3-1-5- مؤشرات العائد المصرفي

149	3-1-6 - محددات الدراسة:
154	المبحث الثاني: مناقشة نتائج تحليل مؤشرات المخاطرة والعائد المصرفي
154	3-2-1: تحليل مؤشرات المخاطر المصرفية:
155	1- تحليل المخاطرة الائتمانية:
156	2. تحليل مخاطرة سعر الفائدة
157	3. تحليل مخاطرة السيولة
158	3-2-3- تحليل مؤشرات العائد المصرفي
159	1. هامش الفائدة الصافي:
159	2. هامش الدخل الصافي
160	3. معدل دوران الموجودات
163	المبحث الثالث: نتائج اختبار الفرضيات
	3-3-1- نتائج اختبار العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ($X_9 - X_1$) ومؤشرات المخاطرة المصرفية ($y_5 - y_1$)
163	3-3-2- نتائج اختبار العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ($X_9 - X_1$) ومؤشرات العائد المصرفي ($y_{14} - y_6$)
173	
185	المبحث الرابع: مفهوم التحليل العاملي
185	3-4-1- مفهوم التحليل العاملي:
185	3-4-2- شروط استخدام التحليل العاملي:
186	3-4-3- التحليل العاملي للمتغيرات وفق طريقة المكونات الأساسية
192	3-4-4- معاملات العوامل يمثل معاملات المكونات (العوامل)
199	3-4-3- معاملات العوامل يمثل معاملات المكونات (العوامل)
202	3-4-6- التحليل العاملي باستخدام طريقة المكونات الأساسية لمتغيرات العائد :
207	3-4-3- معاملات العوامل يمثل معاملات المكونات (العوامل)
211	المبحث الخامس: التحليل التمييزي للعوامل
211	3-5-1- مفهوم تحليل التمايز
212	3-5-2- أهداف تحليل التمايز
220	الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات
220	الاستنتاجات
220	4-1- الاستنتاجات النظرية
222	4-2- الاستنتاجات التطبيقية
226	التوصيات.
229	قائمة المراجع
229	أولاً المراجع باللغة العربية :
229	أ- الكتب :
232	ب- الأبحاث والرسائل والدوريات
237	ثانياً: المراجع باللغة الانكليزية:

فهرس الجداول

31.....	جدول 1 تصنيف مخاطر الأوراق المالية
32.....	جدول 2 طريقة الاستحقاق : الفترات الزمنية والأوزان
33.....	جدول 3 جدول المجموعات الزمنية
37.....	جدول 4 وزن المخاطر لقروض المؤسسات السيادية
38.....	جدول 5 وزن المخاطر حسب تصنيف الدولة
39.....	جدول 6 التصنيف الائتماني للمصارف
39.....	جدول 7 أوزان المخاطر للقروض القصيرة
40.....	جدول 8 أوزان لا المخاطر للشركات
47.....	جدول 9 معاملات بيتا حسب النشاط
60.....	جدول 10 الحد الأدنى المعياري لرأس مال البنك
61.....	جدول 11 تركيبة رؤوس أموال المصارف الجديدة والمطلوبة في ظل بازل 3 ^{II}
63.....	جدول 12 أنواع الأدوات الرأسمالية وفق مقررات بازل 2 وبازل 3
66.....	جدول 13 مخطط تطبيق LCR
71.....	جدول 14 مقارنة بين بازل 1/ وبازل 2/ وبازل 3/
73.....	جدول 15 عدد المصارف العاملة
86.....	جدول 16 نسبة كفاية رأس المال لدى البنك العربي
87.....	جدول 17 نسبة كفاية رأس المال لدى البنك الدولي للتجارة والتمويل
87.....	جدول 18 نسبة كفاية رأس المال لدى بنك الأردن
87.....	جدول 19 نسبة كفاية رأس المال لدى بنك سورية والمهجر
87.....	جدول 20 نسبة كفاية رأس المال لدى بنك عودة
88.....	جدول 21 نسبة كفاية رأس المال لدى بنك فرنسبنك
96.....	جدول 22 تكوين المخصصات وطبيعتها استناداً إلى نوع القرض
96.....	جدول 23 نسب المخصصات وفق نوع القرض
147.....	جدول 24 المصارف عينة الدراسة
164.....	جدول 25 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر المخاطرة الائتمانية
166.....	جدول 26 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشر مخاطر سعر الفائدة
166.....	جدول 27 علاقة الارتباط والتأثير بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر مخاطرة السيولة (الاستثمارات قصيرة الأمد/الودائع)(. (y3)
168.....	جدول 28 علاقة الارتباط والتأثير بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي وبين مؤشر مخاطرة السيولة (الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات)(. (y4)
170.....	

جدول 29. تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في مؤشر مخاطر السيولة (الأرصدة المملوكة لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات) (y5)	172
جدول 30 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر هامش صافي الفائدة (y6)	174
جدول 31 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر هامش الدخل الصافي (y7)	175
جدول 32 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر معدل دوران الموجودات (y8)	176
جدول 33 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر العائد على الموجودات (y9)	177
جدول 34 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي مضاعف الرافعة المالية (y10)	178
جدول 35 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر العائد على حقوق الملكية	180
جدول 36 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر العائد على الودائع (y12)	182
جدول 37 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر العائد على الأموال المتاحة (y13)	184
جدول 38 مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات Correlation Matrix(a)	186
جدول 39 KMO and Bartlett's Test	188
جدول 40 Communalities	188
جدول 41 Total Variance Explained	190
جدول 42 Component Matrixa	191
جدول 43 Component Score Coefficient Matrix	192
جدول 44 مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات	195
جدول 45 KMO and Bartlett's Test	196
جدول 46 Communalities	197
جدول 47 Total Variance Explained	198
جدول 48 Component Matrix(a)	199
جدول 49 Component Score Coefficient Matrix	199
جدول 50 Correlation Matrix(a)	202
جدول 51 KMO and Bartlett's Test	203
جدول 52 Communalities	203
جدول 53 Total Variance Explained	205
جدول 54 Component Matrix(a)	206
جدول 55 Component Score Coefficient Matrix	207
جدول 56 Test Results	212
جدول 57 Log Determinants	213
جدول 58 Eigenvalues	214

215	Wilks' Lambda	59 جدول
216	Structure Matrix	60 جدول
217	Functions at Group Centroids	61 جدول
217	62 Classification Function Coefficients	جدول

أثر مؤشرات كفاية رأس المال في الربحية والمخاطرة في المصارف السورية (دراسة تحليلية)

الملخص

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على جانب معرفي وأكاديمي حيوي ومهم في العمل المصرفي وهو كفاية رأس المال المصرفي والدور الأساسي لمقررات لجنة بازل الدولية، وكذلك المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف، ومدى قدرة تلك المعايير في تغطية المخاطر وما يمكن أن يعكسه ذلك من تأثير في تحقيق العائد. وتبيان وتحليل المؤشرات الخاصة بكل من معايير كفاية رأس المال المصرفي وكل من المخاطرة والعائد للمصارف عينة الدراسة. وتحليل العلاقة بين معايير كفاية رأس المال المصرفي ومؤشرات كل من المخاطرة والعائد للمصارف عينة الدراسة.

وفي الجانب التطبيقي، اختيرت ستة مصارف سورية خاصة كعينة عمدية من القطاع المصرفي السوري، ولمدة سبع سنوات (2013-2019) وتم تحليل المؤشرات الخاصة بكل من كفاية رأس المال المصرفي والمخاطرة المصرفية، والعائد المصرفي، فضلاً عن استخدام أسلوبين في التحليل:

الأسلوب الأول المنهج الوصفي: من خلال الدراسة النظرية لمفهوم كفاية رأس المال ومبادئها وقواعدها الأساسية بموجب اتفاقية بازل للرقابة الدولية، إضافة إلى مفهوم المخاطر المصرفية وتحليل ودراسة العلاقة والتوافق بين معايير كفاية رأس المال ومؤشرات المخاطر المصرفية. وأهم مؤشرات قياس الربحية وعلاقتها بكفاية رأس المال المصرفية.

الأسلوب الثاني الأسلوب القياسي التحليلي الكمي لقياس أثر مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الربحية ومؤشرات المخاطرة، وتحليل وتقييم آثار متطلبات كفاية رأس المال على مستوى المخاطرة للمصرف وعلى ربحيته وقد تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي الجاهز "spss"

وتلخصت أهم نتائج الدراسة وجود علاقة وتأثير بين تلك المؤشرات وهذا يحتم قبول فرضية الدراسة " تتأثر كل من مؤشرات المخاطر المصرفية ومؤشرات العائد المصرفي بمؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ، ووجود أثر تصنيفي للعوامل الممثلة ل كفاية رأس المال ومخاطر السيولة تساهم في شكل كبير في تحديد وتصنيف كل مصرف من المصارف عينة الدراسة حيث كان الأثر الأكبر لمؤشرات كفاية رأس المال من خلال العوامل الممثلة لها بالإضافة إلى العامل الخاص بالمخاطرة واستبعاد العوامل الخاصة بمؤشرات العائد كونه تبين بنتيجة التحليل ليس لها أثر على تصنيف المصرف.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة

تزايد الاهتمام بكفاية رأس المال المصرفي في الفترات السابقة، بهدف تحليل مؤشرات كفاية رأس المال وتقييم المخاطر المصرفية حيث تواجه المصارف العاملة في سورية صعوبة في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية، نظراً لضعف السياسات والإجراءات المتعلقة بتحديد متطلبات كفاية رأس المال وتدني نسب الملاءة المالية لدى بعض المصارف أو زيادتها بشكل كبير، إضافة إلى عدم متابعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف مما يؤدي إلى تهديد سلامته واستمرار نشاطه.

يعتبر موضوع كفاية رأس المال أحد الاتجاهات الحديثة والمهمة لكل السلطات الرقابية والمصارف على حد سواء، كونها تمثل أهم عنصر من عناصر متانة وضع المصارف حيث يعرف مفهوم كفاية رأس المال أنه هو الذي يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به (موجودات المصرف). وتعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار ، حيث كلما انخفض احتمال إعسار المصرف ارتفعت تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية ، والعكس من ذلك صحيح .وانطلاقاً من أهمية الموضوع سيتناول الباحث تحليل وتقييم مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ودوره في المحافظة على الوضع المالي وربحية المصرف، ومواجهة الخسائر غير المتوقعة ، وتخفيف الخسائر الناجمة عن المخاطر (ائتمان ، سوق ، تشغيل، سيولة) إضافة إلى دراسة العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال وتلك المخاطر بما يسهم بإدارة فعالة وسليمة للمصرف .حيث أن تحديد حجم رأس المال الضروري لمواجهة المخاطر المصرفية يمثل تحدياً هاماً، لأن مستويات رأس المال المنخفضة تعني عدم القدرة على مواجهة الخسائر والأحداث غير المتوقعة ، وبالتالي تعريض أموال المصرف والمودعين للمخاطرة ، ومن ناحية أخرى فإن احتفاظ المصرف برأس مال يفوق احتياجاته، يؤدي إلى عدم الكفاءة في استخداماته وتوظيفاته مما يؤثر سلباً على معدلات الربحية لديه .

لأبد من معرفة مؤشرات كفاية رأس المال بموجب اتفاقية بازل الدولية، وهل فعلاً مؤشرات كفاية رأس المال تقوم بالدور المطلوب منها بكفاءة من خلال تحديد وقياس دقيق لرأس المال الواجب الاحتفاظ به لمواجهة آثار المخاطر المصرفية التي يتعرض لها المصرف.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

نظراً للدور الكبير والهام الذي تقوم به المؤسسات المصرفية في النشاط الاقتصادي من جهة، والتطور التقني المتسارع في الصناعة المصرفية المتمثل باستخدام الوسائل الالكترونية في العمل المصرفي من جهة أخرى ، والتوسع الكبير في الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف وزيادة تعقيد العمليات المصرفية من جهة أخرى ، فقد أصبح من الضروري تحقيق رقابة مصرفية فعالة على المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي ككل، ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة تحقق السلامة المصرفية.

. لذلك فإن الدراسة تسعى للإجابة على التساؤل الرئيسي ما هو دور كفاية رأس المال في إدارة المخاطر في المصارف وأثرها على ربحية المصارف السورية وعلى سيولتها؟
حيث أن المشكلة تنشأ عندما لا تعمل عناصر المثلث الذهبي (السيولة، الأمان، الربحية) وفق آلية تحقق إدارة فعالة لرأس المال لذا يجب على جميع المصارف كشف مواطن الضعف والقوة بهدف اتخاذ القرارات المناسبة وتقويم الأداء.

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي للدراسة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو أثر مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي على ربحية المصارف عينة الدراسة؟
- ما هو أثر مؤشرات كفاية رأس المال على المخاطر المصرفية وتخفيف آثارها؟
- ما هو واقع مؤشرات كفاية رأس المال والربحية والمخاطرة والسيولة في المصارف السورية عينة الدراسة؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

- 1- تسليط الضوء على جانب معرفي وأكاديمي حيوي ومهم في العمل المصرفي وهو كفاية رأس المال المصرفي والدور الأساسي لمقررات لجنة بازل الدولية، وكذلك المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف، ومدى قدرة تلك المعايير في تغطية المخاطر وما يمكن أن يعكسه ذلك من تأثير في تحقيق العائد.
- 2- تبيان وتحليل المؤشرات الخاصة بكل من معايير كفاية رأس المال المصرفي وكل من المخاطرة والعائد للمصارف عينة الدراسة.
- 3- تحليل العلاقة بين معايير كفاية رأس المال المصرفي ومؤشرات كل من المخاطرة والعائد للمصارف عينة الدراسة.
- 4- التعرف على العوامل التي تؤثر على كفاية رأس المال والمخاطرة والعائد، وتحديد إمكانية تجميع هذه المتغيرات المستقلة في عوامل (مكونات) مما يمكننا من التعبير عن أكبر قدر من التباين بين هذه المتغيرات. بهدف دراسة تأثير كل من المخاطرة والعائد على كفاية رأس المال
- 5- بيان الأثر التصنيفي لكل من مؤشرات كفاية رأس المال والمخاطر المصرفية والعائد على تصنيف المصرف

رابعاً: أهمية الدراسة:

1. **الأهمية العلمية :** تعد قضية تحديد مقدار رأس المال الذي يجب أن يمتلكه المصرف ومكونات رأس المال من القضايا المثيرة للجدل الطويل والمتواصل، فالأطراف المختلفة ذات المصالح المتفاوتة في كيفية تشغيل المصرف تتبنى وجهات نظر مختلفة بشأن أهمية رأس المال ووظائفه، ومن أهم هذه الأطراف المصارف المركزية والمساهمون والمودعون والإدارات المصرفية، ولكن هذه الأطراف تسعى بصورة متكاملة إلى العمل بفاعلية وكفاءة لضمان استمرارية المصرف في مزاولة نشاطه وممارسة فعالياته، بما يعود عليهم جميعاً بالنفع المتجسد بالأرباح (العوائد). لذلك تتجسد الأهمية العلمية في عرض الأدبيات النظرية والدراسات التي تناولت موضوع كفاية رأس المال والمخاطرة والعائد ومؤشرات قياسها.

2. **الأهمية العملية:** في تأكيدها ربط كفاية رأس المال المصرفي بدرجة المخاطرة التي تتضمنها أنشطة المصارف. فالعمل المصرفي الحديث بات محاطاً بالكثير من المخاطر جراء تنوع وتطور الأعمال والأنشطة المصرفية وتطور التكنولوجيا لذلك تسعى المصارف إلى تطوير استراتيجيتها وتقنياتها وأساليبها في مجال إدارة المخاطر، حتى تتمكن من تحويل التحديات المالية التي تؤثر في السلامة المصرفية إلى فرص مالية مربحة لها (المبادلة بين المخاطرة والعائد)، وما يمكن أن يسفر عن ذلك من تأثير في أرباح المصرف. يعتبر رأس المال هو خط الدفاع الأول من أجل الامتناع عن الخسائر غير المتوقعة الناشئة عن جميع المخاطر التي تواجه المصارف في أنشطتها المصرفية ، وإضافة رؤوس أموال إلى الميزانية العمومية للمصرف يحد من المخاطر ، وزيادة القاعدة الرأسمالية للمصرف لامتصاص الخسائر في أوقات ضعف الأداء ومع ثبات العوامل الأخرى وانخفاض احتمال الإعسار ، يعزز سلامة أموال المودعين والحفاظ على ثقة الجمهور مما يوفر زيادة مصادر التمويل للمصرف وتوسيع الميزانية العمومية للمصرف وجذب ودائع وعملاء أكبر وبالتالي ارتفاع حجم أعماله وارتفاع مستوى أدائه.

خامساً: فرضيات الدراسة:

تم صياغة فرضيات البحث بالصيغة العدمية التالية:

- 1- لا يوجد علاقات ارتباط وتأثير معنوية بين مؤشرات كفاية رأس المال ومستوى الربحية في المصارف عينة الدراسة. (سنة مصارف خاصة - خلال الفترة الزمنية 2013 لغاية 2019).
- 2- لا يوجد علاقات ارتباط وتأثير معنوية بين مؤشرات كفاية رأس المال المثقلة بالمخاطر (الائتمانية، السيولة، وسعر الفائدة) في المصارف عينة الدراسة.
- 3- لا يوجد أثر تصنيفي لمؤشرات كفاية رأس المال على كل مصرف
- 4- لا يوجد أثر تصنيفي لمؤشرات المخاطرة على كل مصرف
- 5- لا يوجد أثر تصنيفي لمؤشرات العائد على كل مصرف

سادساً: منهج الدراسة:

سيتبع الباحث أسلوبين في التحليل:

الأسلوب الأول المنهج الوصفي: من خلال الدراسة النظرية لمفهوم كفاية رأس المال ومبادئها وقواعدها الأساسية بموجب اتفاقية بازل للرقابة الدولية، إضافة إلى مفهوم المخاطر المصرفية التي تواجه العمل المصرفي وطرق إدارتها وقياسها. والرجوع إلى الدراسات والأدبيات السابقة لتحليل ودراسة العلاقة والتوافق بين معايير كفاية رأس المال ومؤشرات المخاطر المصرفية. وأهم مؤشرات قياس الربحية وعلاقتها بكفاية رأس المال المصرفية.

الأسلوب الثاني الأسلوب القياسي التحليلي الكمي لقياس أثر مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الربحية ومؤشرات المخاطرة، وتحليل وتقييم آثار متطلبات كفاية رأس المال على مستوى المخاطرة للمصرف وعلى ربحيته واستخدام الطرق الإحصائية لإجراء تحليل علاقات الارتباط والتأثير المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات الدراسة

اعتمد منهج الدراسة على الأسلوب التحليلي لكونه أكثر ملائمة لطبيعة الدراسة ومجالها وأهدافها. وقد تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي الجاهز "spss" لإجراء تحليل العلاقات والتأثير بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات.

ومن أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة ما يأتي:

1- الوسط الحسابي: لمعرفة متوسط القيم لمعايير كفاية رأس المال ومؤشرات كل من المخاطرة والعائد وقيمة المصروف خلال مدة الدراسة.

2- المتوسط العام: لاستخراج متوسط المتوسطات لمعايير كفاية رأس المال ومؤشرات كل من المخاطرة والعائد خلال مدة الدراسة.

3- الارتباط البسيط الذي يقيس العلاقة بين متغيرين، هما: المتغير المستقل " X " والمتغير التابع "Y". مع العلم أن الحصول على قيمة صغيرة (قريبة من الصفر) لهذا المعامل لا يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين، فقد توجد علاقة من الدرجة الثانية (ارتباط غير خطي)¹

4- اختبار T: يبين طبيعة العلاقة بين المتغير التابع "Y" والمتغير المستقل "X" إن كانت معنوية أم غير معنوية، وتكون معنوية عندما تكون T المحسوبة أكبر من T الجدولية أي يوجد تأثير للمتغير المستقل في المتغير التابع.

5- الانحدار الخطي البسيط: وهو مقياس رياضي لتقدير العلاقة بين المتغير التابع "Y" والمتغير المستقل "X". وكما في المعادلة الآتية

$$Y=B_0 + B_1X + e$$

حيث أن:

Bo: الحد الثابت أو معلمة تقاطع خط الانحدار مع المحور الأفقي Intersection Parameter.

B1: معلمة الميل Slope Parameter $B1= \Delta Y / \Delta X$

e: الخطأ العشوائي وهو الفرق بين القيمة الحقيقية Y والقيمة التقديرية $\hat{Y}$ ويعرف بالمتبقي residual حيث أن $e = Y - \hat{Y}$.

6- اختبار F: وهو من الاختبارات الإحصائية الأكثر دقة في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة. وبمقارنة F المحسوبة مع F الجدولية ولمستوى معنوية (α) ولدرجة حرية n1 للبسط و n2 للمقام فإذا كانت F المحسوبة أكبر من F الجدولية كانت العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل معنوية، أي يوجد تأثير قوي للمتغير المستقل في المتغير التابع¹.

7- معامل التحديد (R^2): وهو مقياس يوضح مقدار ما يفسره المتغير المستقل " X " من انحراف المتغير التابع " Y"، أي درجة مساهمة " X " في التغير الحاصل في "Y" ويكون ما بين الصفر والواحد، فكلما ارتفعت قيمة معامل التحديد " R^2 " كان ذلك مؤشراً على أن "X" ذو تأثير كبير على "Y".

8- تحليل المسار: يُعد هذا التحليل من الأساليب الإحصائية الحديثة نسبياً، والتي تستخدم في تقييم الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة في تفسير الاختلاف الكلي الموجود في المتغير التابع بشكل واضح، والميزة الأساسية لهذا التحليل أنه يعزز النتائج التي يمكن إيجادها من تحليل الانحدار، فضلاً عن كونه يحدد من

هو المتغير الأكثر تأثيراً عند ترتيب المتغيرات وفق التأثير الكلي للمتغيرات المستقلة⁴ وقد تم استخدام هذا الأسلوب الإحصائي لتعزيز النتائج التي يتم الحصول عليها وفق أسلوب معامل التحديد.

9- التحليل العاملي تحديد الأبعاد المختلفة للنموذج، يلي ذلك تحديد مدى قدرة العامل على شرح المتغير، وبإتمام هاتين الخطوتين نكون قد حققنا أهداف التحليل العاملي المتمثلة بالنقاط التالية:

- تلخيص المتغيرات في عدد أقل من العوامل الرئيسية التي تفسر الظاهرة.
- إبراز مجموعة العناصر الكامنة التي يصعب الكشف عنها والتي يمكن أن يكون لها دور في تفسير العلاقات بين عدد كبير من المتغيرات.

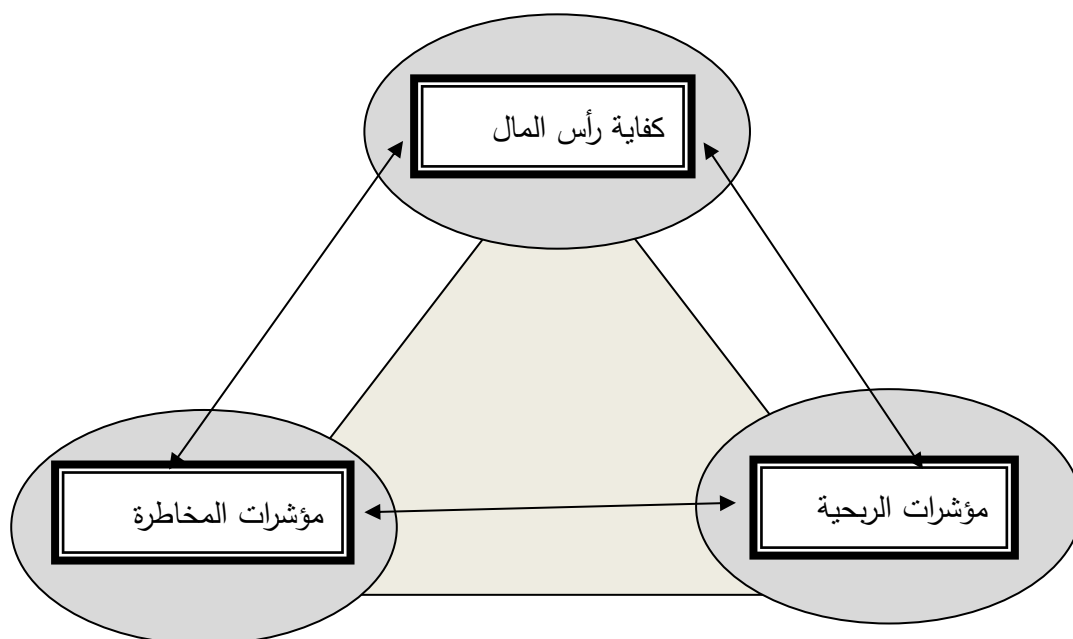
الحصول على مجموعة جديدة من المتغيرات (العوامل) وبعدد أقل لتحصل جزئياً أو كلياً محل المجموعة الأصلية من المتغيرات

وتم إجراء اختبار التحليل التمييزي المتعدد للعوامل الخاصة لكل من (كفاية رأس المال - المخاطرة - العائد) لمعرفة الأثر التصنيفي لهذه العوامل على كل مصرف من المصارف عينة الدراسة من خلال تشكيل نموذج تصنيفي تم صياغته بناء على مؤشرات الدراسة

سابعاً: مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية مجتمع الدراسة، وتم أخذ عينة من المصارف الخاصة العاملة في السوق المصرفي السوري ستة مصارف (البنك العربي، الدولي للتجارة والتمويل، بنك الاردن، بنك سورية والمهجر، بنك عودة، بنك فرنسبنك).

وفيما يتعلق بمدة الدراسة فقد اقتصر على سبع سنوات (2013-2019-)، حسب ما توافر من تقارير سنوية نهائية للمصارف عينة الدراسة. فضلاً عن أن تلك المدة كافية لإجراء التحليل عليها النموذج الافتراضي للدراسة:



ثامناً: وصف متغيرات الدراسة:

يستهدف الأسلوب القياسي تقدير العلاقات بشكل كمي عن طريق توصيف علاقة رياضية بين متغيرين أو أكثر، ويستهدف سلسلة زمنية معينة، ومن ثم إعطاء نتائج تساعد واضعي السياسات الاقتصادية على رسم سياسات كلية تتفق مع الواقع الاقتصادي، ولغرض إثبات فرضيات البحث المتمثلة بوجود أثر إيجابي أو سلبي لكفاية رأس المال على مستوى المخاطرة والربحية للمصارف عينة الدراسة. المؤشرات والمتغيرات التي سيتم استخدامها في النماذج:

❖ مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي

- 1- رأس المال / الودائع. (X_1)
- 2- رأس المال / إجمالي الموجودات. (X_2)
- 3- رأس المال / الموجودات الخطرة. (X_3)
- 4- رأس المال / القروض. (X_4)
- 5- رأس المال / الالتزامات العرضية. (X_5)
- 6- رأس المال / الاستثمارات. (X_6)
- 7- رأس المال الحر / الموجودات العاملة. (X_7)
- 8- رأس المال الحر / الموجودات الخطرة. (X_8)
- 9- رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطرة. (X_9)
- 10- كفاية رأس المال

❖ مؤشرات المخاطر المصرفية: (Y_1)

نظراً لعدم توفر البيانات اللازمة لتحليل مؤشرات المخاطر المصرفية كافة في التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة، فقد اقتصر التحليل على كل من مخاطرة السيولة ومخاطرة الائتمان ومخاطرة سعر الفائدة.

- المخاطرة الائتمانية الموجودات: المرجحة في المخاطر الائتمانية / إجمالي الموجودات. (Y_1)
- مخاطرة سعر الفائدة = الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة. (Y_2)
- مخاطرة السيولة = الاستثمارات قصيرة الأجل / الودائع (Y_3) أو الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات (Y_4) أو الأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات. (Y_5)

❖ مؤشرات العائد المصرفي: (Y_2)

من أهم المؤشرات التي تم استخدامها تبعاً لما هو متوافر من بيانات في التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة.

- هامش صافي الفائدة = (الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة) / الموجودات العاملة (Y_6).
- هامش صافي الدخل = صافي الدخل / إجمالي إيرادات الفوائد. (Y_7)
- معدل دوران الموجودات = إجمالي إيرادات الفوائد / إجمالي الموجودات. (Y_8)
- العائد على الموجودات (ROA) = صافي الدخل / إجمالي الموجودات. (Y_9)
- مضاعف الرافعة المالية = إجمالي الموجودات / حقوق الملكية. (Y_{10})

- العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الدخل / حقوق الملكية. (y_{11})
- العائد على الودائع = صافي الدخل / الودائع. (y_{12})
- العائد على الأموال المتاحة = صافي الدخل / (الودائع + حقوق الملكية). (y_{13})

تاسعاً: الدراسات السابقة

❖ الدراسات العربية:

1- دراسة بن ناصر وقنديل ، 2008، بعنوان: تأثير متطلبات رأس المال على أداء البنوك وتكلفة الوساطة: دراسة حالة مصر^[1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثيرات متطلبات رأس المال على ربحية وتكلفة الوساطة في البنوك المصرفية، حيث أن ارتفاع متطلبات رأس المال يؤدي إلى زيادة اهتمام المساهمين بإدارة محافظ هذه البنوك وزيادة ربحيتها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الأول بالاعتماد على الدراسات السابقة لتغطية الجانب النظري والتقارير السنوية الصادرة عن البنوك المصرية والثاني أسلوب التحليل الإحصائي للبيانات. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ارتفاع تكلفة الوساطة بعد ضبط رأس المال وذلك بارتفاع نسبة الأصول إلى رأس المال، وكذلك وجود علاقة بين ربحية البنوك المصرية وتطبيق معدل كفاية رأس المال.

كما أوصت الدراسة بضرورة تنظيم رأس المال اللازم للمحافظة على سلامة الأداء المصرفي ودعم الاستقرار المالي في مصر، والاهتمام بإحياء الطلب على الائتمان باستخدام سياسة الاقتصاد الكلي والاهتمام بالإصلاحات لإنشاء المزيد من المنافسة في القطاع المصرفي وضبط السياسات الحكومية التي تعتمد على الإشراف الحكومي المباشر وتنظيم أنشطة البنك لتعزيز الحوافز اللازمة لتطوير هذه السياسات بما يحقق أهداف الاقتصاد الوطني.

2- دراسة (الطيب وشحاتيت ، 2011) بعنوان تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية " حالة الأردن " :^[2]

هدفت الدراسة إلى ياس الآثار المترتبة على تطبيق البنوك التجارية في الأردن لمعايير كفاية رأس المال على ربحيتها خلال الفترة من (2000-2007) وقد استخدمت الدراسة التحليل الاقتصادي القياسي نموذج الانحدار بالاعتماد على البيانات المقطعية حيث تم الجمع بين السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير إيجابي لتطبيق معيار كفاية رأس المال على المؤشرات المالية للبنوك كنسبة الملكية ونسبة صافي التشغيل إلى الموجودات، ونسبة العائد إلى الموجودات، أما

^[1] بن ناصر، قنديل ، 2008، تأثير متطلبات رأس المال على تكلفة البنوك: دراسة حالة مصر، ورقة علمية مقدمة لمنتدى البحوث الاقتصادية، جمهورية مصر العربية.

^[2] الطيب شحاتيت ، 2011، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية حالة الأردن، ورقة علمية منشورة بمجلة الدراسات العلوم الإدارية، جامعة مؤتة، الأردن.

مؤشرات (نسبة المديونية ونسبة التسهيلات إلى الموجودات ونسبة الفوائد إلى الموجودات) فتوصلت إلى وجود تأثير سلبي.

وقد أوصت الدراسة بعدم تطبيق معدلات كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الأردن خلال فترة الدراسة، مع ضرورة زيادة التخطيط الاستراتيجي للبنوك لزيادة رأس المال، كما أوصت بضرورة إعادة النظر في تحديد قيمة الحد الأدنى لرأس المال وإمكانية تغيير النسب بما يتوافق مع أوضاع البنوك الأردنية.

3- دراسة سلمان. 2013 بعنوان " استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية (بحث تطبيقي في المصارف التجارية في العراق)^[1].

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية العراقية من خلال استخدام النسب المالية وإيجاد الحلول لمعالجة الإخفاقات التي تؤثر على الربحية والمساهمة في رفع كفاءة وجودة أداء هذه البنوك، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي النظري الذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات من المراجع العلمية المختلفة وكذلك المنهج التحليلي باستخدام أسلوب تحليل النسب المالية لتحديد أهم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود العديد من العوامل التي تؤثر في ربحية البنوك أهمها حجم موجودات البنك، وحجم المديونية، حقوق الملكية حيث أنها تمثل عامل مهم في زيادة ثقة الزبائن بقدرة البنك على الوفاء بالالتزامات.

ومن أهم التوصيات ضرورة قيام البنوك بتدعيم رأسمالها لتمكنها من تحقيق الأرباح وزيادة قدرتها الائتمانية مع عدم التوسع في الأنشطة الاستثمارية في المشاريع العقارية، وعدم التوسع في امتلاك أصول ثابتة غير ضرورة أو التوسع في الحصول على الالتزامات طويلة الأمد، وتخفيض نسبة ايداعات البنوك في البنك المركزي للتوسع في الائتمان.

4- دراسة شلبي، ماجدة، 2005م، بعنوان: " الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل"^[2].

ركز البحث نظرياً على دور مقررات لجنة بازل في وضع معايير وقواعد موحدة لضبط أداء العمل المصرفي في مصر، وفي معالجة مشكلة التعثر المصرفي التي تصاحب " التحرير المالي" في مراحله الأولى، والتأكيد على أهمية الرقابة على العمل المصرفي في ضبط أداء المصارف على النحو الذي يضمن سلامة مراكزها المالية ويحول دون تعرضها للانحيار. وأهم ما هدفت إليه الدراسة:

- دور معايير لجنة بازل في دفع مخاطر عمليات وآليات تدويل العمل المصرفي.

^[1] سلمان، عماد ، 2013، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية، ورقة علمية منشورة بمجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، بغداد، العراق.

^[2] شلبي، د. ماجدة، 2005م، " الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، دراسة وصفية لواقع الرقابة المصرفية في مصر"، الدليل الالكتروني للقانون العربي، www.arablawninfo.com.

- التأكيد على أهمية الإطار المقترح للجنة بازل في علاج مشكلة التصنيف مرتفع المخاطر للدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Non OECD وبالتالي تخفيض تكلفة الموارد التي تحصل عليها عن طريق الاقتراض.
- مراجعة دورية للإجراءات الرقابية على كفاية رأس المال باعتبار كفاية رأس المال هي ضمان ضرورية للاستقرار المصرفي.
- التركيز على دور الإطار المقترح للجنة بازل في مراعاة عملية توريق الأصول Asset Securitization التي تؤدي إلى توزيع المخاطر وخفضها.
- توظيف الإطار المقترح في إعطاء خيارين لتحديد مخاطر الالتزامات على المصارف، إما بالاعتماد على تصنيف الدولة المسجل بها المصرف أو بالاعتماد على تصنيف المصرف ذاته.
- افتراض البحث أن خلق وإيجاد قطاع مصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية لخدمة الأغراض التنموية وتقليل المخاطر الائتمانية قد أصبح ضرورة حيوية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة.
- إن خلق وإيجاد قطاع مصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية لخدمة الأغراض التنموية وتقليل المخاطر الائتمانية قد أصبح ضرورة حيوية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار.
- إن تحديث الصناعة المصرفية والحد من تزايد المخاطر الائتمانية والمصرفية، وإيجاد المناخ المناسب للانتماء المصرفي لضمان تفعيل الرقابة على مخاطره يعد من المرتكزات الأساسية للرؤية المستقبلية للصناعة المصرفية.

5- دراسة الشماع، خليل، 2006م، بعنوان " مقررات بازل 2 والتشريعات المصرفية":^[1]

حيث أكد الباحث على أهمية معيار كفاية رأس المال للمصارف العربية وخاصة في هذه المرحلة، وتم تحليل وتقييم أداء مصرف الإسكان الأردني خلال الفترة 2000-2005 باستخدام مؤشرات التحليل المالي ومقارنتها مع النسب المالية العالمية، ومنها حساب وتقدير كفاية رأس المال. وأكدت الدراسة إلى ضرورة إحكام الأجهزة الرقابية والإشرافية في الأردن وكافة أنواع المخاطر وخاصة المخاطر الائتمانية للتأكد من أن كل مصرف لديه نظم داخلية سليمة لتقدير ملاعته رأس ماله.

كما أوصت الدراسة بتدعيم عنصري الشفافية والإفصاح المحاسبي من جانب المصارف بما يضمن القدرة على تحليل هيكل رأس المال والمخاطر. هذا عدا عن إن عمليات التقييم المستمرة للمصرف لتحديد درجة جدارته وتصنيفه الائتماني بشكل معلن وواضح (على الرغم من تزايد مستوى التكاليف جراء ذلك) سوف يمنح المصارف قدرة أكبر على تحقيق التوازن بين التكاليف والإيرادات فيما يخص التسليف والإقراض ومعرفة كاملة بالظروف المحيطة التي تؤثر على ملاءة وسيولة المصرف.

^[1] الشماع، د. خليل، 2006م، " مقررات بازل 2 والتشريعات المصرفية، دراسة تحليلية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

6- دراسة الرضا، عقبة، 2005م، بعنوان: "دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله":^[1]

بحثت هذه الدراسة في رقابة المصرف المركزي على أعمال المصارف العاملة في سورية، بما يضمن سلامة وصحة تنفيذ السياسة المالية والنقدية للدولة بالشكل المناسب وما يتلاءم مع الحاجة الخاصة والمفيدة لتطوير القطاع المصرفي في سورية.

افترض البحث أن تفعيل الدور الرقابي لمصرف سورية المركزي - بالاستناد إلى مبادئ بازل للرقابة المصرفية- سوف يؤدي إلى تخفيض المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المصارف الحكومية. تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى الهدف، وذلك بوصف معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة، ومن ثم تحليل آلية عمل مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف وواقع العمل الرقابي لمصرف سورية المركزي. وتم جمع البيانات الثانوية، الملاحظة، الاستبيان باختيار عينة من العاملين في مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي.

وقد تم التواصل إلى مجموعة من النتائج منها ضرورة التزام مصرف سورية المركزي بمبادئ بازل للرقابة المصرفية الفعالة وبشكل كامل، والزام المصارف العاملة في سورية على تطبيق مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية.

7- دراسة الأمين، ماهر، الدغيم، عبد العزيز، 2006م، بعنوان: "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري":^[2]

قدم البحث شرحاً وافياً لمفهوم الائتمان وأسس ومعايير، وتحليل العناصر الأساسية للتحليل الائتماني، وبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الإقراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد كافة التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب، وذلك بالاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية ومعايير لجنة بازل. كما هدف البحث إلى أهمية متابعة الائتمان للتحقق من استمرار العمل في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة، وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة وحماية حقوق المصرف من الضياع.

وعليه قام الباحثان بدراسة لكافة الجوانب المتعلقة بمنح الائتمان في المصرف الصناعي السوري كدراسة تطبيقية مقارنة مع الركائز الأساسية للتحليل الائتماني، انطلاقاً من وجه نظر أن التحليل الائتماني لا يحظى بالاهتمام الكافي، وإن كافة الإجراءات والدراسات التي تجريها المصارف المحلية والتي تسبق عملية منح الائتمان غير كافية.

أوضحت الدراسة العديد من النتائج، نذكر منها:

^[1]الرضا، عقبة، 2005م، " دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27) العدد (2).

^[2]الأمين، ماهر، الدغيم، عبد العزيز، 2006م، " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3).

معاناة المصرف الصناعي السوري من حجم كبير من الديون التي تتخللها إشكالات وتقصير، وأرجع الباحثين ذلك إلى الآلية التي تتم بها الملاحقات والمتابعة القانونية في كل فرع من الفروع، هذا عدا عن تقصير إدارات الفروع، ومحامي المصرف الذي يتابعون القضايا.

عدم اعتماد المصرف على نظام موضوعي وفعال لتصنيف مخاطر الائتمان، بهدف تحديد الفئة التي يقع ضمنها القرض وبالتالي مستوى المخاطر المصاحبة له.

يعتمد المصرف الصناعي على أسلوب الكشف الذي تقوم به اللجان المختصة لتقدير إمكانيات العميل المحتمل، وهذا أمر صحيح في حال ارتفاع الأسعار والتضخم، إلا أن هذا لا يلغي ضرورة طلب القوائم المالية من العميل، وذلك لأهميتها في استخراج العديد من المؤشرات والدلالات التي تساهم في تكوين صورة متكاملة عن العميل وتحديد إمكانية التعامل معه.

عدم قيام المصرف الصناعي بإجراء أي نوع من أنواع التحليل المالي سواء في مرحلة دراسة طلب الاقتراض أو في مرحلة متابعة القروض، وذلك للوقوف على المركز المالي أو للتنبؤ باحتمالات تعثره.

❖ الدراسات الأجنبية:

1- دراسة Stokes ، 2000، بعنوان "استخدام المحاكاة لتحديد كفاية رأس المال المصرفي"^[1]:

تستهدف هذه الدراسة استخدام نموذج المحاكاة لتحديد كفاية رأس المال، إذ تقوم هذه الدراسة باستخدام برنامج (Excel add-in) وهو يمثل احد البرمجيات الدولية المثلى التي تعمل بالارتباط مع نماذج (Crystal Ball) لإيجاد الاختبار الأمثل لقرارات معينة، ووفق البرنامج الذي سبقت الإشارة إليه يتم تحديد التوزيعات الاحتمالية لمتغيرات النموذج، ومن ثم تطبيق نموذج محاكاة مونت كارلو باستخدام النماذج الكلية لتوزيع الخسائر لكل جزء يمكن محاكاته واستخدامه لتحديد كمية رأس المال التي يتعين على المصرف أن يحتفظ بها إزاء كل نوع من أنواع المخاطر: (مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، وغيرها من المخاطر) التي يواجهها المصرف. ويمكن القيام بتحميل النماذج الكلية من موقع على الانترنت وهو:

www.crystalball.com/models/banking/html

وقد استخدمت نماذج المحاكاة في هذه الدراسة (100000) محاولة نتجت عن تخصيصات لرأس المال المرجح بالمخاطر (أي ما نتج عن تجارب ال 100000 لنماذج المحاكاة من تخصيصات لرأس المال المرجح بالمخاطر) لمصرف Last الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم تقسيم خط القرض العقاري للمصرف قيد الدراسة (last National Bank) لثلاثة قطاعات متجانسة ضمن كل نشاط من أنشطة الأعمال التجارية المصرفية. مع الحفاظ على التصنيف الائتماني للمصرف، إذ تقترح نتائج النموذج أنه يتعين الاحتفاظ برأس مال يتجاوز الحد الأدنى المطلوب من قبل المراقب المصرفي، وقد تمت دراسة النموذج أولاً من غير أخذ معامل الارتباط بين قطاعات المصرف الثلاثة بالاعتبار، وهذا يعني أن المخاطر التي تواجه المصرف قد يولغ في تقديرها. كما أن معامل الارتباط بين المخاطر (مثل بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق) لم يؤخذ بالحسبان أيضاً. وهذا ما استدعى اقتراح نموذج بديل (يأخذ بالحسبان معامل الارتباط بين القطاعات الثلاثة للمصرف)

^[1] Stocks, Jerffy R. 2002, "Using simulation to Determine Bank Adequacy". Financial Engineering News.

بموجبه يحتفظ المصرف برأس مال كاف لتغطية مخاطر الخسائر غير المتوقعة، وعلى الرغم من أن هذا الإجراء مكلف غير أن القيام بذلك يقلل من احتمال عدم الملاءة (احتمال النكول) وذلك وفق المعادلة الآتية:

$$G = [E(\pi/A) + (K/A)]/\delta$$

حيث أن:

- $E(\pi/A)$ عائد المصرف المتوقع الى الموجودات.
 - (K/A) : رأس المال الى الموجودات
 - δ : الانحراف المعياري في عوائد المصرف الى الموجودات.
 - G : الزيادة في عائد المصرف المتوقع الى الموجودات ونسبة رأس مال المصرف الى الموجودات.
- وبافتراض ان كل جزء أو قطاع من عائد المصرف الى الموجودات هو توزيع احتمالي، فإنه باعتبار احتمال النكول (PD) لفترة واحدة دالة ل G ، وفي مثل هذه الحالة فإن احتمال النكول (PD) يمكن احتسابه من خلال المعادلة التالية: $PD = 1/2 G^2$ ومن ثم الزيادة في مكونات G ، يترتب عليها انخفاض احتمال الاعسار.

2- دراسة Jose A. Lopez، 2004م، بعنوان: "تقييم نماذج مخاطر الائتمان"^[1]:

حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على الجهود المصارف التجارية في سان فرانسيسكو لتطوير نماذجها الداخلية من أجل تحديد المخاطر الائتمانية المالية وتخصيص رأس المال الاقتصادي Economic Capital بما ينسجم مع التعليمات المصرفية.

واستند البحث على السؤال التالي: هل تستطيع النماذج المقترحة تقييم مخاطر الائتمان لدى المصارف

التجارية؟

استخدم في الدراسة مدخل البيانات Panel Data Approach، كما تم اقتراح طرائق تقييم المخاطرة الائتمانية للمصارف بالاستناد إلى المحاكاة المقطعية cross-sectional simulation. وجاءت توقعات الباحث-ليس فقط بمرور الوقت- وإنما خلال نقطة معينة من الزمن لتقييم المخاطر. وأوصى البحث باقتراح طرق التقييم المستندة إلى عينات إحصائية والتي تزود بمقاييس كمية لنماذج المخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى استخدام طريقة الرياضيات المعروفة ب Binomial Method لتقييم نماذج المخاطرة value-at-risk models.

3- دراسة Patrick Van Roy، 2005م، بعنوان أثر معيار بازل لكفاية رأس المال 1988 على نسبة

رأس المال للمصارف والمخاطرة الائتمانية"^[2]:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام المصارف العالمية بمعيار بازل لكفاية رأس المال، واستخدمت نماذج المعادلات المتزامنة simultaneous equations model المطورة بواسطة Shreve's and Dahl

^[1]Jose A. Lopez, 2004."Evaluating Credit Risk Models", Economic Research Department Federal Reserve Bank of San Francisco. (www.ssm.com).

^[2]Patrick Van Roy, 2005." The impact of the 1988 Basel Accord on banks' capital ratios and credit risk-taking: an international study. European Centre for Advanced Research in Economics and Statistics, Av F D, Roosevelt 50, CP 114, Belgium.

لتحليل التعديلات في رأس المال والمخاطرة الائتمانية لمجموعة من الدول الصناعية العشر، وذلك خلال الفترة 1988-1995.

أظهرت الدراسة النظرية والتجريبية للبحث أن الضغوط والتعليمات التنظيمية كان لها الأثر الكبير والايجابي بشكل عام في استجابة المصارف لمعيار كفاية رأس المال، ولكنها لم تكن متوائمة، وتم ملاحظة زيادة نسب رأس المال إلى الموجودات المثقلة بالمخاطر للمصارف ذات الحد الأدنى من رأس المال Undercapitalized Banks في كل من كندا، اليابان وأمريكا، وعلى العكس لم تمتلك الضغوط والتعليمات الرقابية والتنظيمية أية آثار على كفاية رؤوس أموال المصارف في كل فرنسا وإيطاليا بالإضافة لذلك لم تجد الدراسة إي دليل حول مدى ارتباط المخاطرة الائتمانية (زيادة أو نقصان) مع رأس المال المصرفي.

4- دراسة Thilo Pausch & Peter Welzel، 2002م، " بعنوان المخاطرة الائتمانية ودور كفاية رأس المال الرقابي":^[1]

استخدمت هذه الدراسة نماذج الاقتصاد الجزئي Microeconomic of Banking وذلك بالاستناد لمدخل المنظمات الصناعية Industrial organization approach، حيث قام الباحثان بتحليل أثر كل من المتغيرات في كفاية رأس المال والودائع على محفظة القروض، وبالتالي تحديد ماهية العلاقة التي تربط بين رأس المال المصرفي والموجودات الموزونة بالمخاطر بالتطبيق على أكبر المصارف الألمانية Monti-Klein. اختبرت الدراسة السلوك الحيادي لمخاطر الائتمان neutral credit، وإدارة مخاطر محفظة القروض وعلاقتها بأسعار الفوائد، والمشتقات الائتمانية credit derivatives وفقا للنموذج المقترح في بازل 2، وكيف أن التحوط Full Hedging operations يمكن أن يخفف من المخاطر وبنفس الوقت يخفف التكاليف المترتبة للحصول على رأس المال الإضافي لمقابلة المخاطر.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها إن الشرط الضروري واللازم لآلية العمل mechanism to work يكون بواسطة التحوط، لأن زيادة حقوق الملكية يتطلب تكلفة أكبر من معدل الفائدة risk free interest ولا بد من تخفيض اجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة، علاوة على ذلك فإن المتطلبات القانونية للإشراف والرقابة على رأس المال المصرفي capital regulation adequacy تدفع المصارف لتنشيط إدارة المخاطر لديها، عندئذ يمكن للمصارف التي تستخدم التحوط أن تفصح عن ذلك في قوائمها المالية، وأن تفصل القرارات المتعلقة بمعدلات الفوائد عن قرارات التحوط. Hedging Decisions.

5- دراسة Rime Betrand، 2001م، بعنوان: " متطلبات رأس المال وسلوك المصرف: دراسة تجريبية على المصارف السويسرية":^[2]

قام الباحث Rime بتحليل أثر متطلبات كفاية رأس المال على مخاطر المصرف بالتطبيق على المصارف السويسرية خلال الفترة 1989-1995، وافترض أنه عندما يمتلك المدراء وحاملي الأسهم نفس المعلومات حول محفظة القروض، فإن متطلبات رأس المال تساعد على تخفيض المخاطرة والحفاظ على الودائع.

^[1]Thilo Pausch, Peter Welzel, 2002. " Credit Risk and the Role of Capital Adequacy Regulation", University of Augsburg

^[2] Rime, B. (2001), "Capital requirements and bank behavior: Empirical evidence for Switzerland", Journal of banking and finance.

كما افترض أن إدارة المصرف تتعامل فقط بالقروض ذات النوعية العالية High-quality loans، وأية استثمارات أخرى مستخدمة تكون لغايات تعظيم العائد فقط. استخدمت الدراسة نموذجاً خاصاً لقياس الودائع ورأس المال يستند إلى تحديد القيم التنبؤية أو المستقبلية باستخدام معادلات رياضية لهذا الغرض. وأبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: وجود علاقة معنوية بين التغيرات في مقاييس رأس المال (نسبة رأس المال للموجودات، نسبة رأس المال للموجودات الموزونة بالمخاطر) وبين التغيرات في المخاطر والعائد. تتبع المصارف السويسرية مبدأ التكلفة الأقل عن طريق زيادة رؤوس أموالها باستخدام الأرباح المحتجزة بدلاً من تعديل أو تخفيض مخاطر محفظة القروض لديها.

6- دراسة Jaun Blanco، 2000م، بعنوان: "فعالية متطلبات كفاية رأس المال المصرفي: المدخل النظري والتجريبي"^[1]

ركزت هذه الدراسة على تحليل فعالية كفاية رأس المال الرقابي في المصارف الادخارية الاسبانية Saving Banks خلال الفترة 1985-1991م، واقترحت الدراسة بعض النماذج الخاصة بأنظمة السوق وذلك لتحديد النسبة المثلى من رأس مال السوق لدى المصارف بما ينسجم والتعليمات الرقابية. تم تحليل سلوك المصارف الاسبانية باستخدام النماذج، فقد تكون نسبة رأس المال السوق لدى بعض المصارف أكبر من النسبة المقررة نظامياً، وبالتالي فإنها لا تتأثر بالتعليمات الرقابية، أما في حال كانت نسبة رأس المال المثلى دون الحد الأدنى والمحدد من قبل السلطات الرقابية، فإن هذه المصارف ومن دون شك قد تواجه صعوبة بالغة في اختيار النموذج أو الطريقة المناسبة لتحديد نسبة رأس المال. أبرز ما خلصت إليه الدراسة أن عوامل السوق وقوى العرض والطلب تلعب دوراً هاماً في تحديد رأس المال الأمثل، إضافة إلى تعليمات السلطات النقدية التي تسهم في ضبط ومتابعة رؤوس أموال المصارف لتجاوزها دون الحد المسموح به.

7- دراسة Ejoh، 2014، بعنوان تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك في نيجيريا^[2]

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك في نيجيريا وذلك للفترة من عام 1981 وحتى عام 2011 باستخدام التقارير والبيانات السنوية للبنوك والبنك المركزي النيجيري، وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوبين يعتمد الأول على الدراسات السابقة لتغطية الجانب النظري بالإضافة إلى التقارير السنوية لإدارة عن البنوك النيجيرية، والثاني اعتمد أسلوب التكامل المشترك للتحليل الإحصائي للبيانات المجمعة.

^[1]Blanco, J, (2000), "The Effectiveness of Bank Capital Adequacy Requirement: A Theoretical and Empirical Approach", University of Spanish.

^[2]Ejoh, Ndifon, 2014, The Impact of Capital Adequacy on Deposit Money Banks' Profitability in Nigeria, Research Journal of Finance and Accounting, Nigeria

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير لتطبيق كفاية رأس المال بشكل إيجابي على زيادة ربحية البنوك، كما توصلت الدراسة إلى أن كفاية رأس المال تؤثر على معدل العائد على الموجودات (ROA) الذي يقيس الربحية، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك وكفاية رأس المال. كما أوصت الدراسة بضرورة القيام بمراجعة مستمرة للحد الأدنى لكفاية رأس المال والعمل على تعزيز رؤوس أموال البنوك بشكل يساعد على الحفاظ على الثقة بين البنوك وعملائها.

8- دراسة Sheldon ، 2013، بعنوان متطلبات كفاية رأس المال بالنسبة لمبدأ التكلفة / المنفعة (دراسة تجريبية في سويسرا)¹.

هدفت الدراسة إلى وضع إطار لقياس تكاليف وفوائد رأس المال وتكلفة الفرصة البديلة وتطبيقها على البنوك السويسرية باستخدام البيانات السنوية للبنوك السويسرية وتقارير البنك المركزي السويسري وتعليمات صندوق النقد الدولي، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي للبحث في تكلفة الفرصة البديلة لمتطلبات كفاية رأس المال.

وكان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن رفع كفاءة البنوك تزايد بمعدل ثابت في البنوك السويسرية، وأن التشدد في متطلبات كفاية رأس المال يقلل من تحقيق الأرباح، وأن خطر وجود بنوك متعثرة غير قادرة على سداد ديونها كانت بدرجة منخفضة مقارنة بالبنوك العالمية. وأوصت الدراسة أن يكون لصندوق النقد الدولي دور في مراجعة ضوابط ومتطلبات كفاية رأس المال.

9- دراسة (Ezike ، 2013 بعنوان: معايير كفاية رأس المال بالنسبة إلى مقررات بازل (دراسة حالة من عينة مختارة من البنوك النيجيرية)².

هدفت الدراسة إلى بحث تأثير اعتماد معايير كفاية رأس المال على أداء المصارف النيجيرية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوبين يعتمد الأول على الدراسات السابقة لتغطية الجانب النظري بالإضافة إلى التقارير السنوية الصادرة عن البنوك النيجيرية، والثاني اعتمد أسلوب التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة باستخدام أسلوب المربعات الصغرى الاعتيادية لتقدير وتحديد تأثير المتغيرات المستقلة (قروض، أموال المساهمين، الموجودات، الودائع) على ربحية السهم.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن معايير كفاية رأس المال لها أثر كبير على أداء البنوك وأن السياسة النقدية النيجيرية لها أثر على متطلبات رأس المال.

كما كان من أهم التوصيات عدم الاعتماد على قيمة رأس المال للبنوك كمعيار للنجاح ويجب التركيز على كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية، كما أوصت بضرورة وضع آلية فعالة لمراقبة البنوك للحفاظ على مستوى محدد من رأس المال، وترك حرية العمل للبنوك، وإعادة هيكلة البنوك لمواكبة التطورات الاقتصادية

¹ Sheldon, George, 2013 Costs and Benefits of Capital Adequacy Requirements: An Empirical Analysis for Switzerland, Journal of the University of Basel

² Ezike , John , 2013, Capital Adequacy Standards, Basle Accord And Bank Performance: The Nigerian Experience (A Case Study Of Selected Banks In Nigeria), Asian Economic and Financial Review, Malaysia

10- دراسة Kudinska & Konovalova 2012 ، بعنوان تحليل كفاية رأس المال للبنوك ، حالة من

لاتفيا¹ .

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في كفاية رأس المال للبنوك التجارية في دولة لاتفيا وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوبين يعتمد الأول على الدراسات السابقة لتغطية الجانب النظري بالإضافة إلى التقارير السنوية الصادرة عن البنوك في لاتفيا والمؤسسات الرقابية، والثاني اعتمد أسلوب التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة لمقارنة وتحليل العوامل والنسب لها.

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود عوامل مؤثرة على كفاية رأس المال من أهمها مخاطر الائتمان وأن النظام المصرفي في لاتفيا مستقر ولديه هامش قوي لكفاية رأس المال.

كما كان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تطبيق مراقبة حول ضمان الالتزام بمعيار كفاية رأس المال بصورة مستمرة في البنوك التجارية العاملة في لاتفيا والتأكد من تطبيق هذا المعيار وفق مقررات بازل، والبحث عن فرص لزيادة رأس المال من خلال إصدار الأسهم في السوق المالي.

عاشراً: ما يميز الدراسة الحالية:

تناولت الدراسات السابقة تحليل العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية إلى جانب أثر بعض المتغيرات المصرفية على كفاية رأس المال وحقوق الملكية ونسب السيولة ، كما تناولت دراسات أخرى محددات كفاية رأس المال والمخاطر المرتبطة بها كمخاطر السيولة والعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية وسعر الفائدة وهو ما تشابه مع الدراسة الحالية في الجانب النظري، وبالتالي فقد ربطت هذه الدراسات بين تطبيق متطلبات كفاية رأس المال وربحية البنوك التجارية وكانت نتائج الدراسات معظمها متباينة وفقاً للبيئة التي أجريت فيها الدراسة. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

أنها جاءت استكمالاً لما قامت به الدراسات السابقة من تحليل ودراسة لمؤشرات كفاية رأس المال وآثارها على الأداء المصرفي ولكن كانت هذه الدراسة من الدراسات القليلة في سورية التي قامت بالتحليل لمؤشرات الكفاية والربحية والمخاطرة ومقارنتها والتحليل والقياس لأثر مؤشرات كفاية رأس المال على مؤشرات الربحية والسيولة والمخاطرة من خلال النماذج القياسية في القطاع المصرفي السوري بحيث اقتصر أغلب الدراسات على قياس أثر الكفاية على الربحية أو السيولة، بالإضافة إلى قلتها في القطاع المصرفي السوري كما أنها تعتمد على التحليل المقارن للسلسلة الزمنية للنسب المأخوذة من الواقع المصرفي السوري خلال الفترة الزمنية من عام 2013 لغاية 2019 وتطبيق اختبارات التحليل العاملي وتحليل التمييزي على مؤشرات الدراسة ضمن منهج تحليلي كمي يقيس علاقات الارتباط والتأثير والأثر التصنيفي لكل مصرف من المصارف الستة من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

¹ Kudinska, Marina, Natalia, 2012, **Analysis of Bank Capital Adequacy: The Case of Latvia** Journal of Business Management, No.6

الفصل الأول: كفاية رأس المال المصرفي ومؤشرات قياسها

مقدمة:

يعتبر حجم رأس المال الكبير لدى المصرف بمثابة الأساس للنمو المستقبلي، كما أنه يزيد من قدرة المصرف على مواجهة الخسائر وبالتالي يعزز من ثقة جميع الجهات المتعاملة معه. وبشكل عام فإن تحديد حجم رأس المال الضروري لمواجهة المخاطر المصرفية يمثل تحدياً هاماً لكل من السلطات الرقابية والمصارف على حد سواء، حيث أن مستويات رأس المال المنخفضة تعني عدم القدرة على مواجهة الخسائر والأحداث غير المتوقعة، وبالتالي تعريض أموال المصرف والمودعين للمخاطرة، ومن ناحية أخرى فإن احتفاظ المصرف برأس مال يفوق احتياجاته بالإضافة إلى عدم الكفاءة في استخدامه وتوظيفه سيؤثر سلباً على معدلات الربحية لديه¹. ويعود الاهتمام بمعيار كفاية رأس المال إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث صدر قانون المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية بتحديد الحد الأدنى لرأس مال كل مصرف وفقاً لعدد السكان في المنطقة. ثم بدأ الاهتمام في منتصف القرن العشرين بوضع نسب مالية تقليدية لضبط رأس المال مثل نسبة الودائع إلى رأس المال ونسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات، إلى أن تم في عام 1988 تحديد نسبة 6% كحد أدنى لمتطلبات رأس المال الرقابي بالنسبة إلى إجمالي الموجودات.

إلا أن هذه الطرق لم تثبت فعاليتها في الحد من توسع المصارف في عملياتها وخاصة المصارف الأمريكية واليابانية ، مما دفع جمعية المصرفيين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن أسلوب ملائم لتقدير كفاية رأس المال بالقياس إلى حجم الموجودات المرجحة بالمخاطر وخاصة بعد حدوث العديد من الانهيارات المصرفية في الفترة الممتدة بين عام 1974 إلى عام 1980 وهو المناخ التي تأسست فيه لجنة بازل وبدأ اهتمامها بوضع معيار لكفاية رأس المال من خلال اتفاقية الأولى بازل 1 ، والتعديلات التي أجرتها عليها وصولاً إلى إصدار بازل 2 وبازل 3. وسوف نتناول في هذا الفصل موضوع كفاية رأس المال من خلال أربع مباحث:

المبحث الأول: مفهوم كفاية رأس المال وأهميتها وتطور حسابها تاريخياً.

المبحث الثاني: متطلبات كفاية رأس المال المصرفي وفق اتفاقية بازل 1 وبازل 2 الدولية

المبحث الثالث: مقررات اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال المصرفية

المبحث الرابع: تطبيق مقررات بازل 2* في سورية

¹ عبد الحميد، عبد المطلب ، 2013 ، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3 ، الدار الجامعية ، مصر ، ص 25

المبحث الأول: مفهوم كفاية رأس المال وتطور حسابها

تتميز كفاية رأس المال في المصارف عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية نظراً لصغر رأس مال المصرف إلا أنه صمام أمان أمام أية مخاطر تهدد أموال المودعين، لذلك سوف نتناول ثلاثة عناصر رئيسية حول كفاية رأس المال، الأول حول مفهوم كفاية رأس المال، والثاني أهمية كفاية رأس المال والثالث تطور حساب كفاية رأس المال تاريخياً.

1-1-1- مفهوم رأس المال:

تختلف نسبة رأس مال المصرف إلى مجموع خصومه عن نسبة رأس مال أي مؤسسة خدمية أو إنتاجية إلى مجموع خصومها، حيث يعتبر حجم رأس مال المصرف أصغر عنصر في مصادر أمواله ، وهذا راجع إلى طبيعة عمل المصرف المتمثلة في الوساطة بين أصحاب العجز المالي وأصحاب الفائض، هذا يعني متاجرة المصرف بأموال المودعين، لذلك ليس لرأس المال أي دور في التوظيف و خلق قيمة مضافة جديدة للمصرف، لكن رغم صغر حجم رأس المال ودوره المتدني في خلق القيمة المضافة إلا أنه يتميز بأهمية كبيرة لاعتباره صمام أمان أمام أية خسارة أو مخاطر متوقعة، فكل حجم رأسمال المصرف نسبياً يعد مصدر ثقة لدى المتعاملين مع المصرف في مواجهة المخاطر أو الخسائر المصرفية¹، من خلال هذا يتضح لنا العلاقة المتواجدة بين المخاطر أو الخسائر التي يواجهها المصرف وحجم رأس ماله، وهذا ما يعبر عن كفاية رأس المال، للتعرف عن كفاية رأس المال وجب علينا التعرف على رأس المال المصرف و وظائفه، ثم كفاية رأس المال.

1- مفهوم رأس مال المصرف (الأموال الخاصة للمصرف):

يعتبر رأس مال المصرف أهم عنصر في موارد المصرف ومصادر أمواله الداخلية لما له من وظائف عديدة عند تأسيس المصرف وخلال نشاطه، فعند التأسيس يعتبر نقطة بداية في حياة المصرف وخلال نشاطه ويعتبر أداة حماية لأموال المودعين، وغيرها من الوظائف ولكن عند تحديد هيكله قد نجد اختلاف فهناك من يعبر عن رأسمال المصرف بأنه عبارة عن تلك الأموال التي تعود ملكيتها للمساهمين (الأموال المملوكة) والمتمثلة في^[2].

- رأس المال المدفوع: هو تلك الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه.
- الاحتياطيات: تتمثل في المبالغ التي تقتطع من الأرباح قد تكون قانونية وقد تكون اختيارية.
- الأرباح المحتجزة: هو ذلك الفائض المتراكم من سنوات سابقة تم احتجازه ولم يوزع على المساهمين لغرض التمويل أو لزيادة رأس المال.

أما البعض الآخر فيعبر عن رأس مال المصرف بأنه عبارة عن تلك الأموال طويلة الأجل أو الدائمة، حيث إضافةً للأموال المملوكة للمساهمين يشمل رأس المال، الاقتراض متوسط وطويل الأجل المقدم من طرف

¹ عبد العال حمادة طارق، حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف - الدار الجامعية - القاهرة - الطبعة الثانية. 2008،

ص12

^[2] سلطان، محمد سعيد أنور، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ، 2005، ص 195-199

المساهمين أو من غيرهم ، هذا ما نلاحظه في مقررات لجنة بازل ا، خلال تقسيمها لرأس مال المصرف إلى قسمين رأس المال الأساسي ورأس المال التكميلي^[1] ، حيث رأس المال الأساسي يضم حقوق المساهمين والاحتياطيات المعلنة والاحتياطيات العامة والقانونية والأرباح المحتجزة، أما رأس المال التكميلي يضم بدوره احتياطيات غير معلنة واحتياطيات إعادة تقييم الأصول ومخصصات لمواجهة مخاطر عامة أو خسائر القروض أضف إلى ذلك الافتراض متوسط وطويل الأجل المقدم من المساهمين أو من غيرهم (القروض المساندة.) من خلال تعرفنا على هيكل رأس مال المصرف من وجهتين، وجهة تعبر عن رأس المال من حيث الملكية، حيث إن أي مورد من موارد المصرف تعود ملكيته للمساهمين يعتبر رأس المال، أما الوجهة الأخرى تعبر عن رأس المال من حيث المدة، حيث كلما كانت الموارد التي طلبها المصرف من المساهمين أو من غيرهم لمدة متوسطة أو طويلة الأجل سواء عند بداية نشاطه أو خلاله تعتبر رأس مال المصرف.

ومنهم من عرف رأس المال المصرفي بأنه مقدار الأموال التي تحمي المصرف عند التعرض إلى الخسائر^[2].

ويعد بمثابة التمويل طويل الأجل الذي يأتي من الديون، وحقوق الملكية، والذي يعمل على دعم موجودات المصرف طويلة الأجل، ويعمل كمستوعب للخسائر عند تحققها^[3].

من خلال هذه التعاريف لهيكل رأسمال المصرف نستنتج أنه يمكن تعريف رأس مال المصرف أو تحديد هيكل رأسماله من خلال وظيفته الأساسية المتمثلة في حماية أموال المودعين، حيث كل مورد من موارد المصرف من شأنها أن تبث روح الثقة لدى المودع لأمواله لدى المصرف، أو يعتبر صمام أمان أمام أي خطر على أموال المودعين، هذا لا يجعلنا نستثني الوظائف الأخرى لرأسمال المصرف والتي سنتناولها بالشرح والمتمثلة في^[4]:

- رأسمال المصرف الضروري لبداية نشاطه.
- الاحتياطيات والمخصصات اللذان يعتبران أحد عناصر رأس المال ويشكلان ضماناً لمواجهة خسائر المصرف المحتملة.
- تمثيل المالكين لرأس المال في إدارة المصرف.

1-2-وظائف رأس المال

تختلف وظائف رأس المال بين مؤسسة وأخرى، ففي المؤسسات الانتاجية يستخدم رأس المال بالدرجة الأولى لتمويل شراء الموجودات الثابتة (مباني - مكائن - معدات وتجهيزات وغيرها) بهدف اتمام العمليات الانتاجية ونتاج السلع والخدمات بهدف البيع، كما ويستخدم رأس المال لحماية الدائنين لأجل قصيرة أو طويلة،

^[1]ناصر، سليمان، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 06 ، 2006 ، ص 153.

^[2]Chikoko, Laurine & Le Roux Pierre. (2013). The impact of minimum capital requirements on Zimbabwe commercial banks' lending, Scientific & Academic Publishing, 2013, 131

^[3]Mamun, Abdullah. (2013). Performance, Evaluation of Prime Bank Limited in Terms of, Capital Adequacy. Global Journal of, Management and Business Research 13.9, 15.

^[4]رمضان ، زياد ، جودة ، محفوظ ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص56.

خاصة عندما تواجه المنشأة خسائر ناتجة عن العمليات التشغيلية، أما في المصارف فإن وظائف رأس المال تتعدد كما يلي:

1- وظيفة الحماية لأموال المودعين:

ذكرنا عند تعريف رأس المال المصرفي بأن المبالغ التي يوظفها المالكون هي للتشغيل وليس للإقراض، والقسم الأهم من هذه المبالغ يجمد لمواجهة ظروف طارئة مثل الخسارة والسحوبات المفاجئة، لذلك يعتبره البعض ضماناً لأموال المودعين، أي أن قيمة رأس المال مع باقي حقوق الملكية تتراوح بين 8-15% في الظروف الراهنة أما بقية الأموال التي يتعامل بها المصرف وهي 85% من أصول البنك⁽¹¹⁾ يحصل عليها من المودعين والمقرضين، لذلك تكون مديونية المصرف أكبر من أي مؤسسة إنتاجية أو خدمية حيث تصل إلى 85% في حين تصل مديونية الشركات إلى 33% وفي الآونة الأخيرة تم رفعها لتصل إلى 40% كمعيار عالمي جديد. ان زيادة رأس المال المصرفي تحقق ثلاثة أهداف معاً هي:

- أ- قدرة رأس المال على تحمل الخسائر فكلما ازدادت الخسائر وكان رأس المال كبيراً يمكن تغطية الخسائر ولا يؤثر ذلك على الملاءة المالية للمصرف
- ب- زيادة حجم الثقة لدى المودعين، فكلما ازداد حجم رأس المال تزداد ثقة المودعين ويقبلون على الإيداع، وبالمقابل المصرف ذو الرأسمال المتدني لا يشجع المودعين على التعامل معه، بل قد تزيد السحوبات منه.

ت- الصمود أمام الصعوبات التي تواجه المصرف مثل السحوبات الطارئة، الكوارث والأزمات المصرفية، وغيرها الأمر الذي يساعد المصرف على تغطية مطالبه والاستمرار بالعمل⁽¹²⁾.

إن هذه الأهداف سوف تساعد المصرف على الاستمرار وتحمل الخسائر من أرباحه دون أن يؤدي ذلك إلى السحوبات ومن ثم التصفية وبيع الموجودات بأسعار متدنية، كما وأن هذه الأهداف دفعت الجهات الرقابية (المصرف المركزي) واللجان الرقابية الأخرى لتبني توجهات لجنة الرقابة المصرفية الدولية بازل II التي اعتمدت الحد الأدنى لكفاية رأس المال هو 8% وزادت رأس المال إلى حقوق الملكية إضافة إلى رأس المال المساند) وهي الاحتياطات غير المعلن عنها، وذلك بهدف دعم وتمتين رأس المال.

2- الوظائف التشغيلية:

يقصد بالوظيفة التشغيلية "قدرة المصرف على الافتتاح والانفاق على خدماته (موظفين-كهرباء-ماء- اتصالات-محروقات...) بهدف ممارسة العمل وممارسة الدفع والقبض والتحويلات ريثما يستقبل الودائع والمقرضين.

إن هذه الوظيفة تشرح نفسها لأن المصرف عليه القيام بالأعمال المصرفية من تمويله الخاص بغض النظر عن قدوم الودائع والقروض، لأن المتعاملين سوف يتهاقون على المصرف عندما يجدوا أبوابه مفتوحة ويستقبل الزبائن ويقوم بالخدمات.

(11) سلطان، محمد سعيد: إدارة البنوك، الدار الجامعية الاسكندرية 1993 ص 188.

(12) الشماخ، خليل: أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية دمشق 2005 ص 112.

واستناداً لذلك فإن رأس المال يقوم بهذه الوظيفة بهدف:

- تقديم الخدمات المصرفية للزبائن.
 - تنمية وتطوير عمليات السحب والإيداع والإقراض.
 - تمويل التجارة الداخلية والخارجية لخدمة مصالح المنتجين والمستهلكين معاً.
- فلو أن المصرف افتتح ولا تتوفر لديه الأموال لما استطاع تقديم أي خدمة، وإذا علم الزبائن بذلك لا يودعون، بل ويتوقفون عن التعامل معه، فالأموال ضرورية لممارسة نشاطاته المالية في السحب والإيداع والتحويل وغيرها¹.

3- تمويل التجهيزات:

يخصص رأس المال لتمويل المباني للإدارة العامة والفروع في الأقاليم والمدن، وشراء الآلات والتجهيزات (كمبيوتر، آلات حاسبة، آلات الصراف الآلي، شبكة الصراف والتمديدات ...)

كما ويشترى المصرف من رأس المال أنظمة المعلومات اللازمة للعمل المصرفي وأنظمة المحاسبة لتسجيل القيود المحاسبية وفق أنظمة المحاسبة الدولية وغيرها من أنظمة العمل اللازمة للعمل المصرفي.

إن هذه الأصول تبقى جامدة ولا تتحول إلى نقدية إلا في حالات التصفية، لكن هذه الأصول لا تشكل نسبة كبيرة من رأس المال، فقد تصل نسبتها إلى 20-25% من حجم رأس المال.

4- تمثيل المالكين في مجلس الإدارة:

بعد تأسيس المصرف وطرح الأسهم على الاكتتاب العام، تجتمع الهيئة العامة التأسيسية لدراسة عمليات تأسيس المصرف وتحديد وضع الأسهم العينية ثم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وعادة ما يكون أعضاء مجلس الإدارة من الملاكين الذين لا تقل حصة المالك فيهم عن 1% من قيمة الاسهم وتصل إلى 5%.

إن كبار الملاكين يمثلون بقية الملاكين في مجلس الإدارة، ويقوم هؤلاء بدورهم بتعيين المدير العام وبقية المدراء، وإدارة شؤون المصرف، لذلك يتصرف هؤلاء نيابة عن الملاكين في إدارة المصرف ورفع التقارير الدورية عن سير العمل لمجلس الإدارة، ثم إلى الهيئة العامة في نهاية العام.

إن هذه الوظائف الأساسية لرأس المال توضح أهميته بالنسبة للملاكين وتشغيل المصرف وضمان الودائع والتعويض في حال الخسارة، لذلك يعد رأس المال بمثابة الضمانة للعمل المصرفي ويحقق الأمان للزبائن المودعين والمقترضين.^[2]

1-1-3- مفهوم رأس المال الاقتصادي Economic Capital:

لقد قام عدد من المصارف منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي بالعمل على تطوير بعض الأدوات المرتبطة بإدارة رأس المال وإدارة المخاطر. وبنتيجة ذلك ظهرت بعض المفاهيم مثل رأس المال الاقتصادي (Economic Capital) ومنهجيات رأس المال الاقتصادي (Economic Capital Methodologies).

¹ كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، منشورات جامعة دمشق، 2015، ص 83

^[2] كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، منشورات جامعة دمشق، 2015، ص 83

وقد عرفت لجنة بازل رأس المال الاقتصادي في إحدى الوثائق الصادرة عنها في آب 2008 بعنوان: (بعض الممارسات والمواضيع المتعلقة بنماذج رأس المال الاقتصادي) بأنه: (الأساليب أو الممارسات التي تمكّن المصارف من تخصيص رأس المال، وذلك بهدف تغطية الآثار الاقتصادية للأنشطة المرتبطة بالمخاطر)^[1].

وقد تم تطوير مفهوم رأس المال الاقتصادي من قبل المصارف كأداة لتخصيص رأس المال بين الأنشطة المختلفة وتقييم الأداء، ومن ثم كنتيجة لكل من احتياجات تقييم رأس المال الداخلي والتحفيز الرقابي الذي تضمنته الدعامة الثانية من اتفاقية بازل 2. يعتبر رأس المال الاقتصادي أحد مقاييس المخاطرة والذي يحدد كمية رأس المال الواجب الاحتفاظ بها لتغطية الخسائر غير المتوقعة، محسوباً من قيمة التعرض للمخاطر (VaR) ويمكن قياسه بالمعادلة التالية: $(EC = VaR - EL)$ ويعرّف رأس المال الاقتصادي على مستوى القروض برأس المال الاقتصادي المساند (Economic Capital Contribution) وهو قيمة الانكشاف للخطر مطروحاً منه الخسائر المتوقعة، حيث يتم احتسابه على مستوى المحفظة ويؤخذ بعين الاعتبار عند احتسابه تأثير التنويع والارتباط بين مكونات المحفظة الائتمانية. حيث تعرف قيمة الانكشاف للمخاطر (VaR) على أنها الحد الأقصى للخسائر المحتملة للمحفظة الائتمانية خلال فترة زمنية معينة عند مستوى ثقة معين وهي مقياس لمخاطرة المحفظة الائتمانية^[2].

• الهدف من رأس المال الاقتصادي:

تهدف أساليب رأس المال الاقتصادي إلى تقييم رأس المال الضروري لدعم مختلف أوجه أنشطة المصرف ومواجهة المخاطر المحتملة. وتهدف إلى ترجمة التقييمات الكمية للمخاطر من مختلف الأنواع والمصادر إلى مقياس (مصفوفة) عام لرأس المال الاقتصادي.

ويقوم المصرف بالاحتفاظ برأس المال الاقتصادي كوسيلة لامتصاص الخسائر المحتملة، حيث أن رأس المال الاقتصادي يحمي المصرف من التقلبات في الإيرادات الناتجة عن المخاطر المتنوعة^[3]. ويختلف حجم هذا الرأس مال والشكل الذي يتخذه وأوجه النشاط التي يدعمها من مصرف إلى آخر.

وقد أصبحت هذه الأساليب ذات أهمية كبيرة جداً في إدارة المخاطر ورأس المال وبمعنى أوسع من أجل تحديد وتوسيع استراتيجية المصرف.

وهناك عدد محدود من المصارف وهي الضخمة عادة التي تقوم بتطوير و/ أو استخدام أساليب رأس المال الاقتصادي. ويعود ذلك إلى أن هذه الأساليب تتطلب مصادر محددة ومعقدة من أنظمة المعلومات. وتتكون الأساليب الإحصائية لقياس رأس المال الاقتصادي:

- 1- توزيعات الخسائر ومستويات الثقة: ويستخدم هذا النوع من التوزيعات لتوضيح الخسائر المحتملة المرتبطة بكل نوع من الأنشطة أو مجموعة المخاطر.
- 2- تكرار الخسائر وتوزيعات الخسائر.

^[1]Range of Practices and Issues in Economic Capital Modeling, Basel Committee on Banking Supervision, BIS, August 2008, p1.

^[2]Basle II and the Role of Technology, Risk Management Magazine, Volume 3, issue2. P 17

^[3]سليمان، علياء: إدارة المخاطر والمصارف الإسلامية، برنامج تدريبي، مركز التدريب والتأهيل المصرفي، دمشق، شباط 2008، ص 52.

3- علاقات الارتباط والتوزيعات والتحمل.

4- تخصيص رأس المال: تمكن هذه الأساليب من مقارنة التعرضات المختلفة لمخاطر السوق والتشغيل والائتمان بين أنشطة المصرف المختلفة وتسمح لها في وقت محدد أن تحدد أية الأنشطة ستحقق أعلى وأكثر استقراراً من مستويات العوائد لمستوى محدد من المخاطر معبراً عنه برأس المال الاقتصادي.¹

1-1-4- مفهوم كفاية رأس المال:

تعد كفاية رأس المال من أهم المصطلحات المتداولة في مجال تقييم أداء المصارف، ويمكن تجزئة مصطلح كفاية رأس المال إلى مصطلحين **كفاية** ورأس **المال**، فبعد أن تعرفنا على رأس المال فالكفاية تعني ما يكفي ويغني عن غيره^[2]، فكفاية الشيء تعني استغنى به عن غيره. فعند الجمع بين الكفاية ورأس المال نجد عدة تعاريف لمصطلح كفاية رأس المال، فمنها من ركز على وظيفة واحدة من وظائف رأس المال وهي الحماية، من بين هذه التعاريف أن كفاية رأس المال هي قدرة رأس المال على سداد الالتزامات والحفاظ على حقوق المودعين، أضف إلى ذلك الحفاظ على العلاقة بين المصرف وعملائه^[3]، من خلال هذا المفهوم الضيق لكفاية رأس المال نستنتج أن كفاية رأس المال هو ذلك الرأسمال الذي يغني عن غيره في سداد التزامات المصرف وحماية حقوق المودعين وحماية العلاقة المتواجدة بين المصرف وعملائه.

أما بالمفهوم الموسع لكفاية رأس المال الذي يستند إلى أكثر من وظيفة من وظائف رأس المال، فمن بين التعاريف نجد أن كفاية رأس المال تعني رأس المال الذي يكفي و/أو يستطيع مقابلة المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية المصرف ومن ثم نموه^[4]، فمن خلال هذا التعريف نستنتج أن كفاية رأس المال هو ذلك الرأسمال الذي يوفر الحماية ضد أية مخاطر للمصرف، وتكون له القدرة على توليد قيمة مضافة للمصرف. مما سبق نستنتج أن مصطلح كفاية رأس المال المصرفي (Capital Adequacy) تعبر عن قدرة وكفاءة المصارف في قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر التي يواجهها ، وذلك بهدف تحجيمها والسيطرة عليها واتخاذ القرارات التي تتفق مع استراتيجيته وسياسته وتدعيم قدرته التنافسية^[5] وامتلاك المصرف لرأس مال معين لحمايته من مخاطر الإعسار وعندما تقشّل المصارف في توفير الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المصرفي فإنها تواجه مشكلة فقدان ثقة المودعين لدى المصرف لذا فإن تنظيم الملاءة المالية في المصارف والمؤسسات المالية الأخرى يجنبها المخاطر بأنواعها المختلفة^[6].

¹ سليمان، علياء: إدارة المخاطر والمصارف الإسلامية، مرجع سابق 2008، ص 52.

^[2] المنجد في اللغة والإعلام، الطبعة الرابعة والعشرون، دار المشرق، بيروت، لبنان ، 1960، ص 692

^[3] عبد الرزاق، حبار، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي دراسة حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السابع ، 2009، ص 88.

^[4] السعودي، جميل، أساسيات الجهاز المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ، 1999، ص 140.

^[5] الطيب، سعود موسى، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية، حالة الأردن، مجلة الدراسات والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، العدد

(2)، المجلد (38) ، 2011، ص 358

^[6] Hal S. Scott , Capital Adequacy Beyond Basel Banking Securities and Insurance , Oxford University Press , U.S.A , 2005 , P. 94

وهناك اتجاه آخر يرى أن المقصود بكفاية رأس المال مدى تغطيته للودائع في حالة إفلاس المصرف، لكن في الحقيقة لا يجب النظر إلى كفاية رأس المال فقط في حالة الإفلاس، بل يجب النظر إليها على اعتبار أن المصرف منشأة مستمرة، وبنفس الوقت يمكن القول أن مفهوم كفاية رأس المال هو مفهوم نسبي ومن المتوقع أن يختلف من مصرف إلى آخر، ويتأثر تحديد حجم رأس المال بعدة عوامل من أهمها الظروف الاقتصادية المحيطة بالمصارف، العلاقة بين رأس المال ونوعية الودائع، الموازنة بين متطلبات حصول المساهمين على أرباح معقولة، احتياجات النشاطات المتوقعة، تدخل السلطات النقدية، خبرة المصرف ودراساته السابقة^[1].

ومضمون هذا التعبير النسبي يشير إلى أن الحكم على مدى كفاية رأس المال في مصرف معين يجب أن تتم في إطار المقارنة مع المصارف المماثلة في النشاط والحجم داخل نفس الدولة، بمعنى التركيز على الموقف النسبي للمصرف أكثر من التركيز على ضرورة توفير أموال مملوكة بنسبة معينة من الودائع أو بنسبة معينة من الأصول، إن مبدأ تحقيق كفاية رأس المال والمقصود بهذا المصطلح الحفاظ على رأس المال واستخدامه بأقصى كفاءة ممكنة، والغرض من هذا الإجراء تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها^[2]:

- 1- العمل على تقوية الجهاز المصرفي: يتأثر الجهاز المصرفي بالتغيرات التي تحدث لأي جزء منه، مثل حدوث انهيارات لأجهزة مصرفية في الدولة، وما ينتج عنه من تأثير مباشر للمصارف الأخرى التي تمتلك ودائع واستثمارات لدى هذه المصارف.
- 2- توحيد متطلبات رأس المال: والغرض من هذا الإجراء هو إزالة المتطلبات غير المتساوية التي تفرضها القوانين المحلية على رؤوس الأموال العاملة لديها، مما يؤدي إلى وجود منافسة غير متكافئة بين المصارف التي تعمل في الداخل وتلك المصارف التي تحاول دخول أسواق جديدة وتقع تحت سيطرة قوانين أخرى تتطلب منها إجراءات مختلفة.
- 3- الاستمرار في تعزيز الأمان وسلامة النظام المالي والمصرفي.
- 4- الاستمرار على دعم العدالة التنافسية بين المصارف.
- 5- إيجاد وسيلة وأدوات شاملة للتعامل مع المخاطر.
- 6- التركيز على المصارف النشطة والفعالة مع الأخذ بعين الاعتبار أن مبادئه الأساسية وركائزه يجب أن تكون ممكنة التطبيق من قبل المصارف على اختلاف درجة نموها وتطورها.

1-1-5- أهمية كفاية رأس المال في المصرف:

- من خلال مفهوم رأس المال يتضح لنا أن رأس المال يعد أهم عنصر يركز عليه المصرف عند بداية وخلال نشاطه، لكن تتجلى هذه الأهمية لعنصر رأس المال عند كفايته، ترى ما هي أهمية كفاية رأس المال؟:
- 1- تمثل كفاية رأس المال صمام الأمان الذي يجنب المصارف الوقوع في أزمات مالية؛
 - 2- تساعد كفاية رأس المال على تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف وحجم رأس المال

^[1] عبد الحميد، عيد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 337.

^[2] شلهوب، علي محمد، شؤون النقود وأعمال المصارف، الطبعة الأولى، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سورية، 2007، ص 269.

3-تعد كفاية رأس المال مصدر ثقة لدى المودعين الحاليين والمحتملين، فالحاليين كلما كانت كفاية رأس المال كبيرة فإن ذلك يطمئنه على أمواله لدى المصرف، أما المحتملين فكفاية رأس المال كلما كانت كبيرة تشجعه على إيداع أمواله لدى المصرف؛

4-يعدّ معيار كفاية رأس المال من أهم المعايير المستعملة في تقييم المصارف فكلما كانت كفاية رأس المال كبيرة كلما رفع ذلك من تصنيف المصرف¹.

1-1-6-: تطور حساب كفاية رأس المال تدريجياً:

يجب ان يكون رأس المال المصرفي كافياً لتحقيق الأمان للمصرف، وكافياً لتحقيق الوظائف الأساسية وبتناسب مع المخاطر التي يتوقع أن يتعرض لها المصرف ونظراً للاهتمام المتزايد بكفاية رأس المال بسبب التغيرات الاقتصادية المتسارعة، فقد شهدت نسبة كفاية رأس المال تطورات مستمرة كما يلي:

إن أول نسبة استحدثت لقياس كفاية رأس المال هي نسبة رأس المال إلى إجمالي الودائع والتي تكتب على الشكل التالي:

$$\frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي الودائع}} \leq 100\% \text{ *}$$

يقوم هذا المعيار على أساس التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع على نسبة معينة عن رأس المال، وقد اعتمدت المصارف ما نسبته (10%) بمعنى لا تزيد مجموع الودائع على عشرة أضعاف رأس المال، فكلما زادت الودائع عن هذا الحد المقرر ازدادت مخاطر المصرف بالنسبة للمودعين لديه، ويعاني هذا المؤشر بأنه لا يأخذ بعين الاعتبار مجموع الموجودات ونوعيتها والتي توظف فيها الودائع^[2] يمكن الاستفادة من هذه النسبة في الوقوف على مدى اعتماد المصرف على ودائعه كمصدر من مصادر التمويل الذي يحصل عليها.

إن ما يلاحظ على هذه النسبة أنها متكونة من عنصرين كلاهما يعد من مصادر أموال المصرف أو موارده، وهذا ما يعاب عليها لعدم أخذها بالاعتبار مصدر الخطر الذي استثمر فيه أموال المودعين وهو الأصول، أضف إلى ذلك اختلاف النسبة المفروضة على المصارف حسب حجمها. تفادياً لهذه العيوب التي تتطوي على هذا المعيار، والذي لقي انتشاراً واسعاً حيث تم استعماله حوالي ثمانية وعشرون سنة من عام 1914 الى غاية 1942، استحدثت ثاني نسبة لكفاية رأس المال آخذة بالاعتبار مصدر الخطر (الأصول) والتي تحسب كالتالي:

$$\frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي الأصول}} \leq 100\% \text{ *}$$

والتي تعبر عن مدى مساهمة رأس المال في الأصول المستثمرة، إن ما يلاحظ على هذه النسبة أنها أخذت بعين الاعتبار الأصول التي تكون مصدر خطر لأموال المودعين.

¹ كوكش، فلاح، 2012، أثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، ص 42
^[2] أحمد، نضال، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، ص ص 300-335، 2013، ص 309

يتم قياس هذه النسبة بقسمة رأس مال المصرف على إجمالي أصوله، والتي تشمل كافة أوجه الاستثمار والتوظيفات المختلفة للأموال، وبما أن هذه الموجودات تتضمن عادة بعض الموجودات المحفوفة بالمخاطر فهذا يجعل منها مقياساً أفضل للوقوف على أية طوارئ غير متوقعة قد تواجه المصرف^[1].

بعد الاستخدام الواسع لهذه النسبة من طرف السلطات النقدية والمصرفيين اتضح أنه يعاب عليها عدة

انتقادات منها:

- تعارض هذه النسبة مع مصالح المساهمين لأنها تؤدي إلى إحداث انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية
- لا تكفي للحكم على مدى كفاية رأس المال إذ إن تساوي نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات في مصرفين لا يعني أن مودعي هذين المصرفين يتعرضون لدرجة المخاطر نفسها.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تكتنف هذه الأصول^[2]، وكعلاج لهذا العيب استحدثت ثالث نسبة لقياس كفاية رأس المال سنة 1948 آخذة بعين الاعتبار المخاطر التي تكتنف أصول المصرف والتي تحسب كالتالي:

$$100 * \frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي الأصول الخطرة}}$$

تعتبر هذه النسبة عن مدى مساهمة رأس المال في تغطية الأصول الخطرة، ويستثنى منها الأصول غير الخطرة مثل الأصول النقدية سواء كانت لدى المصرف المركزي أو لدى المصرف نفسه، والقروض المضمونة من المصرف المركزي، على اعتبار أن هذه الأصول ليس فيها مخاطر بالنسبة للمصرف.

كما تقيس هذه النسبة مدى الحماية التي تقدمها حقوق الملكية لمواجهة الخسائر الرأس مالية التي قد يتعرض لها المصرف إذا ما فشل في تحصيل أحد القروض التي سبق أن منحها لأحد زبائنه، أو في حال انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية التي يحتفظ بها^[3]

تعد هذه النسبة نسبة منطقية، وذلك لأن حق الملكية هو الضمان الأخير ضد المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف في أصوله وليس في ودائعه، وذلك أن الودائع في حد ذاتها لا تحوي مخاطر إلا إذا استخدمت في التوظيف الإقراضي أو الاستثماري، وتختلف درجة الخطورة بالطبع باختلاف الموجودات التي يتم تمويلها بالودائع^[4].

فبعد الاستخدام الواسع لهذه النسبة اتضح أنه يعاب عليها إغفالها لدرجة اختلاف المخاطر باختلاف الأصول فهناك أصول ذات درجة مخاطر عالية وهناك أصول ذات درجة مخاطر منخفضة، مع إهمالها أيضاً لما

^[1] الزعابي، تعاني، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، 2008، ص 51.

^[2] هندي، منير، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، الاسكندرية، منشأة المعارف، 2006، ص 181.

^[3] كنجو، كنجو، خلف، أسهمان، إدارة المؤسسات المالية، منشورات جامعة البعث، حمص، سورية، 2014، ص 64.

^[4] سويلم، محمد، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مدخل مقارن، مكتبة ومطبعة الإشعاع، القاهرة، مصر، ص 370-373.

يحدث خارج قائمة المركز المالي من أنشطة وعمليات تتعلق بالاتفاقيات المرتبطة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة، والالتزامات الطارئة المرتبطة بعمليات معينة وغيرها^[1].

تفاديا للعييب الظاهر على هذه النسبة استحدثت نسبة لقياس كفاية رأس المال آخذة في الحسبان درجة اختلاف المخاطر حسب اختلاف الأصول، حيث حدد لكل نوع من الأصول درجة مخاطرة معينة وهو ما أخذت به لجنة بازل لاستحداث معيار موحد لقياس كفاية رأس المال والذي مرّ بعدة مراحل، هذا ما سنتطرق إليه في الصفحات التالية.

لكن مع هذا التطور الذي شهده الاقتصاد وتطور أداء المصارف من خلال اتساع رقعة عملها المصرفي بإنشاء فروع لها في دول أخرى، استلزم وجود اتفاق دولي قائم على تحديد معيار يلقي القبول العام لدى البنوك المركزية، هذا ما حدث فعلا سنة 1974 بمدينة بازل السويسرية، باتفاق بازل للرقابة المالية، هذا ما سنتطرق إليه لاحقاً.

وأخيرا ما نستخلصه من خلال تطرقنا إلى مفهوم كفاية رأس المال بعد تحديد هيكل رأس المال وأهمية كفايته لدى البنوك، أضف إلى ذلك تطور حساب كفاية رأس المال تاريخياً، يتضح أن كفاية رأس المال تعد أهم معيار للرقابة المالية على المصارف، وأهم معيار يقيس مدى قدرة المصرف على الحفاظ على أموال المودعين.

1-1-7-دراسة علاقة كفاية رأس المال بمحدداتها في المصرف.

يمكن توضيح العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال ورأس المال النظامي من جهة، والمخاطر من جهة أخرى، وذلك من خلال عنصرين أساسيين وهما:

- علاقة رأس المال النظامي بنسبة كفاية رأس المال.

- علاقة المخاطر بنسبة كفاية رأس المال.

1-علاقة رأس المال النظامي بنسبة كفاية رأس المال.

تبين لنا سابقا بأن كفاية رأس المال هي ذلك الرأسمال الذي يغني عن غيره في سداد التزامات المصرف وحماية أموال المودعين وحماية العلاقة المتواجدة بين المصرف وعملائه، أو بشكل بسيط يمكن تعريفها بأنها عبارة عن رأس المال الذي يمكن أن يحمي حقوق المودعين من المخاطر التي يواجهها المصرف جراء توظيفه لأمواله وأموال المودعين. من خلال التعريف يمكن أن نكتب كفاية رأس المال على شكل نسبة من خلال عنصرين أساسيين هما رأس المال النظامي من جهة والمخاطر من جهة أخرى كالتالي:

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال النظامي / الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان مخاطر $\leq 8\%$

وبالتالي العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال ومحدداتها رأس المال النظامي علاقة طردية حيث كلما رفعنا

من أحد عناصر رأس المال النظامي (الأسهم، الاحتياطيّات، الأرباح المحتجزة) يرتفع رأس المال النظامي وبالتالي ترتفع نسبة كفاية رأس المال.

- أساليب الرفع من رأس المال النظامي.

^[1] الزعابي، تهاني محمود محمد، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 51-52.

رأينا في العنصر السابق أنه كلما ارتفعت قيمة رأس المال النظامي ترتفع نسبة كفاية رأس المال، وذلك بثبات العناصر الأخرى من هذه الأخيرة، فارتفاع رأس المال النظامي يكون وفق العناصر المكونة له، نجد من عناصر رأس المال النظامي ما هو من موارد أموال المصرف الداخلية وما هو من موارد أموال المصرف الخارجية.

فموارد أموال المصرف الداخلية من رأس المال النظامي تتمثل في الشريحة الأولى وعناصر من الشريحة الثانية وهي: رأس المال المدفوع، الاحتياطات، الأرباح المحتجزة، الاحتياطات غير المعلنة، احتياطات إعادة تقييم الأصول، مخصصات الخسائر. المستقبلية، الأدوات الرأسمالية الأخرى.^[1]

يعتبر رأس المال المدفوع (الأموال المقدمة من المساهمين) تلك الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه أو عند نشاطه، فارتفاع رأس المال المدفوع يكون في حالتين، حالة رأس المال المدفوع أقل من رأس المال المصدّر، ففي هذه الحالة يكون الرفع بصفة عادية وهي تقديم المساهمين ما تبقى من الأموال غير المدفوعة للمصرف، أما الحالة الثانية بطرح أسهم جديدة من خلال الجمعية العمومية بزيادة رأس المال.

أما عن الاحتياطات المعلنة أو غير المعلنة فهي تلك المبالغ التي تحتجز من الأرباح لأغراض معينة، وبالتالي فارتفاع هذا العنصر مرهون بارتفاع قيمة الأرباح، حيث كلما ارتفعت الأرباح الصافية للمصرف ترتفع الاحتياطات، أو بقرار من مجلس الإدارة أو هيئة إشرافية ورقابية للبنك تقضي بالرفع من نسبة الاحتياطات.

أما فيما يخص الأرباح المحتجزة فهي الجزء غير الموزع من الأرباح على المساهمين خلال السنة المالية السابقة، فارتفاع قيمة هذا العنصر يكون بارتفاع الأرباح المحققة خلال تلك السنة، أو الرفع من هذا العنصر يكون بقرار من طرف مجلس الإدارة.

أما عن احتياطات إعادة التقييم هي تلك المبالغ المعبرة عن الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للأصول الثابتة والأوراق المالية، فارتفاع أو انخفاض هذا العنصر في رأس المال النظامي مرهون بحركات وتقلبات الاسعار في السوق.

أما فيما يخص المخصصات العامة للديون، فهي تلك المبالغ المحتفظ بها قبل احتساب الأرباح، فارتفاع أو انخفاض هذه المخصصات متعلق بتوقعات لأحداث مستقبلية اقتصادية، اجتماعية، أمنية، أحداث طارئة... إلخ، فكلما توقع المصرف خسارة مستقبلية جراء هذه الأحداث فإنها ترفع هذه المخصصات لمواجهةها.

أما عن موارد المصرف الخارجية من رأس المال النظامي فتتمثل في القروض المساندة المتوسطة والطويلة الأجل والأدوات الرأسمالية الأخرى فالقروض المساندة المتوسطة والطويلة الأجل هي تلك الأموال المتحصل عليها من طرف خارجي (مصرف، مؤسسة، فرد أو جهة حكومية... إلخ) وذلك لأجل دعم المركز المالي للمصرف، وذلك وفق حدود وشروط محددة ، فلقوء المصرف لهذا العنصر للرفع من رأس المال النظامي يكون من قرار مجلس الادارة للمصرف وفق الظروف والاحتياجات الخاصة لذلك، أما عن الادوات الرأسمالية

[1] الجموعي ، قريشي محمد ، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006 ، ص 73-74.

الأخرى التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين وخصائص حقوق الدائنين فيتم اللجوء إليها لرفع رأس المال النظامي وفق الظروف والاحتياجات أو الخطة الاستراتيجية للمصرف من خلال مجلس إدارته.

2- علاقة المخاطر بنسبة كفاية رأس المال.

إن نسبة كفاية رأس المال هي ذلك الرأسمال الذي يغني عن غيره في سداد التزامات المصرف وحماية حقوق المودعين وحماية العلاقة المتواجدة بين المصرف وعملائه، حيث كفاية رأس المال هي عبارة عن رأس المال الذي يمكن أن يحمي حقوق المودعين من المخاطر التي يواجهها المصرف جراء توظيفه لأمواله وأموال هؤلاء المودعين.

من خلال هذا التعريف تمت ترجمة نسبة كفاية رأس المال إلى صيغة رياضية من خلال عنصرين أساسيين وهما: رأس المال ومخاطر ائتمانية، سوقية، تشغيلية، والتي تكتب على الشكل التالي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر (ائتمانية + سوقية + تشغيلية)}} \leq 100\%$$

الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، هي تلك الأصول (الموجودات) سواء كانت داخل الميزانية أو خارج الميزانية يتم قياسها بنسبة ترجح وتقدر قيمة المخاطر التي تكتنف تلك الموجودات من مخاطر ائتمانية أو سوقية أو تشغيلية

وبالتالي فالعلاقة بين نسبة كفاية رأس المال من جهة والأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر (ائتمانية + سوقية + تشغيلية) من جهة أخرى علاقة عكسية، حيث كلما خفضنا من الأصول والالتزامات المرجحة بالمخاطر ارتفعت نسبة كفاية رأس المال.

• أساليب التحكم في المخاطر.

وتبين من العنصر السابق نظريا ورياضيا أن العلاقة بين كفاية رأس المال والمخاطر (الأصول المرجحة بالمخاطر) علاقة عكسية، حيث كلما تحكمتنا وقللنا في المخاطر كلما أدى ذلك إلى تحقيق نسبة كفاية رأس المال أعلى، والتحكم في المخاطر لا يتم إلا من خلال الإدارة الجيدة لها والتي تعرف "بالنشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة"، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه المصرف فما هي أهم الأساليب التي تساعد المصرف على التقليل من المخاطر الثلاثة الأساسية (ائتمانية، سوقية، تشغيلية)؟ حيث منها ما هو إداري أو إجراءات إدارية هدفها التحكم في المخاطر، ومنها ما هو تقنيات لنقل أو تجنب المخاطر.

1- المخاطر الائتمانية .

تعد المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجهها المصارف في عمليات التمويل مما يجعلها تستثمر جميع الامكانيات لتحديد من هذه المخاطر والتي هي عبارة عن أصول مرجحة بنسب يتم تحديدها وفق طرق وأساليب محددة والوسائل التي من شأنها وهذه النسب قد يتم تحديدها داخليا من طرف إدارة المصرف، وقد يكون خارجيا من طرف مؤسسات التصنيف والتقييم.

وللتحكم في مخاطر الائتمان في المصارف بصفة عامة، وجب عليها دراسة جيدة لعناصر الائتمان والتي من خلالها يتم التأثير على نسب الترجيح في المخاطر كالتالي

أ- **قدرة العميل على السداد Capacity**: تتمثل في إمكانية قيام العميل بتسديد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة، وذلك من خلال كفاية التدفقات النقدية وتوقيت الحصول عليها ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال عدة مؤشرات كربحية النشاط ومعدل دوران المخزون والتدفقات النقدية وقابلية تحويل أصوله إلى نقدية، وحجم مبيعاته ونوعية منتجاته وموقفها التنافسي، وخصائص القوى العاملة لديه، ومدى اعتماد الإدارة على أساليب الإدارة الحديثة.

ب- **شخصية العميل Character**: وهي الصفات، أو السمات التي تكشف عن رغبة العميل في سداد مستحقاته. ومن أهم هذه الصفات: المصداقية، والسمعة الأدبية، والخبرات السابقة، وغيرها. ويمكن الحكم على سمعة العميل من خلال عاداته الشخصية وأصدقائه وتعاملاته السابقة مع المصرف في حال وجودها أما في حالة عدم وجود ملف تعامل سابق لدى المصرف فيمكن الاستدلال بأحد العناصر التالية:

- المصارف أو المؤسسات التي سبق للعميل التعامل معها.
- الموردون الذين سبق لهم تقديم ائتمان لذلك العميل.
- الاستفسار عنه في السوق التجاري بين التجار والصناعيين والموردين فيما إذا كان يوجد عليه شكاوى أو احتجاج لعدم سداد التزاماته في السوق.

ج- **رأس المال Capital**: وهي تعني ملاءة ومثانة المركز المالي للمقترض والتي تظهر من خلال الوقوف على صافي أصوله (حقوق الملكية) ويمكن الاستدلال على ذلك أفقياً من خلال تحليل بعض النسب المالية ومقارنتها مع نشاط المنشأة لعدة سنوات مالية أو مع منشآت أخرى مماثلة، وبالتالي قياس قدرته على السداد، إلى جانب الأرباح أو الخسائر المحققة نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد المالية للمشروع، كما يمثل أيضاً الموجودات مطروحاً منها المطالبات، حيث يعتبر كتأمين لدفع الائتمان.

د- **الضمانات Collateral**: وهي تشكل الموجودات المنقولة وغير المنقولة التي يقدمها العميل للمصرف مقابل الحصول على الائتمان. وهذه الأصول تتم دراستها من حيث قيمتها، وسهولة بيعها عند الحاجة، وإمكانية توثيقها، وهي تعتبر المصدر القانوني للسداد، وتشكل حماية لدرء مخاطر التوقف عن السداد.

هـ- **الظروف الاقتصادية Condition**: وهي العوامل والمتغيرات السائدة في الاقتصاد الوطني والتي تؤثر على نشاط العميل، وعلى مقدرة بتسديد التزاماته في المواعيد المتفق عليها كمعدل التضخم، والطلب على المنتجات، ومعدلات النمو، والمنافسة، رواج، كساد، علاقات اقتصادية خارجية

2- المخاطر السوقية :

المخاطر السوقية هي تلك المخاطر الناتجة عن التحركات غير المواتية في أسعار السوق التي تؤثر سلباً على قيم المراكز في محفظة المتاجرة، وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة وتقلب أسعار الأسهم، بالإضافة إلى أسعار الصرف. وأسعار السلع^[1]

للتحكم في هذه المخاطر السوقية لابد على إدارة المصرف أن تقوم بالخطوات اللازمة من أجل تعريف وقياس ومراقبة هذه المخاطر والآليات اللازمة للحماية من هذه المخاطر ومن أهمها المشتقات المالية والتي تعرف

^[1] بن علي، بلعوز، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 7، 2009- 2010، ص 334.

على أنها أدوات وعقود مالية اشتقت قيمتها من قيمة أصل ما قد تكون (أسهم، سندات، رهون عقارية) أو مؤشر (معدل فائدة، أسعار الصرف) أو مشتقات الديون حيث تشتق قيمتها من الدين، والهدف من هذه المشتقات لغرض الحيلة والحماية من الأخطار، أو بعبارة أخرى لإدارة مخاطر الأسعار (الفائدة، الصرف، السلع) [1].

- أدوات المشتقات المالية:

تعددت وتطورت أدوات المشتقات المالية بشكل كبير في الآونة الأخيرة وسنحاول التطرق إليها في هذا العنصر على سبيل المثال لا الحصر كالتالي [2]

- 1- **العقود المستقبلية:** هي عقود يتم من خلالها تسليم واستلام أصل مالي في وقت محدد في المستقبل ويتحدد السعر وقت إنشاء العقد. ومن أنواع العقود المستقبلية نجد العقود الآجلة والتي هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل.
 - 2- **عقود الخيار:** وهي عقود تعطي لمالكها الحق وليس الالتزام بالبيع (خيار البيع أو الشراء (خيار الشراء) وهي محددة بتاريخ استحقاق.
 - 3- **خيار الشراء:** هو عبارة عن حق وليس إلزام لطرف ما بشراء كمية معلومة من الأصول كالأوراق المالية أو السلع بسعر محدد في عقد الخيار خلال مدة سريان العقد بالنسبة للخيار الأمريكي مقابل عمولة تدفع للجهة التي تصدر العقد، أو في تاريخ استحقاق محدد بالنسبة للخيار الأوروبي.
 - 4- **خيار البيع:** هو عبارة عن حق وليس إلزام لطرف ما بأن يبيع كمية معلومة من الأصول (أوراق مالية أو سلع، بسعر تنفيذ محدد في عقد الخيار خلال فترة العقد (خيار أمريكي) أو عند انتهاء فترة العقد (خيار أوروبي)
 - 5- **عقود المبادلة:** وهي عبارة عن عقود تستخدم في مجال تسيير المخاطر كعقد اتفاق بين طرفين لقدر معين من الأصول المالية أو العينية أو معدلات الفوائد دون تبادل فعلي. ويمكن استحداث مشتقات أخرى من خلال المزج والتركيب بين هذه المشتقات. تستخدم المصارف هذه المشتقات كأداة للتحوط أو أداة للمضاربة، ففي التحوط تستخدم هذه المشتقات من أجل التقليل بقدر الامكان من الخسائر عن طريق اتخاذ مركز معاكس لمركز المصرف السابق ليحمي المصرف نفسه من الخسائر في حالة عكس السوق من حركته، أما في حالة المضاربة، فيشتري المصرف في الأسواق بحثاً عن أرباح غير طبيعية مع قبول المخاطر العالية من خلال مراكز مفتوحة [3] من خلال هذا نستنتج أن المشتقات المالية سلاح ذو حدين، كأداة للتحوط من المخاطر، وفي نفس الوقت تكتنف تلك الأداة مخاطر عديدة، لذلك وجب على البنوك أن تعمل جاهدة على تسخير إمكانيات لتسيير المخاطر من شأنها أن تحتاط من المخاطر من جهة وتحقق أرباحاً مقبولة من جهة أخرى.
- 3- المخاطر التشغيلية :

[1] حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر (أفراد - شركات - بنوك)، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر ، 2003، ص 478.

[2] عيسى، آمال حاج عيسى، حويو، فضلية، المشتقات المالية من منظور النظام المالي الاسلامي، ملتقى دولي حول الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية-النظام المصرفي الاسلامي نموذجاً، المركز الجامعي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2009، ص15

[3] معهد الدراسات المصرفية، المشتقات المالية، إضاءات، الكويت، العدد 2، ديسمبر 2009 -يناير 2010، ص4.

نالت المخاطر التشغيلية في المصارف اهتماماً متزايداً منذ منتصف التسعينات، وذلك بسبب الأزمات المصرفية التي نتج معظمها عن حالات الاحتيال والأخطاء البشرية وغياب الرقابة، إضافة إلى قيام لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ عام 1988 بإظهار رغبتها في تقديم متطلبات رأسمالية جديدة للمخاطر التشغيلية إلى جانب المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق.

نظراً لاختلاف تعريف المخاطر التشغيلية بين المصارف بشكل كبير، فقد قدمت لجنة بازل تعريفاً موحداً للمخاطر التشغيلية، حيث عرفت بأنها خطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو العاملين أو النظم أو عن الأحداث الخارجية [BCBS 2001^[1]]. هذا التعريف يشمل المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

تعتبر مخاطر التشغيل في المصارف من الموضوعات الحديثة نسبياً، وإذا كانت مخاطر الائتمان بالنسبة للمحللين، السبب المباشر لإفلاس وانهيار البنوك فإن الفشل الائتماني في معظم الأحيان، لا يكون سوى تراكمية لأخطاء ومخاطر التشغيل عبر الوقت، ودوماً كان للأسباب الصغيرة نتائج كبيرة^[2].

قامت لجنة بازل ولأغراض رقابية، بتعريف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن إخفاق أو عدم كفاية كل من:

- العمليات الداخلية
- الأخطاء البشرية
- أنظمة الرقابة في البنك
- فشل الإدارة
- ضوابط غير فعالة Defective Controls^[3]

ومنه نستطيع أن نستنتج أن مخاطر التشغيل ترتبط بالعمل اليومي للمصرف، ولذلك فهي واسعة ومتجددة مع استمرار العمل يوماً بيوم. ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر^[4]:

(« الاحتيال الداخلي أو الخارجي / سرقة البنك / خطأ من موظفي الكوة Tellers اختلاس » / رشوة / أخطاء محاسبية / فقدان الوثائق أو تلفها أو نقص توثيق ضمانات وصفقات البنك / إعطاء معلومات لأطراف لا يجوز لها الاطلاع عليها من باب الخطأ / فشل في أنظمة التكنولوجيا المستخدمة / خسائر قضايا قانونية / إهمال الموظفين في تنفيذ المهام / كوارث طبيعية).

أ- العمليات الداخلية

^[1]Basel Committee On Banking Supervision Consultative Document, "Operational Risk Supporting Document to the New Basel Capital Accord", 2001

^[2]اللجنة العربية للرقابة المصرفية، دراسة حول إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004

^[3]Basel Committee on Banking Supervision, Operational Risk Supporting, Consultative Document to the New Basel Capital Accord Issued for comment by 31 May 2001 January 2001

^[4]الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر للبنوك منهج عملي وتطبيقي، منشأة المعارف بالإسكندرية 2005، ص 240

تنتج المخاطر هنا عن المعالجة الخاطئة للمعاملات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات. ومثال ذلك، الأخطاء في إدخال البيانات والدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك.

ب- العاملين

تنشأ المخاطر التشغيلية هنا عن فشل الإدارة والهيكل التنظيمي للمصرف، إلى جانب الخسائر التي يمكن أن يسببها الموظفون بسلوكهم نتيجة للإهمال في تنفيذ المهام (بتقديم استشارات خاطئة مثلاً أو إعطاء معلومات لأطراف لا يجوز لها الاطلاع عليها من باب الخطأ) أو الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية وسياسة الشركة، وكذلك الخسائر الناتجة عن العلاقة مع العملاء والمساهمين والجهات الرقابية وأي طرف ثالث. ومن الأمثلة عليها: عمليات الاحتيال الداخلي من قبل الموظفين كالاختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع المصرف، والتجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة وإساءة استخدام بيانات العملاء السرية، وعمليات التداول دون تخويل، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين.

ت- النظم

تتعلق المخاطر في هذا المجال بالخسائر الناتجة عن التوقف في العمل بسبب عدم توافر البنية التحتية الملائمة (ومثال ذلك، فشل البرمجيات أو العتاد الصلب أو فشل وسائل الاتصال أو الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة نظام المعلومات، ويعتبر الأخير هو أهم خطر تشغيلي متعلق بالنظم في مجال الصيرفة الإلكترونية).

ث- عدم كفاءة نظام المعلومات

تتعلق كفاءة نظام المعلومات بما يوفره من سرية للبيانات وسلامة البيانات والنظام، بمعنى دقة (Accuracy) وموثوقية (Reliability) وكمال المعلومات المرسله بين المصارف وعملائهم ومزودي الخدمة الخارجيين، إلى جانب استمرار إتاحة (Availability) النظام والطاقة القصوى للنظام يمكن أن تنتج عدم الكفاءة في نظام المعلومات عن مخاطر عامة أو عن مخاطر موجهة بالتطبيق (Application Oriented Risks). تتعلق المخاطر العامة بالوصول المادي إلى عتاد الحاسب، أو الوصول المنطقي إلى المعلومات وأنظمة تكنولوجيا الاتصالات، أو إجراءات استعادة النسخ الاحتياطية غير المناسبة المستخدمة في تخفيض الأثر الناجم عن فشل الأنظمة.

أما ما يتعلق بعدم الكفاءة في نظام المعلومات المرتبطة بالمخاطر الموجهة بالتطبيق (Application

Oriented Risks)، فيمكنها أن تنتج عن أحد حالات الخطأ التالية:

- تسجيل البيانات بطريقة غير صحيحة بسبب الأخطاء في النظام؛
- تخزين البيانات بشكل خاطئ أثناء فترة استخدامها؛
- إدخال البيانات الصحيحة بشكل خاطئ؛
- عدم صحة الحسابات (Calculations) الأساسية للمعلومات؛
- عدم توافر المعلومات المعالجة بالتطبيق في الوقت المناسب بسبب فشل الأنظمة.

ج- الأحداث الخارجية

تتعلق المخاطر هنا بالأحداث التي تقع خارج بيئة العمل الداخلية للمصرف والمؤثرة على عملياته، وتشمل الاحتيال الخارجي مثل الاستيلاء على المعلومات الخاصة بالعملاء للوصول إلى الحساب، والتغيرات الحاصلة في التشريعات القانونية أو عن الكوارث الطبيعية (على سبيل المثال، الهزات الأرضية، والحرائق، والفيضانات... الخ)، أو عدم التزام الأطراف الخارجية الموردة لخدمات معينة في أداء التزاماتها، أو المنافسة الشديدة من قبل المؤسسات المصرفية وغير المصرفية.

ح- المخاطر التشغيلية في ظل الصيرفة الإلكترونية

ذكرنا سابقاً أن المخاطر التشغيلية يمكنها أن تنشأ عن حالات الاحتيال أو أخطاء المعالجة أو تعطل الأنظمة أو عن أحداث غير متوقعة والتي ينتج عنها عدم القدرة على تقديم المنتجات والخدمات. وفيما يتعلق بالأعمال المصرفية الإلكترونية، فإن المخاطر التشغيلية تصاحب كل منتج وخدمة مقدمة، ويرتبط مستواها ببيئة المعالجة المصرفية، بما فيها نوع الخدمات المقدمة ودرجة التعقيد في العمليات والتقنيات الداعمة. ونظراً لكون أن العملاء يتوقعون الحصول على خدمات الصيرفة الإلكترونية يومية وعلى مدار الساعة، فإنه يتوجب على المصارف أن تقوم ببناء بنية المصارف الإلكترونية، بحيث تستوعب الكم الهائل من البيانات التي يمكن أن تنهمر على قواعد بياناتها كل لحظة دون أن يتأثر مستوى الخدمة وسرعة الأداء بذلك. إلى جانب ذلك، فإنه يترتب على المصارف أن تسعى إلى تحقيق المعادلة الصعبة في الصيرفة الإلكترونية التي تتلخص بالوصول إلى إرضاء العملاء وكسب ولائهم، وذلك بتوفير ما يتوقعون من خدمات بالسرعة القصوى.

وبالتالي الخلاصة فإن رأس المال النظامي يؤثر إيجاباً على نسبة كفاية رأس المال والعلاقة بينهما طردية والعلاقة بين نسبة كفاية رأس المال والمخاطر (الائتمانية، السوقية والتشغيلية) علاقة عكسية. تؤثر سلباً على كفاية رأس المال.

المبحث الثاني: متطلبات كفاية رأس المال المصرفي وفق اتفاقيات بازل الدولية

تمهيد

إن التطورات المتسارعة على صعيد تحرير الخدمات المالية تجعل نشاطات المصارف أكثر تنوعا وتعقيدا وتعرضا لكم هائل من المخاطر، مما يميزها عن غيرها من النشاطات الاقتصادية الأخرى، ولمقابلة هذا التطور أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للحد من الآثار السلبية لها وإدارتها بشكل سليم وفعال، لذا جاءت اتفاقية بازل إدراكا لهذه الحقيقة بوضع قضية إدارة المخاطر في صلب أحكامها، حيث وضعت أنظمة رقابية متعلقة بمدى كفاية رأس المال، كما عملت على صياغة إطار جديد يقود إلى تقوية النظام المصرفي الدولي، ويؤدي إلى دعم استقراره وتحقيق العدالة والإنصاف من خلال مواجهة هذه المخاطر، ويهدف هذا الإطار المقترح بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودته في القطاع المصرفي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية والأزمات المالية، ومن هذا المنطلق يأتي هذا الفصل في محاولة لتوضيح هذا الإطار الجديد (مقررات بازل 3). لقد أدت عولمة النشاط المصرفي إلى دخول الأنظمة المصرفية في منافسة دولية ومحلية، والتي تحمل في جعبتها أخطار متعلقة بنشاط وإدارة المصرف (العوامل الداخلية)، وأيضا هناك عوامل خارجية ناجمة عن تغير البيئة التي يعمل فيها هذا الأخير، ولقد أردنا نتيجة لذلك تسليط الضوء على مقررات لجنة بازل في هذا المجال خاصة ما يتعلق بكفاية رأس المال.

منذ بداية السبعينيات عاشت الأنظمة المصرفية فترة مخاض حقيقية، مما أدى بها إلى التفكير في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، فلقد نجم عن انهيار بعض المصارف الكبرى ظهور مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق مثل مخاطر التسوية، مخاطر الإحلال، وأيضا عمق المخاطر الائتمانية نجد أن نشأة لجنة بازل المصرفية جاءت لإيجاد الصيغة التي تعمل على ضمان حسن سير العمل المصرفي الدولي، فتزيد من كفاءته من جهة وتؤيد استقرار وحداته من جهة أخرى.

1-2-1 التطور التاريخي للجنة بازل المصرفية.

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي حيث يعتبره السبب الحقيقي والوحيد لصدور مقررات لجنة بازل المعروفة باسم بازل 1. والواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك، ففي منتصف القرن التاسع عشر صدر قانون للمصارف في الولايات المتحدة يحدد الحد الأدنى لرأس المال لكل مصرف وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول، لكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه المصارف نحو زيادة عملياتها الخارجية وعلى وجه التحديد المصارف الأمريكية واليابانية،

وهو ما دفع بجمعيات المصرفيين في ولايتي نيويورك وإلينيوي بصفة خاصة سنة 1952 إلى البحث على أسلوب مناسب لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال^[1].

وتعتبر الفترة من 1974 إلى 1980 فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، فما حدث من انهيار لبعض المصارف خلال هذه السنوات أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق مثل مخاطر التسوية ومخاطر الإحلال، بل وعمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق، وهو ما أثبت بأن المصارف الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهيار، ففي يونيو 1974 أعلنت السلطات الألمانية إغلاق "هيرثستات بنك" والذي كانت له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية وسوق ما بين المصارف مما تسبب في خسائر بالغة للمصارف الأمريكية والأوروبية المتعاملة معه، وفي نفس السنة أفلس "فرانكيل ناشيونال بنك" وهو من المصارف الأمريكية الكبيرة ثم تبعه بعد عدة سنوات "فرست بنسلفانيا بنك" بأصوله التي بلغت حوالي 8 بلايين دولار، مما دفع بالسلطات للتدخل لإنقاذه بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين أصوله وخصومه وثبات سعر الفائدة على قروضه مداها خاصة مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار عام 1980 والتي بلغت 20%.

وفي هذا المناخ تأسست لجنة بازل عام 1974 من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، بريطانيا، وسويسرا ولوكسمبورغ تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية^[2]، وأطلق عليها تسمية "لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية" أو "لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية"، بعد تقاوم المشاكل المصرفية وسيطرت المصارف اليابانية على أسواق التمويل الدولية وبنسبة قاربت 38%، وهي الظاهرة التي استمرت لسنوات عدة حتى أن سبعة من ضمن أكبر عشرة مصارف في العالم عام 1988 كانت يابانية بسبب نقص رؤوس أموال المصارف الأخرى. وفي الوقت الذي اتجه فيه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في بداية الثمانينات إلى زيادة إحكام رقابته على المصارف بتحديد نسبة الرافعة المالية في حدود 6% للمصارف الرئيسية و 5% للمصارف الإقليمية الكبيرة، واجهت المصارف الأمريكية والأوروبية تحديات جديدة تمثلت في أزمة الديون العالمية والتي طالت معظم الدول النامية وبصفة خاصة في أمريكا اللاتينية عندما أعلنت المكسيك في أوت 1982 عجزها عن تسديد خدمة ديونها الخارجية البالغة آنذاك حوالي 80 بليون دولار، وقد زادت حدة الأزمة بعد ذلك حتى بلغ إجمالي مديونيات الدول النامية التي تمت جدولتها (أو كانت بصدد إعادة الجدولة) حوالي 239 بليون دولار في نهاية عام 1983، وللدلالة على شدة الأزمة نشير إلى أن أربع دول فقط هي المكسيك والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا كانت مدينة للمصارف الدولية بحوالي 176 بليون دولار لأكثر ثمانية مصارف أمريكية وهي مديونية تعادل في ذلك الوقت 174% من إجمالي حقوق الملكية لهذه المصارف.

وقد تأكد فيما بعد العديد من المراقبين من أن المصارف الأمريكية كانت على يقين من أن الأزمة قادمة لا محالة وأن التعثر بات مسألة وقت وهو الوضع الذي قبلته الدول المدينة، وظلت المصارف تقدم لها قروضا

^[1] علي إسماعيل شاكر، (2003)، التطور التاريخي لكفاية رأس المال من البدايات إلى بازل 2، مجلة اتحاد المصارف العربية، ص 71.

^[2] Basel Committee on Banking Supervision (2010), Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, pl.

جديدة حتى تتمكن من دفع الفوائد فقط وهي لا تدري أنها بذلك تدفعها لتأجيل سداد أصل الدين، ورغم ذلك فقد تعاظمت المصارف الدولية في ذلك الوقت عن التفكير العملي والعلمي في زيادة رأس المال حيث اكتفى معظمها بالجوء لزيادة رأس المال في حدود ما يجب أخذه من مخصصات جديدة تفوق قدرتها وتحت ضغوط الأجهزة الرقابية، وانصب اهتمام المختصين على المعضلة الأساسية المتمثلة في آثار التعثر على إيرادات المصارف وبالتالي أرباحها، الأمر الذي يعرقل عملية زيادة رأس المال اللازم لتدعيم المصرف في مواجهة التعثر ويعيق إعادة تكوين محفظة القروض وتنويعها وبالتالي عدم تحقيق الأرباح المستهدفة.

وفي ظروف هذه الأزمة القوية بات على لجنة بازل أن تعمل على إيجاد صيغة أكثر ملاءمة للتعامل مع المخاطر إن كان على مستوى الميزانية أو خارجها وخاصة بعد ظهور المشتقات المصرفية كحقوق الخيار والعقود المستقبلية والمشتقات المالية والائتمانية، وجاء القرار متأثراً بالأزمات وتبعاتها، مغايراً في الاتجاه حيث ركز على تعريف المخاطر وتحديدها وإن اقتصر الأمر على المخاطر الائتمانية فقط على النحو الذي أقرته مقررات اللجنة التي تم اعتمادها وتطبيقها في عام 1988 وعرفت باسم "بازل 1" ولا تزال مطبقة حتى يومنا الحالي.

وكما هو معروف لدى الجميع فإن هذه المقررات تقوم بشكل أساسي على وضع نظام لأوزان المخاطر بحيث يتم تصنيف الدول وفقاً لحجم مخاطرها استناداً لعضويتها في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذلك تحديد أوزان لأصول كل مصرف مصنفة في مجموعات لكل منها نسبة ترجيح معينة بحيث تبدأ من الصفر إلى 100% وفقاً لقدرة المقرض وملاءته ونوعية الضمانات المقدمة منه مع مراعاة أن تكون نسبة رأس المال الأساسي والمساند إلى إجمالي الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة لا تقل عن 8%.^[1]

1-2-2-أهداف اتفاقية بازل:

إن أبرز الأهداف التي جاءت من أجلها لجنة بازل هي:^[2]

1. المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي، وبالأخص بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية بسبب توسع المصارف الدولية في منح ديون منفردة لها واضطرابها فيما بعد لاتخاذ إجراءات مثل إسقاط الديون أو توريقها.
2. إزالة جيوب المنافسة غير العادلة بين المصارف نتيجة تباين المتطلبات الرقابية المتعلقة برأس المال البنكي والعمل على توفير التناسق والعدالة في تطبيق نسب كفاية رأس المال في الدول المختلفة مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساساً، إضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما.
3. تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة، وذلك لضمان سير العمل المصرفي ورفع كفاءته خاصة بعد ظهور العديد من التجاوزات المصرفية المقلقة وبالتالي تهدف هذه المعايير إلى تقوية مبدأ الرقابة المجمعة على الوحدات المصرفية العالمية العاملة في الداخل والخارج.
4. العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية الناتجة عن عولمة النشاط المصرفي.

^[1] سعدان، آسيا، (2006)، تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة قلمة، الجزائر، ص 24

^[2] رمضان، زياد، جودة، محفوظ، (2008)، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة، مصر، ص 198.

1-2-3-لمحة عن اتفاقية بازل 1

انطوت اتفاقية بازل 1 الصادرة في عام 1988 لاحتساب معيار كفاية رأس المال والرقابة عليه على أهم الأسس التالية:

1. التركيز على المخاطر الائتمانية:

حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى احتساب الحدود الدنيا لرأس المال اللازمة لتغطية نوع واحد من المخاطر وهو مخاطر الائتمان، دون مراعاة أنواع المخاطر الأخرى مثل مخاطر السوق ومخاطر التشغيل وغيرها من المخاطر الأخرى المرتبطة بالعمل المصرفي وذلك للحد من إفلاس المصارف الذي كان يشغل بال المصرفيين من عام 1960 في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

2. تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:

قامت اتفاقية بازل 1 على أساس تصنيف دول العالم إلى مجموعتين: مجموعة متدنية المخاطر ومجموعة ذات مخاطر مرتفعة.

أ- المجموعة الأولى: الدول متدنية المخاطر وتنقسم إلى مجموعتين فرعيتين:

- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ويضاف إليها دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية .

- بعض الدول التي قامت بعقد ترتيبات للحصول على القروض خاصة مع صندوق النقد الدولي، وهي: استراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فنلندا، أيسلندا، الدانمارك، اليونان وتركيا وقد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم في تموز 1994 باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي.

ب- المجموعة الثانية: الدول ذات المخاطر المرتفعة وتشمل كافة دول العالم التي لا تنتمي إلى المجموعة الأولى.

3. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الموجودات:

يختلف الوزن الترجيحي المعتمد لتثقيل الموجودات بغرض احتساب معيار كفاية رأس المال باختلاف بنود الموجودات من جهة، وكذلك باختلاف الملزم بهذا البند أي المدين من جهة أخرى، حيث تتدرج هذه الأوزان في خمسة أوزان هي: صفر، 10 %، 20 %، 50 %، 100 %.

مع الإشارة إلى أن إعطاء وزن مخاطر لأحد بنود الموجودات، لا يعني أنه بند مشكوك في تحصيله بذات الدرجة، وإنما هو أسلوب ترجيحي للفرقة بين بند وآخر تبعاً لدرجة المخاطر المرتبطة به وذلك بعد تكوين المخصصات اللازمة.

4. مكونات رأس المال الرقابي (التنظيمي، القانوني) Regulatory Capital:

يتكون رأس المال الرقابي وفق اتفاقية بازل 1 من شريحتين هما:

أ- الشريحة الأولى (tier 1) المسماة رأس المال الأساسي وتشمل:

- رأس المال المدفوع المتمثل بالأسهم العادية (capital common stock paid.)

- +* الاحتياطات المعلنة المستمدة من الأرباح المحتجزة بعد الضريبة (المفصح عنها) (disclosed reserves).

ولأغراض احتساب كفاية رأس المال يتم استبعاد ما يلي:

- الشهرة كي لا تتسبب بتضخيم رأس المال الأساسي.
- الاستثمارات في المؤسسات المالية التابعة التي لم توحّد ميزانياتها وذلك لدفع هذه المؤسسات لتوحيد ميزانياتها وتجنب حدوث ازدواجية لدى احتساب نسبة الكفاية^[1].
- الاستثمارات في رؤوس أموال المصارف الأخرى والمنشآت المالية تبعاً لاجتهادات السلطات الرقابية.
- ب- الشريحة الثانية (tier 2) المسماة رأس المال المساند أو التكميلي وتشمل:
 - احتياطات إعادة تقييم الموجودات (asset valuation reserves).
 - المخصصات العامة/الاحتياطات العامة لخسائر القروض الجيدة (general provision / general loan loss reserves).
 - الدين الثانوي طويل الأجل (subordinated term debt).
 - أدوات رأس المال الهجينة الممثلة بالأسهم الممتازة المجمعة للأرباح (cumulative preferred stocks)

وبذلك تتكون قاعدة رأس المال الرقابي (Capital Base) من مجموع هاتين الشريحتين أي رأس المال الأساسي والمساند أو التكميلي، ولكن ضمن شروط محددة هي التالية:

- أ- ألا يتجاوز مجموع الشريحة الثانية أي رأس المال المساند أو التكميلي 100% من مجموع الشريحة الأولى أي رأس المال الأساسي.
- ب- ألا يتجاوز مجموع الدين الثانوي الطويل 50% من مجموع مكونات الشريحة الأولى بحيث لا يمكن أن يُدرج هذا الدين بما يتجاوز 50% من مكونات الشريحة الأولى، وألا يقل أجل استحقاقه عن خمس سنوات، على أن يتم استهلاكه بنسبة 20% خلال السنوات الخمس الأخيرة قبل الاستحقاق.
- ت- يجب ألا تتجاوز المخصصات العامة والاحتياطات العامة لخسائر القروض 1.25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر (risk weighted assets)^[2]، ولا تنطبق هذه المعالجة على المخصصات لخسائر محددة، إذ أن هذه المخصصات تطرح من قيمة الأصل ليظهر بالقيمة الدفترية بغرض تثقيله.
- ث- تخضع احتياطات إعادة تقييم الموجودات التي تأخذ شكل أرباح كامنة ولكنها غير متحققة إلى خصم قدره 55%.

إلا أنه وفي عام 1996 ارتأت اللجنة ضرورة احتفاظ المصارف برأس مال إضافي لتغطية مخاطر السوق أيضاً، والتي تنقسم إلى:

^[1] الشماع، خليل: تحليل وتقييم أداء المصرف، منشورات الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص 185.

^[2] : بموجب اتفاقية بازل 2 فإن هذه المخصصات والاحتياطات يجب أن لا تتجاوز 1.25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر في حال اتباع الطريقة المعيارية لاحتساب مخاطر الائتمان، وتصبح هذه النسبة 0.6% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان في حال اتباع طريقة التصنيف الداخلي لاحتساب مخاطر الائتمان.

- مخاطر تقلبات أسعار الصرف.
- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة.
- مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية.
- مخاطر تقلبات أسعار السلع.

وذلك بسبب تزايد تعرض المصارف لآثار هذه المخاطر.

وقد أطلق البعض على الاتفاقية المعدلة: اتفاق بازل 1.5 (اتفاقية بازل واحد ونصف)^[1]، وذلك بسبب أهميتها كخطوة في تعديل الاتفاق. وظهر هذا التعديل على مكونات النسبة بإضافة شريحة ثالثة تسمى رأس المال المساند الإضافي كما يلي:

يسمح للمصارف بإصدار دين ثانوي قصير الأجل يشكل الشريحة الثالثة التي تدخل ضمن تكوين رأس المال الإجمالي، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية على أن تتوفر فيه الشروط التالية:

أ- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين، غير قابل للاسترداد قبل فترة الاستحقاق الأصلية.

ب- أن تكون هذه القروض في حدود 250 % من رأس مال المصرف من الشريحة الأولى المخصص لمواجهة المخاطر السوقية، مما يعني أن 28.5% من مخاطر السوق تحتاج لتدعيم من الشريحة الأولى لرأس المال والتي لا تستخدم في تدعيم المخاطر في بقية المحفظة.

ت- أن يكون صالحاً لتغطية المخاطر السوقية فقط.

ث- يجوز استبدال عناصر الشريحة الثانية بالشريحة الثالثة من رأس المال وذلك حتى تضمن الحد المذكور أعلاه وهو 250%

ج- الخضوع لنص اشتراطي في عقد الدين ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان ذلك الدفع سوف يخفض رأس مال المصرف إلى حد أدنى من متطلباته الرأسمالية.

ح- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال أكبر من أو تساوي مجموع الشريحة الثانية والشريحة الثالثة. وقد قررت اللجنة أن يكون هذا القيد مرتبطاً بخيار السلطات الرقابية المحلية.

وقد تضمنت المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن بازل في أيلول 1997 أن تطلب السلطات الرقابية من المصارف المحافظة على رأس مال إضافي لتغطية مخاطر السوق ووضع حدود للتعامل معها^[2]. مع الإشارة إلى أن هناك الكثير من المصارف التي لم تلتزم بهذا التعديل من ناحية الاحتفاظ برأس مال خاص بتغطية مخاطر السوق^[3].

5. احتساب نسبة كفاية رأس المال:

^[1] حشاد، نبيل: دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل 2، الجزء الثاني، اتحاد المصارف العربية، 2005، ص 20.

^[2] عبد العزيز محمود، محمود: الإطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، بحوث منشورة، اتحاد المصارف العربية، 2003، ص 79.

^[3] حشاد، نبيل: دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق، ص 20.

سُميت النسبة في حينها نسبة كوك (cooke)، وتعود هذه التسمية إلى اسم رئيس لجنة بازل في ذلك الوقت، وقد وضعت موضع التطبيق في عام 1988.

يتم احتساب هذه النسبة بالقيام بنسب رأس المال الرقابي (التنظيمي أو القانوني) إلى مجمل موجودات المصرف المرجحة بأوزان المخاطر، وقد تم تحديد الحد الأدنى لهذه النسبة على الشكل التالي: (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند أو التكميلي) / الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر: الحد الأدنى 8%

رأس المال الأساسي / الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر: الحد الأدنى 4%
وبالفعل فقد أدى تطبيق اتفاقية بازل 1 إلى ارتفاع نسب كفاية رأس المال لدى معظم المصارف الدولية بشكل ملحوظ^[1]، الأمر الذي ساهم في ازدياد حالة الثقة والاستقرار في النظام المصرفي. كما أن التطبيق الواسع لهذا الاتفاق في العديد من دول العالم قد أدى إلى تراجع الفروقات في السياسات الرقابية بين دول العالم وتوحيد أسس المزايا الممنوحة للمصارف في الدول المختلفة.

1-2-4-عيوب اتفاقية بازل 1:

بالرغم مما تميزت به اتفاقية بازل 1 في كونها ذات هيكلية بسيطة وواضحة تمّ تبنيها عالمياً على نطاق واسع، وذلك نظراً لما وفرت من توحيد لمعايير الرقابة على رأس المال، وما ساهمت به من زيادة المنافسة المتكافئة بين المصارف الدولية بالاستناد إلى دلالات تقييم معيار كفاية رأس المال، إلا أن أهم نواحي القصور في هذه الاتفاقية تتركز فيما يلي:

- 1- اهتمت هذه النسبة بقياس مخاطر الائتمان ومخاطر السوق لدى المصرف، وأهملت قياس المخاطر الأخرى التي ترتبط بالعمل المصرفي ومن أهمها مخاطر التشغيل.
- 2- اعتمدت في قياس مخاطر الائتمان لموجودات المصرف على أوزان معينة ترتبط بالدول دون الأخذ بعين الاعتبار جودة هذه الموجودات.
- 3- تتحاز بازل 1 من خلال أوزان المخاطر التي يتم بها تثقيل الموجودات إلى الدول الغنية على حساب الدول النامية.
- 4- لم تعالج الاتفاقية تقنيات مخففات الائتمان والتوريق.
- 5- ظهر بمرور الوقت على تطبيق الاتفاقية اتساع الفجوة بين رأس المال الرقابي المحتسب وفقها وبين رأس المال الاقتصادي الذي أظهرته النماذج الداخلية لاحتساب رأس المال المستخدمة في المصارف^[2].

^[1] اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال بازل 2، أبو ظبي، 2006، ص 2.

^[2] Crockett, Andrew: the Twenty Ninth Annual Meeting of the Council of the Governors of the Arab Central Banks and Monetary Agencies , Beirut , Lebanon, 5 September 2005, p 3.

1-2-5- ظهور اتفاقية بازل 2:

لقد وضعت مقترحات بشأن متطلبات كفاية رأس المال أكثر دقة مقارنة بلجنة بازل الأولى وأكثر حساسية للمخاطر المصرفية، حيث لم تعد اتفاقية بازل 1 مناسبة على الأقل بالنسبة للمصارف الكبيرة بعد أن تغير مفهوم رأس المال وذلك استجابة للتطورات والابتكارات المالية الجديدة.

بالإضافة إلى تغير مفهوم الأصول، حيث في 16 كانون الثاني 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحاتها الجديدة وطلبت إرسال التعليقات والآراء حول هذه المقترحات من قبل المعنيين والمختصين والهيئات (ومنها صندوق النقد الدولي قبل نهاية شهر ماي 2001 ولقد تأخر صدور النسخة النهائية إلى حزيران 2004، وحدد لها أجل تطبيق يمتد إلى نهاية سنة 2006 كحد أقصى، وهو الذي عرف باتفاقية بازل الثانية.^[1]

1- أسباب إعداد معايير بازل 2 وتنمّل فيما يلي:^[2]

- ❖ تغير مفهوم رأس المال استجابة لابتكارات الأدوات المالية الحديثة بالإضافة إلى تغير مفهوم الأصول.
- ❖ قصور اتفاقية بازل 1 عند تطبيقها على المصارف الكبيرة وهذا راجع لتطور آليات إدارة المخاطرة فيها.
- ❖ زيادة التركيز في القطاع المصرفي.
- ❖ تحديد معايير بازل 1 لأربعة مستويات فقط للمخاطر.
- ❖ تحديد القروض بمستوى واحد (مثل تحديد 100% ترجيحاً للمخاطر في القروض التجارية في حين نجد أن القروض تختلف فيما بينها اختلافاً واسعاً، وهذا يؤدي إلى أن معامل رأس المال لا يقدم معلومة حقيقية حول كفاية رأس المال البنك في علاقته بالمخاطرة).
- ❖ عدم التفرقة بين القروض أيضاً شجع المصارف على التلاعب بهذه المعايير لتجنب تغطية المخاطر في الحالات التي تغطيه أعلى من رأس المال (مثل قروض بطاقات الائتمان، قروض الرهن العقاري) التي لجأت البنوك إلى توريقها بكميات كبيرة.

2- أوجه الاختلاف بين اتفاقية بازل 1 واتفاقية بازل 2.

يمكن حصر الاختلافات بين بازل 1 وبازل 2 في النقاط الرئيسية الثلاث التالية:^[3]

أ- الاختلاف الخاص باحتساب متطلبات كفاية رأس المال وهي كما يلي:

- ❖ تغير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان تغيراً جذرياً.
- ❖ إضافة المخاطر التشغيلية ومطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال لمواجهةها.
- ❖ إضافة طرق جديدة لقياس المخاطر الائتمانية وتحديد متطلبات رأس المال وهذه الطرق هي: المدخل المعياري، والمدخل الأساسي والمتقدم المستند للتصنيف الداخلي للمخاطر.
- ❖ يدعم تطبيق اتفاق بازل 2 تحقيق رأس المال الاقتصادي والذي يأخذ في الاعتبار تحقيق الأرباح والعوائد على رأس المال المعدلة بالمخاطر.

^[1] سليمان ناصر، (2006)، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 156

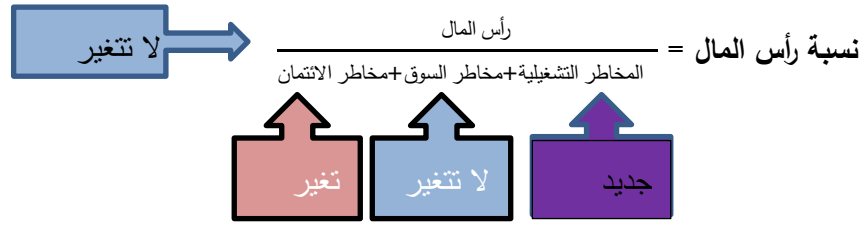
^[2] عبد المطلب عبد الحميد، *العولمة واقتصاديات البنوك*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2001، ص 380

^[3] أبو كمال، ميرفت على (2007)، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل 2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 42، 43.

ب- إضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرقابة على المصارف في مراقبة كفاية رأس المال وأساليب إدارة المخاطر، بحيث أصبح من مهمات هذه الهيئات رفع نسب كفاية رأس المال عند ظهور ظروف جديدة (اقتصادية خاصة بالقطاع المصرفي أو بمصرف محدد) ومراجعة أساليب إدارة وقياس هذه المخاطر.

ج- إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق وهي متطلبات تتعلق بإتاحة مزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وأساليبه في إدارتها وقياسها ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم (1-1-1): يبين الاختلاف بين اتفاق بازل 1 واتفاق بازل 2



3- أهداف اتفاقية بازل 2 ونطاق تطبيقاتها^[1].

لا شك أن نجاح الإطار الجديد لكفاية رأس المال مرهون بدرجة تماشيته مع التطورات الحاصلة للسوق المصرفية لذا تسعى لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال بحيث يركز على الأهداف التالية:

- ❖ الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي.
- ❖ الاستمرار في دعم المساواة التنافسية.
- ❖ تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر.
- ❖ التركيز على المصارف النشطة عالمياً، كما أن مبادئه الأساسية يجب أن تكون مناسبة للتطبيق من قبل المصارف على اختلاف درجات تطورها.

إن الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال ينتظر أن يشكل حجر الأساس في عملية الهندسة المالية الجارية، حيث يهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز أمان وسلامة النظام المالي الدولي، وذلك بالارتكاز على تكوين رأس مال كافي لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة، وتعتقد لجنة بازل بأن الإطار الجديد يجب أن يحافظ في حده الأدنى على المستوى الراهن لرأس المال في القطاع المصرفي. ويركز الإطار الجديد على استيعاب المخاطر المتأصلة في كل المجموعة المصرفية، لذا تقترح لجنة بازل أن يتم توسيع نطاق الإطار القديم ليشمل على أساس مجمع كل الشركات القابضة التي تضم المجموعات المصرفية والتي بدورها تتخبط في النشاطات المصرفية، وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تشدد السلطات الرقابية على مسألة أن كل مصرف ضمن المجموعة يتمتع بمعدل رسملة كافي، ولقد تطورت أنشطة المصارف باتجاه معاملات جديدة، خاصة التعامل في الأوراق المالية والتأمين لذا فإن لجنة بازل تسعى إلى توضيح كيفية معاملة استثمارات المصارف في هذه الميادين، وكذلك الاستثمارات ذات حقوق الأقلية في الهيئات التجارية وذلك بالنسبة لمتطلبات رأس المال

^[1] شعبان، أحمد، علي، محمد، (2006)، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، دار الجامعة، مصر، ص 248، 247.

وفيما يتعلق بالمجموعات المالية المتنوعة، فإن اللجنة تعترف بأن هناك حاجة إلى متابعة العمل مع السلطات الرقابية المشرفة على شركات التأمين والأوراق المالية من أجل تحديد معايير كفاية رأس المال.

ويتميز عالم المال والاقتصاد بتطور مذهل يتطلب إطاراً واسع النطاق ومرناً لتحديد كفاية رأس المال، لذلك تعتقد لجنة بازل أنه يمكن تحقيق هذا الهدف بشكل أفضل من خلال ارتكاز الإطار الجديد على ثلاث دعائم: متطلبات دنيا لرأس المال كما هي محددة في إطار 1988، ومتابعة من قبل السلطات الرقابية لكفاية رأس المال، والانضباطية السوقية، وكل من هذه الدعائم مطلوبة من أجل الرقابة والإشراف على صحة النظام المالي بشكل عام وأيضا صحة المؤسسات المصرفية منفردة، على الرغم من الاعتراف بأن أيا منها لا يمكن استبداله بالإدارة المصرفية الفعالة.

ولقد وجد أن اتفاقية بازل 2 أقل تعقيدا من بازل 1 فأهداف هذه الأخيرة أكثر تعقيدا من بازل 2 وتتمثل في:

- ❖ تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف وتسهيل عملية المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

- ❖ الربط (بالمقدّر الممكن) بين كمية رأس المال وحجم مخاطر النشاط.
- ❖ التركيز على الحوار ما بين الجهات الرقابية والمصارف في حساب وإدارة المخاطر وفي الارتباط بين رأس المال والمخاطرة.
- ❖ زيادة الشفافية بين المصارف التي تميل للمخاطرة وبين عملائها ونظرائها والذي يتحملون عبء التمويل وبالتالي يتعرضون للمخاطرة معها.

1-2-6- النسبة الجديدة لكفاية رأس المال في اتفاقية بازل 2:

تعكس وثيقة اتفاقية بازل 2 نتائج الاستشارات الواسعة بين السلطات الرقابية والمصرفيين على مستوى النطاق العالمي بأكمله^[1]، بحيث تشكل الأساس الإرشادي لوضع النطاق الوطني المحلي، وتُسمى النسبة الجديدة في هذه الوثيقة نسبة ماك دونو.

وقد جاءت النسبة لتقدم رؤية أكثر عمقا لإدارة المخاطر المصرفية، وذلك انطلاقاً من رؤية اقتصادية شاملة وواسعة مبنية على ثلاث دعائم أساسية تتبنى معياراً للمخاطر الرئيسية الثلاثة (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل)، بحيث أن هذه النسبة قد بقيت 8% بالنسبة إلى رأسمال المصرف الرقابي إلا أن مكونات هذه النسبة قد تغيرت، وذلك بشكل رئيسي من خلال ما يلي:

- تم تغيير طرق قياس المخاطر الائتمانية.
- قدمت إضافة هامة لاحتساب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر السوق، إذ أنها سمحت للمصارف باستخدام النماذج الإحصائية الداخلية الخاصة بقياس القيمة المعرضة للمخاطر لهذا الغرض Value at risk models.
- طالبت المصارف بالاحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل.

^[1]Basel Committee on Banking Supervision, G-10 Central Governors and Heads of Supervision Endorse the Publication of the Revised Capital Framework, June 26, 2004, p2.

أما الدعائم الثلاث فهي:

1- الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال Minimum Capital Requirement:

تحدد هذه الدعامة المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي، وهي نسبة رأس المال الذي يجب تأمينه لتغطية مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، والتي تبلغ 8% من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر. وتتبنى هذه الدعامة ثلاث طرق بديلة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل بحيث يكون متاحاً للمصارف وللسلطات الرقابية اختيار البديل الذي يتناسب مع درجة تطور البيئة المصرفية الموجودة فيها.

2- الدعامة الثانية: عملية المراجعة الرقابية Supervisory Review Process:

تختص هذه الدعامة بعملية المتابعة الرقابية لإطار إدارة المخاطر في المصارف وبالتالي كفاية رأس المال لديها، فهي تحدد مسؤوليات الإدارة المتعلقة بتدعيم مبادئ الرقابة الداخلية بهدف تطوير عملية التقييم الداخلية لرأس المال ووضع أهداف لرأس مالها بحيث تكون متناسبة مع المخاطر المحيطة وتقلص الفجوة بينه وبين رأس المال الاقتصادي.

3- الدعامة الثالثة: انضباط السوق Market Discipline: تهدف هذه الدعامة إلى دعم انضباط

السوق الذي يتحقق من خلال تحسين معايير الشفافية والإفصاح لدى المصارف.

الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال Minimum Capital Requirement

تهتم هذه الدعامة باحتساب الحد الأدنى المطلوب من رأس المال لتغطية كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل والمسماة بالنسبة القانونية (الرقابية أو التنظيمية) لرأس المال.

وتقوم هذه الدعامة بالإبقاء على تعريف رأس المال الرقابي كما هو في بازل 1، وكذلك الحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة RWA وهي 8%، غير أنه يدخل في مقام هذه النسبة ثلاثة أنواع من المخاطر الواجب أخذها بعين الاعتبار وهي: المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال / (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية)

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال / إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر

حيث أن إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر بحسب بازل 2 = الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان + 12.5 × (أعباء رأس المال لكل من مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية)^[1].

فتكون النسبة على الشكل التالي:

رأس المال

الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان + (12.5 × رأس المال لمخاطر السوق) + (12.5 × أعباء رأس المال لمخاطر التشغيل)

هذا وقد حددت اللجنة التوزع النسبي لأنواع المخاطر الثلاثة على الشكل التالي^[2]:

• المخاطر الائتمانية 65%

^[1] يشير مصطلح (الأعباء الرأسمالية لمخاطر التشغيل ومخاطر السوق) إلى أعباء رأس المال بالنسبة لمخاطر التشغيل والسوق للمصرف بافتراض أن نسبة الملاءة 8%، ويستخدم أحياناً بنفس المعنى مصطلح (التكلفة الرأسمالية للمخاطر أو متطلبات رأس المال للمخاطر). في حين أن مصطلح (المخاطر التشغيلية أو مخاطر السوق) يعني المبلغ الواجب إضافته إلى مقام نسبة الملاءة أي: الأعباء الرأسمالية المخاطر التشغيلية مضروبة بـ 12.5 (مقلوب الـ 8%).

^[2] أحمد فهمي، بسند، نبذة مختصرة عن وفاق بازل 2، منشورات الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، 2006، ص 12.

- مخاطر السوق 10-15%
- المخاطر التشغيلية 20-25%

1-2-7- احتساب مخاطر السوق Market Risk:

تُعرف مخاطر السوق بأنها: مخاطر الخسائر التي قد تتعرض لها البنود داخل وخارج الميزانية، كنتيجة للتغيرات في أسعار السوق^[1]. ولا تختلف المعالجة التي قدمتها اتفاقية بازل 2 لمعالجة عملية احتساب مخاطر السوق عما كان سائداً في اتفاقية بازل 1 وفق الطريقة المعيارية، إلا أنها من ناحية أخرى قدمت مجموعة من الأساليب الداخلية المتقدمة التي يمكن للمصارف استخدامها لاحتساب هذه المخاطر.

وتنقسم مخاطر السوق إلى المخاطر التي تنشأ من حدوث تغيرات في كل من:

1- أسعار الفائدة Interest rate Risk.

2- أسعار الصرف Foreign Exchange Risk.

3- أسعار الأسهم Equity Risk.

4- أسعار السلع Commodity Risk.

ووفقاً لمقترحات لجنة بازل فإن قياس مخاطر السوق لأغراض احتساب معيار كفاية رأس المال ينحصر في بنود محفظة المتاجرة أو تلك المتوفرة للبيع، والتي تخضع لعملية التقييم اليومي Market-to-market ويتم قياس هذه المخاطر بإحدى الطريقتين التاليتين:

1- الطريقة المعيارية Standardized:

حيث يتم بموجب هذه الطريقة تخصيص رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التالية:

أ- **مخاطر أسعار الفائدة:** يتوجب لاحتساب هذه المخاطر قياس نوعين من المخاطر هما:

- **مخاطر خاصة Specific Risk:** وهي مخاطر الخسارة التي قد تنتج عن تغير معدل سعر الفائدة الخاص بالورقة المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو المتوفرة للبيع، كنتيجة لبعض العوامل المرتبطة بمصدر هذه الورقة.

^[1] حشاد، نبيل: دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق، ص 225.

وقد تم تحديد أعباء رأس المال لهذه المخاطر ضمن مجموعة فئات رئيسية كالتالي^[1]:

جدول 1 تصنيف مخاطر الأوراق المالية

المجموعة	التصنيف الخارجي	نسبة أعباء رأس المال للمخاطر المحددة
الأوراق الحكومية	AAA to AA- A+ to BBB+	%0 0.25% (المدة المتبقية لنهاية الأجل: 6 شهور أو أقل) 1.00% (المدة المتبقية لنهاية الأجل: ما بين 6 شهور و 24 شهراً) 1.60% (المدة المتبقية لنهاية الأجل: تتجاوز الـ 24 شهراً) %8 %12 %8
الأوراق المالية الصادرة عن مؤسسات القطاع العام وبنوك التنمية وأوراق ذات درجة تصنيف استثمار محدد		0.25% (المدة المتبقية لنهاية الأجل: 6 شهور أو أقل) 1.00% (المدة المتبقية لنهاية الأجل: ما بين 6 شهور و 24 شهراً) 1.60% (المدة المتبقية لنهاية الأجل: تتجاوز الـ 24 شهراً)
أوراق مالية أخرى		بما يشابه أعباء رأس المال ضمن إطار الطريقة المعيارية لمخاطر الائتمان. على سبيل المثال: %8 BB+ to B- %12 Below B- %8 Unrated

- المخاطر العامة General Market Risk: وهي مخاطر الخسارة التي قد تنتج عن تغير معدلات أسعار الفائدة في السوق، ويتم قياسها بإحدى طريقتين:

^[1]International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Basel Committee on Banking Supervision, June, 2006, p167.

- طريقة الاستحقاق Maturity Method: حيث يتم توزيع مراكز الاستثمارات بغرض المتاجرة أو المتوفرة للبيع في كل ورقة مالية لكل عملة على 13 أجل تتراوح بين فترة أقل من شهر حتى أكثر من 20 عام في حال كان معدل الكوبون يعاد 3% أو أكثر. وعلى 15 أجل في حال كان معدل الكوبون أقل من 3%. وتمثل هذه الآجال المدة المتبقية لاستحقاق الأوراق إذا كانت ذات معدل فائدة ثابت أو المدة المتبقية لإعادة تسعيرها إذا كانت ذات معدل فائدة متغير. ويتم إخضاعها إلى أوزان محددة تعكس حساسية أسعار الفائدة الخاصة بها تجاه التغيرات في أسعار السوق وذلك كالتالي:

جدول 2 طريقة الاستحقاق : الفترات الزمنية والأوزان^[1]

كوبون 3% أو أكثر	كوبون أقل من 3%	أوزان المخاطر
شهر واحد أو أقل	شهر واحد أو أقل	0.00%
من شهر إلى ثلاثة شهور	من شهر إلى ثلاثة شهور	0.20%
من ثلاثة شهور حتى ستة شهور	من ثلاثة شهور حتى ستة شهور	0.40%
من ستة شهور حتى 12 شهراً	من ستة شهور حتى 12 شهراً	0.70%
من عام إلى عامين	من 1 إلى 1.9 عاماً	1.25%
من عامين إلى ثلاثة أعوام	من 1.9 إلى 2.8 عاماً	1.75%
من ثلاثة أعوام حتى أربعة أعوام	من 2.8 إلى 3.6 عاماً	2.25%
من أربعة أعوام حتى خمسة أعوام	من 3.6 إلى 4.3 عاماً	2.75%
من خمسة أعوام حتى سبعة أعوام	من 4.3 إلى 5.7 عاماً	3.25%
من سبعة أعوام حتى عشرة أعوام	من 5.7 إلى 7.3 عاماً	3.75%
من عشرة أعوام حتى 15 عاماً	من 7.3 إلى 9.3 عاماً	4.50%
من 15 عام حتى عشرين عاماً	من 9.3 إلى 10.6 عاماً	5.25%
أكثر من عشرين عاماً	من 10.6 إلى 12 عاماً	6.00%
	من 12 إلى 20 عاماً	8.00%
	أكثر من عشرين عاماً	12.50%

وتحتسب مخاطر السوق العامة لأسعار الفائدة كنتيجة لمجموع ما يلي:

أعباء الفترة الزمنية: بعد أن تتم عملية التثقيف بالأوزان تتم مقارنة المراكز المثقلة الطويلة والقصيرة في كل فترة زمنية، ويتم اختيار المركز الأصغر ليطبق عليه نسبة 10% تمثل الأعباء المترتبة على رأس المال. أما إذا تساوت المراكز المثقلة الطويلة والقصيرة فإنه لا يتم احتساب أعباء عليها وهو ما يسمى بعدم التخصيص العمودي (Vertical Disallowance).

أعباء المجموعات الزمنية: يتم تقسيم الآجال إلى ثلاثة مجموعات زمنية، ويتم احتساب الصافي بين المراكز المثقلة الطويلة والقصيرة في كل فترة زمنية ومن ثم تجمع القيم الصافية لكل من المراكز الطويلة والقصيرة

^[1] حشاد، نبيل: دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق، ص 242.

ضمن المجموعة الواحدة، ولأغراض احتساب الأعباء المترتبة على رأس المال تؤخذ القيمة الصافية الأقل وتضرب بنسبة 40% بالنسبة للمجموعة الأولى ونسبة 30% لكل من المجموعتين الثانية والثالثة.

وفي حال تساوي المراكز الطويلة والقصيرة فإنه لا يتم احتساب أعباء عليها وهو ما يسمى بعدم التخصيص الأفقي Horizontal Disallowance.

أعباء المجموعات المتجاورة والمتباعدة: يتم احتساب صافي المراكز المثقلة ضمن كل مجموعة زمنية ومن ثم تتم مقارنة صافي المراكز المثقلة الطويلة مع القصيرة بين كل مجموعتين زمنيتين متجاورتين (الأولى مع الثانية والثانية مع الثالثة)، ويضرب الصافي الأقل بنسبة 40% للحصول على أعباء رأس المال لكل مجموعتين متجاورتين.

كما تقارن صافي المراكز المثقلة الطويلة والقصيرة بين المجموعتين المتباعدتين وهما الأولى والثالثة، ويضرب الصافي الأقل بنسبة 100% للحصول على أعباء رأس المال للمجموعتين المتباعدتين.

. أعباء كافة المجموعات الزمنية: يتم احتساب صافي المراكز المثقلة الطويلة والقصيرة، ويضرب الصافي الأقل بنسبة 100% لاحتساب أعباء كافة المجموعات الزمنية على رأس المال.

جدول 3 جدول المجموعات الزمنية^[1]

مجموعة الزمنية	الفترة الزمنية	ضمن مجموعة الفترة الزمنية	ما بين المجموعات المتجاورة	ما بين الفترات الزمنية 1 و 3
الفترة الزمنية 1	0 - 1 شهر	40%	40%	100%
	1 - 3 شهور			
	3 - 6 شهور			
	6 - 12 شهراً			
الفترة الزمنية 2	1 - 2 سنة	30%	40%	100%
	2 - 3 سنة			
	3 - 4 سنة			
الفترة الزمنية 3	4 - 5 سنة	30%	40%	100%
	5 - 7 سنة			
	7 - 10 سنة			
	10 - 15 سنة			
	15 - 20 سنة			

^[1] حشاد، نبيل: دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل 2، الجزء الثاني، اتحاد المصارف العربية، 2005، ص 244.

	أكثر من 20 سنة	40%	
--	----------------	-----	--

- طريقة الأمد: Duration Method وهي طريقة بديلة أكثر دقة لقياس كافة المخاطر العامة للسوق وذلك باحتساب حساسية السعر لكل مركز على حدة حيث يعرف الأمد بأنه: متوسط الزمن المرجح للاستحقاق^[1]، ويقاس الأمد التغير في قيمة استثمار ما بنتيجة التغير في أسعار الفائدة في السوق بمقدار 1%، إلا أنه مقياس يعبر عنه بالزمن فمثلاً إذا كان الأمد خمس سنوات فهذا يعني أن زيادة في سعر الفائدة في السوق بمقدار 1% ستؤدي إلى خسارة في القيمة بمقدار 5%. وعلى المصرف أن يختار بين طريقتي الاستحقاق والأمد، إلا أنه يتوجب عليه الحصول على موافقة السلطة الرقابية في حال رغب بالتحول إلى الطريقة الأخرى.

ب- مخاطر أسعار الصرف للعملة الأجنبية والذهب: تكون أعباء رأس المال اللازمة لتغطية مخاطر أسعار الصرف 8% من المركز الصافي الطويل الكلي أو القصير الكلي (أيهما أكبر) لكل العملات الأجنبية مقومة بالعملة المحلية، و8% من المركز الصافي للذهب.

ت- مخاطر أسعار الأوراق المالية (الأسهم) في محفظة المتاجرة (أو المتوفرة للبيع): وتتكون هذه المخاطر من نوعين من المخاطر هما: المخاطر المحددة والمخاطر العامة.

- المخاطر المحددة Specific Risk: وهي مخاطر الخسارة التي قد تنشأ عن تغير سعر الورقة المالية (السهم) المحتفظ بها للمتاجرة، كنتيجة لبعض العوامل المرتبطة بمصدر هذه الورقة. وتكون أعباء رأس المال اللازمة لتغطية هذه المخاطر تعادل 8% من مجموع مراكز الأسهم الطويلة بالإضافة إلى 8% من مجموع مراكز الأسهم القصيرة^[2].

- المخاطر العامة General Market Risk: وهي مخاطر الخسائر التي قد تنشأ عن التغير الذي قد يطرأ على مؤشر أسعار الأسهم في السوق. وتكون أعباء رأس المال اللازمة لتغطية هذه المخاطر تعادل 8% من مجموع صافي المركز (أي الفرق بين مجموع كل مراكز الأسهم الطويلة وكل مراكز الأسهم القصيرة).

ث- مخاطر أسعار السلع: والمقصود بها الخسارة التي قد تنشأ عن التبدل في أسعار السوق بالنسبة للسلع التي يقوم المصرف بعمليات بيعها أو شرائها ومن المداخل التي تقدمها اللجنة لقياس أعباء رأس المال اللازمة لتغطية هذه المخاطر الأسلوب المبسط، حيث تساوي هذه الأعباء 15% من المركز الصافي الطويل أو القصير في كل سلعة بالإضافة إلى 3 أعباء إضافية تعادل 3% من المراكز الإجمالية الطويلة والقصيرة لكل سلعة بالتحديد.

^[1]Saunders, Anthony: Cornett, Marica: Financial Institution Management, McGraw-Hill, USA, Sixth Edition, 2008, p223.

^[2]أوصت اتفاقية بازل 2 على أن هذه الأعباء تصبح 4% إذا كانت المحفظة تتميز بدرجة مقبولة من السيولة والتنوع، إلا أن اللجنة بازل الدولية قد قامت بتعديل هذه التوصية بموجب الوثيقة الصادرة عنها في تموز 2009 بعنوان:مراجعة (تنقيح) لإطار مخاطر السوق ضمن اتفاقية بازل 2 Revisions to the Basel 2 market risk framework، حيث تم في الصفحة الثامنة/ الفقرة 20 / من هذه الوثيقة حذف العبارة التي تنص على منح معاملة تفضيلية لأعباء رأس المال لمواجهة المخاطر المحددة للأسهم ضمن محافظ الأوراق المالية التي تتميز بدرجة جيدة من السيولة والتنوع، بحيث يتم تطبيق نسبة 8% كنسبة لأعباء رأس المال اللازمة لمواجهة المخاطر المحددة للأسهم في جميع الحالات.

2. طريقة النموذج الداخلي Internal Model:

تعتبر هذه الطرق المتقدمة من أهم الإضافات التي قدمتها اتفاقية بازل 2، بحيث سمحت باستخدام أساليب إحصائية لقياس مخاطر محفظة المتاجرة (FX-MM Equity-Derivatives) باستخدام أسلوب القيمة المعرضة للمخاطر VaR، وهو^[1] مقياس إحصائي يستخدم لتحديد أقصى قيمة للخسائر المحتملة والناجمة عن التغير اليومي لتحركات السوق وذلك عند مستوى ثقة معين وخلال فترة محددة.

ويطلب هذا المقياس توافر بيانات بشأن قيمة المحفظة والانحراف المعياري وفترة الثقة والفترة الزمنية، هذا بالإضافة إلى توافر افتراضات حول شكل التوزيع، وهناك عدة أساليب لقياس القيمة المعرضة للمخاطر، إلا أنه لتطبيق هذه الطريقة فإنه يجب الحصول على موافقة السلطة الرقابية.

1-2-6- الأساليب المستخدمة لاحتساب Value at Risk (VaR)^[2]:

1- أسلوب تحليل التباين Delta -Normal (Variance -Covariance): ويعتمد هذا الأسلوب على

الانحراف المعياري ومعامل الارتباط لتغيرات عوامل مخاطر السوق وتأثيرها على مراكز المصرف.

2- أسلوب المحاكاة التاريخية Historical Simulation: يعتمد على التغيرات التاريخية السابقة لعوامل

مخاطر السوق وتعديل المراكز الحالية بتغيرات مماثلة لتلك العوامل وتحديد تأثيرها على هذه المراكز.

3- أسلوب محاكاة مونت كارلو Monte Carlo Simulation: يعتمد على تحديد المراكز الحالية وفقاً

لسيناريوهات افتراضية من خلال مجموعة من الأرقام العشوائية ومدى تأثيرها على المراكز.

هذا ويتم استخدام أسلوب القيمة المعرضة للمخاطر VaR لاحتساب مخاطر السوق خلال ظروف السوق

العادية غير المتقلبة، لذا يجب أن يتبعها إجراء اختبارات تحمل Stress Testing أي إعادة هذا الاحتساب

بافتراض حدوث تقلبات شديدة مثل انهيار الأسعار في السوق وتأثيرها على محفظة المصرف وإجراء الاختبار

المقارن Back Testing أي مقارنة الخسائر الفعلية مع الخسائر المقدرة وفقاً لـ VaR.

1-2-8- احتساب مخاطر الائتمان: credit risk

تُعرف مخاطر الائتمان بأنها^[3]: مخاطر تخلف الزبائن عن الدفع والوفاء بالتزاماتهم. وتشمل أيضاً هذه

المخاطر مخاطر تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل الذي لا يعني بالضرورة التخلف عن الدفع وإنما ازدياد احتمال حدوث هذا التخلف.

وهناك إجماع بين المصرفيين والأكاديميين على أن مخاطر الائتمان تأتي في قمة المخاطر

المصرفية^[4]، حتى أن البعض يرى أن السبب الرئيسي الكامن وراء حالات التعثر المصرفي هو عدم سداد

التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف إلى زبائنه^[1].

^[1]Soliman, Aliaa: Technical Bank Training Programme, (Developing Credit Risk Solution for Basel II, Syria, January 2008, p110.

^[2]Amendment to the Capital Accord to Incorporate Market Risk, Basel Committee on Banking Supervision, BIS, January 1996.

^[3]عبد العال حماد، طارق: إدارة المخاطر، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص 197.

^[4]سنجور، حمود: أثر توصيات لجنة بازل ومؤسسات التقييم الدولية على الدول العربية، بحث منشورة، اتحاد المصارف العربية، 2003، ص 110

وبالرغم من أن مخاطر الائتمان تُعتبر من أقدم المخاطر وأكثرها شيوعاً من بين المخاطر التي تتعرض لها المصارف، إلا أن القياس الكمي لها ما يزال صعباً للغاية^[2].

وتقترح اللجنة من خلال اتفاقية بازل 2 ثلاث طرق لاحتساب رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر الائتمانية، بحيث يتاح للمصارف الاختيار فيما بينها وهذه الطرق هي:

1- الطريقة المعيارية أو النمطية (SA) Standardized Approach.

2- طريقة التصنيف الداخلي الأساسي أو البسيط Foundation Internal Rating Based Approach (IRBA).

3- طريقة التصنيف الداخلي المتقدم (AIRB) Advanced IRB Approach.

أ- الطريقة المعيارية أو النمطية Standardized Approach:

تُعتبر هذه الطريقة طريقةً معدلة لما ورد في اتفاق بازل 1 لعام 1988، وهي من أسهل الطرق الثلاث المذكورة.

تقوم هذه الطريقة على تصنيف الائتمان بتحديد أوزان خاصة لمخاطر الموجودات تكون مستندة إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية External Credit Assessments التي تضعها مؤسسات خارجية متخصصة لتصنيف الائتمان (CRA) External Credit Rating Agencies، وهي مؤسسات تقييم عالمية معترف بها أهمها مؤسسة موديز Moody's وستاندرد أند بورز S&P ووكالة ضمان الصادرات، حيث تتميز هذه المؤسسات بوجود تشابه كبير في المنهجيات والمعايير المتبعة في أنظمة التصنيف لديها^[3].

مع الإشارة إلى أن اتفاقية بازل 2 قد حددت شروطاً ومعايير محددة للمؤسسات التي يمكن اعتمادها من قبل السلطات الرقابية كمؤسسات تقدم تصنيفات ائتمانية مقبولة، ومن أهم هذه الشروط: الموضوعية والاستقلالية والمصداقية والشفافية من حيث ضرورة توافر النتائج على مستوى دولي.

وعلى الرغم من أن البعض قد لا يعتبر التقييمات التي تقدمها هذه المؤسسات هي الحل الأمثل^[4] وذلك بسبب الانتقادات الموجهة إليها والتي ظهرت بشكل جلي وواضح بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والتي يُعتبر من أهمها أن مؤسسات التقييم هذه غالباً ما تحصل على أجراها من الجهات نفسها التي تقوم بتقييمها، إلا أنها في واقع الأمر تقدم تمييزات هامة وشاملة إلى حد كبير بين أنواع المخاطر الائتمانية، بحيث يمكن للمصارف التي تقدم أشكالاً غير معقدة من الائتمان أو التي تملك هياكل رقابة داخلية بسيطة أن تستخدم هذه التصنيفات الصادرة عن مؤسسات التقييم^[5].

^[1] عبد العال حماد، طارق: إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 198.

^[3] Trueck, Stefan :Rachev, Svetlozar, T.: Rating Based Modeling of Credit Risk, Elsevier, USA, 2009.P11.

^[4] Karl F, Cordewener: The New Basel Accord Sandadised Approach, ANF/FSI-BIS Seminner, Abu Dhabi, February 2004, p

^[5] اللجنة العربية للرقابة المصرفية، ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال بازل 2، مرجع سابق، ص 9.

ويعالج هذا المدخل أيضاً أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية Credit Risk Mitigation CRM بالإضافة إلى مدى التعرض للمخاطر المرتبطة بعمليات التوريق Securitization، مع الإشارة إلى أنه يتم دوماً تثقيف بنود الائتمان بأوزان المخاطر الخاصة بها بعد طرح المخصصات المحددة. وكما كان متوقعاً فقد تم استخدام هذه الطريقة من قبل عدد كبير من المصارف في العالم لاحتساب متطلبات رأس المال، وذلك بسبب سهولتها مقارنة بالطرق الأخرى، حيث أن جمع المعلومات الضرورية لتقييم المخاطر الائتمانية يُعتبر من أهم التحديات التي تواجهها المصارف عند تطبيقها هذه الاتفاقية. إلا أنه من أهم عيوب هذه الطريقة هو أنها لا تأخذ عامل تواريخ الاستحقاق بعين الاعتبار (باستثناء التمييز بين الائتمان الطويل والقصير الأجل) لدى تثقيف الائتمان بوزن مخاطر، وهو عامل مهم جداً في تقييم مخاطر الائتمان.

تقدم اتفاقية بازل 2 وفق هذه الطريقة أوزان المخاطر المقابلة لكل فئة من فئات أو درجات التصنيف الخارجي (ست فئات) وذلك بالنسبة لكل نوع من أنواع الائتمان.

ولأغراض تحديد أوزان المخاطر بالنسبة لتعرض المصارف للمخاطر السيادية ومخاطر المصارف والشركات فقد اقترحت اللجنة استخدام: التصنيف الائتماني المحدد من قبل وكالة ائتمان (ضمان) الصادات Export Credit Agencies ECAs.

وتتراوح أوزان المخاطر بين الصفر و 150%. فمن الملاحظ أن اللجنة قد حددت بعض أوزان المخاطر التي تتجاوز 100% لتصل 150% مما يعني أن المصارف مطالبة أن تحتفظ برأس مال يصل إلى 12% لمواجهة مخاطر بعض الموجودات الائتمانية، وذلك كالتالي:

أولاً . قروض المؤسسات السيادية (دول ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام) claims on sovereigns: تكون أوزان المخاطر الخاصة بهذه الفئة على الشكل الآتي¹:

جدول 4 وزن المخاطر لقروض المؤسسات السيادية

التصنيف الائتماني	وزن المخاطر
AAA to AA ⁻	(0%)
A ⁺ to A ⁻	(20%)
BBB ⁺ to BBB ⁻	(50%)
BB ⁺ to B ⁻	(100%)
Below B ⁻	(150%)
Unrated	(100%)

ويكون وزن المخاطر بالنسبة لقروض بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي صفر %، في حين تخضع قروض بنوك التنمية متعددة الأطراف Claims on Multilateral Development

¹ Karl F.Cordewener: The New Basel Accord Sandadised Approach, ANF/FSI-BIS Seminner, Abu Dhabi, February 2004, p

Banks MDBs إلى وزن مخاطر يعادل صفر % بشروط محددة منها أن تكون هذه البنوك ذات تصنيف مرتفع وأن تملك مستوى كاف من رأس المال والسيولة، وفي حال عدم تحقق هذه الشروط فإنها تخضع إلى نفس أوزان المخاطر التي تخضع لها قروض المصارف، وذلك دون استخدام الأوزان التفضيلية للقروض ذات الأجل القصير. أما بالنسبة لقروض منشآت القطاع العام غير المضمونة من قبل الحكومات المركزية Claims on Non Central Government Public-Sector Entities PSEs - فإنها تُمنح أوزان مخاطر ائتمانية بناءً على خيار السلطة الرقابية بالنسبة لقروض المصارف، وذلك من بين الخيارين المتاحين لها بهذا الخصوص دون استخدام الأوزان التفضيلية للقروض ذات الأجل القصير المتاحة.

ثانياً. قروض المصارف ومنشآت الأوراق المالية¹: Claims on banks and securities companies تقدم اتفاقية بازل 2 هنا خيارين يتوجب على السلطة الرقابية اختيار أحدهما لتطبيقه على كافة المصارف التي تخضع لنطاق سلطتها، وذلك بشرط ألا يحصل مصرف غير مصنف على وزن مخاطر يقل عن الوزن المطبق على الدولة التي يعمل فيها.

. الخيار الأول: منح كافة المصارف في دولة ما وزناً للمخاطر يقل درجة واحدة عن الوزن الممنوح لتلك الدولة. على أن تمنح قروض المصارف في الدول ذات التصنيف الائتماني من BB+ إلى B⁻ وقروض المصارف في الدول غير المصنفة حداً أعلى لوزن المخاطر وهو 100%.

جدول 5 وزن المخاطر حسب تصنيف الدولة

الوزن المخاطر للمصارف	التصنيف الائتماني للدولة
(20%)	AAA to AA ⁻
(50%)	A+ to A ⁻
(100%)	BBB+ to BBB ⁻
(100%)	BB+ to B ⁻
(150%)	Below B ⁻
(100%)	Unrated

. الخيار الثاني: يتم منح أوزن مخاطر قروض المصارف على أساس التصنيف الائتماني الخارجي لهذه المصارف، على أن يتم إعطاء وزن مخاطر للمصارف غير المصنفة يعادل 50%. كما يمكن ضمن هذا الخيار إعطاء وزن تفضيلي يمثل درجة أفضل لمخاطر للقروض التي تتمتع بفترة استحقاق قصيرة (ثلاثة أشهر أو أقل) على ألا يقل وزن المخاطر عن 20% وتطبق هذه المعاملة التفضيلية على جميع المصارف المصنفة وغير المصنفة باستثناء المصارف التي يبلغ وزن مخاطرها 150 %

¹ الشماع، خليل: المخاطرة الائتمانية: المدخل المستند إلى التصنيف الداخلي (الجزء الأول)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثاني، المجلد 13، حزيران 2005، ص 5.

جدول 6 التصنيف الائتماني للمصارف

التصنيف الائتماني للمصارف	وزن المخاطر
AAA to AA ⁻	(20%)
A+ to A ⁻	(50%)
BBB+ to BBB ⁻	(50%)
BB+ to B ⁻	(100%)
Below B ⁻	(150%)
Unrated	(50%)

أما الأوزان التفضيلية للقروض ذات الأجل القصير ضمن هذا الخيار فهي كالتالي:

جدول 7 أوزان المخاطر للقروض القصيرة

التصنيف الائتماني للمصارف	وزن المخاطر للقروض قصيرة الأجل
AAA to AA ⁻	(20%)
A+ to A ⁻	(20%)
BBB+ to BBB ⁻	(20%)
BB+ to B ⁻	(50%)
Below B ⁻	(150%)
Unrated	(20%)

وبالنسبة لقروض منشآت الأوراق المالية فيطبق عليها نفس قواعد أوزان المخاطر لقروض المصارف، وذلك بشرط أن تكون خاضعة إلى رقابة إشرافية وتنظيمية خاصة فيما يتعلق بمتطلبات كفاية رأس المال، وإلا فإنها تخضع إلى القواعد التي تعامل بها الشركات.

ثالثاً . قروض الشركات ¹Claims on Corporates:

فيما يتعلق بقروض الشركات متضمنة قروض شركات التأمين تكون الأوزان كما في الجدول التالي، وذلك بشرط ألا تحصل أية شركة غير مصنفة على وزن مخاطر يزيد عن الوزن المحدد للدولة التي تعمل فيها.

¹ الموقع الرسمي لبنك التسويات الدولية شوهد بتاريخ 2015/12/9 الساعة 22:23 www.bis.org/bcbs/basel3/

جدول 8 أوزان لالمخاطر للشركات

التصنيف الائتماني	وزن المخاطر
AAA to AA ⁻	(20%)
A+ to A ⁻	(50%)
BBB+ to BBB ⁻	(100%)
Below BB ⁻	(150%)
Unrated	(100%)

ويمكن للسلطات الرقابية زيادة وزن المخاطر بما ينسجم مع حالات الفشل في السداد السائدة في منطقتها، كما يمكن للسلطات الرقابية أن تسمح بتطبيق وزن مخاطر واحد لجميع قروض الشركات بما يعادل نسبة 100% دون النظر إلى تصنيفها الخارجي، لكن دوماً يجب التأكد من قبل السلطة الرقابية بأن المصارف جميعها تطبق أسلوباً موحداً وبشكل مستمر .

رابعاً . قروض محافظ التجزئة Claims Included in the Regulatory Retail Portfolio:

لكي تصنف القروض ضمن هذه المحفظة يشترط تحقق الشروط الأربعة التالية:

1- شرط التوجه Orientation Criterion: أي أن يكون القرض ممنوحاً لفرد أو عدة أفراد أو منشأة صغيرة.

2- شرط معايير المنتج Product Criterion: أي أن ينتمي القرض لأحد الأشكال التالية (قروض الأفراد . قروض المنشآت الصغيرة . بطاقات الائتمان . السحب على المكشوف . قروض السيارات . قروض التقسيط . القروض التعليمية).

3- شرط التفاتت Granularity Criterion: أي أن القروض التي تنتمي لهذه المحفظة يجب أن تتسم بالتنوع، واختبار ذلك تقترح اللجنة طريقة كمية تتمثل في ألا يتعدى إجمالي القرض الممنوح لطرف واحد 0.2% من إجمالي المحفظة.

4- شرط انخفاض قيمة التعرض للمخاطر الفردية: حيث يجب ألا يتعدى الحد الأقصى لإجمالي مخاطر التجزئة لطرف واحد مليون يورو.

ويعتبر وزن المخاطر للقروض التي تدخل ضمن هذه الفئة 75%.

خامساً . القروض المضمونة بعقارات Claims Secured by Property وتنقسم إلى:

1- القروض المضمونة بعقارات سكنية Claims Secured by Residential Property RRE: ويعتبر وزن المخاطر للقروض المضمونة برهن عقار سكني 35%، ويمكن للسلطة الرقابية زيادة هذا الوزن وفق الظروف المحيطة.

2- القروض المضمونة بعقارات تجارية Claims Secured by Commercial Real Estate CRE:

منحت اتفاقية بازل 2 القروض المضمونة بعقارات تجارية وزن مخاطر يعادل 100% وذلك في ضوء تجارب العديد من الدول التي سبب فيها الإقراض العقاري التجاري الكثير من الاضطرابات المصرفية.

سادساً . القروض التي مضى موعد استحقاقها Past Due Loans:

وهي القروض التي مضى على موعد استحقاقها أكثر من 90 يوم، ويعتبر وزن المخاطر للجزء غير المضمون من القرض بعد استبعاد المخصصات كما يلي:

150% إذا كانت المخصصات أقل من 20% من مبلغ القرض.

100% إذا كانت المخصصات لا تقل عن 20% ولا تزيد عن 50% من مبلغ القرض.

100% ويمكن خفضها إلى 50% (بشرط موافقة السلطات الرقابية) إذا كانت المخصصات لا تقل عن 50% من مبلغ القرض.

أما عندما يكون القرض مضموناً ضماناً كاملاً بأحد أشكال الضمانات التي لا يُعترف بها في الأسلوب النمطي فإن وزن المخاطر يكون 100% عندما تبلغ المخصصات 15% من مبلغ القرض.

سابعاً . الموجودات الأخرى Other Assets:

يُعتبر وزن المخاطر 100% بالنسبة لكافة الموجودات الأخرى، وكذلك بالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية وأدوات رأس المال التي تصدرها المصارف ومنشآت الأوراق المالية، وذلك في حال لم يتم استبعادها من قاعدة رأس المال الرقابي.

ثامناً . البنود خارج الميزانية Off-Balance Sheet Items:

في هذه الطريقة يتم تحديد المخاطر الائتمانية المعادلة للبنود خارج الميزانية عن طريق استخدام معاملات تحويل الائتمان (CCF) Credit Conversion Factor. فمثلاً يكون معامل تحويل الائتمان للالتزامات ذات فترة الاستحقاق التي لا تزيد عن سنة هو 20%، في حين يكون بالنسبة للالتزامات التي تزيد عن سنة 50%. ويكون معامل التحويل 100% بالنسبة لعمليات إقراض أو اقتراض سندات المصارف وعمليات إعادة الشراء. ويُطبق معامل تحويل 20% بالنسبة لخطابات الائتمان التجارية قصيرة الأجل وذاتية التصفية التي تنشأ نتيجة تحرك السلع (الاعتمادات المستندية المعززة بضمان شحنة معينة)

2- طريقة التصنيف الداخلي المتقدم: Internal Rating Based Approach (IRB)

تعتمد المصارف في هذه الطريقة على تقديراتها الداخلية الخاصة للمخاطر الائتمانية، وذلك بغرض احتساب رأس المال اللازم لتغطية هذه المخاطر، ويتم ذلك بناء على خبرتها وتجربتها السابقة بغرض تطوير نموذج خاص بها لتقدير المخاطر الائتمانية.

فالتصنيف الداخلي هو بمثابة مؤشر تقدره المصارف بنفسها لمقدار الخسارة المحتمل أن يواجهها المصرف في حال فشل المدين بسداد دينه المستحق^[1]. ونظام التصنيف الداخلي هو جميع العمليات والإجراءات ونظم المعلومات التي تستخدمها المصارف في عملية التصنيف هذه. ومن المعروف أن المصارف قد اعتادت من

^[1] الشماخ، خليل: معالجة المخاطرة الائتمانية للطرف المقابل والتعويض عبر المنتجات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، آذار 2009، ص 8.

خلال خبرة واسعة سابقة استخدام أساليب التحليل المالي بغرض تصنيف العملاء تصنيفاً ائتمانياً، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل غير المالية المرتبطة مثل^[1]: طبيعة القطاع الصناعي وطبيعة المنافسة والأسعار في السوق، نطاق توزيع المنتجات ومدى الاعتماد على الشارين والموردين وكذلك معلومات أخرى متنوعة حول التجارب المصرفية السابقة في التعامل مع العملاء، مع الإشارة إلى أنه في حال تطبيق هذه الطريقة فإنه لا يمكن التراجع عنها والرجوع إلى الطريقة المعيارية.

وقد هدفت لجنة بازل من خلال تقديم هذه الطريقة^[2] إلى: تحسين حساسية المصارف تجاه المخاطر بربط متطلبات رأس المال أكثر بخطر الخسارة، وكذلك تشجيع تطوير أنظمة إدارة المخاطر لدى المصارف للتوصل إلى تطوير حس المصارف الذاتي بالمخاطر على اعتبار أنها قد تشكل الحكم الأهم فيما يتعلق بتعرضاتها للمخاطر الائتمانية.

وتعتمد هذه الطريقة على أربعة مقاييس كمية أساسية هي:

- 1- احتمال الفشل في السداد (PD) probability of default
- 2- الخسائر الناجمة عن الفشل في السداد (LGD) loss given default
- 3- قيمة التعرض عند الفشل في السداد (EAD) the exposure at default
- 4- أجل الاستحقاق (M) maturity

في طريقة التصنيف الداخلي الأساسي The IRB Foundation approach يُترك للمصرف تقدير احتمال الفشل في السداد بينما تكون الثوابت الأخرى معطاة من قبل السلطات، أما في طريقة التصنيف الداخلي المتقدم The IRB Advanced approach فعلى المصرف تقدير الثوابت الأربعة جميعها. ويُقدر أنه بموجب هذه الطريقة أي طريقة التصنيف الداخلي تتخفف متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان بمقدار 2 إلى 3 % بالمقارنة مع متطلبات الطريقة المعيارية، ويزداد هذا المعدل إلى ما بين 10 إلى 20 % في حال تطبيق طرق التصنيف الداخلي المتقدمة.

ويتوجب على المصارف في هذه الطريقة أن تقوم بتصنيف التعرضات للمخاطر الائتمانية إلى عدد من فئات للموجودات ذات الخصائص الأساسية للمخاطر هي: (سيادية . مصارف . شركات . تجزئة . حقوق الملكية). وبشكل عام فإن هذا التوزيع للتعرضات يتوافق على نطاق واسع مع الممارسات المصرفية المعتمدة حالياً^[3].

بحيث يكون لكل فئة من فئات الموجودات طريقة حسابية مختلفة تعتمد على ثلاثة عناصر أساسية:

- 1- مكونات المخاطر Risk Components : أي تقديرات لعوامل المخاطر (المقاييس الأربعة المذكورة سابقاً).

- 2- دالة الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر (RWA (Risk Weighted Asset: والتي بموجبها يتم

تحويل مكونات المخاطر إلى موجودات مرجحة بالمخاطر ومن ثم إلى متطلبات لرأس المال.

^[1]أبي نادر، بيبير: التحليل المالي وتطبيق التصنيف الائتماني، برنامج تدريبي، مركز التدريب المصرفي، دمشق، 2008، ص 31.

^[2]F. Christofer, Calabria: Elements of an IRB System, FSI/BIS Seminar, Abu Dhabi, February 2004, p3.

^[3]الشماع، خليل: المخاطرة الائتمانية: المدخل المستند إلى التصنيف الداخلي (الجزء الأول)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثاني، المجلد 13، حزيران 2005، ص 5.

3- المتطلبات الدنيا لأسلوب التصنيف الداخلي Minimum Requirement: وهي المعايير الدنيا التي يجب استيفاؤها حتى يمكن للمصرف أن يستخدم أسلوب التصنيف الداخلي لأي فئة من الموجودات.

أولاً . مكونات المخاطر: Risk Components

1- احتمال الفشل في السداد: (PD) probability of default والذي يتم عن طريقه قياس احتمال عدم قدرة المدين على السداد خلال فترة زمنية معينة، وسواء اتبع المصرف منهج التصنيف الأساسي أو المتقدم فإنه يتوجب عليه تقدير هذا الاحتمال باستخدام التقييم الداخلي للمصرف، وترى اللجنة أهمية أخذ العناصر التالية في الاعتبار لدى تحديد درجة الجدارة الائتمانية لكل مقترض والتي يتم بناء عليها تحديد احتمالية الفشل:

(التحليل المالي . التحليلات المتعلقة بالصناعة . درجة الجدارة المحددة خارجياً . تحديد قيمة الشركة . الإدارة . شروط التسهيل . اعتبارات أخرى يرى المصرف ضرورتها والتي لا تقتصر فقط على المقترض بل على العملية التي يتم تمويلها).

كما أوصت اللجنة باستخدام أسلوب Z score المعروف في التنبؤ بالفشل، وذلك لدعم التقييم الداخلي لاحتمال الفشل في السداد^[1].

وبنتيجة قياس احتمال عدم قدرة المدين على السداد بالاستناد إلى كل هذه العناصر يمكن تقدير ما سوف يخسره المصرف في حال عدم السداد.

2- الخسائر الناجمة عن الفشل في السداد (LGD) loss given default: وهو مقياس لحجم الخسائر التي سيتعرض لها المصرف في حال عدم قدرة المدين على سداد الدين.

حيث يتوجب على المصرف أن يقدم تقديراً للخسارة بافتراض عدم سداد الدين على شكل نسبة مئوية من مبلغ التعرض. ويختلف المنهج الأساسي عن المتقدم هنا في أنه في المنهج الأساسي تفرض السلطة الرقابية نسبة محددة للخسائر التي يمكن أن تنشأ عن الفشل في سداد الدين ويُراعى في تحديد هذه النسبة الأخذ في الاعتبار قيمة الضمانات التي يمكن للمصرف تسيلها في حالة الفشل.

أما في المنهج المتقدم فيحدد المصرف الخسائر الناشئة عن الفشل في السداد بالنسبة لكل قرض على حدة باستخدام تقديراته الخاصة، آخذاً بالاعتبار أنه في هذه الحالة يجب أن يكون على استعداد للوفاء بمتطلبات رأس المال وفقاً لما تراه السلطة الرقابية.

3 - قيمة التعرض في حال الفشل في السداد (EAD) exposure at default: هو مقياس يخص القروض ويقيس درجة المخاطرة التي سيتعرض لها المصرف في حال تعرض المقترض للمخاطرة التي ستؤدي إلى عدم السداد ويمثل عادة قيمة القرض في تاريخ الفشل في السداد، وهو يقيس مبلغ التسهيلات التي يمكن أن تُسحب في حال عدم السداد.

ويختلف طريقة احتسابه بين المنهجين الأساسي والمتقدم. حيث أنه في المنهج الأساسي تقوم السلطات الرقابية باحتساب هذا المقياس، في حين أن المصارف تتمتع بمرونة أكبر فيما يتعلق باحتسابه ضمن المنهج المتقدم

^[1] الغندور، حافظ: التقنيات الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان، برنامج تدريبي، اتحاد المصارف العربية، دمشق، تموز 2008، ص 54.

بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل مثل الموجودات المضمونة وتقييم الموجودات المستقبلية وكذلك التسهيلات وكل تفاصيل الالتزام.

4- **أجل الاستحقاق: (M) Maturity** يعتبر الاستحقاق الفعلي عاملاً مهماً في تحديد المخاطرة الائتمانية لذلك فقد اعتبرت اللجنة أن الاستحقاق عامل يزيد من المخاطرة الواضحة ولذلك فإن وزن المخاطرة الائتمانية سوف يعتمد أيضاً على أجل الاستحقاق والاستحقاق الفعلي (EM) Effective Maturity.

ثانياً. دالة الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر (RWA (Risk Weighted Assets يُعبر عنها في هذا المدخل بأنها دالة تعتمد على كل من احتمال الفشل في السداد (PD) والخسارة الناشئة عن الفشل في السداد (LGD) وقيمة التعرض في حال الفشل في السداد (EAD) والاستحقاق (M). وتحسب الدالة على الشكل التالي:

$$RWA = EAD * f (PD, LGD, M)$$

ويمكن قراءة الدالة المذكورة كما يلي:

إن الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر RWA تنتج عن ضرب مبالغ التعرضات بأوزان المخاطرة. ويتم اشتقاق أوزان المخاطرة من خلال حساب رياضي يعبر عن المنحنى Curve الناشئ من علاقة المتغيرات الثلاثة الممثلة لمكونات المخاطر: PD، LGD، M

وبالتأكيد فإنه لكل نوع من الموجودات دالة خاصة به يختلف فيها منحنى العلاقة بين المتغيرات الثلاثة عن غيره من الموجودات.

ولذلك فإن هذا المدخل يقدم معالجات خاصة لكل من تعرضات المؤسسات السيادية والمصارف والشركات، وإطاراً خاصاً أيضاً لمعالجة تعرضات التجزئة وحقوق الملكية.

1-2-9- احتساب المخاطر التشغيلية: Operational Risk

عرّفت لجنة بازل بموجب وثيقة اتفاقية بازل 2 المخاطر التشغيلية بأنها: (مخاطر الخسائر التي تنشأ عن عدم الكفاءة أو الفشل الناجم عن العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تلك التي تنشأ نتيجة أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، لكنه يستبعد المخاطر الاستراتيجية والمخاطر الناشئة عن السمعة)^[1].

جاء هذا التعريف ليقدّم إحاطة كاملة لأركان المخاطر التي قد تنشأ عن العمليات التشغيلية والمتعلقة بكل من نظام العمل، نظم المعلومات، والأخطاء البشرية المحتملة بالإضافة إلى الفشل في الإجراءات المتبعة وعملية الرقابة الداخلية.

وقد شهد النصف الثاني من التسعينات أمثلة لعدد من المصارف التي عانت من أزمات مالية ضخمة كنتيجة مباشرة لمخاطر التشغيل، وكان العامل المشترك في جميع هذه الحالات أن الخسائر التي واجهتها المصارف بنتيجة مخاطر التشغيل كانت أعظم من الخسائر التي واجهتها من المخاطر الأخرى.

[1] : نص الاتفاقية الفقرة A-V الصفحة 144.

وتختلف المخاطر التشغيلية عن المخاطر الأخرى في أنها لا ترتبط مباشرة بالعائد المتوقع، وإنما تقع في صلب طبيعة نشاط المصرف^[1]. بحيث أن الفشل في فهم وإدارة المخاطر التشغيلية الموجودة تقريباً في جميع الأنشطة المصرفية بشكل فعال يؤدي إلى احتمال مرور بعض المخاطر الأخرى دون تشخيص أو رقابة^[2]. وبسبب ذلك بالإضافة إلى عدد من العوامل مثل^[3]: تطور وتعدد الخدمات المالية، وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا والتوسع في ممارسة الأنشطة على مستوى دولي^[4] والاعتماد على جهات أخرى في تقديم بعض الخدمات (Outsourcing)، فقد ازدادت أهمية إدارة المخاطر التشغيلية مما دفع اتفاقية بازل 2 إلى اعتبار أن مخاطر التشغيل هي من أهم المخاطر التي تواجه المصارف، ولذلك فإنه يتوجب عليها أن تحتفظ برأس مال مخصص لمواجهة الخسائر الناتجة عن مخاطر التشغيل.

وبشكل عام فإن التعامل مع مخاطر التشغيل يتطلب إدراكاً كبيراً لمستويات هذه المخاطر ورقابة متزامنة مع جميع عمليات النشاط المصرفي. بالإضافة إلى معلومات شاملة لكل مما يلي^[5]: احتمال وقوع هذه المخاطر. الخسائر المالية المتوقعة وتوقيت حدوثها وجميع المعلومات المرتبطة بها. بالإضافة إلى مراقبة جميع المؤشرات والأحداث الجوهرية المرتبطة بالمخاطر التشغيلية، وذلك لتشكيل قاعدة بيانات أولية للخسائر الناجمة عن المخاطر التشغيلية.

منهجيات قياس مخاطر التشغيل:

أكدت لجنة بازل على ضرورة أن تحتفظ المصارف بما يعادل 20% من رأس مالها الرقابي لمواجهة المخاطر التشغيلية لديها^[6]، وقد قدمت ثلاث طرق لاحتساب هذه التكاليف، يُلاحظ أنها تتدرج في كل من تعقيدها وحساسيتها للمخاطر، بالإضافة إلى متطلباتها الإدارية، كما أنه كلما ازدادت حساسية الطريقة ينتج عن ذلك رأس مال رقابي أقل، وهي:

- أسلوب المؤشر الأساسي BIA.
- الأسلوب النمطي STA.
- أساليب القياس المتقدمة AMA.

وفي حين يتوجب على المصارف بشكل عام تطوير أساليب قياس المخاطر لديها وصولاً إلى الأساليب المتقدمة، إلا أنه يُفترض أن تستخدم المصارف النشطة عالمياً الطرق المتقدمة.

أولاً. أسلوب المؤشر الأساسي (BIA) basic indicator approach

بحسب ما ورد في اتفاقية بازل 2 فإنه يتوجب على المصارف وفق هذا الأسلوب أن تحتفظ في حيازتها برأس مال لتغطية مخاطر التشغيل يعادل نسبة مئوية ثابتة (Alpha) من متوسط إجمالي الدخل المتحقق خلال الثلاث سنوات السابقة.

^[1] الإرشادات الإشرافية للبرنامج الشامل لإدارة المخاطر التشغيلية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 11، العدد 4، كانون الأول 2003، ص 15

^[2] الممارسات الصائبة في إدارة المخاطر التشغيلية والإشراف عليها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 11، العدد 4، كانون الأول 2003، ص 6.

^[3] الخياط، مصطفى: إدارة مخاطر التشغيل، برنامج تدريبي، مركز التدريب والتأهيل المصرفي، دمشق، أكتوبر 2008، ص 5.

^[4] المبادئ العشرة للممارسات السليمة في مجال الرقابة على وإدارة مخاطر التشغيل، مجلة المصارف العربية، العدد 269، نيسان 2003، ص 57.

^[5] Girish, V.S.: Bsel 2 . an Overview, WWW.Slideshare.com, 2008. مرجع سابق

^[6] شهاب، عماد أمين، خريطة تطبيق بازل 2 في المصارف العربية، مرجع سابق، ص 193.

وتكون معادلة احتساب التكلفة كما يلي:

$$KBIA = G1 \times a$$

حيث:

KBIA: التكلفة الرأسمالية.

G1: متوسط إجمالي الدخل السنوي في خلال الثلاث سنوات السابقة ويستبعد الدخل السالب في حالة وجوده، أما في حال تحقيق مجمل دخل سالب (خسائر) في آخر ثلاث سنوات فيُترك حينها للسلطة الرقابية تقدير رأس المال اللازم لمخاطر التشغيل.

a: نسبة ثابتة هي 15%. وقد توصلت اللجنة لتحديد هذه النسبة عن طريق نسبة المستوى العام لرأس المال المطلوب للصناعة إلى مستوى المؤشر العام للصناعة.

يُعرف إجمالي الدخل بأنه صافي الإيراد من الفوائد مضافاً إليه صافي الإيراد من غير الفوائد، وذلك وفقاً لما تحدده السلطات الرقابية بحيث يُستبعد أي دخل ناتج عن نشاط غير عادي مثل الأرباح والخسائر المتحققة من بيع الأوراق المالية وأي دخل ناتج من نشاط التأمين.

مع الإشارة إلى أنه لم تحدد اللجنة كيفية احتساب هذه المخاطر بالنسبة للمصارف الجديدة التي لم يمض على ممارستها النشاط المصرفي ثلاث سنوات أو أقل من ذلك.

هناك الكثير ممن يعتقدون^[1] بأن هذه الطريقة لا تصلح للمصارف ذات النشاط الدولي أو المصارف المعرضة لمخاطر تشغيلية عالية. حيث أنه مقياس بسيط جداً، ويمكن القول بأن من عيوب هذا الأسلوب أنه مقياس كمي بحت لا يهتم بتوصيف الوضع التشغيلي للمصرف ومدى التزامه بالممارسات التي تشجعها اللجنة، في حين أن الأسلوبين الآخرين يتميزان بأن هناك معايير تأهيل وضعتها اللجنة Qualifying Criteria يجب على المصرف أن يلتزم بها كي يكون مؤهلاً لاستخدام كل من الأسلوب النمطي وأساليب القياس المتقدمة.

حيث أن هناك بعض هذه المعايير الخاصة بكل أسلوب من الأسلوبين المذكورين. في حين أن هناك معايير عامة General Criteria من أهمها مثلاً أن تقتنع السلطة الرقابية بأن المصرف من خلال مجلس إدارته والإدارة العليا مهتم وجاد حقاً في الإشراف على إطار إدارة مخاطر التشغيل، وأنه يملك نظام موضوعي ونزيه لإدارة هذه المخاطر. أما بالنسبة للمعايير الخاصة بكل أسلوب فسيتم التعرض لها عند عرض كل أسلوب.

ثانياً. الأسلوب النمطي أو المعياري: (STA) standardized approach

يختلف هذا الأسلوب عن الأسلوب السابق بأنه يقوم باحتساب التكلفة الرأسمالية للمخاطر التشغيلية لكل نشاط من أنشطة المصرف وذلك للتوصل إلى التكلفة الرأسمالية لمخاطر التشغيل في المصرف بمجموع هذه التكاليف. حيث تقسم أنشطة المصرف إلى ثمانية أنواع من الأنشطة أو الخدمات المصرفية هي:

تمويل الشركات . التجارة والمبيعات . أعمال التجزئة المصرفية . الأعمال التجارية المصرفية . السداد والتسويات . خدمات الوكالة . إدارة الموجودات . أعمال السمسرة بالتجزئة.

^[1]Carlos,Cristano,Juan: The New Basel Capital Accord Proposal on Operational Risk , AMF/FSIBIS seminar,Abu Dhabi, February 2004,p14.

وعلى غرار المعادلة الواردة في الأسلوب السابق يتم احتساب التكلفة الرأسمالية لكل نشاط من الأنشطة بضرب إجمالي الدخل لكل نشاط في معامل محدد مسبقاً من قبل اللجنة لكل نوع من أنواع الأنشطة (beta B)، وقد تم تحديد هذه المعاملات بالاستناد إلى الخبرات السابقة بمخاطر وخسائر العمليات أنشطة المصرف. وتكون معادلة إجمالي التكلفة الرأسمالية كالتالي:

$$KTSA = (G1 \times B)$$

KTSA : التكلفة الرأسمالية. B: نسبة مئوية ثابتة لكل نشاط

G1: متوسط المستوى السنوي لإجمالي الدخل في السنوات الثلاث السابقة لكل نشاط.

كما في الجدول التالي:

جدول 9 معاملات بيتا حسب النشاط

النشاط	معاملات Beta
تمويل الشركات	18%
التجارة و المبيعات	18%
أعمال التجزئة المصرفية	12%
الأعمال التجارية المصرفية	15%
المدفوعات و التسوية	18%
خدمات الوكالة	15%
إدارة الموجودات	12%
أعمال السمسرة بالتجزئة	12%

وعلى العموم فإن المصارف ذات النشاط الدولي ترغب باستخدام هذا الأسلوب^[1]، ولكن يجب على المصارف التي ترغب بتطبيق إحدى الأساليب المتقدمة (المعيارية والمتقدمة) أن تتقدم بطلب إلى السلطات الرقابية قبل عام من التطبيق، وأن توفق أوضاعها لتطبيق الأسلوب المعياري خلال فترة يكون حدها الأقصى سنتين من تطبيق أسلوب المؤشر الأساسي، وحينها يمكن للسلطات الرقابية أن تخضع المصرف لفترة تجربة تتابع فيها استخدامه لهذا الأسلوب.

أما معايير التأهيل Qualifying Criteria الواجب توفرها لدى المصرف كي يتمكن من استخدام هذا الأسلوب فهي:

- 1- أن يملك المصرف نظاماً خاصاً بإدارة المخاطر التشغيلية تكون فيه مسؤوليات وظيفة إدارة مخاطر التشغيل واضحة ومحددة وموثقة، من حيث وضع الاستراتيجيات وتوثيق السياسات والإجراءات وإعداد التقارير الخاصة بها.

^[1]Fheili, Mohammad I.: Reap the Benefits of Operational Risk, Union of Arab Banks, 2008, p 19.

- 2- يجب أن يتابع المصرف بشكل مستمر البيانات الخاصة بمخاطر التشغيل لكل خط أعمال، بحيث يرتبط نظام تصنيف مخاطر التشغيل بنظام إدارة المخاطر وذلك بهدف تحسينه في المصرف كمنشأة واحدة.
- 3- تقديم التقارير المنتظمة حول مخاطر التشغيل إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- 4- أن يخضع نظام تصنيف المخاطر التشغيلية إلى المراجعة الخارجية من قبل المراجعين الخارجيين و/ أو السلطة الرقابية.

ثالثاً: الأسلوب المعياري البديل ASA:

وهو أسلوب بديل وضعته اللجنة بهدف تسهيل عملية تطبيق الأسلوب المعياري، حيث يتيح هذا الأسلوب للمصارف إمكانية تجميع أعمال التجزئة المصرفية والأعمال التجارية معاً في حال رغبتها بذلك، وذلك باستخدام معامل β يساوي 15%. وكذلك فإنه يمكن للمصارف التي لا تتمكن من تجزئة خطوط الأعمال الستة الأخرى أن تقوم بتجميع إجمالي الدخل لهذه الخطوط باستخدام معامل β يساوي 18%.

ويمكن للسلطات الرقابية أن تسمح للمصارف باستخدام هذا الأسلوب بشرط توفر بعض المتطلبات والمعايير النوعية. وقد أجاز هذا الأسلوب لمصارف التجزئة والمصارف التجارية استخدام معدل ثلاث سنوات للقروض والسلف الممنوحة من قبلها بدلاً من إجمالي الدخل، وذلك كما يلي:

$$KRB = BRB * m * LARB \quad m = 0.035$$

حيث:

KRB: تكلفة رأس المال لخط أعمال التجزئة المصرفية.

BRB: نسبة بيتا لخط الأعمال.

LARB: متوسط مجموعة القروض والسلف لثلاث سنوات ماضية.

رابعاً أساليب القياس المتقدم: Advanced Measurement Approach (AMA)

بالرغم من أن هذه الأساليب المتقدمة تُعتبر الأكثر كفاءة من ناحية حساسيتها للمخاطر، إلا أنه وبسبب تعقيدها وما تتطلبه من معلومات تحليلية واسعة فإن البعض يعتبرها أصلاً غير قابلة للتطبيق^[1]، وعلى العموم فإن هذه الأساليب موجهة إلى المصارف النشطة دولياً وذات المخاطر التشغيلية العالية.

وفقاً لهذا الأسلوب فإنه يمكن للمصارف أن تستخدم أنظمة قياس داخلية لاحتساب التكلفة الرأسمالية لمخاطر التشغيل، وذلك بشرط حصولها على موافقة السلطات الرقابية عليها.

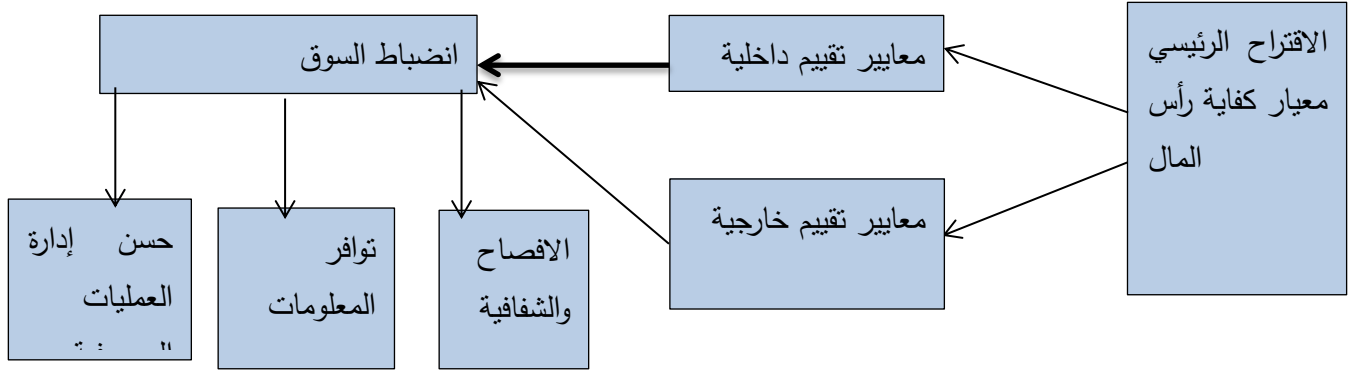
ومن خلال هذه الأنظمة يتوجب على المصرف الإجابة على مجموعة من الأسئلة الجوهرية بغرض احتساب تكلفة مخاطر التشغيل، ومن أهم هذه الأسئلة^[2]: ما هو مستوى الخسائر التشغيلية التي يتعرض لها المصرف (مرتفعة، منخفضة، متوسطة). ما هي النشاطات التي تتسبب في حدوث هذه الخسائر. ما هي النواحي التي تفشل فيها الإدارة في السيطرة على الخسائر. ما هي الاتجاهات المستقبلية التي تظهرها بيانات الخسائر التشغيلية. أما حصول المصارف على موافقة السلطات الرقابية لتطبيق هذه الأنظمة فيرتبط بالالتزام ببعض

[1] : Hart, Sheenagh Gordon: Basel 2: the risk of global consensus, Balance Sheet, Volume 12, Number1, 2004, pp22-26

[2]: Claire, Marie: Productivity and Profitability Management through Effective Management of Operational Risk, Loss Data Collection , Damascus , February 2008 , p20 .

معايير التأهيل الكمية والنوعية qualitative and quantitative standards التي وضعتها اللجنة والخاصة بهذا الأسلوب، بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير التي تضعها سلطات الرقابة الوطنية. ويجب أن تخضع هذه الأنظمة إلى فترة من الرقابة الأولية قبل البدء باستخدامها.

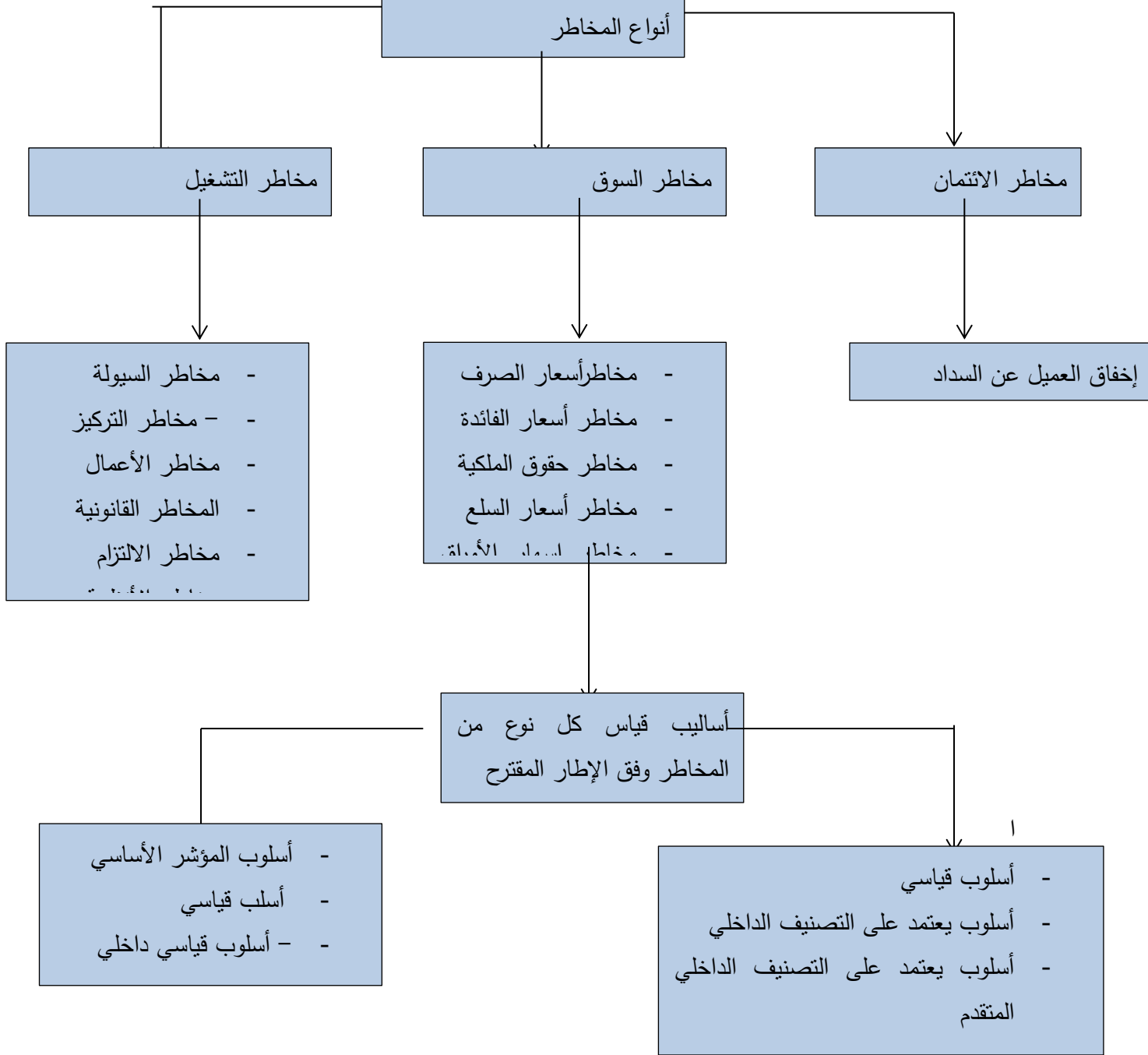
رسم توضيحي 1 الركائز الثلاث لمقررات بازل 2.



المصدر: التوني، محمود أحمد ، (2007)، الاندماج المصرفي، دار الفجر، مصر، ص 43.

رسم توضيحي 2

يوضح المخاطر الإضافية طبقا للمعايير المقترحة، وكذلك طرق قياس كل نوع طبقا لمقترحات بازل 2



المصدر : عبد الحميد ، عبد المطلب ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص 392

1-2-10- تقييم اتفاقية بازل:

أ: إيجابيات الاتفاقية^[1]: وتتمثل في العناصر التالية:

- ❖ الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة.
 - ❖ المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية.
 - ❖ لم يعد المساهمون في المشروعات المصرفية مجرد حملة أسهم ينتظرون العائد منها على غرار المشروعات الأخرى بل أقحم ذلك المعيار مساهمة المصارف في صميم أعمالها حيث أن وجود زيادة رأس المال بزيادة الأصول الخطرة مع تصاعد الاهتمام بسلامة المراكز المالية للمصارف ضاعف من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس إدارة المصارف واتخاذ القرارات المالية المناسبة.
 - ❖ أصبح للمساهم العادي أو أي شخص القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية وذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دولياً وبذات الصورة بين دولة وأخرى أو بين مصرف وآخر.
 - ❖ سيدعو تطبيق المعيار إلى أن تكون المصارف أكثر اتجاهها إلى الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة وهو ما قد يترتب عليه الارتفاع النسبي في درجة الأمان من أصول المصرف حيث ستضيف المصارف ضمن تكلفة حيازة الأصول ما يقتضيه الأمر في الاحتفاظ برأسمال مقابل، بل ربما ستسعر أيضاً على بيع الأصول الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا ما صعب عليها زيادة عناصر رأس المال.
- ب- سلبيات الاتفاقية: تتمثل أهم سلبيات لجنة بازل فيما يلي:

- ❖ الانتقادات الخاصة بوجود تقصير في عملية تصنيف الدول فهو يعيد من الواقع المميز للكثير من دول العالم، وهذا الذي أدى إلى إعاقة تدفق الاستثمارات والموارد المالية الخارجية إلى داخل أراضيها.^[2]
 - ❖ تقرر من خلال الإحصائيات في الكثير من الدول المتقدمة إلى زيادة المخاطر الائتمانية، فعلى سبيل المثال أن خفض حجم النقود، وأذونات الخزينة في ميزانيات المصارف الأمريكية.
 - ❖ ظهور التهديدات المالية المتمثلة بظاهرة التوريق والمشتقات الائتمانية التي نشأت جزئياً بسبب قواعد (بازل 1) أدت إلى التغلب على القواعد الموضوعة بشأن رأس المال.
 - ❖ قد يحاول أحد المصارف التهرب من الالتزام إلى البدائل الائتمان التي تدرج خارج الميزانية مع إغفال تخمينها لمقام النسبة الأمر الذي ينبغي متابعته من جانب سلطات الرقابة.
 - ❖ كما يعاب على الاتفاقية أنها تخوفت كثيراً من الاستثمارات وأعطتها وزناً كبيراً (100%) وهذا بسبب النظرة الرأسمالية للمصارف حيث تعتبرها مصارف تمويل وليست مصارف تنمية، كذلك في جانب الأوزان أخذت بعين الاعتبار الوجه السياسي للدول حتى ولو لم تصرح بذلك، فلا يعقل أن تكون دولة الصين مثلاً وهي رابع دولة من حيث التقدم الاقتصادي، ثم تصنف مع الدول ذات المخاطر المالية^[3].
- ونلخص هذا فيما يلي: آثار اتفاقية بازل 2^[4]

[1] حماد، طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 146

[2] العيسوي، عبد الكريم جابر، (2007)، الاندماج والتملك الاقتصاديان، مركز الإمارات، ط1، الأردن، ص 127، 128

[3] عبد العال، طارق، مرجع سبق ذكره، ص 148، 149

[4] الموقع الرسمي لبنك التسويات الدولية شوهذ بتاريخ 2015/12/9 الساعة 22:23 www.bis.org/bcbs/basel3/

أولاً) التأثيرات على المصارف: تؤثر لجنة بازل 2 على المصارف من خلال ما يلي:

- الحاجة إلى تطبيق إطار لإدارة المخاطر يربط بين رأس المال الرقابي والمخاطر الاقتصادية.
- الحاجة إلى اختيار مقاربات المخاطر الائتمانية والتشغيلية مرتبطة بالدعامة الأولى.
- الحاجة إلى جمع وتخزين وتحليل معلومات جديدة وشاملة.
- الحاجة إلى اعتماد ممارسات جديدة ومحسنة على مستوى المؤسسة.

ثانياً) التأثيرات على الزبائن: وتظهر فيما يلي:

- الحاجة إلى تصنيفات داخلية وخارجية للحصول على الائتمان.
- مواجهة شفافية متزايدة لربحية حسابهم.
- الحاجة إلى جمع والإفصاح عن معلومات جديدة.
- مواجهة احتمال الحصول على خدمة أقل ومنتجات قياسية ومعدلات فوائد أعلى

ثالثاً) التأثيرات على المراقبون: وتتجلى في العناصر التالية:

- الحصول على معلومات آنية قوية من خلال معايير الإفصاح التي ألزمت بها اتفاقية بازل 2 المصارف ومختلف المؤسسات المالية.
- اكتساب القوة لوضع الحوافز والقيام بإجراءات تأديبية استباقية وبالتالي المساهمة في تعزيز الاستقرار والشفافية في الأسواق المالية.

رابعاً) التأثيرات على وكالات التصنيف: وتظهر في:

- نمو قطاع وكالات التصنيف لحاجة المصارف والمشاركين في الأسواق المالية إلى التصنيف.
- المنافسة مع مؤسسات صغيرة وجديدة متحدة ضمن جمعيات معينة، مما سيؤدي إلى تحسين المنافسة وسمعة هذه الوكالات.
- الاستجابة إلى متطلبات شفافية أعلى في مؤشرات التصنيف.

خامساً) التأثيرات على أسواق رأس المال:

- التعامل مع التوجيهات المتزايدة نحو التوريق ونمو أسواق المشتقات المالية.
- المخاطر كسندات الشركات المعروضة ضمن مجموعات أصغر.
- النمو الجديد في سوق الدين.

سادساً) التأثيرات على المؤسسات المالية خارج إطار بازل 2: (شركات بطاقات الائتمان - شركات تمويل المستهلكين - شركات التأمين والتأجير... الخ)

- تعمل في أسواق مشتركة مع المؤسسات التي شملها اتفاق بازل، ولكن في بيئات رقابية مختلفة.
- لا تحتاج إلى جمع، والكشف عن معلومات كالمؤسسات التي شملها اتفاق بازل 2.
- تحتاج إلى تحديد أهمية التقيد بمعايير بازل الجديدة للمحافظة على تنافسيتها في السوق.
- يمكن تقديم خدمات مالية شبيهة وأسعار أقل من المنافسين.

المبحث الثالث: اتفاقية بازل /3/ و ما جاءت به

تمهيد

بعد أن أدت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلى ما أدت إليه من خسائر مالية ضخمة وانهيارات اقتصادية طالت عدداً من أكبر المؤسسات المالية العالمية، وامتد أثرها ليشتمل عدداً كبيراً من الاقتصادات المتقدمة في أوروبا وأمريكا وآسيا، وبالتوازي مع جهود إدارة الأزمة ومعالجة آثارها بدأت مراكز صنع القرار والسياسات في المؤسسات الدولية والمنظمات المرتبطة بها في البحث عن مواطن الضعف في أنظمة التحكم والرقابة والإشراف والتي بسببها لم يتم احتواء الأزمة في مهدها وبالتالي لم يكن من الممكن تقادي حدوث الأزمة وقد كان من الطبيعي أن تتجه الأنظار إلى المؤسسة المسؤولة عن صياغة معايير الضبط والرقابة والإشراف ألا وهي لجنة الرقابة والإشراف على المصارف المعروفة بلجنة بازل والتي نالت النصيب الأوفر من الانتقادات بسبب عجز المعايير التي وضعتها وفرضت كنظام شامل وحاكم للنظام المالي العالمي عن توفير الحماية اللازمة للمؤسسات المالية المصرفية من تداعيات الانهيار والتعرض للخسائر والإفلاس وقد ظهر واضحاً الآن مدى عجز هذه المعايير والقواعد عن توفير الحماية اللازمة للمؤسسات وكذلك حماية الاقتصادات العالمية من التأثير بما حدث في أسواق المال بعد أن امتدت الأزمة المالية المصرفية العالمية إلى أن أصبحت أزمة مالية عالمية بل وأزمة اقتصادية عالمية في النهاية^[1].

وهذا الوضع الذي دفع العالم إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحلي في كل دولة، وكذلك على المستوى الدولي بالنسبة للمعايير والقواعد المصرفية الدولية، وقد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية والعالمية بإجراء دراسات وتحليلات شاملة لمعرفة أسباب الأزمة ومكامن الخلل واقتراح الإصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية والمصرفية وجعلها أقل عرضة للأزمات.

1-3-1- ظروف إصدار مقررات اتفاقية بازل 3:

وأظهرت تلك الدراسات مجموعة واسعة من نقاط الضعف تم تصنيفها كأسباب لنشوء الأزمة في الولايات المتحدة الأميركية أولاً، ومن ثم تسربها وانتشارها بشكل غير مسبوق عبر جميع النظم المالية والمصرفية، الناشئة منها والمتطورة، وبشكل عام أظهرت الدراسات والتحليلات أن نقاط الضعف شملت مساحة واسعة من النشاطات والممارسات المصرفية، منها على سبيل المثال ما يتعلق بالاستثمارات عالية المخاطر، وفي ممارسات التسنيد وإعادة التسنيد المعقدة، وفي ممارسات إدارة المخاطر بما في ذلك حوكمة المخاطر، وفي تحديد التركززات في الاستثمارات ، وفي اختبارات الضغط، وفي ممارسات تقييم الأصول، وفي الإفصاح والشفافية، وفي إدارة السيولة، وأخيراً ، في دورية متطلبات رأس المال.

ومن الأمور الأساسية التي بينتها الأزمة أيضاً، أن العديد من المصارف لم يكن لديها رأس المال الكافي لدعم وضعية المخاطر التي اتخذتها والتي تبين لاحقاً أنها فاقت بكثير ما كانت تتوقعه قبل الأزمة، ولعل أهم

^[1] عبد الحميد، عبد المطلب ، 2013 ، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3 ، الدار الجامعية ، مصر ، ص 309

أنواع الأصول الأكثر تأثراً خلال الأزمة كانت عمليات التسديد المعقدة، حيث عمد العديد من المصارف إلى تخفيف متطلبات رأس المال عبر تسديد أو إعادة تسديد للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع، وكان هذا من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انتقال الأزمة بسرعة قياسية إلى عدد كبير من النظم والمؤسسات المالية عبر العالم.

إضافة إلى ذلك فمن بين الأسباب الأساسية الأخرى لتفاقم الأزمة، كان قيام عدد كبير من المصارف ذات الانتشار العالمي ببناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال، وفي نفس الوقت كان العديد من تلك المصارف يمتلك مخزوناً غير كاف من السيولة، ترافق ذلك مع خسارات ائتمانية ضخمة نتيجة التركيز في الاستثمارات وضعف إدارة هذه التركزات، ومخاطر الأطراف المقابلة خاصة تلك الناتجة عن الاستثمار في المشتقات، ثم تضخمت الأزمة بشكل أوسع جراء عملية تخفيض الاستدانة لترابط المؤسسات النظامية فيما بينها عبر مجموعة معقدة من المعاملات، ومنه انتقل العجز في القطاع المصرفي إلى بقية النظام المالي والاقتصاد الحقيقي، مما أدى إلى انكماش هائل في السيولة وتوافر الائتمان، وهذا ما أدى بإسراع الهيئات الرقابية الوطنية والدولية لتطوير قواعد ومعايير العمل المصرفي الحالية، ووضع معايير دولية حديثة تسهم في جعل المصارف أكثر قدرة على تحمل الصدمات، عبر تحديد وضعية مخاطر المصارف بطريقة أكثر شمولية^[1].

وقد كان للجنة بازل دور قيادي في هذا المجال، حيث قامت بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لـ "بازل 2"، تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة شكلت معاً ما يتوجب على المصارف الالتزام به مستقبلاً والتي عرفت باسم "بازل 3"، وقد تناولت هذه الإصدارات أموراً أساسية، مثل قواعد رأس المال واحتياطي السيولة، اختبارات الضغط، الحوكمة في المصارف، ونظام المكافآت والتعويضات في المصارف وغيرها.

1-3-2- مقررات اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال.

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية مؤخراً بتحديث توجيهاتها للوائح التنظيمية المصرفية استجابة للأزمة 2008، ويطرح اتفاق بازل 3 معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتعزيز صلابة الأنظمة المالية والرقابة وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، حيث ستجبر القوانين الجديدة المصارف على الاحتفاظ باحتياطيات أكبر وجودة أعلى لرؤوس أموالها مما هو مفروض عليها اليوم في ظل القواعد الحالية.

وهي عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصارف لتعزيز الإشرافية وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وتهدف هذه التدابير إلى^[2]:

- تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناجمة عن الضغوط المالية والاقتصادية، أيما كان مصدرها.

- تحسين إدارة المخاطر و حوكمة المصارف.

^[1]طريبه، جوزيف، 2010، خريطة طريق إلى بازل 3، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11683، شوه بتاريخ 2014/11/13 على الموقع

<http://www.asharqalawsat.net> الساعة 21:51

^[2]الموقع الرسمي لبنك التسويات الدولية شوه بتاريخ 2015/12/9 الساعة 22:23 www.bis.org/bcbs/basel3/

- تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف على مستوى العالم.
إضافة إلى تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية أيا كان مصدرها. وبناء على ذلك ففي سبتمبر 2009 اتفقت هيئة الرقابة في لجنة بازل على إطار واسع النطاق لبازل 3 ووضعت مقترحات ملموسة في ديسمبر 2009، وقد شكلت هذه الوثائق الاستشارية أساساً لرد لجنة بازل على الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وجزء من المبادرات العالمية لتعزيز الهيكل التنظيمي للعمل المصرفي.

1-3-3-أهمية مقررات بازل3

وتتمثل أهمية هذه المقررات في إلزام المصارف بأسس وقواعد العمل المصرفي من خلال إعطاء القدر الأكبر من الأهمية لمعدلات السيولة خاصة في ظل عدم قدرة مقررات بازل 2 على تحصين النظام المصرفي العالمي من تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008^[1]
ركزت هذه التعديلات على الدعامة الأولى من "بازل 2" وفق ما يلي:

- تحسين نوعية رأس المال، وزيادة احتياطات رأس المال، وتخفيض الدورية لمتطلبات رأس المال.
- تغييرات على إطار التسييد.
- تغييرات على إطار مخاطر السوق.
- السعي لتدعيم المشرفين على المصارف بأدوات أكثر فعالية لملاءمة متطلبات رأس المال بحسب وضعية المخاطر في كل مصرف.

كذلك أجريت تعديلات واسعة على الدعامة الثانية وشملت التركيز على المخاطر في جميع أنحاء المصرف، ومواضيع محددة تتعلق بقياس وإدارة المخاطر، ومخاطر السمعة، وشملت التعديلات الدعامة الثالثة لجهة التشدد في الإفصاح من قبل المصارف، بما يؤدي إلى صورة أكثر شمولاً لمخاطرها، وهذا الأمر يشكل ضغطاً بشكل غير مباشر على المصارف التي تتمتع برأس مال غير كاف مقابل مستوى مخاطرها.
كما ركزت لجنة بازل على ممارسات اختبارات الضغط في المصارف، وقد جرى التشديد على أن تصبح اختبارات الضغط من أدوات إدارة المخاطر المهمة المستخدمة من قبل المصارف كجزء من إدارتها الداخلية للمخاطر، حيث يحذر اختبار الضغط إدارة المصرف من سلبية النتائج غير المتوقعة لمجموعة من المخاطر، ويشير إلى مقدار رأس المال اللازم لامتناس الخسائر في حال حدوث صدمات كبيرة. كذلك يؤمن اختبار الضغط مؤشراً لمستوى رأس المال الضروري لتحمل ظروف السوق الصعبة، وعليه فإن اختبار الضغط أصبح يمثل أداة أساسية ومكملة لمقاربات ومقاييس إدارة المخاطر، حيث يقوم بدور: مهما في^[2]
-توفير تقييمات أولية للمخاطر.

- دعم إجراءات التخطيط للسيولة ورأس المال.
- تحديد قدرة تحمل المصرف للمخاطر.

¹¹ المكاوي ، محمد محمود ، 2012 ، مرجع سبق ذكره ، ص 301.

^[2]طريبه، جوزيف، خريطة طريق إلى بازل 3، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11683، شوه بتاريخ 2015/11/13 من الموقع <http://www.asharqalawsat>

-تسهيل التخفيف من المخاطر وتطوير خطط الطوارئ خلال مجموعة من الظروف الضاغطة موضوع مهم آخر جرى التركيز عليه من قبل لجنة بازل هو الحوكمة، لما لها من أهمية خاصة، ونتيجة للمشاكل الكثيرة في ممارسات الحوكمة التي برزت خلال الأزمة، وقد شملت تلك المشاكل، على سبيل المثال، مراقبة غير كافية من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وإدارة مخاطر غير كافية، وهيكلية ونشاطات تنظيمية معقدة أو مبهمه.

ومن المجالات الرئيسية التي ركزت عليها لجنة بازل هي التالية:^[1]

- التشديد على قيام مجلس الإدارة بنشاط بمسؤوليته الكلية عن المصرف، بما في ذلك استراتيجية أعماله ومخاطره، وتنظيمه، والسلامة المالية والحوكمة.

- قيام الإدارة العليا بالتأكد من أن أنشطة المصرف تتفق مع استراتيجية الأعمال، وتحمل المخاطرة والسياسات التي وافق عليها المجلس، وكل ذلك تحت توجيه مجلس الإدارة.

-وجوب أن يكون لدى المصرف وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر مع سلطة ومكانة واستقلالية وموارد كافية وإمكانية إبلاغ معلوماتها إلى المجلس.

كما شددت لجنة بازل على الممارسات المتعلقة بالتعويضات والمكافآت في المصارف وتعزيز المقاربة الإشرافية الفعالة على تلك الممارسات والمساهمة في دعم تكافؤ الفرص، وقد تم تحديد إطار المراجعة الإشرافية فيما يتعلق بالمسائل الثلاث التالية:

- حوكمة فعالة لنظام التعويضات والمكافآت.

- التماسي الفعال للتعويض مع المخاطر المتخذة.

- الرقابة الإشرافية والمشاركة الفعالة من قبل أصحاب المصالح.

ومن المتوقع أن تؤدي مقترحات رأس المال والسيولة إلى وجود مصارف أكثر مرونة، ونظام مصرفي ومالي سليم أكثر من الحاضر، أملا في الحفاظ على سلامة العمل المصرفي عالميا وتحسينه ضد الأزمات المصرفية، وستعزز هذه المقترحات إيجاد توازن أفضل بين الابتكار المالي والنمو المستدام، ووضعت آمال كبيرة على أن تساهم المعايير والقواعد الجديدة في تفادي حدوث أزمات جديدة على المستوى الفردي أو النظامي، وتعزز قدرة المصارف على الصمود في وجه أية صدمات أو أزمات.

1-3-4-الجوانب الإصلاحية لاتفاقية بازل 3:

وفيما يلي نذكر أهم التعديلات التي جاءت بها اتفاقية بازل 3

أولاً: **التعديلات المتعلقة ب رأس المال** :وتتمثل أهم هذه التعديلات التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 في العناصر التالية:

1-تعديل مكونات رأس المال التنظيمي :ويمكن إجمال هذه التعديلات فيما يلي ^[2] :

ركز المعيار الجديد على تعزيز وتحسين نوعية وكمية رأس المال كما ركز على إعادة تعريفه و انتصافه بالجودة، وسمي هذا الجزء من رأس المال برأس المال الأساسي للأسهم العادية.

^[1] عبد الحميد ، عبد المطلب ، 2013 ، مرجع سبق ذكره ، ص 313.

^[2] حسين ، سعيد ، علي أبو العز ، 2014 ، كفاية رأس المال في المصارف الاسلامية في الواقع وسلامة التطبيق ، المؤتمر الدولي الأول للمالية الاسلامية ، الجامعة الأردنية ، الأردن ، ص 30-32.

ويتكون رأس المال التنظيمي وفق هذه الاتفاقية من (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)

- **الشريحة الأولى:** رأس المال الأساسي وحده الأدنى 6% من الموجودات المرجحة بالمخاطر، وتتكون الشريحة مما يلي:

رأس المال الأساسي للأسهم العادية (عالي الجودة)، وحده الأدنى 4.5 % من الموجودات المرجحة بالمخاطر.
رأس المال الأساسي الإضافي.

- **الشريحة الثانية:** رأس المال المساند ويهدف لامتصاص الخسائر في حال التصفية.

❖ **رأس المال الأساسي للأسهم العادية (عالي الجودة) = (قيمة الأسهم العادية + علاوة خصم الإصدار + الأرباح المحتجزة بما فيها أرباح / خسائر الفترة مطروحا منها التوزيعات + الاحتياطات المعلنة + الأرباح / الخسائر من خلال الدخل الشامل + حقوق غير المسيطرين)**

- يتم رفع نسبة رأس المال الأساسي للأسهم العادية (عالي الجودة) إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر تدريجيا، من 2% إلى 3.5 % في العام 2013 ، وإلى 4% في العام 2014، وعلى ألا تقل عن 4.5 % في العام 2015 ، وهذا ما هدفت إليه لجنة بازل في معيارها الجديد لتعزيز وتحسين نوعية وكمية وجودة رأس المال الأساسي للأسهم العادية خلال فترة زمنية انتقالية.

❖ **رأس المال الأساسي الإضافي = أدوات مصدرة من المصرف وتستوفي معايير الإدراج تحت رأس المال الأساسي الإضافي + علاوة الإصدار) الخصم (عن إصدار أدوات رأس المال الأساسي الإضافي + الأدوات المصدرة من الشركات التابعة وتستوفي معايير الإدراج تحت رأس المال الأساسي الإضافي + التعديلات التنظيمية التي تطبق عند احتساب رأس المال الأساسي الإضافي.**

الشروط الواجب توافرها في أدوات رأس المال الأساسي الإضافي^[1]:

أن تكون أدوات رأس المال الأساسي الإضافي المصدرة مدفوعة بالكامل.

- ديون مساندة للمصرف وأولوية السداد فيها للودائع والدائنين المختلفين في حال التصفية
- غير مضمونة أو مغطاة بكفالة من المصرف أو شركاته التابعة
- ليس لها تاريخ استحقاق

- قد تكون قابلة للاستدعاء بناء على رغبة مصدريها، ولكن بعد فترة خمس سنوات على الأقل وضمن الشروط التالية:

- يجب الحصول على موافقة مسبقة من السلطة الرقابية لتنفيذ حق الاستدعاء .
- يجب استبدالها بأدوات أفضل منها وبنفس القيمة.
- يجب أن يثبت المصرف بأن نسبة كفاية رأس المال ستكون أعلى من الحدود الدنيا بعد تنفيذ حق الاستدعاء.
- يجب على المصرف الحصول على موافقة السلطة الرقابية المسبقة قبل تسديد دفعات الاستدعاء وعدم الإحياء للسوق بأنه يوجد موافقة بذلك.

^[1] حسين سعيد، على أبو العز، 2014، مرجع سبق ذكره، ص31

❖ التوزيعات والفوائد: وتتمثل في:

- أن يكون للمصرف الحق بإلغاء سداد الفوائد أو التوزيعات في أي وقت.
- ألا يفهم أن إلغاء سداد الفوائد أو التوزيعات بأنه تعثر للمصرف.
- ألا تفرض على المصرف أي قيود نتيجة عدم دفع الفوائد أو التوزيعات .
- أن يتم دفع التوزيعات أو الفوائد من المصارف القابلة للتوزيع .
- ألا يقوم المصرف بشكل مباشر أو غير مباشر بتمويل الأدوات المصدرة ضمن مكونات رأس المال الإضافي.

رأس المال المساند = الأدوات المصدرة من المصرف وتحمل صفات رأس المال المساند (غير مدرجة ضمن الشريحة الأولى) + علاوة الإصدار (الخصم) الناتجة عن إصدار الأدوات المدرجة ضمن الشريحة الثانية + الأدوات المصدرة من الشركات التابعة وتستوفي شروط الشريحة الثانية + احتياطي المخاطر المصرفية العامة + التعديلات التنظيمية على رأس المال المساند.

❖ شروط الإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة الثانية)^[1]

- 1- تكون الأولوية للدائنين والدائنين المختلفين في حال التصفية .
- 2- ليست مضمونة أو مغطاة بكفالة من المصرف أو شركاته التابعة .
- 3- تاريخ الاستحقاق ألا تقل فترة الاستحقاق الأصلية عن خمس سنوات لا يوجد حوافز مقدمة من المصرف للتصفية

4- يمكن أن تكون قابلة للاستدعاء بناء على طلب المصرف ولكن بعد فترة خمس سنوات على الأقل وضمن الشروط التالية:

- يجب الحصول على موافقة السلطة الرقابية لتنفيذ حق الاستدعاء .
- يجب استبدالها بأدوات أفضل منها بنفس القيمة .
- أن يثبت المصرف أن نسبة كفاية رأس المال سوف تكون أعلى من الحدود بعد تنفيذ حق الاستدعاء.
- لا يوجد حق للمستثمر في المطالبة بالسداد المبكر لأصل الدين أو الفوائد قبل الاستحقاق إلا في حالات الإفلاس أو التصفية.
- يجب حصول المصرف على موافقة السلطة الرقابية قبل تسديده للدفعات ولا يعطي إشارة للسوق بوجود موافقة بذلك.

- ألا يقوم المصرف بشكل مباشر أو غير مباشر بتمويل أدوات رأس المال T2
فمما سبق نجد أن المقاربة الجديدة لبنية رأس المال هي هيمنة الاساسي وبشكل خاص رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة فقط على رأس المال النظامي الأدنى دون سحب هذه البنية على كامل الأموال الخاصة

^[1] حسين سعيد، على أبو العز ، 2014، مرجع سبق ذكره، ص31

للمصرف مما يترك له حرية في اللجوء إلى أدوات مصدرة من السوق يستسيغها المستثمرون من جهة وإلى إدارة أكثر مرونة ل رأس المال من جهة ثانية فالمهم تقوية قابلية مكونات رأس المال على امتصاص الخسائر^[1].

ج-إلغاء رأس المال المساند (الشريحة الثالثة) (قروض مساندة لأجل سنتين) من رأس المال كما كان في بازل 2 وتكون معادلة كفاية رأس المال الجديدة وفقا لاتفاقية بازل 3 كما يلي^[2]:

$$\%10.5 = < \frac{\text{الشريحة 1} + \text{الشريحة 2}}{\text{مخاطر (الائتمان 75\%, السوق 5\%, التشغيل 25\%)}}$$

أن مقررات بازل 3 ميزت بين نوعين من الحالات والتي يمكن أن يكون فيها المصرف الأولى هي مرحلة ملاءة المصرف والثانية هي مرحلة الإعسار، وبناء عليه فقد تم تحديد نوع الأدوات الرأسمالية التي يقع على عاتقها امتصاص الخسائر وفق المرحلة التي يمر بها المصرف، فالشريحة الأولى يمكن تعريفها على أنها رأس المال المخصص لمرحلة ملاءة المصرف، وهذا يعني أن الأدوات المدرجة ضمن الشريحة الأولى هي التي تمتص الخسائر التي يتعرض لها المصرف خلال مرحلة ملاءته فور حدوثها، أما الشريحة الثانية فهي التي تقوم بامتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف خلال مرحلة إعساره.

د) معالجة الاستثمارات في البنوك والشركات المالية وشركات التأمين: يتم طرح هذه الاستثمارات من رأس المال عالي الجودة تدريجيا خلال فترة خمس سنوات اعتبارا من العام 2014 وحتى نهاية العام 2018 وبنسبة % 20 ، بدلا من طرح % 50 من رأس المال الأساسي و % 50 من رأس المال الإضافي كما كان معمولا به في بازل 2^[3].

هـ) الهوامش: وتتمثل فيما يلي:

- إضافة هامش (Buffer) لرأس المال الأساسي للأسهم العادية: لتغطية الخسائر المستقبلية في حال حدوثها اصطلاح على تسميته بهامش حماية تحوطي وبنسبة % 2.5 ، ويتم بناء هذا الهامش تدريجيا خلال أربع سنوات بدءا من العام 2016 وبنسبة % 0.625 سنويا من الموجودات المرجحة بالمخاطر، الأمر الذي سيرفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسي عالي الجودة للموجودات المرجحة بالمخاطر من 4.5 % إلى 7 % بحلول عام 2019 ، وفي حال انخفاض النسبة عن 7% وعدم زيادة رأس مال المصرف، يجب زيادة نسبة الأرباح المحتجزة، وذلك على النحو التالي:

^[1] سليمان، ناصر ، 2012، البنوك الإسلامية واتفاقية بازل 3 المزاي والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد 20، العدد الأول، عمان، الأردن، ص 29.

^[2] كوكش، فلاح ، 2012، أثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، ص 2.

^[3] حسين، سعيد، على أبو العز ، 2014، مرجع سبق ذكره ، 31

جدول 10 الحد الأدنى المعياري لرأس مال البنك

Individual Bank minimum capital conservation standards ¹	
Common equity tier1 ratio	Minimum capital conservation ratio (as percentage of earnings)
5.125%-4.5%	100%
>5.125%-5.75%	80%
>5.75%-6.375%	60%
>6.375%-7 %	40%
>7%	0%

ومن خلال الجدول أعلاه وعلى سبيل المثال أنه عندما يكون لدى المصرف حقوق الملكية في رأس المال الأساسي في المدى الممتد من 6.375 % إلى 7.0 % فيجب الحفاظ على 60 % من أرباح السنة المالية التالية، أي أنه لا يجب أن يصل إجمالي توزيعاته من أي نوع من الأنواع المنصوص عليها إلى ما هو أكثر من 40 % من الأرباح عقب القيام بالخصومات.

- إضافة هامش (Buffer) لرأس المال الأساسي عالي الجودة:

يهدف حماية المصارف من مخاطر تقلبات الدورات المالية والاقتصادية تتراوح نسبته بين صفر و 2.5%^[2] لمواجهة الخسائر في حال حدوث تقلبات اقتصادية مستقبلية ويهدف إلى الحد من التوسع الائتماني في فترات الرواج الاقتصادي، واستخدامه في فترات التراجع الاقتصادي، وتم ربطه بوجود ارتفاع كبير في الائتمان مقارنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي وبحيث تقوم المصارف باحتجاز نسبة من أرباحها في حال انخفضت نسبة رأس المال الأساسي عالي الجودة للموجودات المرجحة بالمخاطر عن 9.5 %^[3]

-إضافة هامش خاص لمواجهة مخاطر النظام العالمي: التي تنشأ نتيجة الترابط الكبير بين المؤسسات المالية العالمية الكبيرة، حيث تنتقل الصدمات إلى القطاع المالي والاقتصادي مما ينشأ عنه ما يعرف بالمخاطر المنتظمة ويطبق هذا الهامش على المصارف كبيرة الحجم ذات النشاط الدولي، وهذا يحتم عليها الاحتفاظ برؤوس أموال أكبر من متطلبات الحد الأدنى، ومازالت الجهود تبذل من قبل لجنة بازل لتحديد مقدار هذا الهامش والمدة الزمنية للتطبيق. ويمكن توضيح تركيبة رؤوس أموال المصارف الجديدة والمطلوبة في ظل بازل 3 في هذا الجدول:

¹Latham & Watkin, (2011), Regulatory Capital Reform under Basel III, p 21

²Pierre Georg, (2011), Basel III and Systemic Risk Regulation – What Way Forward?, Working Papers on Global Financial Markets, University Jena,p4

³حسين ، سعيد ، علي أبو العز ، 2014 ، مرجع سبق ذكره ، ص 34 .

جدول 11 تركيبة رؤوس أموال المصارف الجديدة والمطلوبة في ظل بازل 3^[1]

رأس المال الإجمالي	رأس مال الشريحة 1	حقوق المساهمين (بعد الخصومات)	
8%	6%	4.5%	الحد الأدنى
		2.5%	رأس المال التحوط
10.5%	8.5%	7%	الحد الأدنى + رأس مال التحوط
		2.5-0%	حدود رأس المال التحوط للتقلبات الدورية

فمن خلال الجدول أعلاه يتضح أنه يتعين على المصارف وفق المتطلبات الجديدة (بازل 3) الاحتفاظ برأس مال أساسي من المستوى الأول والذي يتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات بنسبة 4.5% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر بالمقارنة مع 2% حسب مقررات بازل 2 إضافة إلى ذلك ستلتزم المصارف بالاحتفاظ بنوع من الحماية الإضافية لرأس المال الإجمالي من المستوى الأول عند 6% بالمقارنة مع 4% حسب بازل 2

وبناء على المعايير المستخدمة في تصنيف الأدوات الرأسمالية وفق مقررات بازل 3، فإن الأدوات الرأسمالية المدرجة ضمن الشريحة الأولى والثانية يجب أن تتصف بالآتي:

- أن تكون الأدوات الرأسمالية طويلة الأمد، وذات تاريخ استحقاق لا يقل عن خمس سنوات بالنسبة للأدوات المدرجة ضمن الشريحة الثانية، وغير مقيدة بتاريخ استحقاق بالنسبة للأدوات المدرجة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي، إلا أنها قد تكون قابلة للاستدعاء من قبل المصرف بعد مرور خمس سنوات شريطة تحقق شروط معينة مثل (يجب استبدالها بأدوات أحسن منها وبنفس القيمة، كما يجب قبل تنفيذ حق الاستدعاء الحصول على الموافقة من السلطة الرقابية...)، ويهدف هذا المعيار إلى الحد من إمكانية استرداد الأدوات، وبالتالي ضمان توفر رأس المال الذي تم الحصول عليه مقابل إصدار هذه الأدوات لمدة زمنية طويلة الأجل

- عدم استحقاق الأدوات الرأسمالية المدرجة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي والشريحة الثانية الأولوية في السداد مقارنة بأصحاب الودائع والديون، فضلاً عن قدرة هذه الأدوات على امتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف، بالنسبة للأدوات المدرجة ضمن الشريحة الثانية ستكون في رتبة أعلى من حيث الأولوية في استحقاق السداد مقارنة بالأدوات المدرجة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي والأسهم العادية، وفضلاً عن ذلك ستقوم بامتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف ستكون في رتبة أعلى من حيث الأولوية في استحقاق السداد مقارنة بالأسهم العادية، وفضلاً عن ذلك يتوجب عليها امتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف فور حدوثها.

^[1] شركة الراجحي المالية. (2010) اتفاقية بازل 3 نهج علمي، أبحاث اقتصادية، الرياض، السعودية، ص2

-أن تكون الأدوات الرأسمالية غير مضمونة وغير مغطاة بأي ضمان من المصرف، وهذا يضمن عدم وجود أي ضمان يمكن الاعتماد عليه لتسديد أصل المبلغ الذي حصل عليه المصرف مقابل إصدار هذه الأدوات، ويترتب على ذلك قدرة هذه الأدوات على امتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف.

-أن تكون الأدوات الرأسمالية المدرجة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي والمصنفة بأنها التزام على المصرف، قادرة على امتصاص الخسائر إما عن طريق تحويلها إلى أسهم عادية عند نقطة محددة مسبقاً، أو خفض قيمتها عند نقطة محددة مسبقاً، والهدف من ذلك يتمثل في عدم ضمان قيمة هذه الأدوات، وأنها لن تشكل التزاماً على المصرف، وبالتالي تكون هذه الأدوات قادرة على امتصاص الخسائر لأنها أصبحت أدوات ملكية.

بناءً على ما تم ذكره، هناك أنواع متعددة للأدوات الرأسمالية التي يمكن إدراجها ضمن الشريحة الأولى والشريحة الثانية، وفيما يلي جدول يبين أهم أنواع الأدوات ال أ رسمية المدرجة ضمن الشريحة الأولى والشريحة الثانية وفق مقررات بازل 3 مقارنة بأنواعها ووفق مقررات بازل 2.

جدول 12 أنواع الأدوات الرأسمالية وفق مقررات بازل 2 وبازل 3¹

بازل 2	النسبة	بازل 3	
الشريحة الثالثة	8%	تم إلغاؤها	8%
الشريحة الثانية	4%	الشريحة الثانية	2%
- الطبقة السفلى من الشريحة الثانية - الأسهم الممتازة محدودة الأجل - الديون الثانوية طويلة الأجل - الأوراق المالية الثانوية محدودة - الطبقة العليا من الشريحة الثانية - الأسهم الممتازة الدائمة متراكمة الأرباح. - الديون الثانوية الدائمة - الأوراق المالية الثانوية الدائمة - احتياطات إعادة التقييم - مخصصات عامة - مخصصات الفائض		- أدوات دين ثانوية طويلة الأجل (ذات تاريخ استحقاق لا يقل عن خمس سنوات) وغير مضمونة، وتلي الديون الأخرى (الودائع، والديون العادية) في أولوية السداد. - تسبق الأدوات المدرجة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي، والشريحة الأولى من رأس المال الأساسي في أولوية السداد. - يتم تصنيفها بأنها التزام على المصرف	

^[1] سلمى سابري وآخرون ، (2013) ، لمحة عن معايير رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل 3 ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية ، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، العدد 13 ، ص 34.

الشريحة الأولى غير الأساسية وغير الابتكارية	2%	الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي.	1.5%
- الأسهم الممتازة الدائمة غير متراكمة الأرباح		- أدوات غير مقيدة بتاريخ استحقاق، وتصنف بأنها أدوات ملكية ومنها الأسهم الممتازة الدائمة غير متراكمة الأرباح.	
- الشريحة الأولى الابتكارية		- أدوات غير مقيدة بتاريخ استحقاق (أو ذات تاريخ استحقاق لا يقل عن خمس سنوات) وتصنف بأنها أدوات ملكية، وغير مضمونة، وتلي الودائع والديون العادية والديون الثانوية في أولوية السداد، إلا أنها تسبق الأسهم العادية في أولوية السداد.	
- أدوات الشريحة الأولى الابتكارية		- أدوات دين يمكن تحويلها إلى أسهم عادية أو تقليل قيمتها عند نقطة محددة مسبقاً، وتصنف بأنها التزام على المصرف	
الشريحة الأولى الأساسية.	2%	الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي	4.5%
- رأس المال الأساسي الدائم.		- الأسهم العادية الصادرة عن المصرف	
- حساب الأرباح والخسائر		- علاوة الإصدار	
- الاحتياطيات الأخرى		- الاحتياطيات المصنح عنها	
- حساب علاوة الإصدار		- الأسهم العادية الصادرة عن شركات تابعة للمصرف والمملوكة من قبل طرف ثالث.	
- صافي الأرباح المرحلية المدققة خارجياً.			

1-3-5-خطر ائتمان الطرف المقابل:

يقصد بخطر ائتمان الطرف المقابل المخاطر الائتمانية الناتجة عن الطرف (العميل) الذي يتعامل معه المصرف مثل خطر عدم سداد الالتزامات المترتبة عليه اتجاه المصرف او عدم قدرته على السداد أو نكوله للعقد، وقامت اللجنة بالتغيرات التالية لمعالجة خطر ائتمان الطرف المقابل بما فيه مقارنة مماثل مكافئ السند لاحتساب تعديل تقييم الائتمان^[1].

- تغيير مقارنة مماثل السند لتناول التحوط والنقاط المخاطر والاستحقاق الفعلي والتسجيل مرتين.
- لمعالجة المعايير المفرطة من CVA يجب إلغاء مضاعف 5 x الذي كان مقترحاً في ديسمبر 2009
- إبقاء تعديل ترابط قيمة الأصول لإظهار الأكبر الداخلي للتعرض لهيئات مالية أخرى ولمساعدة تناول مسألة التراب البيئي ولكن رفع العتبة من 25 دولار إلى 100 دولار.
- يجب أن تخضع عمليات التسعير بحسب السوق والضمانات لأطراف مقابلة مركزية لوزن مخاطر معتدل.

^[1] عبد الحميد، عبد المطلب ، 2013 ، مرجع سبق ذكره، ص318

يمكن لبدائل أكثر تقدماً من مقارنة مماثل السند أن تعتبر كجزء من المراجعة الأساسية لمحفظه الأوراق المالية بهدف المتاجرة.

1-3-5- أهم التعديلات الكمية في جانب السيولة :

يعد خطر السيولة من أخطر المخاطر التي تواجه المؤسسات المصرفية وهو ناجم عن دورها كمحول للأجل^[1]، ومن أجل ذلك أقرت اتفاقية بازل 3 العديد من التعديلات والاقتراحات الجديدة فيما يخص جوانب السيولة، وهي إدخال نسبتين لمراقبة مخاطر السيولة المحتملة في الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل^[2].

أولاً) نسبة تغطية السيولة LCR تساوي النسبة بين مخزون الأصول السائلة ذات الجودة العالية على التدفقات الصافية الخارجة في حدود 30 يوم، وهذه النسبة ينبغي أن تتعدى نسبة 100 % وتهدف إلى التأكد من مدى كفاية الأصول عالية السيولة^[3] لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها المصرف إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً أي ينبغي ألا تتجاوز نسبة الزيادة في التدفقات الخارجة للمصرف عن التدفقات الواردة الخاصة بها خلال فترة 30 يوم عن الأصول السائلة عالية الجودة المتاحة لديه^[4] وتضاع هذه النسبة كما يلي^[5]:

$$\text{الأصول السائلة عالية الجودة} \\ \text{LCR} = \frac{\text{نسبة تغطية السيولة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم}}$$

ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن 100 % أي يطلب من المصرف أن تكون على علم بتوافر الأصول السائلة لتغطية أي نقص في النسبة خلال مدة شهر، فينبغي أن تحرص المصارف على الأقل على تحقيق تساوي الأصول السائلة عالية الجودة بصافي التدفقات النقدية المقدرة.

وسيتعرض LCR كما هو مخطط له عام 2015 ولكن سوف يبدأ الحد الأدنى المطلوب بنسبة 60 % ، وارتفاع في الخطوات سنوياً متساوية من 10 نقطة مئوية لتصل إلى 100 % في عام بداية عام 2019، تم تصميم النهج لضمان أن يمكن عرض LCR دون انقطاع في تعزيز منظم للأنظمة المصرفية أو التمويل المستمر للنشاط الاقتصادي^[6].

^[1]Hache frederic, (2012), bale3 en 5 questions :des clefs pour comprendre la reforme, finance Watch, mai, p5

^[2]شباد، فيصل ، 2013 آثار بازل 3/ على إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، عمان، الأردن، العدد الرابع، ص32

^[3]Caruana jain, (2010), bale3 : vers un système financier plus sur, conférence bancaire international Santander , Madrid, septembre, p6

^[4]Basel Committee on Banking Supervision. (2012). frequently asked questions on Basel III monitoring, Bank for International Settlements Basel, Switzerland.

^[5]Sabira Rizwan. (2012), Implications of Basel III on Islamic Banks, international conference on excellence in business, university of sharjah, united arab emirates, p7.

^[6]<http://www.bis.org/publ/bcbs286/comments.htm> : 1

جدول 13 مخطط تطبيق LCR

	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى المطلوب LCR	%60	%70	%80	%90	%100

ثانياً) نسبة صافي التمويل المستقر: الهدف من هذه النسبة هو تحقيق أعلى المستويات للسيولة التمويلية في الأجل الطويل (سنة) وتقيس قيمة مصادر الأموال طويلة الأجل المتاحة للمصرف مقارنة بالتوظيفات في الأصول واحتمال وجود مطالبات تمويلية ناتجة عن الالتزامات خارج الميزانية.^[1] وتستخدم لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للمصرف، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى المصرف (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر، ويجب ألا تقل عن 100 % .

تصاغ هذه النسبة كما يلي:

نسبة صافي التمويل المستقر NSFR (Net Stable Funding Ratio) =

قيمة التمويل المستقر المطلوب

قيمة التمويل المستقر المتاح

وتعمل هذه النسبة على قياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للمصرف ونسبة التمويل المستقرة الصافية تركز على المصادر المتوسطة وطويلة الأجل للتمويل ويتعين أن تتوافق القروض التي تصل آجال استحقاقها إلى 12 شهر أو أكثر مع تمويل من مصادر ذات استحقاق مماثل بدلا من عمليات الاقتراض قصيرة الأجل.^[2]

وفترة المراقبة لهذه النسب بدأت في الأول من كانون الثاني من عام 2012 لكن التنفيذ كان الزامياً بحلول عام 2015 لنسبة LCR وفي عام 2018 لنسبة NFSR.^[3]

1-3-6-نسبة الرافعة المالية (نسبة الاستدانة):

أولاً) مفهوم نسبة الرافعة المالية: كان للتوسع الكبير في منح الائتمان قبيل الأزمة المالية الأثر في إفلاس المصارف بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتصاص الخسائر حيث عمدت المصارف التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفاتها من أجل زيادة أ الرفع المالي ولهذا عملت بازل على إدخال ما يسمى بالرافعة المالية لكبح جماح التوسع في القروض المصرفية^[4]. ولقد وافقت اللجنة على التكوين والمعايرة التاليين لنسبة الرافعة المالية والتي يمكن أن تخدم كأساس للاختبار خلال فترة التشغيل الموازية^[5]

^[1] بن بوزيان ، محمد وآخرون ، 2011 ، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة ، واقع وأفاق تطبيق لمقررات بازل (3) المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي الشاملة من منظور إسلامي ، الدوحة ، قطر ، ص 28

^[2] فيصل ، شياد ، 2013 ، مرجع سبق ذكره ، ص 32

^[3] Basel Committee on Banking Supervision. (January 2013). **Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools**. Bank for International Settlements , Basel, Switzerland,

^[4] أنجار ، حياة ، 2013 ، اتفاقية بازل وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، الجزائر، ص283

^[5] عبد الحميد، عبد المطلب ، 2013 مرجع سبق ذكره، ص319.

بالنسبة لجميع المشتقات (بما فيها مشتقات الائتمان) ، تطبق تسوية بازل 2 زائد قياس بسيط للتعرضات المستقبلية المحتملة المستندة إلى العوامل المعيارية لأسلوب التعرض الحالي وهذا يضمن أن جميع المشتقات جرى تحويلها بطريقة متناسقة لمبلغ مماثل السند أو مكافئ.

-سوف تحتسب نسبة الرافعة المالية كمعدل على فترة ربع سنوية.

بأخذها جميعا يمكن لهذه المقاربة أن تؤدي إلى معالجة أقوى لبنود خارج الميزانية ويمكن لها أيضا أن تقوي معالجة المشتقات نسبة إلى قياس يستند إلى المحاسبة بشكل بحت (ويؤمن طريقة سهلة لتناول الاختلافات بين IFRS أو GAAP) .

فيما يتعلق بالمعايير تقترح اللجنة اختبار حد أدنى من نسبة استناد الشريحة الأولى يبلغ 3% خلال فترة التشغيل الموازن الجاري سوف تستخدم اللجنة الفترة الانتقالية لتقييم ما إذا كان التصميم والمعايير المقترحين ملائمين خلال دورة ائتمان كاملة ولأنواع مختلفة في نماذج الأعمال، وسوف يتضمن هذا لتقييم اعتبار ما إذا كان يمكن لتعريف أوسع للتعرضات وتعديل معاوض في المعايير، أن يحقق أهداف هذه النسبة بشكل أفضل.

في حين أنه يوجد اتفاق قوي على إسناد نسبة المديونية إلى التعريف الجديد للشريحة الأولى من رأس المال وسوف تتابع اللجنة أيضا تأثير استخدام رأس المال الإجمالي وحقوق الملكية الملموسة. ثانيًا: الانتقال إلى نسبة الرافعة المالية^[1]:

-بدأت فترة المراقبة الإشرافية في الأول من كانون الثاني عام 2011 وركزت عملية المراقبة الإشرافية تطوير نماذج للمتابعة في طريقة متناسقة على المكونات الكامنة للتعريف المتفق عليه والنسبة الناتجة عنها.

-بدأت فترة التشغيل الموازية في أول كانون الثاني عام 2013 وتستمر حتى أول كانون الثاني 2017 ، وسوف يتم متابعة نسبة الاستناد ومكوناتها بما فيها سلوكها نسبة إلى المتطلبات المستندة إلى المخاطر وبدأت الإفصاحات على مستوى المصارف بتطبيق نسبة الاستناد ومكوناتها في الأول من كانون الثاني عام 2015 وراقبت اللجنة الإفصاح حول النسبة. بالاستناد إلى نتائج فترة التشغيل الموازنة يمكن إجراء أية تعديلات نهائية في النصف الأول من عام 2017 مع رؤية للانتقال إلى معالجة الشريحة الأولى في الأول من كانون الثاني عام 2018 بالاستناد إلى مراجعة ومعايرة مناسبين.

وتحسب بالعلاقة التالية^[2]:

$$\text{leverage ration} = \frac{\text{tier1 capital}}{\text{total exposure}} \geq 3\%$$

فمن خلال الشكل أعلاه يتم تلخيص أهم ما جاءت به اتفاقية بازل 3 من المعايير والتعليمات التي تهدف إلى تقوية قاعدة رأس المال والسيولة وتعزيز مرونة القطاع المصرفي، وتحسين قدرة المصارف والمؤسسات المالية على امتصاص الخسائر والصدمات التي تنشأ عند حدوث الأزمات المالية والاقتصادية، وتقليل خطر انتقال الآثار من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي.

^[1]Rubiez Christiane, (2010), la reforme de bale3, p9.

^[2]فلاح، كوكش ، 2012 ، مرجع سبق ذكره ، ص2.

1-3-7- انعكاسات اتفاقية بازل 3 على النظام المصرفي.

أكد ممثلو المصارف المركزية وهيئات الرقابة المالية الدولية أن الأزمة المالية لسنة 2008 دفعت المصارف المركزية إلى التفكير جدياً في زيادة رؤوس أموال المصارف لتفادي الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض المصارف خلال تلك الأزمة، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، وتعتبر معايير اتفاقية بازل 3 درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحسين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطل تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، وتضمن الاتفاق أن على المصارف الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في أزمة 2008 ، ويأتي الغرض من تخصيص رؤوس أموال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية لتحقيق الهدف الأكثر حصة والمتمثل في حماية القطاع المصرفي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي، وسيبدأ سريان رؤوس أموال الحماية هذه فقط عندما يكون هناك إفراط في النمو الائتماني نتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بأكمله، وستكون نسبة . أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نمواً عالياً في مستويات الائتمان^[1]

وقد يخشى بعض مديري المؤسسات المالية الكبرى من أن ترغمهم الاتفاقية الجديدة على توفير موارد مالية ضخمة جداً، وقد اعترف محافظو بعض المصارف المركزية، بأن المصارف الكبرى ستكون بحاجة إلى مبلغ هام من الرساميل الإضافية، للاستجابة لهذه المقاييس الجديدة، ولهذا السبب تم الاتفاق على بدء العمل بها بشكل تدريجي. وتتمثل أهم تأثيرات مقررات بازل 3 على النظام المصرفي في الآتي^[2] :

على المصارف أن تكون قادرة على تحديد احتياجاتها الرأسمالية دون أي دعم حكومي وإلا أصبح هذا التنظيم الجديد عديم الفائدة. إن معايير اللجنة الدولية المصرفية (بازل 3) ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلاً في هيكل رأسمال المصارف وموجوداتها وبالتالي تحميل إدارتها تكاليف أكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور انخفاض القدرة على الاقتراض إن القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطيات النظامية التي لدى المصارف فيها تقبيلاً للمصارف في الاقتراض وهذا ما يعمق من أزمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على المصارف في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفرة وهو ما سينعكس لاحقاً على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظراً لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف. قد تتسبب معايير بازل 3 في تفاقم الأزمة لدى المؤسسات المالية الكبرى بما يؤدي ببعضها إلى الانهيار، بينما تكافح الحكومات من أجل إنقاذ المؤسسات المالية من الأزمة المالية، وهذا حسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، والذي حذر من أن معايير بازل 3 سوف ترفع من الدافعية لدى الكثير من المؤسسات المالية من أجل التحايل على أطر العمل الطبيعية المعمول بها في الأنظمة المصرفية، وحذر بلهجة واضحة من أن " إلزام المصارف برفع رؤوس أموالها قد يضع النمو في وضع حرج."

- إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في المصارف لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
- عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.

^[1] معهد الدراسات المصرفية، (ديسمبر 2012)، اتفاقية بازل الثالثة، نشرة توعوية إضاءات، الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 5، ص 4

^[2] الشمري، فيل، معايير بازل 3 سترفع تكلفة الخدمات المصرفية، جريدة النهار، العدد 1046، الكويت، 15 سبتمبر، 2010

- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية: تعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنباً إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل المصارف وإفلاسها، وتحقيق الاستقرار* على المدى الطويل.
- إن مقررات بازل 3 ستجعل السيطرة على المصارف العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للمصارف القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للآزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث للمصارف العالمية كمصرف (ليمان براذرز) في الأزمة المالية لسنة 2008 ، صف إلى ذلك أن الميزة الأساسية في بازل 3 تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول، أصبح أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة^[1]
- انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية: نظراً إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للمصارف بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.
- التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل 3 يؤدي إلى التحكيم الدولي: لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل 3 كما حدث في بازل 1 وبازل 2 سيؤدي إلى تواصل تعطيل استقرار شامل للنظام المالي.
- الزيادة من احتياطات المصارف ورفع من أرسالها وتحسين من نوعيته وفرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة حيث تجد المصارف الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها^[2].
- التغير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل: فإدخال نسبتي في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيداً عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها.
- إن تطبيق نظام بازل 3 سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني، وسيضع المصارف في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها.
- معايير بازل 3 ستحد من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية: وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية.
- إن لهذه المعايير الجديدة انعكاساتها على النمو، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ اتفاقية بازل 3 سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار % 1.05 إلى 1.15 % تقريباً. وأوضح كزافييه بيرونيت مدير الإنتاج في Moody's Analytics أن ثمة مجموعة من التحديات البارزة التي تواجه المؤسسات المالية عند تطبيقها للإطار الجديد هي^[3]:

^[1]مفتاح، صالح، 2009، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ملتقى دولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر.

ص 15

^[2]محمد بوزيان، وآخرون ، 2011، مرجع سبق ذكره، ص29.

^[3] كزافييه بيرونيت، 2012، تحديات وفرص بعد إدراج مخاطر السيولة ضمن بازل 3 عن موقع : <http://www.Aleqtissadiah.com>

1. **دمج البيانات:** تتطلب الحاجة إلى نتائج سريعة ودقيقة أن تقوم المؤسسات بدمج جميع البيانات التنظيمية لرأس المال الخاصة بها بمستودع بيانات مركزي.

2. **جودة البيانات:** لا بد من المحافظة على جودة البيانات أثناء عمليات الدمج والإحصاء وإعداد التقارير، ويجب تبيان الأخطاء والحذف ومعالجتها على وجه السرعة لضمان تسليم نتائج دقيقة إلى الجهات الرقابية

3. **إعداد التقارير:** حول النتائج: يُؤدي إعداد تقارير نتائج السيولة لمؤسسات موجودة في دول ذات نظم رقابية مختلفة إلى تجهيز تقارير معقدة فردية وعلى مستوى المجموعة.

4. **إدارة عملية الامتثال والسيولة:** لا بد للمؤسسات من الموازنة بين حاجات المنظمين وحاجات الأعمال، ذلك بأن تلك المؤسسات بحاجة إلى فهم استباقي لتأثير قرارات الأعمال على رأس المال التنظيمي.

ويقول بيرونت أنه نتيجة لعملنا مع كثير من المؤسسات المالية فإننا نوصي بعدد من أفضل الممارسات نذكر منها:

- **استخدام مصدر بيانات واحد لمعدلات رأس المال والسيولة:** وجود مستودع بيانات موحد، يضم رأس المال التنظيمي الكلي للمؤسسة وكذلك بيانات السيولة الخاصة بها، يعمل على تقليل النفقات العامة ومخاطر إدارة أنظمة الامتثال المتعددة.
 - **الانفتاح والمرونة:** إن الحل الذي يسهل دمج مع الأنظمة المصرفية الأخرى يقدم حلاً فعالاً لامتثال السيولة، وتتفني معه الحاجة إلى إعادة هيكلة البنية الأساسية التقنية للمؤسسة.
 - **احتساب السيولة وإعداد التقارير بكفاءة:** لا بد أن يكون هذا الحل قادراً على احتساب السيولة بشكل فردي أو على مستوى المجموعة وأن يلبي متطلبات التقارير لمشرفين متعددين.
- وبحسب "موديز" يعتبر امتثال السيولة لاتفاقية" بازل 3 أحد التحديات البارزة، علماً بأنه قد يكون فرصة للمؤسسات إذا ما استطاعت تطبيقه بمنهجه الصحيح لترشيد عمليات إدارة السيولة لديها بما يصب في مصلحة العمل.

مما سبق يمكن أن نقارن ما بين اتفاقية بازل 1/ وبازل 2/ وبازل 3/ في الجدول التالي:

جدول 14 مقارنة بين بازل 1/ وبازل 2/ وبازل 3/

اتفاقية بازل 1	اتفاقية بازل 2	اتفاقية بازل 3
رأس المال	ثلاث شرائح من رأس المال	لم تتغير
المخاطرة الائتمانية	تحتسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول وفق جدول وضعته لجنة بازل وتتراوح هذه الأوزان من 100% فر إلى 100%	تغير جذري لمعاملات الترتيح، فلم تعد الأوزان تعطى حسب الطبيعة القانونية للمقترض بل حسب نوعية القرض في حد ذاته ولها 3 أساليب لقياسها.
المخاطر السوقية	تحتسب وفق نموذجين (المعياري أو الداخلي)	لم تتغير لكن سمحت للمصارف بوضع نماذج داخلية لتحديد
مخاطر التشغيل	لم تكن موجودة	إضافة مخاطر التشغيل وحددت ثلاث أساليب لقياسها
نسبة تغذية رأس المال	قدرت ب 8 %	لم تتغير
السيولة	لم تحدد بنسبة موحدة	أصبحت 10.5%
بنود هيئات الرقابة ومتطلبات الشفافية	تهدف هذه المعايير إلى تقوية مبدأ الرقابة المجموعة على الوحدات المصرفية العالمية العاملة في الداخل والخارج وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف	إضافة بنود ومتطلبات جديدة تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق، أي ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة ونظام فاعل لانتضباط السوق والسعي لاستقراره .
الرافعة المالية	لم تكن موجودة	ادخلت تعديلات على مبادئ عملية المراجعة الرقابية المنصوص عليها في بازل 2 ألزمت المصارف بوضع برنامج شامل لاختبارات الضغط.
	لم تكن موجودة	ادخال نسبة جديدة على شكل رافعة تقيس مضاعف الرساميل.

المصدر : من إعداد الباحث بناء على ما سبق .

الخلاصة

إن الصناعة المصرفية وما تتطلبه من مبادئ للإدارة والرقابة عليها قد عرفت تطوراً كبيراً خلال ربع القرن المنصرم، وقد لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دوراً رائداً في تقنين العديد من هذه التطورات، وكانت اتفاقية بازل 1 هي البداية لذلك، حيث كان ينظر إلى هذا الإصلاح باعتباره معياراً للسلامة المالية للمصارف وأصبح التوافق مع شروطه عنصراً مهماً في تحديد الجدارة الائتمانية للدول ومصارفها وبعد صدورهما جرت على الساحة تطورات هامة سواء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو أساليب الإدارة المالية فضلاً عن تعدد الأزمات المالية مما تطلب إعادة النظر في الاتفاقية القائمة، فجاء الإعداد لتعديلها بإصدار اتفاقية جديدة مناسبة لإعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر وبما يحقق سلامة المصارف واستقرار القطاع المصرفي في مجموعه فكانت بازل 2 حيث أعادت النظر في مستلزمات رأس المال بإعادة مفهوم المخاطرة إلى السوق، بل تضمنت منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي بشكل عام، ولكن نتيجة للأزمات التي تعرضت لها المصارف في الآونة الأخيرة خلال الأعوام الماضية أثبتت عدم نجاعة مقررات لجنة بازل 2 في مواجهتها لها، لذا كان لابد من إعادة النظر في القواعد والقوانين الدولية التي تنظم عمل المصارف وهذا ما حدث في سبتمبر 2010، حيث اجتمع أعضاء اللجنة لإيجاد حلول لتقوية الرقابة المصرفية بغية التقليل من المخاطر ونفاذي الأزمات المصرفية والمالية والعمل على التصدي لها آملة بذلك تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي ككل، وفي هذا الصدد تم اقتراح إطار جديد والذي سمي ببازل 3 والذي أدخل نقلة نوعية في رأس المال وفي معايير السيولة، وقد تم بناؤه وأتفق عليه في وقت قياسي نسبياً، ومع ذلك فالعديد من العناصر لم تنته بعد، وحتى تواريخ التنفيذ ما زالت طويلة، ومع ذلك فإن ضغط السوق وضغط المنافس يقودان بالفعل إلى تغيير كبير في مجموعة من المؤسسات، حيث يتعين على هذه المؤسسات ومنها المصارف الإسلامية ضمان الانخراط في بازل 3 في أقرب وقت ممكن لكي يستطيعوا التأقلم مع الوضع التنافسي القائم في مرحلة ما بعد الأزمة.

المبحث الرابع: تطبيق مقررات بازل * 2* في سورية

تمهيد:

لقد مر القطاع المصرفي والمالي في سورية خلال السنوات القليلة الأخيرة بعدة مراحل من الإصلاح الجذري، وذلك بهدف تطوير أدائه وتحديث الإطار القانوني والتشريعي الناظم لعمله، حيث بدأت أولى مراحل هذا الإصلاح من خلال إدخال عنصر المنافسة إلى القطاع المصرفي السوري وانفتاحه على التطور المصرفي الخارجي من خلال التطبيق الفعلي للقانون رقم 28 لعام 2001 الذي سمح بتأسيس المصارف الخاصة والمشاركة في سورية، ووضع الأسس الناظمة لعملها.

في حين تجسدت المرحلة الثانية من عملية الإصلاح في تفعيل دور مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف الذي تضمنه قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 بما يكفل إرساء دعائم سياسة نقدية فعالة تلبي متطلبات التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تعزيز دوره في الرقابة والإشراف على المصارف. فقد بلغ عدد المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية في نهاية عام 2019 عشرين مصرفاً موزعة كما يلي:

جدول 15 عدد المصارف العاملة

إجمالي عدد المصارف العاملة	عدد المصارف الخاصة التقليدية	عدد المصارف الخاصة الإسلامية	عدد المصارف العامة الحكومية
20	11	4	6

يتولى مجلس النقد والتسليف مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية وتنسيق فعاليتها ضمن التوجهات الاقتصادية العامة للدولة التي يقرها مجلس الوزراء وفق أحكام قانون النقد الأساسي المعدل رقم 23 لعام 2002. ومتابعة الجهاز المصرفي وبحث جميع القضايا المتعلقة بالعمل المصرفي والنشاطات ذات الصلة بها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها عن طريق مصرف سورية المركزي. وذلك بالإضافة إلى مراقبة المهنة المصرفية وتوجيه فعاليتها وفقاً لأحكام الباب الرابع من القانون رقم 23 أيضاً عن طريق مصرف سورية المركزي.

حيث يُعتبر مصرف سورية المركزي مؤسسة عامة ذات استقلال مالي وإداري تتولى تنفيذ السياسة النقدية التي يقرها مجلس النقد والتسليف وتعمل تحت إشراف الدولة وبضمانتها وضمن التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل مجلس الوزراء.

فبالإضافة إلى الوظائف التي يقوم بها مصرف سورية المركزي ومن أهمها وضع السياسة النقدية والقيام بمهامه كمصرف المصارف ومصرف الدولة فإن الدور الإشرافي لمصرف سورية المركزي على القطاع المصرفي يعتبر من أهم الوظائف التي يمارسها من خلال مفوضية الحكومة لدى المصارف بالإشراف على المصارف العامة والخاصة العاملة في سورية.

نص قانون تأسيس المصارف الخاصة (القانون رقم 28 لعام 2001) على أنه يتوجب أن يُحدد في صك ترخيص المصرف الحد الأدنى لرأس مال المصرف بحيث لا يقل عن مليار ونصف المليار ليرة سورية، كما حدد نسبة مساهمة القطاع العام في رأس مال المصرف إذا كان على شكل مساهمة مشتركة ونسبة حصص المؤسسين

وحصة الأشخاص الاعتبارية، ونصت المادة الرابعة من المرسوم التشريعي رقم 35 للعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية على أن يُحدد في صك ترخيص المصرف الإسلامي رأس ماله المصرح على ألا يقل عن خمسة مليارات ليرة سورية.

إلا أنه تم تعديل هذا القانون بموجب القانون رقم 3 تاريخ 2010/1/4، بحيث تم رفع الحد الأدنى لرأس مال المصارف حيث نص هذا القانون على أن يُحدد في صك ترخيص المصرف رأس مال المصرف على ألا يقل عن عشرة مليارات ليرة سورية. أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فقد نص القانون على أن يُحدد في صك ترخيص المصرف الإسلامي رأسماله المصرح به على ألا يقل عن/ خمسة عشر مليار ليرة سورية.

أما بالنسبة للمصارف العامة فتبقى خاضعة للأحكام الواردة في صكوك إحداثها فيما يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال، مع الإشارة إلى أن القانون رقم 25 الصادر في 2009/10/26 قد نص على زيادة رؤوس أموال أربعة مصارف عامة، وهي: المصرف العقاري، مصرف التوفير، مصرف التسليف الشعبي، المصرف الصناعي ليصبح عشرة مليارات ليرة سورية، على أن تتم هذه الزيادة خلال ثلاث سنوات من صدور القانون ويكون مصدر هذه الزيادة 25% من صافي الأرباح السنوية بالإضافة إلى الأموال التي تخصصها الدولة لهذه الغاية وفق الإمكانيات المتاحة.

1-4-1-متطلبات تحديد كفاية رأس المال لدى المصارف¹:

بغرض الرقابة على متطلبات كفاية رأس المال لدى المصارف فقد تم بتاريخ 2007/1/23 إصدار قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/م/ن/ب 4) انسجماً مع مقررات اتفاقية بازل 2، والذي أصبح ملزماً ابتداءً من تاريخ 2007/7/1. وقد تضمن ما يلي:

• تحديد نسبة كفاية رأس المال (نسبة الكفاية):

حدد القرار أنه يتوجب ألا تتدنى نسبة الكفاية لدى المصارف العاملة في سورية في أي وقت عن نسبة 8%، وتحتسب هذه النسبة على أساس الميزانيات المجمعة للإدارة العامة والفروع في سورية والخارج والمصارف والمؤسسات التابعة لها.

وقد اشترط ألا يقل مبلغ الأموال الخاصة في أي حال من الأحوال عن مبلغ رأس المال المنصوص عنه في قانون إحداث المصارف الخاصة والمشاركة رقم 28 لعام 2001 وتعديلاته.

وحدد القرار بأنه يقصد بنسبة الكفاية: النسبة الناتجة عن قسمة الأموال الخاصة الصافية الظاهرة في البسط إلى مجموع العناصر التالية الظاهرة في المقام وهي:

أ- مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الموجودات وحسابات خارج الميزانية المثقلة بأوزان المخاطر المحددة في هذه التعليمات.

ب- مخاطر السوق، وتشمل:

• مخاطر أسعار الفائدة للأدوات المالية ذات الفوائد الثابتة أو المتحركة المحتفظ بها للمتاجرة، وذلك بعد تنقيط كل أداة بحسب درجة مخاطرها.

¹ قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/م/ن/ب لعام 2007 ، مصرف سورية المركزي.

- مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحمولة المحتفظ للمتاجرة.
- مخاطر مركز القطع الإجمالي ومركز الذهب.

ت- المخاطر التشغيلية.

ويتم احتساب نسبة الكفاية مرتين في السنة وذلك في نهاية شهري حزيران وكانون الأول ويبلغ عنها إلى مفوضية الحكومة لدى المصارف بعد أن يصادق عليها مفتش الحسابات الخارجي لدى المصرف وفق النماذج المحددة في القرار، على أن يتم التصريح عن نسبة الكفاية خلال مدة أقصاها شهر من بداية الشهر الذي يلي نصف السنة المصرح عنها.

ويُعتمد في إعداد النماذج المحددة في القرار بناء على البيانات الدورية للأوضاع المصرفية الصادرة بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 4844 تا 5 / 8 / 2004 وتعديلاته.

مع التأكيد على أنه يتوجب على المصرف الذي تتدنى نسبة الكفاية لديه عن 8% أن يعمل فوراً إلى تعديل عملياته والحد من مخاطره أو تقديم أموال خاصة إضافية لتعزيز ملاءته بها للوصول للنسبة المقررة في هذه التعليمات.

. يؤخذ على هذا القرار فيما يتعلق بتحديد نسبة كفاية رأس المال:

1- تمت الإشارة إلى أنه يتم احتساب نسبة الكفاية بقسمة الأموال الخاصة الصافية على مجموعة العناصر التالية:

- مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الموجودات وحسابات خارج الميزانية المتقلة بأوزان المخاطر المحددة في القرار.
- مخاطر السوق.
- المخاطر التشغيلية.

ويؤخذ على ذلك ما يلي:

إن مخاطر الائتمان تشمل مخاطر الموجودات وحسابات خارج الميزانية المتقلة بأوزان مخاطر الائتمان، وبالتالي يكتفى بالإشارة إلى هذا العنصر على أنه مخاطر الائتمان.

2- يفضل احتساب نسبة كفاية رأس المال على أساس ربعي وليس نصف سنوي، لما يمكن الاستفادة من المدلولات الهامة لهذه النسبة في اتخاذ القرارات الرقابية المختلفة.

3- إن إلزام المصارف بمصادقة مفتش الحسابات على هذه النسبة، سيكون على حساب الفترة الزمنية اللازمة للتصريح عنها وبالتالي التأخر في حصول المصرف المركزي عليها. خاصة أن خبرة مفتشي الحسابات فيما يتعلق باحتساب هذه النسبة محدود نوعاً ما، وإن مصادقة المفتشين على احتساب النسبة سيكون من ناحية تدقيق الحسابات الواردة في نماذج احتسابها وليس طريقة احتسابها، الأمر الذي يمكن لموظفي الرقابة المكتبية التحقق منه بمقارنة هذه الحسابات مع حسابات القوائم المعدة للنشر والمصادق عليها من قبل مفتشي الحسابات.

4- يبين القرار أنه يتوجب على المصرف الذي تتدنى نسبة الكفاية لديه عن 8% أن يعمل فوراً إلى تعديل عملياته والحد من مخاطره أو تقديم أموال خاصة إضافية لتعزيز ملاءته بها للوصول للنسبة المقررة في هذه التعليمات،

إلا أنه لم يحدد بدقة الإجراءات الواجب اتباعها في هذه الحالة والفترة الزمنية اللازمة بصورة دقيقة أو تحديد الغرامات والعقوبات المرتبطة في حال عدم القيام بذلك.

1-4-2-تعريف الأموال الخاصة الصافية:

تتكون الأموال الخاصة الصافية للمصرف من كل من الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة المساندة.

_ تتكون الأموال الخاصة الأساسية من:

- رأس المال المكتتب به.
- الاحتياطي القانوني.
- الاحتياطي الخاص.
- احتياطات أخرى (باستثناء فروقات إعادة التخمين).
- حسابات تغذية رأس المال (إعانات الدولة أو المركز الأم للمصرف).
- احتياطات تعزيز المشاريع الزراعية.
- علاوات الإصدار والاندماج.
- مؤونات أخرى (غير مخصصة لتغطية أية مخاطر أو نفقات محتملة).
- الأرباح المدورة من سنوات سابقة.
- صافي أرباح السنة المالية السابقة والتي لم يتم بعد تدويرها إلى الأرباح المدورة وذلك بعد استبعاد أنصبة الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين من هذه الأرباح.

ينزل منها:

- أقساط رأس المال المكتتب بها غير المسددة.
- صافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية.
- صافي الموجودات الثابتة غير المادية.
- أسهم المصرف المعاد شراؤها.
- صافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية الفترة.
- الخسائر غير المحققة عن استثمارات مالية.
- النقص في المؤونات على الديون غير المنتجة للفوائد المقدرة وغير المكونة من قبل المصرف.
- المبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم أيهما أكبر.

_ تتكون الأموال الخاصة المساندة من العناصر التالية:

- أ_ فروقات إعادة التخمين: 50 % من الأرباح غير المحققة على محفظة الأوراق المالية المتوفرة للبيع.
- ب_ الديون المشروطة subordinated debit الناتجة عن الاقتراض من الغير والتي يتوفر فيها الشروط التالية:
- أن تكون موضوع موافقة من الجمعية العمومية للمساهمين ومن مجلس النقد والتسليف وذلك قبل إبرام عقد اتفاقها.

- ألا تسدد هذه الديون إلا حسب رغبة المصرف المقترض وبترخيص من مجلس النقد والتسليف. كما لا يجوز طلب استرجاع هذه الأموال قبل مضي خمس سنوات من تاريخ اقتراضها إلا في حال استبدالها بأموال خاصة أخرى لها نفس النوعية أو أفضل شروطاً للمصرف.
 - أن ينص عقد الاقتراض على حرية المصرف في تأجيل دفع الفوائد المترتبة عليها والتي يجب ألا تتجاوز نسبتها نسبة الفائدة السارية على سندات الدولة عند اقتراضها أو أية نسبة أخرى يحددها مجلس النقد والتسليف. أما إذا كانت قيمة هذه السندات بالعملة الأجنبية فيجب ألا يفوق معدل الفائدة المحتسبة عليها معدل فائدة الليبور^[1]. وفي جميع الأحوال لا تدفع هذه الفوائد إلا في حالة توافر أرباح حرة يوافق عليها مجلس النقد والتسليف.
 - أن ينص عقد الاقتراض على إمكانية استعمال الدين المشروط والفوائد السارية عليه غير المستحقة الدفع لامتصاص خسائر المصرف.
 - ألا تسدد هذه الديون إلا بعد تسديد كافة الودائع وكافة ديون المقترضين الآخرين في حال تصفية المصرف قبل تاريخ استحقاق هذه السندات وذلك بعد أخذ موافقة مجلس النقد والتسليف بناء على اقتراح مفوضية الحكومة لدى المصارف على هذا السداد.
- ولاحساب نسبة الكفاية يطلب التقييد بما يلي:
- يجب ألا تتجاوز الأموال الخاصة المساندة قيمة الأموال الخاصة الأساسية.
 - يجب ألا يتجاوز مجموع الديون المشروطة أعلاه 50% من الأموال الخاصة الأساسية، وعلى أن يُنزل سنوياً منها ما نسبته 20% وذلك بعد كل سنة من السنوات التي تسبق تاريخ استحقاقها.
 - لا تحتسب ضمن الأموال الخاصة المساندة فروقات إعادة التخمين إذا لم يتم تخمين العقارات موضوع إعادة التخمين من قبل مكتب خبرة معتمد ووفق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وبعد أخذ رأي المفتش الخارجي للمصرف حول مدى صحة وواقعية التقييم.
- يؤخذ على تعريف الأموال الخاصة الصافية الوارد في هذا القرار ما يلي:
- 1- تم اعتبار 50% من الأرباح غير المحققة على محفظة الأوراق المالية المتوفرة للبيع من ضمن مكونات الأموال المساندة، في حين نصت اتفاقية بازل على أن تخضع احتياطات إعادة تقييم الموجودات التي تأخذ شكل أرباح كامنة ولكن غير متحققة في الأوراق المالية إلى خصم قدره 55%، بحيث يندرج 45% فقط من قيمتها ضمن رأس المال المساند.
- 2- بالنسبة للديون المشروطة، ذكر أنه يجب ألا يتجاوز مجموعها 50% من الأموال الخاصة الأساسية وعلى أن ينزل سنوياً منها ما نسبته 20% وذلك بعد كل سنة من السنوات التي تسبق تاريخ استحقاقها دون تحديد الحد الأدنى لاستحقاقها. في حين ورد في وثيقة بازل 2 بأن لا يقل أجل استحقاق هذه الديون عن خمس سنوات، على أن يتم استهلاكها بنسبة 20% خلال السنوات الخمس الأخيرة قبل الاستحقاق. وبذلك فإنه من الضروري تحديد ألا يقل أجل هذه الديون عن خمس سنوات وأن يتم استهلاكها خلال

^[1] يمثل الليبور متوسط معدل فائدة الاقتراض بين المصارف (الانتربانك) في السوق العالمية.

الخمس سنوات الأخيرة قبل الاستحقاق، كي لا يتم استهلاكها طوال عمر الدين في حال تجاوز أجله الخمس سنوات، ويمكن هنا اقتراح وضع جدول يحدد أوزان الاستهلاك الخاصة بهذه الديون.

3- لم يشر القرار إلى السماح بتشكيل الشريحة الثالثة التي تتكون من الديون المساندة قصيرة الأجل والتي تشكل رأس المال المساند الإضافي لتغطية مخاطر السوق ضمن الشروط التي حددتها الاتفاقية.

4- لم تذكر أدوات رأس المال الهجينة من الأسهم الممتازة المجمعة للأرباح ضمن الشريحة الثانية من رأس المال (رأس المال المساند).

5- تتضمن الشريحة الثانية وفق اتفاقية بازل 2 بند المخصصات العامة/الاحتياطيات العامة لخسائر القروض، في حين تضمن رأس المال الأساسي بند مؤونات أخرى (غير مخصصة لتغطية أية مخاطر أو نفقات محتملة) التي يجب أن ترد في الأموال المساندة، ضمن الشرط المحدد في وثيقة بازل 2 بأن لا تتجاوز 1.25% من الموجودات المثقلة أو المرجحة بأوزان المخاطر.

6- لم يتضمن القرار معالجة واضحة لأرباح الفترة السابقة، حيث نص على أن تتضمن الأموال الخاصة الأساسية صافي أرباح السنة المالية السابقة والتي لم يتم بعد تدويرها إلى الأرباح المدورة وذلك بعد استبعاد أنصبة الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين من هذه الأرباح، مع العلم أن أرباح الفترة يجب ألا تدخل ضمن هذه الأموال بموجب ما نصت عليه الاتفاقية.

الباب الثالث: احتساب مخاطر الائتمان ومخففات المخاطر الائتمانية¹:

سمي الباب الثالث من القرار: (تحديد مخاطر الائتمان ومخاطر الموجودات ومخاطر حسابات خارج الميزانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية)

وقد أشارت المادة 9 من القرار أنه بغرض احتساب نسبة كفاية رأس المال، تثقل مخاطر الائتمان الظاهرة في النموذج رقم 1 من البيانات الدورية للأوضاع المصرفية الصادرة بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 4844 تاريخ 8/5/2004 وتعديلاتها وذلك وفقاً لنسب التثقل المحددة في النموذج رقم 11 بعد التنزيل منها قيمة الضمانات المقبولة المحددة في النموذج رقم 13، كما يعتمد النموذج رقم 12 لتثقل مخاطر حسابات خارج الميزانية التي يتم تحويلها وفقاً لمعامل التحويل الخاص بحساب كل منها.

يطلب من المصارف اعتماد النموذجان رقم 3 و4 المرفقين بهذه التعليمات لتحديد مبلغ المخاطر الخاصة بالموجودات وحسابات خارج الميزانية.

وقد أضيف إلى هذا القرار لاحقاً القرار رقم 388/م/ن/ب 4 تاريخ 5/5/2008، وبهدف تثقل المخاطر الائتمانية تم تبويب محفظة التسهيلات الائتمانية إلى المجموعات التالية:

- أ- محفظة قروض وتسهيلات الشركات corporate portfolio.
- ب- محفظة القروض المتوسطة وقروض تسهيلات التجزئة retail portfolio.
- ت- محفظة القروض الصغيرة والمتناهية في الصغر small and micro finance portfolio.
- ث- محفظة القروض السكنية housing portfolio.

¹ قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 لعام 2007، مصرف سورية المركزي

وقد حدد القرار الشروط الخاصة بكل محفظة من هذه المحافظ كالتالي:

أ- محفظة قروض وتسهيلات الشركات corporate portfolio:

ويندرج ضمنها حالة أو أكثر مما يلي:

- أن يكون مجموع التسهيلات داخل أو خارج الميزانية الممنوحة أو المستعملة أيهما أكبر من قبل شخص طبيعي أو اعتباري أو مجموعة مترابطة يفوق 50 مليون ليرة سورية أو ما يوازيه بالعملات الأجنبية، أو ما يفوق نسبة 2 بالألف من محفظة القروض المتوسطة وتسهيلات التجزئة أيهما أقل.
- أن يزيد حجم أعمال الشخص الطبيعي أو الاعتباري عن 125 مليون ليرة سورية أو ما يوازيه بالعملات الأجنبية.

ب- محفظة القروض المتوسطة وقروض تسهيلات التجزئة retail portfolio:

يجب أن تتميز هذه الفئة من القروض بالصفات التالية:

- معيار الجهة المستفيدة: يجب أن تكون هذه الجهة شخص فردي واحد أو مجموعة مترابطة من الأشخاص أو شخص اعتباري.
- معيار نوع القروض: يجب أن تنتمي إلى خطوط الائتمان المتجدد أو خطوط الائتمان ذات الآجال المحددة.
- معيار التجزئة الكافي: بحيث لا يتجاوز مجموع التسهيلات داخل أو خارج الميزانية الممنوحة أو المستعملة أيهما أكبر من قبل شخص طبيعي أو اعتباري أو مجموعة مترابطة من الأشخاص نسبة 2 بالألف من إجمالي محفظة التجزئة أو مبلغ 50 مليون ليرة سورية (أو ما يوازيه بالعملات الأجنبية) أيهما أقل دون الأخذ بعين الاعتبار الضمانات مقابل هذه القروض.
- ألا تكون هذه القروض بغرض شراء الأوراق المالية سواء كانت مدرجة أم غير مدرجة في سوق الأوراق المالية.

ت- محفظة القروض الصغيرة والمتناهية في الصغر small and micro finance portfolio:

وهي القروض التي تتميز بإحدى المواصفات التالية:

- أن تكون ممنوحة لغايات شخصية أو استهلاكية أو لشراء سيارات أو دفع رسوم تعليم.
- أن تكون خاضعة لشروط المشروعات الصغيرة وفق المرسوم الخاص بها.
- أن تكون ممنوحة لأصحاب المهن الحرة مثل الأطباء والمهندسين والمحامين والمحاسبين القانونيين لتمويل أنشطتهم.
- ألا يتجاوز مجموع التسهيلات الممنوحة أو المستعملة أيهما أكبر من قبل شخص طبيعي أو اعتباري أو مجموعة مترابطة من الأشخاص مبلغ 250 ألف ليرة سورية.

ث- محفظة القروض السكنية housing portfolio:

يشترط أن تكون ممنوحة إلى أشخاص طبيعيين بهدف شراء منازل للسكن الخاص أو للتأجير، على أن تكون العقارات الممولة بهذه القروض مرهونة لصالح المصرف مانح القرض.

1-4-3- مخاطر الائتمانية:

يتعلق النموذج 13 بمخففات الائتمان المسمى بـ: (التنزيل من المخاطر الائتمانية) والذي يبين أنه يتوجب أن تُنزل من المخاطر الائتمانية العناصر التالية:

أ- **المؤونات المكوّنة** مقابل الخسائر المحتملة وأية مؤونات مقابل قيمة التدني في القيمة الدفترية للموجودات بالإضافة إلى الفوائد والعمولات المحفوظة.

ب- الضمانات النقدية:

ينزل كامل قيمة الضمانة النقدية إذا توفرت فيها الشروط التالية:

- أن يكون هناك كتاب ربط موقع عليه من قبل صاحب الحساب المربوط مقابل التسهيلات الممنوحة أو المستعملة.
- أن تكون الضمانة النقدية بنفس عملة الدين.
- أن تكون الضمانة النقدية موجودة لدى المصرف نفسه مانح التسهيلات أو لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

ت- ضمانات الأوراق المالية:

تنزل القيمة السوقية للأوراق المالية وذلك بعد تخفيضها بالنسب المحددة في النموذج رقم 14/ المبين في الجدول التالي وذلك حسب درجة تصنيف هذه الأوراق وحسب المدة المتبقية لاستحقاقها (إذا كانت ذات فوائد تعاقدية) وحسب الجهة المصدرة لهذه الأوراق.

ث- كفالات مصرفية من المصارف:

قيمة الكفالات المصرفية المأخوذة من المصارف مقابل التسهيلات الممنوحة أو المستعملة وذلك بعد تخفيض قيمة هذه الكفالات بالنسب المحددة وفق درجة تصنيف كل مصرف صادرة عنه هذه الكفالات وذلك حسب النموذج رقم (11) الوارد في الملحق رقم (3).

ج- تنازلات عن مقبوضات (حوالات حق):

تعتمد قيمة المقبوضات المستحقة للأشخاص على الوزارات ومؤسسات القطاع العام والمتنازل عنها إلى المصرف المقرض من قيمة المبالغ الخاضعة للتقيل، بشرط أن يكون هناك إقرار صحيح من هذه الوزارات بهذه المستحقات لهؤلاء الأشخاص. فيتم تنزيل كامل قيمة المستحقات على الوزارات، أما إذا كانت هذه المقبوضات صادرة عن مؤسسات القطاع العام فيؤخذ 80% من قيمتها ويتم تنزيلها من المبالغ الخاضعة للتقيل.

ح- ضمانات عقارية:

ينزل من المخاطر الائتمانية قيمة الرهن العقاري أو 60% من قيمة التخمين (القيمة السوقية) أيهما أقل وذلك ضمن الشروط التالية:

- أن يكون الرهن العقاري من الدرجة الأولى ومسجل أصولاً لدى الدوائر العقارية الحكومية
- أن يكون العقار المرهون، مخمّن منذ مدة لا تتجاوز السنة من تاريخ احتساب الكفاية وذلك من قبل خبيرين معتمدين. وإذا تفاوتت قيمة التخمين بين الخبيرين، تؤخذ القيمة المخمّنة الأقل، وإذا لم يتوفر تخمين أصولي وحديث للعقار المرهون فلا تنزل من المخاطر الائتمانية قيمة الرهن العقاري.
- أن يكون بمقدور المصرف بيع وتسجيل هذا العقار دون صعوبات.

يؤخذ على متطلبات احتساب المخاطر الائتمانية ما يلي:

1- تم تسمية هذا الباب (تحديد مخاطر الائتمان ومخاطر الموجودات ومخاطر حسابات خارج الميزانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية)، في حين أن مضمونه يتعلق باحتساب المخاطر الائتمانية وطرق تخفيف الائتمان. كما أن مخاطر الائتمان تشمل مخاطر الموجودات وحسابات خارج الميزانية المثقلة بأوزان مخاطر الائتمان، وبالتالي يكتفى بالإشارة إلى هذا العنصر على أنه مخاطر الائتمان.

2- اتبع هذا القرار الأسلوب المعياري لاحتساب مخاطر الائتمان، إلا أنه لم يذكر ذلك صراحة. وبشكل عام جاء هذا الباب بشكل مقتضب جداً دون تقديم التفسيرات التي تتناسب مع أهمية هذا النوع من المخاطر.

3- لم يحدد القرار في جداوله المرفقة بالنسبة لأوزان تثقل مخاطر الائتمان بالنسبة للمصارف إلى أي الطريقتين التي يجب اتباعها (وفق تصنيف الدولة أو وفق تصنيف المصرف)، الأمر الذي يتنافى مع مقررات بازل 2 التي تلزم على السلطة الرقابية اختيار إحدى الطريقتين وإلزام المصارف بها.

4- انسجمت الأوزان المعتمدة ضمن الجداول مع الأوزان التي اقترحتها اتفاقية بازل 2 ضمن إطار الأسلوب المعياري، إلا أنها لم تتضمن الأوزان الخاصة بالسلف والقروض الكبيرة (حددت اللجنة مجموعة من الأوزان تبعاً للتصنيف) ولكنها تركت للسلطة الرقابية خيار منح وزن 100% للشركات وهذا ما تم اختياره.

5- لم يحدد القرار طريقة المعالجة المقترحة في حال وجود أكثر من تصنيف للتعرض الائتماني.

6- لم يتم تحديد مؤسسات التصنيف الخارجية المقبولة والشروط الواجب توافرها فيها.

7- بالنسبة للقروض التي مضى موعدها استحقاقها: فقد انسجمت الأوزان المعتمدة مع الأوزان التي وضعتها لجنة بازل، لكنها اختارت أن يكون وزن المخاطر 50% في حال كانت المخصصات لا تقل عن 50%، في حين أن لجنة بازل قد حددت وزناً أكثر تحفظاً هو 100% يمكن خفضه إلى 50% بشرط موافقة السلطات الرقابية.

8- لم يتم تقديم تعريف واضح ومحدد للقروض التي مضى موعدها استحقاقها.

9- لم يلحظ الفقرة الخاصة بالديون التي مضى موعدها استحقاقها وغير المضمونة بضمان مقبول في المنهج المعياري، حيث يجب أن يثقل ب 100% عندما تكون المخصصات 15% من مبلغ القرض.

10- بالنسبة لمخففات مخاطر الائتمان فلم يتم منحها الأهمية الكافية في القرار إذ تم عرضها ضمن نموذج من نماذج القرار، ولم يفرد لها باب خاص ضمن القرار أو حتى قرار مستقل يخصها يشرح فهمها ومحاذيرها وأنواعها المقبولة وأساليب معالجتها لتخفيضها من مخاطر الائتمان، إذ أن مخففات الائتمان هي من أهم الإضافات التي قدمتها اتفاقية بازل 2 بالنسبة لاحتساب مؤشر كفاية رأس المال. كما يؤخذ عليها ما يلي:

- تم اعتبار المؤنات المكونة مقابل الخسائر المحتملة وأية مؤنات مقابل قيمة التدني في القيمة الدفترية للموجودات بالإضافة إلى الفوائد والعمولات المحفوظة شكلاً من أشكال مخففات الائتمان الأمر الذي لا يتفق مع المفهوم الذي قدمته اتفاقية بازل 2 لمخففات الائتمان.

- لم يتم الاعتراف بالضمانة النقدية من عملة مختلفة أو بالنقص كشكل من أشكال مخففات الائتمان.

• تم الاعتراف بالضمانة العقارية كشكل من أشكال مخفضات الائتمان الأمر الذي لا يتفق مع توصيات الاتفاقية.

• لم يتم تحديد الشروط القانونية للكفالات المقبولة كمخفضات للائتمان.

• لم يتم تحديد طريقة المعالجة الواجب اتباعها بالنسبة للضمانات كمخفضات للائتمان (بسيطة أم شاملة).

1-4-3-احتساب مخاطر السوق:

تضمن الباب الرابع من القرار المسمى ب (تحديد وتعريف مخاطر السوق)، حيث تتكون مخاطر السوق وفقاً له من العناصر التالية:

أ- مخاطر السوق لأسعار الفائدة وتشتمل:

- مخاطر السوق المحددة لأسعار الفائدة specific risk المتعلقة بالأداة المالية ذاتها أو بالجهة المصدرة لهذه الأداة والمحتفظ بها للمتاجرة.

- مخاطر السوق العامة لأسعار الفائدة general market risk للأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والتي تتأثر أسعارها بظروف السوق العامة وبتغيرات معدلات أسعار الفائدة السائدة.

ب- مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحتفظ بها للمتاجرة.

ت- مخاطر مركز القطع الإجمالي ومركز الذهب.

أ- مخاطر السوق لأسعار الفائدة:

- مخاطر السوق المحددة

تنشأ المخاطر المحددة لأسعار الفائدة نتيجة تحرك معاكس في سعر الفائدة التعاقدية وذلك بسبب التغير السلبي في العوامل المرتبطة بمصدر هذه الأداة. وتحتسب المخاطر المحددة لأسعار الفائدة على أساس القيم المالية للأوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف للمتاجرة مثقلة بالنسب المذكورة بالجدول أدناه. ويتم تحديد هذه المخاطر طبقاً للمخاطر المتعلقة بالجهة المصدرة لهذه الأوراق وطبقاً لدرجة تصنيفها من مؤسسات تصنيف مقبولة دولياً أو مقبولة من مجلس النقد والتسليف.

- مخاطر السوق العامة:

تنشأ مخاطر السوق العامة لأسعار الفائدة نتيجة تغير سعر الأداة المالية ذات الفائدة التعاقدية المحتفظ بها للمتاجرة وذلك إثر التغير السلبي في أسعار الفائدة في السوق. تحتسب مخاطر السوق العامة لأسعار الفائدة للأوراق المالية ذات الأسعار التعاقدية المحتفظ بها للمتاجرة وذلك لكل عملة على حدة طبقاً لطريقة الاستحقاق maturity method.

وحسب هذه الطريقة يتم تبويب القيم الدفترية للأدوات المالية المتأثرة بسعر الفائدة والمحتفظ بها للمتاجرة بما في ذلك أدوات المشتقات المالية وذلك حسب المدد الباقية لاستحقاقاتها إذا كانت ذات فوائد ثابتة أو حسب المدد الباقية لاستحقاقاتها إذا كانت ذات فوائد ثابتة أو حسب المدد الباقية لإعادة تسعيرها إذا كانت ذات فوائد عائمة (متغيرة) وذلك على فترات زمنية time_bands موزعة على ثلاث مناطق رئيسية zones. تفصل الأدوات المالية إلى قسمين: القسم الأول خاص بالأدوات المالية ذات الفوائد التي تبلغ نسبتها 3% فما فوق. أما القسم

الثاني فيشمل الأدوات المالية ذات الفوائد التي تبلغ نسبتها أقل من 3% حيث تعتمد أوزان تثقيل خاصة بكل منطقة.

ب- مخاطر السوق العامة لأسعار الفائدة:

تتكون من مجموع الأعباء التالية:

- القيمة المطلقة (المجردة) الأقل للمراكز المثقلة الظاهرة عمودياً في كل فترة زمنية: vertical disallowance
تحتسب الأعباء على الأموال الخاصة بضرب مبلغ كل أداة مالية بوزن التثقيل الخاص بالفترة الزمنية التي تستحق فيه هذه الأداة أو يستحق إعادة تسعيرها وكما هو وارد في الجدول السابق، ثم يعتمد المبلغ المثقل الأقل بالقيمة المطلقة دون اعتبار لإشارة المبلغ سواء كان طويلاً إشارة (+) أو قصيراً إشارة (-) ويضرب بنسبة 10 % حيث يعتبر هذا الناتج أعباء على الأموال الخاصة.

ثم يتبع نفس الإجراء بالنسبة لكل فترة زمنية (عمود) تستحق فيها أداة مالية أو يستحق إعادة تسعيرها.
إذا كانت كافة المراكز المثقلة الظاهرة في نفس الفترة تحمل نفس الإشارة (+) أو (-) فإنه في هذه الفترة لا يترتب هنالك أعباء على الأموال الخاصة vertical disallowance

- القيمة المطلقة (المجردة) الأقل للمراكز المثقلة الظاهرة أفقياً ضمن كل منطقة من المناطق الثلاث المذكورة في الجدول رقم 2 horizontal disallowance: تحتسب الأعباء على الأموال الخاصة للأدوات والمشتقات المالية المحتفظ بها للمتاجرة الظاهرة في هذه المناطق على الشكل التالي:

- يتم احتساب الصافي بين المراكز الصافية الطويلة (إشارة +) والمراكز المثقلة القصيرة إشارة (-) في كل فترة زمنية (عمود)، ثم تجمع القيم الصافية الطويلة إشارة (+) الظاهرة ضمن المنطقة الأولى معاً، كما تجمع القيم الصافية القصيرة إشارة (-) الظاهرة في نفس المنطقة معاً وتؤخذ القيمة الصافية الأقل بالقيمة المجردة بين القيم الصافية الطويلة والقيم الصافية القصيرة المجمعة ومن ثم تضرب هذه النسبة ب 40% ويعتبر الناتج أعباء على الأموال الخاصة في المنطقة الأولى.

أما إذا ظهرت القيم الصافية كلها بنفس الإشارة (طويلة أو قصيرة) فإنه لا تحتسب في هذه المرحلة أعباء على الأموال الخاصة للمراكز الظاهرة في هذه المنطقة horizontal disallowance

- تتبع نفس الخطوات بالنسبة للمنطقتين الثانية والثالثة إنما تضرب القيمة الصافية الأقل بالقيمة المجردة بنسبة 30 % ويعتبر الناتج أعباء على الأموال الخاصة.

- القيمة المطلقة (المجردة) الأقل للمراكز المثقلة بين المناطق المتجاورة والمتباعدة:

- يتم احتساب صافي المراكز المثقلة في كل منطقة ثم تقارن * المبالغ المثقلة الصافية الطويلة (إشارة +) مع المبالغ المثقلة الصافية القصيرة (إشارة -) بين المنطقتين المتجاورتين (المنطقة الأولى مع المنطقة الثانية والمنطقة الثانية مع المنطقة الثالثة) حيث يُعتمد الرصيد المثقل الأقل ويضرب بنسبة 40 % ويعتبر الناتج أعباء على الأموال.

- أما بالنسبة لصافي المراكز المثقلة بين المنطقتين الثانية والثالثة تتبع نفس الخطوات كما هو موضح أعلاه بشرط أن يكون صافي أحد المركزين طويلاً والآخر قصيراً (+) أو (-) حيث يُضرب المبلغ المثقل الصافي الأقل قيمة بنسبة 40% ويعتبر الناتج أعباء على الأموال الخاصة للمراكز بين المنطقتين الثانية والثالثة.

• تحتسب الأعباء على الأموال الخاصة بين المناطق المتباعدة (المنطقة الأولى مع المنطقة الثالثة) إذا كانت إشارة صافي المراكز المثقلة في إحدى المنطقتين مختلفة عن إشارة صافي المراكز المثقلة في المناطق الأخرى، تؤخذ القيمة المجردة (المطلقة) الأقل وتضرب بنسبة 100% حيث يعتبر الناتج أعباء على الأموال الخاصة.

• أما إذا كانت المراكز المقارنة تحمل نفس الإشارة ففي هذه الحالة لا تحتسب أعباء على الأموال الخاصة ويتم الانتقال إلى المرحلة التالية.

- المرحلة الأخيرة لاحتساب المخاطر العامة على الأدوات والمشتقات المالية للمتاجرة هي باحتساب صافي المراكز بين كافة المناطق وضرب الناتج بالقيمة المطلقة (المجردة) بنسبة 100% حيث يعتبر الناتج أعباء على الأموال الخاصة.

5. **تُجمع الأعباء على الأموال الخاصة مقابل المخاطر العامة لسعر الفائدة حسب الفقرات أعلاه ويُضرب الناتج بـ (12.5) حيث يضاف الناتج إلى مقام نسبة الكفاية.**

ب - مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحمولة:

تتكون مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحمولة المحتفظ بها للمتاجرة من المخاطر المحددة والمخاطر العامة. وتنتج المخاطر المحددة لمراكز الأسهم نتيجة تراجع أوضاع الجهة المصدرة لها، أما المخاطر العامة فتنتج نتيجة التغير السلبي الذي يطرأ على مؤشر الأسعار للسوق المالي المتداولة فيه هذه الأسهم.

تحتسب مخاطر السوق العامة على أساس مجموع صافي المراكز للمحافظ المالية التي هي من نفس النوع والشروط بعد ترجيح هذا المجموع بنسبة 8 %، بينما تحتسب مخاطر السوق المحددة لمراكز الأسهم على أساس مجموع صافي المراكز الطويلة ومجموع صافي المراكز القصيرة وذلك بعد ترجيح كل مجموع أيضاً بنسبة 8% ثم يتم مضاعفة النتيجة بـ 12.5 % التي تضاف إلى مقام نسبة المقام.

ت- مخاطر أسعار القطع:

لاحتساب نسبة الكفاية تفرض أعباء على الأموال الخاصة لمواجهة مخاطر أسعار القطع للمراكز التي هي بحوزة المصرف من العملات الأجنبية حيث تنتج هذه الأعباء من جراء تقلب أسعار عملات هذه المراكز مقابل الليرة السورية. تشمل هذه المراكز:

• صافي مركز القطع التشغيلي:

يمثل صافي مركز القطع التشغيلي الفرق بين مجموع مراكز القطع التشغيلية المدينة ومجموع مراكز القطع التشغيلية الدائنة، لكل عملة أجنبية على حدة وذلك بالنسبة لبنود الميزانية وبندود خارج الميزانية بعد تحويلها إلى الليرات السورية وفق أسعار القطع المعمول بها عند احتساب نسبة كفاية رأس المال وذلك على الشكل التالي: _ الموجودات من هذه العملة ناقص المطالبات من هذه العملة إضافة إلى المركز الصافي لأجل بنفس العملة (عملات أجنبية للاستلام ناقص عملات أجنبية للتسليم).

يستبعد من صافي مركز القطع التشغيلي أية مراكز قطع ثابتة يحتفظ بها المصرف مقابل الأموال الخاصة والمراكز الأخرى التي يحتفظ بها مقابل قيمة الاستثمارات في مصارف ومؤسسات مالية في الخارج إنما

بشرط أن تكون هذه المراكز موضوع موافقة مسبقة من مجلس النقد والتسليف وبشرط ألا يتم استعمالها بغرض المتاجرة.

• مركز القطع الإجمالي:

يمثل مركز القطع الإجمالي مجموع مراكز القطع التشغيلية المدينة أو مجموع مراكز القطع التشغيلية الدائنة (كما هي محددة أعلاه) أيهما أكبر وذلك بعد تحويل هذه المراكز إلى الليرات السورية وفق أسعار القطع المعمول بها عند احتساب نسب كفاية رأس المال.

• مركز الذهب:

يضاف إلى مركز القطع الإجمالي القيمة المجردة (المطلقة) لصافي قيمة الذهب لدى المصرف وبغض النظر عما إذا كان مركز الذهب هذا مدينياً أو دائناً. تحول هذه القيمة إلى الليرات السورية وذلك حسب أسعار إقبال سعر أونصة الذهب عند احتساب نسبة كفاية رأس المال الخاصة.

ولاحتساب الأعباء على الأموال الخاصة مقابل مراكز القطع، يضرب مجموع القطع الإجمالي حسب ما هو وارد أعلاه ومركز الذهب بالقيمة المجردة بنسبة 8% ومن ثم يضاعف ناتج الضرب هذا ب 12.5 حيث يضاف إلى مقام نسبة كفاية الأموال.

وفي حال انخفاض الأموال الخاصة الأساسية الباقية بعد استبعاد الأعباء على مخاطر الائتمان عن 28.5 % من الأعباء المترتبة على مخاطر السوق فإنه يتوجب على المصرف في هذه الحالة أن يقوم إما بتخفيض حجم هذه المخاطر (مخاطر السوق) أو يقوم بزيادة أمواله الخاصة الأساسية وبشكل يزول معه هذا التجاوز. يؤخذ على متطلبات احتساب مخاطر السوق ما يلي:

1- لم يرد ضمن جدول احتساب مخاطر السوق المحددة مخاطر الأوراق المالية الصادرة عن بنوك التنمية والتي ترد ضمن الجزء الخاص بمصارف القطاع العام، وتعامل نفس معاملته من حيث نسب التثقل.

2- وردت أعباء رأس المال لمخاطر السوق المحددة بالنسبة للأوراق المالية الصادرة عن مؤسسات القطاع العام 8% دون الأخذ بعين الاعتبار التصنيفات الائتمانية العائدة لهذه المؤسسات، في حين أنه وبحسب الاتفاقية فيجب تحديد أوزان لهذه الأوراق التي تندرج تحت بند (الأوراق المالية الأخرى) أوزاناً تتراوح بين 8 و 12% وذلك حسب درجة التصنيف.

3- وردت تسمية مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحمولة، ويفضل تسميتها مخاطر السوق لمراكز الأسهم بغرض المتاجرة.

1-4-4- احتساب المخاطر التشغيلية:

لم يفرد باب خاص لهذه المخاطر وإنما نصت المادة 12 منه والمسماة: (المخاطر التشغيلية). على أنه لقياس الأعباء المترتبة على الأموال الخاصة لقاء المخاطر التشغيلية، يتبع أسلوب المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach المعتمد بموجب تعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية الخاصة بالتلاقي الدولي حول قياس رأس المال ومعايير الصادرة في حزيران 2006 حيث يتم الاحتفاظ بأموال خاصة لهذا النوع من المخاطر يساوي 15% من متوسط إجمالي الإيرادات خلال السنوات الثلاث السابقة، مع عدم الأخذ بالاعتبار السنة التي يكون فيها إجمالي الدخل سلبياً والاستعاضة عنها بإجمالي الدخل الإيجابي للسنة التي تسبقها.

ويؤخذ على متطلبات احتساب المخاطر التشغيلية ما يلي:

1- يتم ضرب المخاطر التشغيلية الناتجة بالرقم 6.67 بغرض إضافتها إلى مقام نسبة الكفاية، في حين أن هذا الأمر لا يتناسب مع الاحتساب الصحيح لنسبة الكفاية حيث يجب ضرب هذه المخاطر بـ 12.5 (مقلوب الـ 8%) كي يتم إضافتها إلى مقام نسبة الكفاية كما هو متعارف عليه في مضمون الاتفاقية، أما الرقم 6.67 فهو لا يقدم أية دلالة هنا.

2- لم يتم التمييز بشكل بين مفهومي أعباء رأس المال (تكلفة رأس المال) لتغطية المخاطر التشغيلية وبين مفهوم المخاطر التشغيلية التي تظهر في مقام النسبة كنتيجة لضرب الأعباء بـ 12.5، وإنما تمت تسمية كل منهما المخاطر التشغيلية.

3- ورد تسمية الحساب: (صافي إيرادات تشغيلية أخرى)، في حين أن هذا الحساب قد يتضمن صافي إيرادات أو أعباء تشغيلية أخرى كما يرد في تعريف الحسابات وفقاً للنموذج رقم 4 من القواعد العامة لإعداد البيانات المالية الدورية للأوضاع المصرفية، وكما يتوافق مع الطريقة المتبعة في أسلوب المؤشر الأساسي لاحتساب المخاطر التشغيلية وفقاً لبازل 2. لذلك يجب تصحيح تسمية هذا الحساب في النموذج بحيث يقدم دلالات محاسبية سليمة.

4- يفضل إدراج الجزء الخاص باحتساب المخاطر التشغيلية في باب مستقل بها، نظراً لأهميتها كنوع مهم من أنواع المخاطر والذي يشكل أهم الإضافات والتغيرات التي قدمتها اتفاقية بازل 2.

5- لم يحدد القرار المعالجة بالنسبة للسنة الأولى من عمل المصرف، أو في حال تحقق خسائر وليس إيرادات تشغيلية لمدة ثلاث سنوات متتالية أو أكثر.

1-4-5- تقييم معيار كفاية رأس المال المحتسبة لدى المصارف عينة الدراسة وفق تعليمات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253^[1]:

بغرض تقييم الكفاية المحتسبة وفق تعليمات القرار المذكور أعلاه لدى المصارف عينة الدراسة خلال سنوات الدراسة من عام 2013 لغاية 2018 ومقارنتها مع نسبة الرفع المالي لدى هذه المصارف:

1- لدى مقارنة نسبة الكفاية المحتسبة مع نسبة الرفع المالي (صافي الأموال الخاصة / إجمالي الموجودات) نجد ما يلي:

جدول 16: نسبة كفاية رأس المال لدى البنك العربي

العربي	2013/12/31	2014/12/31	2015/12/31	2016/12/31	2017/12/31	2018/12/31	2019/12/31
نسبة صافي الأموال الخاصة / إجمالي الموجودات	14.26%	12.95%	17.96%	22.84%	18.49%	15.79%	19.36%
نسبة الكفاية المنشورة	21.26%	18.06%	21.51%	31.43%	22.86%	20.51%	35.19%

المصدر : من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية للأعوام (2013-2018) للبنك العربي

^[1] مصدر البيانات: التقارير المالية المنشورة للمصارف في عينة الاختبار للأعوام 2013-2018.

جدول 17نسبة كفاية رأس المال لدى البنك الدولي للتجارة والتمويل

2013/12/31	2014/12/31	2015/12/31	2016/12/31	2017/12/31	2018/12/31	2019/12/31	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
12.36%	11.96%	9.59%	11.42%	10.98%	10.73%	15.31%	نسبة صافي الأموال الخاصة / إجمالي الموجودات
19.51%	18.15%	13%	16%	20%	26%	%29.98	نسبة الكفاية المنشورة

المصدر : من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية للأعوام (2013-2018) للبنك الدولي للتجارة والتمويل

جدول 18نسبة كفاية رأس المال لدى بنك الأردن

2013/12/31	2014/12/31	2015/12/31	2016/12/31	2017/12/31	2018/12/31	2019/12/31	بنك الأردن
11.26%	10.56%	17.84%	28.34%	20.77%	19.36%	30.23%	نسبة صافي الأموال الخاصة / إجمالي الموجودات
19.30%	17.28%	30%	45%	36.30%	37.74%	47.98	نسبة الكفاية المنشورة

المصدر : من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية للأعوام (2013-2018) لبنك الأردن

جدول 19نسبة كفاية رأس المال لدى بنك سورية والمهجر

/12/31 2013	2014/12/31	2015/12/31	2016/12/31	2017/12/31	2018/12/31	2019/12/31	بنك سورية والمهجر
6.12%	7.15%	9.59%	10.95%	11.62%	13.46%	%19.02	نسبة صافي الأموال الخاصة / إجمالي الموجودات
10.09%	11.97%	15%	14%	16.76%	21.12%	%21.23	نسبة الكفاية المنشورة

المصدر : من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية للأعوام (2013-2018) لبنك سورية والأردن

جدول 20نسبة كفاية رأس المال لدى بنك عودة

2013/12/31	2014/12/31	2015/12/31	2016/12/31	2017/12/31	2018/12/31	2019/12/31	بنك عودة
11.71%	13.96%	18.02%	24.14%	20.53%	20.29%	24.36%	نسبة صافي الأموال الخاصة / إجمالي الموجودات
35.66%	33.25%	41%	54%	51.87%	43.49%	%25.84	نسبة الكفاية المنشورة

المصدر : من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية للأعوام (2013-2018) لبنك عودة

جدول 21نسبة كفاية رأس المال لدى بنك فرنسبنك

بنك فرنسبنك	/12/31 2019	8 201/12/31	/12/31 2017	2016/12/31	2015/12/31	2014/12/31	2013/12/31
نسبة صافي الأموال الخاصة / إجمالي الموجودات	16.02%	17.00%	18.93%	20.67%	13.93%	11.55%	9.15%
نسبة الكفاية المنشورة	%26.18	35.18%	38.81%	31%	22%	18.57%	14.20%

المصدر : من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية للأعوام (2013-2018) لبنك فرنسبنك

نجد أن جميع المصارف عينة الدراسة حققت نسبة كفاية رأس مال تتجاوز الحد الأدنى المقرر وهو 8% خلال سنوات الدراسة، وبالنظر إلى نسبة الرفع المالي لدى المصارف عينة الدراسة، يلاحظ أنها تزيد عن 6% (النسبة المثلى وفق أفضل الممارسات الدولية) لدى المصارف عينة الدراسة مما يدل على أن المصارف عينة الدراسة تمارس عملها بهامش أمان مرتفع ومخاطر منخفضة

2. لدى احتساب نسبة كل نوع من أنواع المخاطر إلى إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر نجد ما يلي^[1]:
من خلال بيانات الخاصة (بمخاطر الائتمان - السوق - التشغيل) للمصارف عينة الدراسة خلال الأعوام (2013 لغاية 2019) الموضحة في الملحق والتي تم الإفصاح عنها في التقارير السنوية واحتسابها وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253) م ن لعام 2008 وبعد تحليل هذه البيانات نلاحظ:

- تشكل نسبة مخاطر الائتمان النسبة الأعلى من المخاطر لدى المصارف عينة الدراسة وكانت مخاطر السوق النسبة الأدنى مع ارتفاع في مخاطر التشغيل ومخاطر خارج الميزانية خلال فترة الدراسة للمصارف عينة الدراسة.

- لا تتسجم نسب توزع المخاطر التي تتعرض لها المصارف مع نسب التوزع التي أوصت بها لجنة بازل، وهي (60-65% مخاطر الائتمان، 20-25% مخاطر التشغيل، 10-15% مخاطر السوق).

لا يوجد هناك بعد إجراءات متخذة أو قرارات صادرة عن مجلس النقد والتسليف موضوعة في التطبيق بخصوص إلزام بالاحتفاظ برأس مال كافٍ لتغطية المخاطر التي لم يتم تغطيتها في الدعامة الأولى، أو لتغطية بعض العوامل الخارجية مثل آثار دورات الأعمال والآثار الاقتصادية المختلفة، وذلك بهدف تقليص الفجوة بين رأس المال الرقابي ورأس المال الاقتصادي.

حيث أنه لا يوجد قرارات أو ممارسات رقابية تتعلق بتطبيق مبادئ عملية المراجعة الرقابية الأربعة المتمثلة بشكل أساسي في إلزام المصارف بالعمل على تقييم كفاية رأس المال لديها بشكل شامل بالمقارنة مع محفظة المخاطر لديها والاستراتيجيات المتبعة للمحافظة على معدلات رأس المال وقيام مفوضية الحكومة كسلطة رقابية بمراجعة وتقييم تقديرات واستراتيجيات كفاية رأس المال الداخلي لدى المصارف ، واتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة في

^[1] مصدر البيانات الواردة في الجداول: الإفصاحات الواردة في تقارير المصارف عن عامي 2007 و 2008، أما بالنسبة للمصارف التي لم تقدم إفصاحات كافية حول القيمة المحسوبة لأنواع المخاطر لديها بشكل كافٍ، فقد تم احتساب المخاطر التشغيلية لها بالاستناد إلى بيانات القوائم المالية (حساب الأرباح والخسائر) عن ثلاث سنوات سابقة، وذلك لاستنتاج قيمة بقية المخاطر غير المفصَح عنها بالاستناد إلى معادلة احتساب معيار الكفاية وذلك بالاستفادة من الإفصاحات الواردة في التقارير حول إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر الائتمان.

حال عدم اقتناع المراقبين بنتائج عملية التقييم، وامتلاك الصلاحية للطلب من المصارف حيازة رأس مال إضافي فوق الحدود الدنيا والقيام بالتدخل بشكل مبكر للحيلولة دون هبوط رأس المال إلى ما دون الحدود الدنيا اللازمة لدعم خصائص المخاطر لدى مصرف ما.

كما أنه لا يوجد تحديد واضح للإجراءات العلاجية الواجب اتخاذها في حال عدم المحافظة على الحدود المطلوبة لرأس المال، أو عدم رفع معدلات رأس المال إلى الحدود الدنيا.

يعتمد مصرف سورية المركزي على المؤشرات الرقابية الصادرة ضمن توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية كمؤشرات إرشادية يستند إليها في عملياته الرقابية على المصارف في سورية. ولا يزال تطبيق التوصيات بخصوص المؤشرات الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة الدولية من قبل مصرف سورية المركزي في رقابته على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية غير مكتمل ويحتاج إلى التطوير والتحديث وتطبيق كافة بنود لجنة بازل الدولية. بما فيها معايير بازل 3.

الفصل الثاني المخاطر المصرفية والربحية وآليات إدارتها وقياسها.

مقدمة:

تتعرض البنوك التجارية في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية، إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض، واستثمار، وغيرها ومن المخاطر التي تواجه المصارف (مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة-مخاطر رأس المال - مخاطر سعر الفائدة-مخاطر التضخم-ومخاطر السوق وغيرها من المخاطر الأخرى، ومع تزايد الاهتمام العالمي بموضوع إدارة المخاطر المصرفية، التي أصبحت تقوم بدور أساسي واستراتيجياً في دعم أداء المصارف وجعل مساهمتها في السوق أكثر فاعلية.^[1]

ومن المخاطر الأساسية التي تواجه المصارف مخاطر الائتمان نتيجة لاحتتمال أن التدفقات النقدية الناجمة عن المطالبات المالية للمبالغ العائدة للمؤسسات المالية كالقروض والسندات لا تدفع بشكل كامل، وذلك نتيجة لعدم قدرة أو رغبة الطرف المتعامل القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة والمتفق عليها مسبقاً، مما يؤدي إلى إلحاق خسائر اقتصادية بالمصرف. وبالفعل تواجه كافة المصارف هذا النوع من المخاطر، حيث تشمل البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان و الكفالات، ومن جهة أخرى تعتبر القروض من الأصول التي تتصف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان، فيؤثر التغير في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل في الشركة على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين، وتختلف قدرة المقرض على رد الدين وفقاً للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وثروة المقرض.

يتناول الفصل ثلاث مباحث

المبحث الأول: مفهوم المخاطرة المصرفية وأنواعها

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية

المبحث الثالث: ربحية المصارف ومعايير قياسها

^[1]المخلافي، عبد العزيز محمد أحمد، تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطر والعائد وفق المعايير الدولية، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية، جامعة بغداد، 2004، ص2

المبحث الأول: مفهوم المخاطرة المصرفية وأنواعها

2-1-1-: مفهوم المخاطرة:

يعتبر مفهوم إدارة المخاطر في المصارف مفهوماً حديثاً نسبياً فقد ظهرت الحاجة إليه مع ازدياد المخاطر التي تتعرض لها المصارف نتيجة التطور الكبير الذي شهدته الصناعة المصرفية في فترة الثمانينات، حيث أصبح لازماً على إدارة هذه المصارف أن تضع الإجراءات والسياسات اللازمة لتحديد المخاطر المرتبطة بأعمالها وتقييمها والاستجابة لها من خلال إجراء ما يلزم للتقليل من أثارها، لهذا سنتطرق في هذا الجزء إلى مفهوم المخاطر وأنواعها وتبيان ماهية إدارة المخاطر.

عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي المخاطر إنها:

هي احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على تحقيق أهداف المنظمة ودرجة احتمال حدوثها^[1].

وعرفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر

بأنها:

احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته حيث إن مثل هذه القيود تضعف من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة الأعمال المصرفية من جهة أخرى^[2].

وقد عرفها جون فيلي: إنها حالة عدم التأكد فهي احتمال حدوث ظروف أو أحداث طارئة يمكن أن يكون لها تأثير على أهداف المنشأة. ويشمل ذلك إمكانية حدوث خسارة أو ربح، أي حدوث اختلاف عن النتيجة المرجوة أو المخطط لها. ويرتبط تحقق الخطر وحدثه بعنصرين، هما احتمال وقوع الحدث المسبب للخطر، والآثار أو العواقب التي سترتب على وقوع هذا الحدث^[3].

وعرفت أنها: احتمال التعرض إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين (الاختلاف بين العائد الفعلي والعائد المتوقع)، وهي تمثل انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة أو المنتبى بها^[4].

وجاء في قاموس (Webster) إن المخاطرة تعني: احتمال التعرض للضرر أو المجازفة أو الخسارة^[5].

^[1]The Institute Of Internal Auditors, International Standards For The Professional Practice Of Internal Aditor (Standards). 2010. P19

^[2]Financial Services Roundtable, guiding principles in risk management for u.s commercial banks report of the subcommittee and working group on management principles, June, 1999, P5

^[3]Cooper, Dale- Grey, Stephen- Raymonda, Geoffrey, &, Walker, Phil, Project Risk Management Guidance, John Wiley&Sons, U, 2005, P3 ,

^[4]Dorfman, Marks. Introduction to Risk Management and Insurance, 6th Ed. Prentice Hall, 1998, P15

^[5]النعيمي، شهاب الدين، قياس المخاطرة الاستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعية استراتيجية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف السودانية " مجلة دراسات العلوم الإدارية _ المجلد (29)، العدد(1) ، 2002م. ص184.

وفي مجال الإدارة المالية تعني المخاطرة: الاختلاف في التدفقات النقدية الفعلية عن التدفقات النقدية المتوقعة^[1].

أما في مجال العمل المصرفي فتعني المخاطرة: كما عرفه Keegan بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين ينتج عنه آثار سلبية لها قدر من التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح.^[2]

من خلال التعاريف السابقة للمخاطر يرى الباحث أن المخاطر موجودة ولا يمكن إنكارها، أو تجاهل وجودها، وذلك نتيجة احتمال حدوث خسائر مرتبطة بممارسة أي نشاط، في أي منشأة سواء أكانت خدمية، أو تجارية أو صناعية أو أية قطاع اقتصادي آخر. ويمكن أن يكون للمخاطر أثر إيجابي من خلال حصول أرباح من المخاطرة في دخول مشاريع جديدة، أو المضاربة والمجازفة في الأسهم والعملات وغير ذلك. لكن ما ستتناوله في دراستنا هذه هو المقصود من استخدام مصطلح المخاطر، وتحديد الأثر السلبي المحتمل وقوعه والمتمثل بحدوث الخسائر التي تهدد استمرارية عمل أية منشأة في أي قطاع اقتصادي، سواء كانت هذه الخسائر مباشرة في نتائج أعماله، أو غير مباشرة من خلال فرض القيود التي تحد من القدرة على تحقيق الأهداف كما هو مخطط لها.

2-1-2- أهمية تحليل مخاطر المصارف.

بدأ الاهتمام بزيادة تحليل مخاطر المصارف منذ أواخر السبعينات، فأخذ ينظر إليه كأهم أداة في تقييم أداء المصارف، خاصة بعد الهزات العنيفة التي عصفت بالكثير من المصارف في أمريكا واليابان والبلدان الغربية في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

إن تحليل مخاطر المصارف يعمل على بقاء النظام المصرفي في وضع صحي وبالتالي يعمل على تحقيق استقرار الاقتصاد، والوصول إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية، والمتمثلة بالاستخدام الشامل والنمو الاقتصادي، واستقرار الأسعار، واستقرار أسعار الصرف وأخيراً استقرار الأسواق المالية وتطويرها. أما على الصعيد المصرفي فإن مسألة تحليل مخاطر المصارف تهم الأطراف الآتية^[3]:

1- **الإدارة التنفيذية للمصرف:** وهي الجهة الأكثر اهتماماً بتحليل المخاطر وذلك حتى يتمكن من ممارسة الوظائف الهامة من تنظيم وتخطيط ورقابة ولما يوفره هذا التحليل من ثروة في المعلومات ومن وسائل ومعايير لقياس فاعلية التخطيط ودقته، وقياس الأداء وتقييمه ولتحديد الكيفية والتوقيت اللزمين عند إصدار القرارات المتعلقة باستخدام الأموال بطريقة تحافظ على أصول المصرف، فضلاً عن تنمية موارده، هذا بالإضافة إلى تمكين إدارة المصرف من المواءمة السيولة والربحية.

2- **البنك المركزي:** يساعد تحليل المخاطر البنك المركزي على معرفة الآتي:

- التأكد من سلامة الوضع المالي للمصرف.

^[1]Van Home, James and John Wachowicz. 1995. "Fundamentals of Financial Management". 9th ed., Prentice Hall.

^[2]Keegan, Mary, Management of Risk "Principles and Concepts HM Treasury, The Orange Book, Working Papers, October 2004", p9 www.hm-treasury.gov.uk

³¹ المكاوي، محمد محمود، (2012)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 33-35

- التحقق من مدى التناسب بين أموال المصرف الخاصة وموارده الأخرى من الودائع.
- معرفة مدى التزام المصرف بالتعليمات الصادرة من جهته.
- التعرف على كيفية توجيه الائتمان ومدى احتفاظ المصرف بنسب السيولة المقررة.

3- **المودعين:** حيث يهتمون بسلامة المركز المالي للمصرف، ويمدى الأمان الذي يحققه المصرف لأموالهم المودعة لديه، ومدى قدرته على رد ودائعهم في الوقت الذي يطلبونها.

4- **المساهمين:** يهتم حملة الأسهم بتحليل المخاطر لأنهم الفئة الأكثر تحملاً للمخاطر سواء في حالة التصفية أم في حالة اقتسام الأرباح، لذلك فهم يهتمون بسلامة المركز المالي لمصرفهم والتأكد من أن أموالهم تجري إدارتها بكفاءة وفاعلية بما يحقق لهم أكبر قدر من العائد. ومنه فإن تحليل المخاطر يفيد في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني على اعتبار أن المصارف تلعب دوراً بالغ الخطورة في التأثير على العرض النقدي، وما ينجم عن هذا العرض من آثار اقتصادية ويقدم في الوقت نفسه المعلومات المهمة التي تساعد الجهات المصرفية على معرفة نواحي القوة والضعف في عمليات التمويل والتشغيل ومعرفة السيولة التي يتمتع بها المصرف.

2-1-3: أنواع المخاطر المصرفية ومؤشراتها:

عند الحديث عن تقسيمات أنواع المخاطر، فبعض الآراء ترى إن صانع القرار يواجه فقط نوعين من المخاطر هي: مخاطر الأعمال والمخاطر المالية^[1]، حيث ترتبط مخاطر الأعمال بالطبيعة الأساسية للأعمال التجارية، وتتعامل مع حالات عدم التأكد التي تواجه المنشأة من حيث المبيعات المستقبلية، أو تكلفة مدخلات العملية الإنتاجية وتدعى هذه المخاطر بمخاطر الأعمال لارتباطها بشكل مباشر بطبيعة أعمال المنشأة وظروف السوق التي تؤثر على هذه الأعمال.

أما المخاطر المالية فهي تمثل بدورها حالة عدم التأكد من قدرة المنشأة على تمويل منتجاتها أو خدماتها بتكلفة معقولة، أي إن هذه المخاطر ترتبط بالهيكل التمويلي للشركة ونسبة الرافعة المالية فيها^[2]، حيث تعتبر هذه النسبة مؤشراً على مدى توجه المنشأة في تمويل أصولها من المصادر الخارجية للتمويل ويعتبر ارتفاعها مؤشراً سلبياً، حيث تعتبر المنشأة ذات الرافعة المالية المرتفعة أكثر عرضة لتقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف. ونجد تقسيماً آخر للمخاطر هو مخاطر منتظمة ومخاطر غير منتظمة^[3]، فالمخاطر المنتظمة والتي يمكن أن نسميها بالمخاطر السوقية تطل جميع قطاعات السوق دون استثناء، ولا يقتصر تأثيرها على قطاع معين دون الآخر ومن أمثلتها مخاطر تقلبات سعر الفائدة، حالات الكساد، الحروب، والاضطرابات السياسية، أي إنها ترتبط ليس فقط بالظروف الاقتصادية إنما السياسية والاجتماعية أيضاً.

^[1] An Introduction To Derivatives And Financial Risk, Don M, Chance, Tomson, Sixth Edition, 2004 P1

^[2] تستخدم هذه النسبة لقياس مدى اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على الأموال المقترضة ويتم احتسابها وفقاً للمعادلة التالية: نسبة الرافعة المالية = (إجمالي الديون طويلة الأجل / مجموع الأصول) * 100 للمزيد انظر التحليل المالي، اسماعيل اسماعيل وآخرون، مطبعة وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2004، ص 255-256

^[3] العلي، أحمد. إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد. دمشق، سوريا. 2008، ص 7

أما بالنسبة للمخاطر غير المنتظمة فهي تلك التي تنتج عن عوامل تتعلق بشركة معينة، أو قطاع معين، وبالتالي فإن تأثيرها لا يطل السوق أو باقي القطاعات. ومن أمثلتها الأخطاء الإدارية كان ترتكب إدارة أحد المؤسسات أخطاء معينة تؤدي إلى إفلاسها، أو حدوث إضراب عمالي في أحد القطاعات.

تواجه المصارف والمؤسسات المالية كغيرها من المنشآت هذه الأنواع من المخاطر، إلا أنه وكما ذكرنا نظراً للطبيعة الخاصة لأنشطة أعمال المصارف الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض المخاطر الخاصة بهذا القطاع (المالي والمصرفي) وفيما يلي نورد أهم هذه المخاطر التي تواجه المصارف والمؤسسات المالية:^[1]

1- مخاطر الائتمان:

وهي بالتعريف تلك المخاطر الناتجة عن عدم تحقق التدفقات النقدية المنتظرة من القروض أو توظيفات المصارف أو المؤسسات المالية المختلفة، سواء بالمبلغ أو الوقت المحددين. حيث تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد مما يلحق خسائر اقتصادية مباشرة بالمصرف، وتمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف معاملات المتابعة للائتمان المتعثر^[2].

وكما هو معروف فإن جميع المصارف والمؤسسات المالية دون استثناء عرضة لهذا النوع من المخاطر، وتعتبر العبء الأكبر الذي يواجهها القائمون على إدارة هذه المؤسسات، وترتبط المخاطر الائتمانية بالتزام الطرف المقابل الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد والمتفق عليه، ويتمثل حدوثها بإخلال ذلك الطرف بالتزاماته المتمثلة بدفع ما توجب عليه من نفقات خدمة القرض (المبلغ الأساسي والفوائد المستحقة، الأمر الذي يترتب على تلك المؤسسات خسائر مالية قد تهدد وجودها في حال تجاوزها حداً معيناً).

فعلياً إن الخسائر المالية المترتبة على مخاطر الائتمان تعتمد على القيمة السوقية للضمانات واتفاقية النقص أو التصفية. فبعض الضمانات يمكن تسهيلها وقت تعثر العميل لتغطي كامل قيمة الخسارة، بينما اتفاقية النقص تسمح لمعاملتي المحفظة بالتعثر بوحدة من المدفوعات أو المستحقات، بينما الخسارة الائتمانية الناتجة عن تعثر العميل والتي يتعرض لها المصرف تتوقف على المبلغ المحصل بعد اجراءات الإفلاس. ويمكن القول إن خسارة كامل قيمة التسهيلات هي أسوأ سيناريو يمكن أن يواجه المصرف هو بيع الضمانات أو جزء منها يخفف من الخسارة الكبيرة المحتملة للمصرف^[3].

ومما سبق فإنه يمكن القول إن هناك مصدران أساسيان لمخاطر الائتمان: الأول عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المالية، والثاني: التغير في القيمة الحالية لتدفقاته المالية المستقبلية الناشئة عن التغير في ظروف السوق أو في البيئة الاقتصادية أو معدلات الفائدة^[4]. مما يترتب على ذلك عدم قدرة أو عدم رغبة العميل أو الطرف الثالث الوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة للمصرف مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية للبنك.

وبشكل عام تساهم عدة عوامل في خلق المخاطر الائتمانية^[5]:

^[1] Financial Markets And Institutions, Saunders Cornett Mcgraw, Hill International Edition, P535

^[2] أرشيد، عبد المعطي رضا وجودة، محفوظ أحمد - إدارة الائتمان - دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع - طبعة أولى، عمان - الأردن. 213,1999

^[3] Dunn Richard, Erik Banks, Practical Risk Management, An Executive Guide To Avoiding Surprises And Losses, John Wiley & Sons, Ltd, 2003, P19

^[4] Tapiro, Charles, Risk And Management, Mathematical And Computational Methods, John Wiley & Sons, Ltd, 2004, P10

^[5] الكراسنة، إبراهيم، إدارة المخاطر وبازل 2- نظرة اقليمية، برنامج تدريبي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، 2010، ص7

❖ عوامل داخلية:

أ- قصور السياسة الائتمانية والالتزام بتطبيقها وتحديثها

ب- غياب أو عدم الالتزام بحدود المخاطر.

ج- عدم وجود مصفوفة صلاحيات.

د- قصور الدراسة الائتمانية للعميل.

هـ- الاعتماد الكبير على الضمانات فقط.

و- عدم كفاية سياسة تسعير المخاطر.

ز- غياب آلية مراجعة الديون.

❖ عوامل خارجية

أ - تغيرات في الظروف الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو التضخم

ب- تغيرات بأسعار البضائع والأسهم، أسعار الصرف، أسعار الفائدة، القيود التجارية

ج- عوامل سياسية.

إن تلك الخسائر المالية المحتملة التي تواجه ذلك النوع من المؤسسات، والتي تتجم عن عمليات الإقراض تقتضي أن تقوم الأخيرة ليس فقط بجمع المعلومات المتعلقة بالمقترض المحتمل، إنما يجب عليها إضافة إلى ذلك مراقبة تطور وضعه المالي والاستثماري بعد حصوله على القرض، أي أن يعتمد المصرف في عمله على مبدأ التغذية الراجعة.

ومن هذا المنطق فإن نقطة الأساس في عملية منح الائتمان هي تصنيف الزبائن، وهذا ما نصت عليه اتفاقية بازل الثانية، إذ يكون لدى المصارف اختيار البدائل الثلاثة، والتي تستخدم في التصنيف الائتماني وهي:

أ: التصنيف الائتماني الخارجي من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني المعترف بها.

ب- التصنيف الائتماني الداخلي الأساس.

ج- التصنيف الائتماني الداخلي المتقدم، الذي يعتمد فيها البنك على نماذجه الخاصة وتحقيق المعايير والشروط الواجب توافرها لكل أسلوب من أساليب التصنيف الداخلي.

علماً إن التزام المصارف بأي من هذه البدائل سيقفل بالدرجة الأساس من المخاطر الائتمانية، وبالتالي فإن المصارف تستطيع رفض منح الائتمان إلى الزبائن الذين يتميزون بدرجة مخاطرة ائتمانية عالية^[1].

ويجب على إدارة المصرف أن تقوم بتبويب القروض حسب نسبة المخاطرة التي تواجهها، وفي الواقع العملي فإن البنوك تقسم محفظة القروض ما بين قروض منتظمة (performing) وغير منتظمة (non-performing) وتُلزم السلطات الرقابية المصارف بتقسيم الديون غير المنتظمة إلى ثلاث فئات هي:

- ديون دون المستوى.

- ديون مشكوك في تحصيلها.

- ديون رديئة^[1].

^[1] حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل الثانية، الجزء الثاني، بيروت، لبنان، 2005. ص 36-37

ويوضح الجدول 22 والجدول (23) كيفية تكوين المخصصات وطبيعتها النسبية وفق أنواع القروض^[2]:
يوضح تكوين المخصصات وطبيعتها النسبية استناداً إلى أنواع القروض:

جدول 22 تكوين المخصصات وطبيعتها استناداً إلى نوع القرض

قروض منتظمة				
شروط التصنيف	مقبولة	دون المستوى	مشكوك في تحصيلها	رديئة
مدة التأخير في السداد		6 أشهر	9 أشهر	12 شهر
المخصص	3%	20%	50%	100%

المصدر : نشرات صندوق النقد العربي – أبو ظبي عن سلسلة الكتيبات الصادرة عن امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2004، ص 11
جدول نسب التخصيصات وفق نوعية القروض

جدول 23 نسب المخصصات وفق نوع القرض

حالة القروض المنتظمة	نسبة المخصص	حالة القروض غير المنتظمة	نسبة المخصص
1-مخاطر منخفضة	صفر	قروض دون المستوى	20%
2- مخاطر معتدلة	1%	قروض مشكوك في تحصيلها	50%
3-مخاطر مرضية	1%	قروض رديئة	100%
4- مخاطر كافية	2%		
5-مخاطر مناسبة	2%		
6- مخاطر مقبولة	3%		
7- مخاطر تحت المتابعة	5%		

المصدر: نشرات صندوق النقد العربي – أبو ظبي عن سلسلة الكتيبات الصادرة عن أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، 2004 ، ص 11
ويجب مراعاة بعض الاجراءات المصرفية فيما يتعلق بمنح الائتمان وهي^[3]:

1-وجود سياسة ائتمانية معتمدة وواضحة المعالم من قبل مجلس الإدارة للمصرف، وتوزع على كافة المسؤولين عن قرار منح الائتمان، و تتضمن معايير محددة لغرض تحديد الجدارة الائتمانية (قدرة الاقتراض) للعملاء، والتي تتحدد اساسا لمنح الائتمان، لاسيما إن الجدارة الائتمانية تتحدد من خلال ما يسمى (**c⁶**) وهي عبارة عن قدرته الإيرادية **Capacity**، والضمانات **Collateral**، والظروف الاقتصادية **Conditions**، وقابليته الرقابية **control** وسماته الشخصية **Character**، وما يمتلك من أموال منقولة وغير منقولة **capital**.

^[1]الخطيب، سمير، قياس إدارة المخاطر بالبنوك، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، جلال حزي وشركاء، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 112

^[2]نشریات صندوق النقد العربي – أبو ظبي عن سلسلة الكتيبات الصادرة عن أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية 2004، ص 11.

^[3]Bagchi, S.K.– Credit Risk Management –7st.Ed.–JAICO Publishing House –2004– Newdelhi India, 2004 ،

2-مراجعة جميع التسهيلات الممنوحة للزبائن مرة واحدة كل ستة أشهر، أو كل سنة، والتي من خلالها يتم متابعة الزبائن المتعثرين، وإعداد تقرير فصلي عنهم يتم عرضه على لجنة متابعة وتحصيل القروض أو مجلس الإدارة.

3-وجود نظام جيد لتقييم المخاطر (عن كل ائتمان ممنوح) على حدة ونسبة التركيز بالنسبة للزبون الواحد، والأطراف المرتبطة به، والصناعة والآجال ومدى تناسب العائد مع درجة المخاطرة، مع تحديث هذا النظام باستمرار بيانات ومعلومات حديثة تراعي (دخل وموارد الزبائن الذاتية)، كي يتمكن المصرف من تقييم قدرة الزبون على إيفائه بالتزامات، أو قدرته على السداد.

4-متابعة الائتمان بعد منحه للتأكد من استخدامه في الغرض الذي منح من أجله، تأتي أهمية الرقابة والتدقيق الداخلي للتأكد من تنفيذ شروط الموافقات الائتمانية، ورفع التقارير عن الممارسات التي لا تتفق مع الاجراءات السليمة في منح الائتمان.

يعتبر خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد، فالتغير في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل بالمصرف يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين، كذلك قدرة الفرد على السداد تختلف وفقاً للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الفرد، ولهذا تقوم المصارف بتحليل الائتمان، ولكن لسوء الحظ فإن القدرة على السداد تنهار لدى المقترض قبل أن تظهر في المعلومات المحاسبية، لذلك يعتبر استثمار المصرف في الأوراق المالية أقل خطراً نظراً إلى أن المقترضين عادة ما تكون جهات حكومية أو شركات قوية تفصح عن معلوماتها المالية كل فترة زمنية قصيرة^[1].

هكذا نجد إن المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف ومن أكثرها حدوثاً لارتباطها بالنشاط الرئيسي للمصرف، والمتمثل في اقتراض الأموال وإعادة اقراضها. وإن من الأهمية بمكان الاعتراف أولاً، بأن أي عملية إقراض تكتنفها أخطار معينة وتفاوت هذه الأخطار تبعاً لكل عملية، ومن ثم يجب على المصرف أن يحاول كل ما في وسعه منع هذه الأخطار من أن تصبح حقيقة واقعة، لأنه إن لم يفعل فلن يحقق العائد الذي يريجه، وقد تقود هذه الأخطار إلى خسارة الأموال الممنوحة أيضاً، لذا فإن المصرف يقدر خطر منح الأفراد قرضاً، فيعمد إلى تحليل قدرة المقترض على السداد. فالتغير في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل بالشركة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين، ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف، كذلك فإن قدرة العميل على رد الدين تختلف وفقاً للتغيرات التي تطرأ على التوظيف، وصافي ثروة العميل. ولهذا السبب تقوم البنوك بتحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدة، لتقييم قدرة المقترض على سداد القرض.

2-: مخاطر السيولة^[2]:

قبل التطرق إلى مخاطر السيولة لابد من تحديد مفهوم السيولة، فالسيولة تعني، (مدى امتلاك المصرف لأموال متاحة لمواجهة ومقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين وسحوبات الودائع من قبل المودعين) أما مخاطر السيولة

[1]الشاهد، سمير، حماد، طارق عبد العال، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، اتحاد المصارف العربية، 2000، ص39،

[2]التميمي، أرشيد فؤاد وسلام، أسامة عزمي. - الاستثمار في بالأوراق المالية (تحليل وإدارة) - دار المسيرة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، الأردن. 2004،

يمكن تعريفها إنها (التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لرأس المال المصرف الناتجة عن صعوبات المصرف في الحصول على الأموال المتاحة بشكل موازٍ، وكذلك عن طريق الاقتراض أو بيع الموجودات).

إن من محددات قدرة المصرف على الوفاء بما عليه من التزامات هو مدى كفاية الأرصدة النقدية وشبه النقدية، خاصة الاحتياطي الثانوي الممثل في أوراق مالية يسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر، ومن هذا المنطلق على إدارات المصرف أن تتجنب الإفلاس نتيجة قيامها بتصفية جزء كبير من احتياطياتها الثانوية أو تصفية قسم من موجوداتها الأخرى لتلبية السحوبات أو لمنع اقتراض جديد وعليه ينبغي اتخاذ الإجراءات المناسبة للوقاية من هذه المخاطر لتقوم الإدارة بتتويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات مع مراعاة متطلبات السيولة، والاحتفاظ برصيد نقدي والموجودات السائلة فالمصارف التي تخطط سيولتها وتحدد حاجتها المستقبلية للسيولة في الظروف الاستثنائية تستطيع أن تواجه خطر السيولة دون التعرض للإفلاس.

إن مخاطر السيولة توضح لنا العلاقة بين متطلبات السيولة للمصرف لغرض تلبية سحوبات المودعين، وانتهاز الفرص الملائمة من أجل منح القروض وزيادتها، مقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة من بيعها للموجودات، أو تسهيل بعض الموجودات التي تمتلكها بخسارة، أو الحصول على مطلوبات إضافية. وغالباً ما تقوم المصارف ولغرض معالجة النقص في السيولة إلى الاستثمار بالأوراق المالية قصيرة الأجل لتحقيق ميزتين، أولهما سهولة تسيلها، وبالتالي إعانة الاحتياطيات الأولية عند الحاجة إلى النقد، وثانيهما الحصول من خلالها على عائد نتيجة الاستثمار في هذه الأدوات المالية.

إذ إن الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل، يعني التخلي عن الربحية العالية، من خلال الاستثمار في الأدوات المالية طويلة الأجل، علماً أن الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل مرتفعة السيولة ونتيجة لذلك يكون العائد قليلاً

وعليه فإن نسبة السيولة العالية في المصرف تشير إلى مخاطر أقل، وربحية أقل بالمقابل سيولة قليلة يرافقها عائد أكبر ونسبة خطر مرتفعة لذلك تعد مشكلة التعارض بين السيولة والربحية هي أهم المشكلات التي تواجه إدارة المصارف لأنها من خلال حل هذه الإشكالية تصل إلى ربحية في أعلى مستوياتها وخطر أدنى حدوده ومستوى مقبول من السيولة.

على العموم فإن المصارف تهتم وخصوصاً الكبيرة منها بإدارة السيولة، والتي تعد أحد المكونات الرئيسية لإدارة الموجودات والمطلوبات، والتي تهتم بإدارة السيولة وتراعي في ذلك آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات المختلفة، كي لا تحدث أزمة السيولة.

وقد اهتمت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بهذا الموضوع وحددت وثيقة خاصة بشأنها لضمان احتفاظ المصرف بسيولة كافية، وبشكل يضمن سلامة الوضع المالي للمصرف من خلال مراعاة الآتي:

1- الاحتفاظ بمقادير كافية من الأرصدة النقدية وشبه النقدية.

2- أعداد سياسة ملائمة الاستحقاق للتدفقات النقدية.

3- توزيع استخدامات الأموال بشكل ينسجم مع ودائع الجمهور.

وعلى هذا الأساس يجب الاعتماد على ملائمة آجال الاستخدامات المالية مع آجال مصادرها لكون موضوع السيولة المصرفية يتوقف على أسلوب استثمار الموجودات (الاستخدامات) والذي يستهدف تحقيق ربحية مثلى

وتأثيره في تحديد مستوى السيولة، وبما أن مصادر أموال المصرف الخارجية ترتبط بموجوداته من جهة توظيفها، وتحديد استحقاقها، والتأكد من إمكانية تسيلها. فإنه في ضوء الحاجة إلى إيجاد توافق بين آجال مصادر واستخدامات هذه الأموال تقع على إدارة المصرف مسؤولية ضبط عناصر موجوداته، واحتفاظه بقدر كافٍ من الأموال الجاهزة على شكل سيولة وذلك لمواجهة عناصر ملحة من مطلوباته ومنها على وجه الخصوص ودائع الجمهور. كما تم تعريف مخاطر السيولة بأنها: هي مخاطر عدم توافق تواريخ الاستحقاق بين التدفقات النقدية الداخلة، والتدفقات النقدية الخارجة، وعدم قدرة المصرف على بيع أحد موجوداته، أو إعادة التمويل من السوق في أي وقت يتعرض به للخطر بسبب انعدام السيولة الكافية لموجودات المصرف، أو انعدام السيولة في السوق، أو عدم ملائمة المقترضين^[1].

وهي المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها أثر على إيرادات المصرف ورأس ماله الناشئة عن عدم قدرة المصرف مقابلة التزاماته عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة وتظهر هذه المخاطر عندما لا يتوفر لدى المصرف السيولة الكافية لمقابلة الالتزامات. وبالتالي على المصرف إعداد سياسات شاملة للسيولة تأخذ بعين الاعتبار النشاطات داخل الميزانية وكذلك النشاطات خارج الميزانية وعلى المصرف توفير الإجراءات والسياسات المناسبة المتعلقة بالسيولة كذلك العمل على وضع الحدود المناسبة التي تتناسب مع حجم المصرف ودرجة تعقيد وتنوع نشاطاته وكذلك توفر نظام مراقبة وقياس مخاطر السيولة مقدماً ليتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتصويب الوضع وهذا يتطلب توافر نظام معلومات قادر على توفير المعلومات اللازمة لقياس أو مراقبة وضبط مخاطر السيولة الحالية والمستقبلية، وتزويد إدارة المصرف بالتقارير اللازمة بهذا الخصوص^[2].

وتزداد أهمية إدارة السيولة في البنوك، حيث من الممكن أن يعني الفشل في المحافظة على السيولة إلى فشل المؤسسة المالية. وتهتم البنوك وخاصة الكبيرة منها بإدارة السيولة، والتي تعتبر أحد المكونات الرئيسية لإدارة أصول وخصوم المصرف. لذا كونت المصارف لجنة خاصة لإدارة الأصول والخصوم والتي تهتم بموضوع إدارة السيولة وتراعي في ذلك آجال استحقاقات الأصول والخصوم المختلفة تجنباً لحدوث أزمة سيولة^[3].

بمعنى آخر، تنشأ مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف عن التدفقات النقدية الخارجة، من هذا المفهوم لم يُعد تدبير احتياجات السيولة عن طريق تحويل الأصول إلى نقدية هو السبيل الوحيد، بل اتجهت المصارف لتوفير سيولتها عن طريق إدارة جانب الالتزامات من خلال الحصول على ودائع جديدة أو الاقتراض من السوق المالي أو من البنوك المحلية والمراسلين بالخارج. هذا وتتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسيين هما: كمية الأموال المطلوب لتغطية الاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة من السيولة، والسعر المعروض لتوفير هذا القدر من السيولة، فالمصرف عندما يتعرض للخطر عليه البحث عن مصادر للحصول على الأموال التي تجنبه مخاطر الإفلاس واستناداً لذلك يلجأ إلى:

1- الاحتياطات الثانوية

2- استدعاء القروض الممنوحة للمصارف الأخرى

^[1]Meihuizen, Hanne, Principles Of Liquidity Risk Management And Supervision, Amf/Fsi Seminar, Abu Dhabi, 2010, P2-3

^[2]الكراسنة، إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد الدولي، معهد الدراسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006، ص39.

^[3]حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية-موسوعة بازل الثانية - الجزء الثاني، رياض الصلح، بيروت، لبنان، 2005، ص42

3- الاقتراض من مصرف سورية المركزي

بعدها يضغط للحصول على:

1- قروض من المصارف المحلية

2- الحصول على قروض بالقطع الأجنبي من المصارف المراسلة في الخارج

تتحقق مخاطر السيولة نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية على النحو التالي^[1]:

العوامل الداخلية:

- ضعف تخطيط السيولة من حيث عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة من إمكانية التحول لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات حقيقية، يجب الوفاء بقيمتها دون وجود موارد سائلة كافية لعدم التحوط المناسب لها.

العوامل الخارجية:

- حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد القومي وما يستتبعه من تعثر بعض المشروعات، وعدم قدرتها على سداد التزامات للبنوك الدائنة في مواعيد استحقاقاتها.
- الأزمات الحادة التي تنتاب الأسواق المالية.
- والمقاييس المستخدمة لقياس مخاطر السيولة للمصرف على النحو الآتي²:

$$1- \frac{\text{النقد والأرصدة المملوكة في المصارف}}{\text{الموجودات الكلية}}$$

$$2- \frac{\text{الموجودات النقدية سندات الحكومة}}{\text{الموجودات الكلية}}$$

$$3- \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}}$$

$$4- \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{الودائع}}$$

$$5- \frac{\text{الموجودات قصيرة الأجل}}{\text{الودائع}}$$

3- مخاطر السوق:

^[1]الشاهد، سمير، حماد، طارق عبد العال، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، اتحاد المصارف العربية، 2000، ص42،

²Ritter, Lawrence S., Silber, Willain L., And Udell, Gregory F., " Principles Of Money, Banking, and Financial Markets", Addison Wesley Longmont, Inc., Tenth Ed, 2000:229

- **هي المخاطر المنتظمة** التي تنشأ نتيجة التغير في الظروف الاقتصادية والسياسية، أي التغير في المناخ الاقتصادي والسياسي العام للدولة وهذه المخاطر ينعكس تأثيرها على كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة، حيث هي الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في أسعار، ومعدلات السوق المالي (أسعار الأصول، أسعار الفائدة، أسعار الصرف). تكمن خطورة مخاطر السوق أنها لا تنتج بالضرورة عن أداء ضعيف للمصرف، أو بيع أدوات مالية أو أصول، وإنما تنتج عن التغيرات المعاكسة أو التي ليست في صالح المصرف.

- والمقاييس المستخدمة لقياس مخاطر السوق للمصرف على النحو الآتي:-
- قيمة الموجودات المدونة في الدفاتر المصرفية إلى القيمة السوقية المقدرة لنفس الموجودات.
- حق الملكية المدونة في الدفاتر المصرفية إلى حق الملكية (سعرها أو قيمتها) في السوق¹.

أهم المخاطر السُّوقية:

- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة
- مخاطر تقلبات أسعار الصرف
- ومخاطر تقلبات أسعار الاوراق المالية
- ومخاطر تقلبات أسعار السلع^[2]

أ-مخاطر تغير سعر الفائدة:

وهي إحدى أنواع مخاطر السوق التي تحدث نتيجة تغير أسعار الفائدة، وعدم ملائمة استحقاقات الموجودات والمطلوبات التي يمتلكها المصرف.^[3] حيث أن تقلب أسعار الفائدة صعوداً وهبوطاً، يدل دلالة واضحة على تغير عوائد وقيمة الموجودات والمطلوبات لدى المصرف.

وتعرف بأنها مخاطر انخفاض عوائد الفوائد من الموجودات المربحة وارتفاع تكاليف مصادر الأموال مما يؤدي إلى تقليل هامش الفوائد وصافي الدخل، ويعود الفارق بين عوائد الفوائد وتكاليفها إلى قرارات الإدارة حول مكونات محافظ المصرف.^[4]

وعلى هذا الأساس فإن مخاطر أسعار الفائدة أصبحت من الموضوعات المهمة التي تشغل بال المصرفيين جميعهم، مما حدا ببلجنة بازل للرقابة المصرفية أن تضع خطوط دلالة على المصارف اتباعها لإدارة مخاطر أسعار الفائدة وسيتم دراسة هذه المخاطر وكيفية إدارتها بالتفصيل في الفصول القادمة.

ب-**مخاطر أسعار الصرف:** وهي المخاطر التي تنشأ بسبب التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات، أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات^[1]. حيث تسعى المصارف إلى توظيف جزء من

156. ¹ Rose, Peter S., " Commercial Bank Management , Producing and Selling Financial Services ", Boston: Homewood , IRWIN, 1991.

^[2]حشاد، نبيل، 2005، مرجع سبق ذكره، ص38

^[3]مطر، محمد وسيم فايز، إدارة المحافظ الاستثمارية - دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، الأردن، 2005، ص42.

^[4]شماخ، خليل، طبيبة المصرف المعاصر ودوره في الاقتصاد الوطني، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، 2008، ص 350

أموالها في استثمارات أجنبية بهدف زيادة الأرباح من جهة، وتنويع محفظة أصولها لتخفيض المخاطر من جهة أخرى فإن التقلب في أسعار بيع وشراء (تبادل) العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية في حالة امتلاك المصرف لموجودات مقومة بالعملات الأجنبية، خصوصاً في ظل التقلبات الحادة التي تشهدها أسواق العملات الأجنبية يعرض المصرف لهذا النوع من المخاطر^[2].

. ج-مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية:

هي المخاطر الناتجة عن تقلب قيمة الأداة المالية بسبب تغير الأسعار بالسوق سواءً أكان ذلك راجعاً لعوامل خاصة بالأداة المالية نفسها، أو بمصدرها، أو كانت راجعة لعوامل تؤثر على كافة الأوراق المالية المتداولة بالسوق^[3].

د-مخاطر تقلبات أسعار السلع:

وتشمل السلع من المعادن ومنتجات الطاقة والسلع الزراعية. وهذه السلع خاضعة للتقلبات على المدى القصير، بسبب الانحرافات اليومية والدورية والطارئة في العرض والطلب، إلا أن هذه التقلبات تعود للتوازن على المدى الطويل. غالباً ما تكون مخاطر السوق في السلع أكثر تعقيداً وأكثر تقلباً من مخاطر السوق في كل من أسعار الفائدة وأسعار العملات. علاوة على ذلك فإن أسواق السلع قد تكون أيضاً أقل سيولة من الأسواق المالية الأخرى، ولذلك فإن التغيرات في العرض والطلب على السلع والمخاطر الناجمة عنها ليس لها تأثير دراماتيكي أكبر على الأسعار والتقلبات^[4].

ولا يوافق الباحث وجهة النظر السابقة بأن مخاطر السوق في السلع هي أكثر خطورة منها في أسعار الفائدة والصرف، بل ترى بأن مخاطر تقلبات أسعار السلع المادية هي أقل خطراً من مخاطر أسعار الفائدة، ولذلك فإن صافي عائد الفوائد يشكل الدخل الرئيسي لنشاط المصرف، وبالتالي فإن التغيرات في أسعار الفائدة السوقية الآتية سيكون أثرها مباشراً وأكبر على دخل المصرف من تأثير المتاجرة بالسلع، إلا إذا تمت المتاجرة في المشتقات في أسواق السلع فيمكن أن يتزايد خطرهما، رغم أن هذا الخطر يبقى أقل من خطر التحوط في أسواق النقد، وأسعار الفائدة بالمشتقات المالية لأنه يصعب التنبؤ به على المدى المنظور. ومن جهة أخرى إذا ازدادت أسعار جميع السلع أو انخفضت فإن ذلك سيؤثر على الأداء المصرفي ففي حال ارتفاع الأسعار فإن هذا الحدث سيؤثر على تكاليفها، بالمقابل إذا انخفضت أسعار السلع فإن ذلك سيؤدي انخفاض أسعار السلع التي تنتجها المقترض وقد تؤثر على كفاءته الاقتصادية وقدرته على السداد.

^[1] حماد. طارق عبد العال، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص206

^[2] عبدالله، خالد أمين، الطراد، اسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، مرجع سابق ص115

^[3]IASB(F), International Accounting Standards Board Foundation, IAS 32, (Rvised At 1998), Financial Instruments, Exposures And Presentation, Finalized And Resolved Copy – For Publication, Faculty, Ksu, Edu.Sa/72465/Arabic/Doclib8/Las32fin.Doc.23/10/ 2001 <Paragraph42-49

^[4]Al Janabi, Mazin, A M, 2009, Commodity, Price Risk Management : Valuation Of Large Trading Portfolios Under Adverse And Illiquid Market Settings, Journal Of Derivatives & Hedge Funds, Vol. 15-5-2009:P16,

4-: مخاطر التشغيل:

هي مخاطر الخسارة المباشرة (انخفاض الأرباح الحالية) أو غير المباشرة (انخفاض بالأرباح الممكنة أو المستقبلية) الناتجة عن عدم كفاية أو فشل الإجراءات الداخلية، أو الكوادر البشرية، أو النظام أو أحداث خارجية. فالعنصر المهم في هذا التعريف هو التركيز على أثر الخسائر التشغيلية. حيث تؤدي المخاطر التشغيلية إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، مما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المنشأة، وهكذا فإن مخاطر التشغيل ترتبط عن قرب بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين، لأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها المصرف، لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام المصرف في تقديم المنتجات والخدمات الكفاء^[1]

ومن أهم عوامل المخاطر التشغيلية:

أ - عدم كفاية أو فشل نظام المعلومات.

ب-عدم كفاية أو فشل الإجراءات الداخلية والرقابة.

ج-أخطاء بشرية أو الاختلاس

د-كوارث طبيعية مفاجئة^[2]

وبالتالي وهي عبارة عن الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو وجود خلل في أنظمة الضبط الداخلي أو بسبب أحداث خارجية، فهذه المخاطر تنشأ نتيجة لأخطاء بشرية أو عدم قدرة الأنظمة على تغطية حجم العمل أو عدم ملائمة الإجراءات و الضوابط، كالخسائر الناتجة عن الاختلاس ومخالفة أنظمة الرقابة والكوارث الطبيعية.

إن إدارة المصرف تركز في أنشطتها التشغيلية على سير الأعمال ودراسة طلبات الاقتراض والتأكد منها ووجود المنشآت والأعمال الإنتاجية أو الخدمية التي تستطيع تسديد القروض الممنوحة لها وبالمقابل وجود أنظمة مصرفية تقنية متطورة لمنع الاختلاس والتلاعب بالأنظمة

ومخاطر الأنظمة الالكترونية الحديثة بهدف ضبط كل عمليات التلاعب التي تظهر في المؤسسات المالية.

5-: مخاطر رأس المال:

تتمثل هذه المخاطر بعدم كفاية رأس المال لحماية مصالح المودعين والمستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة. حيث يتعين على السلطة الرقابية تعيين حدود لرأس المال المطلوب بحيث يشمل كافة المخاطر التي يتحملها المصرف وقدرته على استيعاب الخسائر، وألا تكون أقل من الحدود التي حددها اتفاق بازل لكفاية رأس المال المصرفي وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والتشغيل، والمخاطر الأخرى المحتملة^[3].

[1]الشاهد، سمير، حماد ، طارق ، عبد العال، مرجع سابق، 2000، ص44.

[2]R.Gallati, Reto, Risk Management And Capital Adequacy, McGraw- Hill Companies, Inc, 2003, P289-290

[3]محمود، عبد العزيز محمود، الإطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من قبل لجنة بازل، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وابعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العرب، 2003، ص78

وتمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات ويعجز عن الوفاء بالالتزامات، حينما تصبح حقوق المساهمين سالبة، وهي تتحدد بالفرق بين القيمة السوقية لأصولها والقيمة السوقية لخصومها، وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول، ويلاحظ أن المصرف الذي يملك حقوق مساهمين تساوي 10% من الأصول على سبيل المثال يستطيع الصمود أمام انخفاض كبير في قيمة الأصول أكثر من المصرف الذي يمتلك 6% فقط من الأصول كحقوق مساهمين^[1]. فمخاطر رأس المال ترتبط بمخاطر جودة الموجودات وجميع مخاطر الصرف الأخرى فزيادة المخاطر التي يتحملها المصرف، يزيد مقدار رأس المال المطلوب لكي يتمكن من مزاولة نشاطه، كما تتأثر مخاطر رأس المال بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها المصرف^[2].

ويمكن قياس مخاطرة رأس المال بمعرفة نسبة تغطية رأس المال للموجودات. وترتبط مخاطرة رأس المال بعلاقة طردية مع مضاعف الرافعة (معامل الرفع المالي Leverage Multiplier) ومع العائد على حقوق الملكية حيث تؤدي الزيادة في الرفع المالي إلى زيادة مخاطرة المصرف. وذلك في إطار التوازن بين المخاطرة والعائد في إدارة أموال المصرف. ذلك لأن زيادة الرفع المالي، بعد حد معين، يعني ارتفاع المطلوبات (الودائع، الاقتراض من الغير....) قياساً بحقوق الملكية وضعف قدرة الأخيرة على تحمل الخسائر العاملة وغيرها من المخاطر التي تدعمها حقوق الملكية. في حين يؤدي انخفاض مستوى الرفع المالي، مع بقاء العائد على الموجودات ثابتاً، إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية ويمكن قياس مخاطرة رأس المال بمعرفة نسبة تغطية رأس المال للموجودات. وترتبط مخاطرة رأس المال بعلاقة طردية مع مضاعف الرافعة (معامل الرفع المالي Leverage Multiplier) ومع العائد على حقوق الملكية حيث تؤدي الزيادة في الرفع المالي إلى زيادة مخاطرة المصرف. وذلك في إطار التوازن بين المخاطرة والعائد في إدارة أموال المصرف. ذلك لأن زيادة الرفع المالي، بعد حد معين، يعني ارتفاع المطلوبات (الودائع، الاقتراض من الغير....) قياساً بحقوق الملكية وضعف قدرة الأخيرة على تحمل الخسائر العاملة وغيرها من المخاطر التي تدعمها حقوق الملكية. في حين يؤدي انخفاض مستوى الرفع المالي، مع بقاء العائد على الموجودات ثابتاً، إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية³.

6- مخاطر استراتيجية:

المخاطر الاستراتيجية هي المخاطر الناتجة عن اتخاذ البنك لقرار ما قد يكون قرار خاطئ يؤدي إلى خسارة البنك، أو قد يفقده مكاسب وذلك من خلال الفرصة البديلة، وبالنسبة للمخاطر الناتجة عن مخاطر عدم اتخاذ القرار، كان من الممكن أن تؤدي إلى تحقيق مكاسب للبنك أو درء مخاطر يتعرض لها البنك ومن أمثلتها

^[1]الشاهد، سمير، حماد، طارق عبد العال، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، اتحاد المصارف العربية، 2000، ص44.

^[2]حماد، طارق عبد العال، تقييم أدار البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص95.

³ Evanoff, Douglas D., and Wall, Larry D. "Measures of the Riskiness of Banking Organizations: Subordinated Debt Yields, Risk-Based Capital, and Examination Ratings", Federal Reserve Bank of Atlanta, Working Paper 2001-25, November 2001. Evanoff, Douglas D., and Wall, Larry D. "Measures of the Riskiness of Banking Organizations: Subordinated Debt Yields, Risk-Based Capital, and Examination Ratings", Federal Reserve Bank of Atlanta, Working Paper 2001-25, November 2001.

المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة بدخول أسواق جديدة، أو الخروج من أسواق حالية. وعلى مستوى نشاطات البنك قد تكون المخاطر الناتجة عن القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الاستثمار^[1]. وبالتالي فإن المخاطر الاستراتيجية تؤثر على إيرادات المصرف وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي وتحمل إدارة المصرف المسؤولية الكاملة عن هذه المخاطر، وتعتبر السياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل حاسمة لمعرفة القطاعات التي سوف يقوم المصرف بالتركيز عليها على المدى القصير والطويل وبالتالي لابد من وجود إرشادات تبيين توقيت وإجراءات مراجعة استراتيجيات المصرف وتحتاج إدارة المخاطر الاستراتيجية القوية توافر أنظمة معلومات كي تتمكن إدارة المصرف من المراقبة والتنبؤ بالظروف الاقتصادية الحالية والمستقبلية مثل النمو الاقتصادي، التضخم، اتجاه أسعار العملة، الخ وتحتاج إلى أنظمة رقابة داخلية لضمان سلامة المصرف من المخاطر الاستراتيجية^[2].

واستناداً لوجهة نظري فإن المخاطر الاستراتيجية قد تؤدي إلى تراجع أعمال المصرف وانتشاره في السوق المصرفية وانحساره، وتخصه في مجال معين بدلاً من أن يصبح مصرفاً كبيراً مما يؤدي لصغر حجمه والإبقاء على أعمال محدودة، وكم من الأمثلة التاريخية التي توضح أن إدارة المصرف بتخوفها من التطور السريع اتخذت قرارات مصيرية دفعت بالمصرف للانطواء أو عدم التوسع الأمر الذي أدى إلى تراجع حجم أعماله وأرباحه.

7-: مخاطر دولية:

وهي المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون بالعملة الأجنبية والتي تكون في سوق العملات الأجنبية. ويمكن تجنب أو الحد من هذه المخاطر وتخفيضها عن طريق إجراء تحليل على وضعية المتعامل معهم ومراقبة مجموع المبالغ التي يمكن منحها كائتمان للأطراف الأخرى، كما ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار المخاطر الخارجية، الممكن حصولها من جراء التعامل الدولي، وتكمن هذه المخاطر في إمكانية تغيير القوانين إخراج العملة الأجنبية في الدول وحصول مصاعب في التحصيل، لذا ينبغي على كل مصرف أن يحدد قيمة المخاطر المتوقع تحملها لدى كل دولة معتمداً بذلك على وضعها المالي وإمكانية إصدارها القيود على إخراج العملة، كما ينبغي متابعة مخاطر تغير الأسعار في سوق العملات الأجنبية والتي تنتج عند أخذ مركز مالي إذ إن الاحتفاظ بمراكز معينة قد تؤدي إلى حصول مخاطر عدة يجب أخذها بعين الاعتبار ومحاولة السيطرة عليها وتقبلها ما أمكن^[3].

إضافة إلى ذلك فإن الركود والتضخم الدولي وانهيار البورصات العالمية يؤثر على المصارف المحلية كذلك تؤثر الاضطرابات السياسية والحروب في أقاليم ومناطق أخرى على العمل المصرفي مهما كان حجمها وتطورها لذلك على إدارة المصرف أن تأخذ المخاطر الدولية بعين الاعتبار كي لا تتعرض لمخاطر الافلاس أو تراجع الأرباح أو أي أثر يؤدي لتراجع تطور المصرف.

8-: المخاطر القانونية:

[1] حشاد، نبيل، إدارة المخاطر المصرفية-موسوعة بازل الثانية - الجزء الثاني، رياض الصلح، بيروت، لبنان، 2005، ص 43

[2] الكراسنة، إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد الدولي، معهد الدراسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006، ص 37

[3] الشمري، صادق، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، حلب، سوريا.

وتحدث نتيجة مخالفة المصرف للقوانين والأنظمة الصادرة عن السلطات النقدية كالمصرف المركزي ومجلس النقد والتسليف^[1].

تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين والقواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسل الأموال أو نتيجة عدم التحديد الواضح والدقيق للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية، ومنها عدم توافر مثلاً قوانين حماية المستهلكين أو عدم المعرفة باتفاقيات لاستخدام وسائل الوساطة الالكترونية على سبيل المثال^[2]. و"تنتج أيضاً هذه المخاطر عن مخالفة المصرف للقوانين الأعمال والأسس القانونية للعمل المصرفي المتعاقد عليها في الدولة التي يعمل فيها المصرف مما يعرض المصرف للخسائر و المخاطر"^[3].

9-: مخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية:

تتميز الصناعة المصرفية بالتطور المستمر واستخدام التكنولوجيا الحديثة، ولذا فإن تقديم الخدمات أو الأنشطة الالكترونية أصبح يستحوذ على فكر البنوك حتى تستطيع أن تحتل مركزاً جيداً في المنافسة فيما بينها وعلى الرغم من أن العمليات المصرفية الالكترونية لها العديد من المزايا، سواء بالنسبة للعميل أو بالنسبة للمصرف إلا أن تقديم الخدمات الالكترونية يكتنفها العديد من المخاطر التي يجب على البنوك إدارتها بشكل جيد^[4].

وتتشأ هذه المخاطر نتيجة عدم التأمين الكافي للنظم، مما يترتب عليه عمليات اختراق لأنظمة المصرف، واستغلالها، أو عدم ملائمة تصميم النظم، أو إنجاز العمل، أو أعمال الصيانة، وعدم السرعة في حل المشاكل وصيانة النظم، إضافة لمخاطر تنتج عن إساءة الاستخدام من قبل العملاء لهذه الخدمات الالكترونية، نتيجة عدم إحاطتهم بالمعرفة الكافية لاستخدامها^[5].

10-: مخاطر السمعة:

هي احتمال وجود رأي عام سلبي عن اجراءات وممارسات المصرف، التي قد تسبب انخفاض في قاعدة العملاء، أو تقاضي أمام المحاكم والتكاليف المترتبة جراء رفع الدعاوي، أو انخفاض الإيراد، أو انخفاض السيولة، أو هبوط كبير في القيمة الاقتصادية للمصرف في السوق. وتعتبر سمعة المصرف من أكثر الأصول قيمة وأصعبها حماية. وبشكل أكثر تحديداً، فإن تجنب الأحداث التي ممكن أن تضر بسمعة المصرف تقع في مجال المخاطر التشغيلية. على كل حال فإن معظم الشركات الكبيرة تركز جهودها على تعزيز سمعتها من خلال التحوط بكفاءة اتجاه الخطر المستقبلي، ويمكن تقييم هذه التحوطات من خلال قاعدة التكلفة والفائدة. وأكثر من ذلك فإن استجابة المصرف لضرر سمعته الفعلي ممكن أن يكون منظماً وعقلانياً. ومن المحتمل أن يصمم ويستخدم طرق نموذجية رسمية، والأمر الحاسم في هذا الموضوع يتطلب دعم وجود نظام إدارة مخاطر سمعة فعال، يتضمن تعريف

^[1] محمد، علي محمد ، 2005 ، إدارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية ، أطروحة دكتوراه ، تخص إدارة أعمال ، جامعة القاهرة ، مصر ، ص

10.

^[2] الخطيب، سمير، قياس إدارة المخاطر بالبنوك، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، جلال حذى وشركاه، الاسكندرية، مصر . 2005، ص247

^[3] حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية-موسوعة بازل الثانية - الجزء الثاني، رياض الصلح، بيروت، لبنان، 2005، ص44.

^[4] حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، 2005، مرجع سبق ذكره. ص42

^[5] الخطيب، سمير، قياس إدارة المخاطر بالبنوك، مرجع سبق ذكره، 2005. ص249

وترتيب القوانين طبقاً للفوائد من الإصلاح والعلاج، وبالرغم من أهمية نظام إدارة المخاطر بالنسبة لبقاء الشركة على قيد الحياة، فإن مقدار مخاطر السمعة لا يزال في مراحله الأولى^[1].

يرتبط نجاح المصارف في أعمالها بالسمعة التي تؤسسها كمؤسسات جديدة بالثقة وكلما زاد اعتماد المصارف على التكنولوجيا الجديدة في تقديم خدماتها، كلما زاد انكشافها لمخاطر السمعة (Reputational Risks) التي يمكن أن تنشأ في الحالات التالية:

- فشل المصرف في إرساء شبكة موثوقة وآمنة لتقديم هذه الخدمات؛

- تقديم خدمات غير كفوءة؛

- عدم انتظام تقديم الخدمة؛

- نقص متطلبات الإفصاح اللازمة للعملاء أو عند حدوث انتهاك للخصوصية.

يمكن أن تنشأ هذه المخاطر أيضاً عند حدوث اختراقات أمنية على موقع مصرف ما على شبكة الإنترنت، والتي تؤدي إلى فقدان ثقة العملاء أو السوق بمقدرة المصارف بشكل عام على الإدارة الكفوءة والسليمة للمعاملات المصرفية الإلكترونية

يتوجب على المصارف لكي تتفادى مخاطر الإضرار بسمعتها، أن تسعى إلى وضع معايير لأنشطتها المصرفية الإلكترونية، وأن تقوم بمراقبة ومراجعة هذه الأنشطة والخدمات بصورة دورية ومنظمة، وأن تضع خطط تمكنها من الاستمرار في تقديم خدماتها، وأن تعمل على إرساء علاقة وطيدة مع العملاء من خلال إرشادهم عن المخاطر المحتملة في العمليات المصرفية الإلكترونية، وكيفية استخدام هذه الخدمات بالشكل الأمثل، وكيفية تجنب المخاطر الأمنية، وتقديم نصائح فنية لمواجهة أي تحديات أثناء استخدام هذه الخدمات، إلى جانب آلية التعامل مع المشاكل التي قد تحدث، وكيفية استخدام الأسماء والأرقام السرية.

استخدام وسائل الدعاية والإعلان وإجراء الندوات التي تسوق لكافة الخدمات والتسهيلات المصرفية وتقديم الميزات التشجيعية والخدمات المميزة للعملاء لتحسين سمعة المصرف وتوسيع انتشاره في السوق المصرفية

وبعد عرضنا لأنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات المصرفية، نلاحظ أنه لا يمكن الفصل بين هذه المخاطر التي يتعرض لها المصرف، حيث ترتبط جميع المخاطر التي تم ذكرها سابقاً فيما بينها وتترك آثاراً متشابهة، فمثلاً مخاطر عدم قدرة العميل على السداد، التي قد تكون ناتجة عن تغيرات في سعر الفائدة السائدة في السوق، مع اختلاف آجال استحقاق كل من الأصول والخصوم للمصرف، وبالتالي يكون المصرف غير قادر على تمويل أصوله بتكلفة مناسبة مما يعني أزمة سيولة. ومثلاً سوء إدارة أحد البنوك لمحفظة القروض لديه سيعرضه إلى زيادة المخاطر الائتمانية، الأمر الذي سوف يضعف من قدرته على إعادة تمويل أصوله، وبالتالي مخاطر سيولة، مما يرتفع معه خطر الإفلاس.

وعليه فإن كافة أنواع المخاطر تتداخل فيما بينها وينتج عنها مخاطر سيولة ومخاطر في ملء رأس المال، فعندما تنشأ مشكلة تعثر العملاء مثلاً وتظهر مخاطر الائتمان سيؤدي ذلك إلى مخاطر السمعة، التي تؤدي إلى

^[1]K, Ong, Michale, Risk Management, A Modern Perspective, Academic Press Is An Imprint Of Elsevier, Usa, 2006.P209-210.

تراجع ثقة المودعين والعملاء والمساهمين في المصرف، مما يؤثر سلباً على سيولة المصرف وذلك أن المودعين سيقومون بسحب ودائعهم، كما تؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة على القروض وانخفاض القدرة التفاوضية لإدارة المصرف مع العملاء المقترضين مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الفائدة على المصرف مقارنة بالمصارف المنافسة، وينعكس ذلك سلباً على هامش الفائدة الصافي بالمصرف، وستظهر مخاطر سعر الفائدة. ناهيك عن ظهور مخاطر السعر التي ستؤدي إلى انخفاض في قيمة الأسهم في السوق، وكل ذلك سينعكس سلباً على إيرادات المصرف وملاءته وعلى الأداء في نهاية المطاف، لذلك يجب أن يتم تقييم المخاطر وفق أسس علمية سليمة وبشكل متكامل مع بعضها البعض على مستوى محفظة المصرف المعرضة للمخاطر، والتنبؤ بها وإدارتها وقياسها بمؤشرات ملائمة حتى يتم إدارتها بشكل كفء وفعال.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية

2-2-1- مفهوم إدارة المخاطر المصرفية وأهدافها الأساسية في القطاع المصرفي:

يُمارس القطاع المصرفي دوراً هاماً وحيوياً في دعم ونمو الاقتصاد الوطني والارتقاء به إلى مستويات منافسة للقطاعات الاقتصادية الدولية. وعليه وأمام هذا التحدي، كان لابد من الارتقاء بأداء المصارف لتتمكن من البقاء والنجاح في ظل المعطيات والمخاطر المستقبلية، وبالتالي ونتيجة للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف من خلال نشاطها الرئيسي المتركّز على عمليات الإقراض والاستثمار، ونتيجة لعدم إدراك إدارات المصارف لتلك المخاطر، ذات الاحتمالات المرتفعة والمتنوعة، فإن المشكلة تتعمق بشكل أكبر وأعظم، مما يجعل استخدام الأساليب والسياسات الكفيلة بمواجهة تلك المخاطر وإدارتها يشكل مسألة مهمة وملحة لإدارات تلك المصارف.

من هنا برزت الحاجة إلى تطوير أنظمة هذه المصارف ونماذجها، والرقابة فيها وتأمين التزاماتها ضمن إطار عملي وعلمي مدروس، من أجل تحديد مستوى المخاطر التي يستطيع به المصارف والعمل على تعديله، أو تخفيضه إلى الحد المرغوب، الأمر الذي أدى إلى بروز وظهور ما يسمى بإدارة المخاطر المصرفية وقد اختلفت وجهات نظر الكثير من الباحثين والاقتصاديين والمصرفيين في تحديد مفهوم إدارة المخاطر والتي يمكن تعريفها على الشكل التالي:

وقد عرّف معهد المدققين الداخليين الأمريكي إدارة المخاطر كما يلي: هي عملية تحديد، تقييم، إدارة، ومراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة، وذلك بهدف تزويد المنشأة بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المنشأة المخطط لها^[1].

وعرفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات الأمريكية إدارة المخاطر بما يلي: هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر، وتحديدّها، وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان ما يلي:

- فهم المخاطر.
- أن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.
- أن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف.
- أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.
- أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.
- أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
- أن حوافز الأداء المطبقة في المصرف منسجمة مع مستوى المخاطر^[2].

^[1]SAS Institute Inc SAS and all other SAS Institute Inc. product or service names are registered trademarks or trademarks of SAS Institute Inc. in the USA and other countries. ® indicates USA registration. Other brand and product names are trademarks of their respective companies, 2010, P9

^[2]Financial Services Roundtable, Op Cit, June, 1999, P5

❖ وعرفت إدارة المخاطر كذلك بأنها:

جزء من ثقافة المؤسسة، فهي هيكل من الإجراءات والعمليات التي تدار من أجل مواجهة الفرص والتهديدات ودراسة الآثار المترتبة على كل منها، ويتم تحقيق ذلك من خلال عملية إدارة المخاطر التي تحتوي على التطبيق المنهجي والعملي لسياسات وإجراءات وعمليات الإدارة من خلال تحديد وتحليل وتقييم ومعالجة ومراقبة المخاطر وتوصيل النتائج عنها^[1].

كما تعرف إدارة المخاطر المصرفية بأنها المدخل العلمي للتعامل مع المخاطر من خلال تحديد الخسائر المحتملة وتصميم وتطبيق الإجراءات التي تقلل حصول الخسارة أو التأثير المالي للخسائر التي يمكن أن تحدث^[2].

لذلك فإن المصارف تقبل المخاطر إذا كانت ضمن الإطار الذي يوافق عليه مجلس الإدارة لغرض تحقيق الأرباح، فمن خلال إدارة المخاطر في المصرف فإنها توازن بين الاستراتيجيات البديلة خصائص العائد/ والمخاطرة، وهدف تعظيم ثروة حملة الأسهم، ولعمل هذا فإن المصارف تدرك في ضوء اختلاف أنواع المخاطر وتصنيفها أن تأثير استراتيجية استثمارية معينة على ثروة حملة الأسهم يعتمد على التأثير في المخاطر الكلية للمصرف حيث أن الهدف الأساسي للمصرف هو تعظيم القيمة السوقية لثروة حملة الأسهم في ظل القيود التي تحكم العمل المصرفي من حيث المنافسة السوقية والمتغيرات الاجتماعية وجوانب التنظيم والتشريع القانوني في ضوء قيمة ووقت ومخاطر التدفقات النقدية التي تعد من أحد الجوانب المهمة للمصارف، وهذه القيود وهذا الهدف يرتبط بإدارة المخاطر المصرفية وفق منظور استراتيجي أي أن استراتيجية إدارة المخاطر تعتمد على نظرة تكاملية شاملة تشمل هدف المصرف والبيئة المحيطة به التي تمثل القيود لإدارة المخاطر المصرفية الأساسية التي تشمل مخاطر الائتمان، ومخاطرة سعر الفائدة، ومخاطر السيولة، والمخاطرة التشغيلية، ومخاطر رأس المال، ومخاطرة التزوير، والسرقة والاحتيال^[3].

أما المخاطر من الناحية المالية فأنها تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية إذ أن كل مؤسسة أو مصرف يفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة.^[4]

واستناداً إلى تعاريف إدارة المخاطر يشق الباحث تعريفاً لإدارة المخاطر كما يلي: وهي عبارة عن عملية يقوم من خلالها القائمين على إدارة المصارف بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر المحيطة بأعمال أنشطتها المختلفة، ومن ثم قياسها وتقييم آثارها المالية، والاستجابة لها من خلال الحد منها أو التقليل من آثارها إلى الحد المقبول من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

2-2-2- التغيرات في بيئة الصناعة المصرفية وقواها المؤثرة:

تقف الصناعة المصرفية على أعتاب تحولات مهمة، وحيوية وبدأت تلوح في الأفق بفعل تغيرات عديدة في بيئة الصناعة المصرفية الحديثة، التي نتجت بفعل قوى عديدة أثرت فيها فلقد تغيرت بيئة الصناعة المصرفية منذ

^[1]Cooper, Dale&Others, Opcit, 2005, P3

^[2]Vaughan, Emmett. J. &Vaughan, Theres –Fundamentals Of Risk And Insurance – John Wiley & Sons Inc.9th. Ed. U.S.A.2003. P15

^[3]Sarkar A.N. –Strategic Business Management And Bankink –1st.Ed.– Deep And Deep Publications Pvt. Ltd–2005 – Newdelhi – India–253

^[4]Websters new twentieth century dictionary, 2nd. ed.1999 u.s.a.1996. p 182

الثمانينات وحتى الوقت الحاضر بشكل متسارع، وأثرت في المصارف من حيث طبيعة العمليات والوظائف والأنشطة والاستراتيجيات والسياسات التي تعتمد عليها مما زاد من الحاجة إلى سياسات واستراتيجيات لإدارة المخاطر المصرفية تعمل على استخدام العديد من الأدوات والوسائل المؤثرة التي تمكنها من احتواء هذه المخاطر. ومن خلال متابعة البيئة المصرفية سنلاحظ العديد من المتغيرات والقوى التي تعد بمثابة عوامل لزيادة الاهتمام بإدارة المخاطر^[1].

في المصارف برزت هناك قوى أساسية أو اتجاهات كما يصفها البعض أدت إلى تغيرات في الأدوار التي تمارسها المصارف (كدور الوساطة - الوكيل الكفيل - والمدفوعات) وفي طبيعة العمليات، والأنشطة المصرفية والخدمات التي تقدمها وزادت من الاهتمام بدراسة إدارة المخاطر، وهذه القوى أو الاتجاهات هي^[2]:

1-زيادة حدة المنافسة: (Increased Competition)

لا نعني هنا المنافسة كمفهوم وإنما هي زيادة حدة المنافسة في مجال جذب واستقطاب الودائع وكذلك في مجال منح القروض والإئتمان وخدمات المدفوعات إضافة لمنافسة المؤسسات غير المصرفية وما تقدمه من خدمات مصرفية.

2-الصيرفة الاستثمارية: Investment Banking

إن من النشاطات المهمة والحيوية التي جعلت المصارف تركز جهودها هو نشاط الصيرفة الاستثمارية أي من خلال الدخول إلى مجالات الاستثمار المختلفة كوساطة ومتاجرة وكأدوات داخل الميزانية وخارجها.

3-إزالة القيود وإعادة التنظيم: Deregulation And Reregulation

وتعد من القوى المهمة والأساسية التي تميزت برفع الكثير من القيود والحوجز التي تقيد النشاطات المصرفية مما أدى إلى دخول المصارف إلى مجالات مصرفية ومالية عديدة لم تكن ضمن أنشطتها السابقة.

4-الابتكار المالي: (Financial Innovation)

ويُعدُّ من القوى المهمة والحيوية في بيئة الصناعة المصرفية الحديثة، التي تميزت بزيادة جوانب الإبداع والابتكار في الأدوات المالية والمصرفية، وكأن أبرزها ما يعرف بالمشنقات (derivatives). المشنقات وهي أدوات مالية متنوعة ذات طابع مخاطرة عالي، وقد زادت المصارف من التعامل بها كالخيارات (options)، والمستقبليات (futures)، والعقود الآجلة (Swaps)، وهي ما تسمى البنود خارج الميزانية (Balance - Sheet Off)، والتي أصبحت قيمتها تفوق قيمة البنود داخل الميزانية في كثير من المصارف.

5-التسنيذ (التوريق) Securitization:

وتعد من المتغيرات والقوى الحديثة التي غيرت من فلسفة إدارة الأموال في المصرف، إذ من خلالها يمكن للمصارف أن تجعل الموجودات عديمة أو قليلة السيولة أو موجودات ذات درجة سيولة تامة، من خلال تحويل الموجودات معينة (قروض ذات جدارة ائتمانية عالية أي مضمونة السداد) إلى سندات يكتتب بها الجمهور، وتستثمر المصارف مبالغها في ممارسة أنشطتها المصرفية المختلفة.

^[1]Koch, Timothy W. &Macdonald, Scott-Management Of Banking -6thed- Thomson South Western- 2006, U.S.A 34-38

^[2]Fraser, Donald.&Gup, Bentone.&Kolari, James W. Commercial Banking, (The Management Of Risk -2ed-South - Western College Publishing -2001, P10-14

6-العولمة (Globalization):

تعد إحدى القوى المهمة التي زادت من التقارب العالمي وزالت العديد من القيود، ومنحت مجالات العمل المصرفي، والمالي توسعاً مما أدى إلى دخول المصارف إلى أسواق جديدة وإلى تنامي نشاطها وخدماتها المختلفة بشكل واسع، مما أدى بالنتيجة إلى زيادة حدة درجة المخاطرة التي تواجه أنشطتها وعملياتها.

7-التقدم التكنولوجي (Technology Advanced):

وهي إحدى القوى المهمة والأساسية التي غيرت من آلية التعامل المصرفي، فبعد أن كان النشاط المصرفي في منظمة يتم وجهاً لوجه مع الزبون وأصبح يتم من خلال التقدم التكنولوجي يدعى أو يسمى بالمصرف الافتراضي (Virtual Bank) أي المصرف الذي ليس له مكان محدد أو ثابت، وإنما موقعه على شبكة الأنترنت أو من خلال ما يسمى بالصيرفة الإلكترونية (E-Banking) والتي زادت عملياتها بشكل كبير في التسعينات من القرن الواحد والعشرين مما زاد من مخاطر العمل المصرفي.

وهكذا نستنتج أن هذه القوى أو الاتجاهات قد زادت من درجة المخاطرة التي تواجهها مما يستوجب إيجاد إدارة متخصصة لإدارة المخاطر المصرفية لذلك علينا معرفة مفهوم إدارة المخاطرة لتتمكن من إيضاح الجوانب المتعددة والمرتبطة به.

2-2-3:- أهمية إدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر ليست ظاهرة، لكن أهميتها قد تنامت بشكل كبير في الوقت الحاضر بعد الأزمات المالية العديدة التي حدثت كأزمة جنوب شرق آسيا والمكسيك والأرجنتين، وآخرها الأزمة المالية العالمية مما حدا بالسلطات الرقابية والجهات الاشرافية الدولية وبنك التسويات الدولية (BIS) أن تعمل بجد بهدف الوصول إلى نظام إدارة مخاطر ذي هيكلية جيدة.

لذلك فإن أهمية إدارة المخاطر تبرز من خلال النقاط التالية:^[1]

- 1-أن المخاطر تزداد عبر الزمن في الأعمال وخصوصاً في البيئة المعولمة وفي الصناعة المالية والمصرفية.
- 2-تساعد على تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم في ضوءها تحديد خطة وسياسة العمل المصرفي.
- 3-الثورة التكنولوجية التي أدت إلى إيجاد مخاطر جديدة متعددة للمصرف نتيجة توجه العمل المصرفي إلكترونياً مما أدى إلى ظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالصيرفة الإلكترونية.
- 4-الحاجة إلى تنمية وتطوير الميزة التنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر في الربحية.
- 5-تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر في ربحية المصرف من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر.
- 6-المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير المناسبة.

^[1]Bagchi, S.K.-Credit Risk Management – 7st.Ed. – Jaico Publishing House– Newdelhi India, 2004. p7-8

2-2-4: قواعد إدارة المخاطر المصرفية:

نظرا لأهمية إدارة المخاطر قامت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تضم في عضويتها 125 مصرفا ومؤسسة مالية، بتشكيل لجنة فرعية تحت اسم "لجنة قواعد إدارة المخاطر" والتي كلفت بوضع دليل للقواعد العامة لإدارة المخاطر في المصارف التجارية. ويمكن تلخيص هذه القواعد التي يطلق عليها القواعد والمبادئ العامة السبعة لإدارة المخاطر كما يلي [1]:

1-مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا: Board Of Directors And Senior Management Responsibility

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر والمستوى المقبول من المخاطر على مستوى المنشأة ككل من قبل الإدارة العليا، ويتم اعتماد السياسات والحد المقبول من المخاطر وإقرارها من قبل مجلس الإدارة بحيث تتضمن تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياسها والرقابة عليها. ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد أن عملية قبول المخاطر والسياسات الموضوعية تتماشى مع توقعات المساهمين والمالكين، ومع الخطط الاستراتيجية للمصرف، هذا بالإضافة إلى الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية، ووجود فهم واضح لثقافة المنشأة لعملية إدارة المخاطر لدى كافة المستويات الإدارية المختلفة. ويكون لتحديد مستوى المخاطر المقبول على مستوى المصرف انعكاسات هامة على تحديد استراتيجيات المصرف في التعامل مع المخاطر وفي إنجاحها، ولكي تكون فعالة، يجب أن تكون هذه متناسقة مع مستوى المخاطر المقبول من قبل المساهمين والإدارة ومجلس الإدارة، ولكي تكون قابلة للتنفيذ، لابد من توصيلها إلى كافة المستويات الإدارية واعتبارها جزء لا يتجزأ من ثقافة المصرف في التعامل مع المخاطر والمستوى المقبول منها.

يجب على الإدارة تحديد مستوى المخاطر المقبول على مستوى المصرف ككل وعلى مستوى الأنشطة الفرعية، ويتم التعبير عن مستوى المخاطر القابلة للقياس الكمي على شكل سقف أو حدود عليا (ومن الأمثلة على ذلك مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية)، أما المستويات المقبولة من المخاطر النوعية غير القابلة للقياس الكمي فإنه يتم التعبير عنها من خلال قواعد وأسس عامة (ومن الأمثلة على ذلك مخاطر عدم الالتزام بالمعايير السلوكية والأخلاقية).

ويجب أن تتمتع السياسات ومستوى المخاطر المقبول بالمرونة بحيث تستطيع الإدارة تعديلها بما يتناسب مع التطورات الممكن حدوثها.

ويجب أن تتم مراجعة السياسات والمستوى المقبول من قبل الإدارة بشكل مستمر وإعادة تقييمها على أساس منتظم كلما تبين وجود تغييرات جوهرية في الافتراضات التي بني عليها، و تحديد هذه السياسات، ومستوى المخاطر المقبول على مستوى المصرف.

2- إطار عملية إدارة المخاطر (Framework For Managing):

[1](Financial services roundtable, op cit, june, 1999, pp, 15-20)The Financial Services Roundtable "Subcommittee On Risk Management Principles", Guiding Principles in Risk Management for US. Commercial Banks, June 1999, Washington, D.C
www.fsround.org

يجب أن يكون لدى المصرف إطاراً مرجعياً لعملية إدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمول والاتساق، ويجب على الإدارة أن توفر الموارد البشرية والمالية الكافية لدعم إطار هذه العملية من أجل ضمان فعالية عملية إدارة المخاطر.

ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أن كافة المخاطر قد تم تحديدها وإدارتها بما يتوافق مع توقعات الإدارة العليا، والإبلاغ عنها بما يضمن اتخاذ كافة الإجراءات التصحيحية اللازمة وفي الوقت المناسب.

وفي هذا المجال، فإن الإطار العام لإدارة المخاطر يجب أن يساعد على وضع نطاق لتحديد جميع المخاطر التي يجب إدارتها، وخطوات عملية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات والأدوار للأفراد الذين يتولون هذه العملية، ويجب أن يكون هذا الإطار قوياً بما يكفي لمعالجة جميع المخاطر المادية، وأن يتسم بالمرونة الكافية، لاستيعاب التغير أو التوسع في بيئة الأعمال وأن يكون إطاراً فاعلاً لإدارة المخاطر، وأن يتضمن نظاماً لمراجعة المخاطر بشكل منتظم.

ويجب كذلك أن يضمن إطار إدارة المخاطر أن جميع المخاطر المختلفة قد تم تحديدها فعلاً وإن كانت غير جوهرية، كما أن سياسات وإجراءات إدارة المخاطر يجب أن تغطي كلاً من تحديد المخاطر، وتقييمها وقياسها، ومراقبتها، والإبلاغ عنها، والرقابة المستمرة عليها، بالإضافة لتحديد من هم المسؤولين عن صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بها.

وتشمل عملية تقييم المخاطر كافة المستويات الإدارية المختلفة وذلك لتستطيع الإدارة تحديد المستويات والأنشطة التي تحتوي على مخاطر جوهرية وذات تأثير كبير على أعمال المصرف، لتمكين الإدارة من اتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف منها في الوقت المناسب، وتوفير رقابة أكثر وبشكل مستمر على هذه الأنشطة.

3- تكامل عملية إدارة المخاطر (Integration Of Risk Management):

يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض، وذلك بهدف التمكن من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وإدارتها بشكل جيد وسليم، لذلك فإن التحليل السليم يتطلب تحليل وتقييم المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظراً لأن هناك تداخلاً بين المخاطر التي يواجهها المصرف. ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أن عملية إدارة المخاطر تتم بشكل مستمر على مستوى المنشأة ككل، بهدف معرفة التداخل والترابط بين المخاطر المختلفة وتحديد الآثار المترتبة عنها، لتستطيع الإدارة اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المخاطر.

وإن المخاطر تتداخل وتتفاعل فيما بينها بحيث أن بعضها تؤثر على غيرها، وبعضها يرتبط بغيرها، (على سبيل المثال، تأثير المخاطر التشغيلية على مخاطر الائتمان والترابط بين مخاطر السوق ومخاطر الائتمان)، لذلك تتطلب بعض الأنشطة التجارية وضع منهج متكامل منذ البداية عند إدارة المخاطر لتحديد الترابط والتداخل فيما بينها والآثار الناتجة عنها، وهناك بعض الأنشطة تتميز بخصوصية معينة بحيث تدار مخاطرها بشكل منفصل عن باقي المخاطر.

4- محاسبة خطوط الأعمال (Business Line Accountability) :

من المعروف أن أعمال المصرف تقسم إلى خطوط أعمال والمقصود بذلك الأنشطة المختلفة المشكّلة لعمل المصرف، وتقع مسؤولية إدارة المخاطر في كل نشاط على عاتق من يتولى إدارته كما هو الحال بالنسبة

لمسؤوليته عن أعمال نشاطه من أرباح أو خسائر، لذلك وكما يتم محاسبته عن نتائج هذه الأعمال فإنه محاسب ومسؤول عن النتائج السلبية للمخاطر المحيطة بأعمال هذا النشاط.

يهدف هذا المبدأ إلى التأكد من توفر الفهم والإدراك للمدراء المسؤولين عن اتخاذ القرار في الأنشطة المختلفة بالمخاطر المترتبة على اتخاذ القرارات الخاطئة، وتأثيرها على أهداف المنشأة ويجب أن تقوم الإدارة بمساءلتهم عن الخسائر المرتبطة بتحقيق هذه المخاطر، وأن توفر تدقيق مستقل وكافي للرقابة عليها في الوقت المناسب، والتشجيع على عدم اخفائها والتستر عليها من قبل أحد العاملين في المنشأة.

لذلك فإن إدارة المخاطر ليست مسؤولية فردية تقع على عاتق الموظف المعني بإدارة المخاطر، وإنما مسؤولية تكافلية لكافة المستويات الإدارية.

5- تقييم وقياس المخاطر (Risk Evaluation/Measurement)

ينبغي تقييم جميع المخاطر بصورة وصفيّة وبشكل منتظم ودوري، ويجب أن يتم التقييم والقياس بطريقة كمية كلما كان ذلك عملياً وممكناً، وأن يأخذ تقييم المخاطر بالحسبان تأثير الأحداث المحتملة الحدوث. يهدف هذا المبدأ إلى فهم وإدراك الإدارة لحجم وطبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها، من خلال تحويلها إلى لغة الأعمال والأرقام، مما يسمح لها باتخاذ القرارات الصحيحة وتطبيق الاجراء المناسب للتعامل مع المخاطر المختلفة.

ليس كل المخاطر يمكن قياسها وتحويلها إلى أرقام بسهولة، فبعض المخاطر يكون خيار القياس الكمي غير متاح، وهنا لابد من وضع اجراءات نوعيّة تساعد في تقدير وتقييم مثل هذه المخاطر، وفي كلا الحالتين يجب أن يتم التقييم على أساس منهجيات وأساليب واضحة وسليمة تساعد الإدارة على تحديد الآثار المترتبة عن المخاطر المختلفة واحتمال وقوعها.

كما يجب تزويد الإدارة ومجلس الإدارة بشكل منتظم وفي الوقت المناسب بالطرق المستخدمة في التقييم والقيود المفروضة على هذه الطرق والمنهجيات، والافتراضات التي تقوم عليها أسس تقييم وتقدير المخاطر، و الإجراءات المطلوب اتخاذها ليم التقييم بشكل سليم.

وعلى الشخص الذي يتولى إدارة المخاطر أن يكون على معرفة ودراية بما تعنيه المنهجية المستخدمة في إدارة وقياس المخاطر، وأثرها المحتمل على عمل المصرف، والاهتمام اللازم بالمخاطر ذات الأثر الكبير التي يجب اطلاع الإدارة العليا عليها مباشرة دون تاخير.

6- المراجعة المستقلة (Indpcndent Review):

يجب أن تتولى تقييم المخاطر قسم يتوفر فيه الشروط التالية:

أ- أن يتمتع بالاستقلالية التامة.

ب- أن يكون لديه السلطات والصلاحيات والخبرات الكافية لتقييم المخاطر.

ج- القدرة على اختبار فعالية أنشطة إدارة المخاطر.

د- رفع التقارير وتقديم التوصيات العلاجية لضمان فعالية عملية إدارة المخاطر.

تهدف هذه القاعدة إلى التأكد من أن الأشخاص الذين يتخذون القرارات المتعلقة بالمخاطر ويقومون بإدارتها نيابة عن المنشأة هم ليسو وحدهم الذين يقومون بذلك، فهناك قسم مستقل بالقياس والرقابة على المخاطر ويقيم فعالية عملية إدارة المخاطر.

وأهم مبدأ في القسم المسؤول عن التدقيق أن يتمتع بالاستقلالية التامة التي تسمح له بتوصيل النتائج التي توصل إليها عن عملية إدارة المخاطر ضمن تقارير إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

7- التخطيط للطوارئ (Contingency Planning):

يجب أن يكون هناك سياسات وعمليات وإجراءات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة والظروف الطارئة، ويجب أن يتم اختبار كفاءة هذه السياسات والعمليات عند الضرورة. حيث يهدف هذا المبدأ إلى التأكد من استعداد المنشأة لتحديد ومعالجة الحالات غير العادية في الوقت المناسب وبشكل فعال. وعلى المصرف في حال التخطيط للطوارئ أن يجعل خطة الطوارئ شاملة لكافة أنواع المخاطر التي من الممكن حدوثها، (على سبيل المثال، تحديد استراتيجية التعامل مع القضايا المرفوعة ضد المنشأة، وكيفية الخروج أو التعامل مع الصفقات في ضوء الأزمات المالية العالمية) هذا بالإضافة إلى ضرورة مراجعة خطة الطوارئ بشكل دوري ومنتظم.

2-2-5- أهداف إدارة المخاطر :

الهدف من إدارة المخاطر في المصارف هي ضمان عدم تعرض كل من محافظ الأصول والالتزامات، والمراكز التجارية والأنشطة الائتمانية والتشغيلية، للخسائر التي قد تهدد استمرارها، وتساعد إدارة المخاطر على ضمان التقليل من احتمال التعرض للمخاطر ومن آثارها السلبية على رأسمال المصرف ومركزه المالي^[1]. كما تهدف إدارة المخاطر إلى التنبؤ بالأحداث المرتقبة والمخاطر المحتملة وقياس هذه المخاطر وتقدير الخسائر التي يمكن أن تتأتى عنها، وإدارتها من أجل إبقاء هذه المخاطر عند مستوى معين يمكن للمصرف أن يتحملها ومن ثم مساعدة الإدارة العامة على اختيار النشاطات والأعمال المصرفية المنوي القيام بها^[2]. ويمكن الإشارة إلى أهداف إدارة المخاطر من خلال النقاط التالية:

- إعطاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع أقسام وفروع البنك.
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطرة التي قد يواجهها.
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي^[3].

لقد تحولت إدارة المخاطر المصرفية مع مرور الوقت من الإدارة التقليدية للسيولة وخطر الائتمان إلى إدارة العمليات المتعلقة بالميزانية.

ويعتقد معظم الخبراء في البنوك أن المخاطرة والائتمان توأم بمعنى ارتباط كل منهما بالآخر وهذا يعني أن البنوك لا تستطيع تقادي المخاطر وتعثر الديون بنسبة 100%، كما أن المخاطرة يجب أن تكون محسوبة من كافة

^[1]Berwick, Richard, Risk Management In Commercial Banks Of Vietnam, A Proposal Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of M. A. Nov.1, 2004, P6(مقالة).

^[2]إدريان، علي، مقالة بعنوان "الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 300، تشرين الثاني، 2005، ص69.

^[3]عبد العال حمادة طارق، حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف - الدار الجامعية - القاهرة - الطبعة الثانية. 2008،

الجوانب لضمان تحقق الأمان في العمل المصرفي. ونظرا لارتباط المخاطر بالائتمان وذلك ما أكدته الدراسات الائتمانية التي تقوم بقياس حجم المخاطرة التي قد يتعرض لها البنك فإن البنك يستطيع أن يتخذ بعض الاجراءات للحد من المخاطر من خلال تحري الدقة في اختيار العملاء واتخاذ الضمانات الكافية.

2-2-6- منهج عملية إدارة المخاطر :

لقد تم التوصل من خلال التعاريف السابقة بأن مصطلح "إدارة المخاطر" يشير إلى العملية التي تقوم بها المستويات الإدارية المختلفة في أية منشأة للحد من المخاطر المحيطة بأنشطتها المختلفة، وهذا لا يتم إلا من خلال منهج علمي وعلمي تستطيع من خلال هذه المستويات الإدارية من أن تدير هذه المخاطر وهذا هو المقصود من مصطلح "إدارة المخاطر".

ولتنفيذ عملية إدارة المخاطر بالشكل الصحيح والفعال لابد من تحديد الخطوات العلمية والعملية اللازمة لذلك ويطلق على هذه الخطوات (الإطار العام لإدارة المخاطر). كما يلي^[1]:

- 1- تعريف المخاطر :ويقصد بها فهم المخاطر والتعرف على النتائج غير الملائمة.
- 2- تقدير المخاطر : والمقصود هو تقدير احتمالات حدوث الخطر ووصف الخطر.
- 3- تقييم الخطر : ويقصد بها تقدير أثر المخاطر ومقارنة المخاطر مع المنافع المتأتية.
- 4- الحد من المخاطر: اتخاذ القرار المناسب بشأن المخاطر إما بقبولها أو التأمين ضدها أو تخفيضها أو وضع إجراءات رقابية للوقاية منها....الخ.

علماً بأنه لا يوجد نظام إدارة مخاطر فريد تعمل به كل المصارف، لأن المصارف تختلف حسب تركيبتها وحسب ظروف السوق. وعلى كل مصرف أن يطور ويصمم برنامج إدارة المخاطر الخاص به حسب احتياجاته وظروفه. وبغض النظر على تصميم برامج إدارة المخاطر، فإنه كل برنامج يجب ان يتضمن العناصر التالية :

1) تعريف المخاطر :

يهدف تعريف المخاطر إلى تحديد تعرض المصرف لعدم التأكد وهذا يتطلب معرفة جوهرية بالمصرف والسوق التي يشارك فيها، والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يتواجد فيها، ويتطلب الفهم السليم لأهداف المصرف الاستراتيجية والتشغيلية، ويشمل ذلك العوامل الحيوية لضمان نجاح المصرف والغرض والتهديدات المرتبطة بتحقيق تلك الأهداف، ويجب أن تتم عملية تعريف المخاطر بأسلوب منهجي لضمان تعريف جميع الأنشطة الهامة للمصرف وكذلك تعريف جميع الأخطار الناتجة عن تلك الأنشطة^[2].

2) قياس المخاطر :

يعتبر القياس الدقيق للمخاطر جزءاً جوهرياً من أنظمة إدارة المخاطر الفعالة، لأن عدم وجود نظام قياس للمخاطر يسبب عدم إمكانية الرقابة والضبط لمستوياتها في المصرف حيث الهدف من القياس هو التحديد الرقمي

^[1]Mc Connell, Patrik, & Blacker, Keith, An Approach To Modeling Operational Risk In Banks, Working Paper Series, Henley Management College Greenlan, 2000, Pp3-4

^[2]الجمعية المصرية لإدارة المخاطر، معيار إدارة المخاطر، ترجمة عن كل من هيئات إدارة الخطر الرئيسية في المملكة المتحدة وهي معهد إدارة المخاطر (IRM) وجمعية التأمين ومديري المخاطر (AIRMIC) والمنندى الوطني لإدارة المخاطر في القطاع العام (AL, ARM)، 2002، ص5.

للخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف. ويتم مبدئياً تحديد المخاطر بالأرقام، وذلك للحد بشكل عام من آثارها السلبية على ربحية المصرف ومركزه المالي.^[1]

(3) رقابة المخاطر:

على المصرف أن يصمم هيكل تنظيمي لوضع حدود للاتصالات من خلال وضع سياسات ومعايير وإجراءات تحدد خطوط السلطة والمسؤولية في المصرف. إن حدود الرقابة هذه يجب أن تكون أدوات إدارة ذات معنى بحيث يمكن تعديلها إذا تغيرت الظروف وتعرضت المخاطر. يجب أن يكون لدى المصرف إجراءات معينة لتحديد الصلاحيات، الاستثناءات أو التغيرات في حدود المخاطر عندما تكون مضمونة.

(4) ضبط ومتابعة المخاطر والتقرير عنها: يتوجب على المصرف أن يضبط مستويات المخاطر ليضمن مراجعة مراكز واستثناءات المخاطر في الوقت المناسب. ويجب أن تكون تقارير دقيقة ومؤقتة ومتواترة وغنية بالمعلومات المفيدة. كما يجب أن توزع للأشخاص المناسبين لاتخاذ الإجراء اللازم عند الحاجة¹.

باختصار إدارة المخاطر هي وسيلة منهجية لتحديد المخاطر، وترتيب أولوياتها وتطبيق الاستراتيجيات للتقليل منها وتتضمن هذه الوسيلة كل من الوقاية من المخاطر المحتملة والاكتشاف المبكر للمشاكل الفعلية والعمل على تصحيحها، وهي عملية مستمرة ويتم إشراك جميع الموظفين فيها وعلى جميع مستويات الأنشطة المختلفة، ويوضح الشكل التالي الضوابط الوقائية والاكتشافية والتصحيحية لعملية إدارة المخاطر.

^[1] الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيقي عملي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 21.

المبحث الثالث: ربحية المصارف ومعايير قياسها

تمهيد:

تسعى المصارف إلى تعظيم الأرباح وزيادة ثروتها ورفع قيمة أسهمها في السوق وبالتالي زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن، وتسعى أيضاً لتعظيم ثروة المساهمين وتحقيق أرباح ملائمة لا تقل عن المؤسسات الأخرى التي تتعرض لنفس المخاطر .

ولتحقيق أهداف المصارف في الربحية هناك عوامل عديدة تؤثر فيها منها عوامل داخلية (رأس المال، الموجودات، السيولة) وعوامل خارجية (العوامل السياسية، الاجتماعية والاقتصادية وغيرها ،) .

ولتحقيق أهداف المصرف في الربحية، ينبغي التمييز بين الربح والربحية، حيث أن الربح يعني ألا يقل مستوى الأرباح التي تحققها المشاريع الأخرى التي تتعرض لنفس المخاطر .

أما مفهوم الربحية فهو عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها وتقاس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات (الموجودات أو حقوق الملكية) التي ساهمت في تحقيقها وتعد الربحية ذات أهمية بالغة للمصارف لضمان استمرارية عملها ، حيث يتم تحقيق هدف الربحية من خلال قرارين هما :

1- قرار الاستثمار: وهو القرار الذي يتعلق بكيفية استخدام المصارف للموارد المتاحة لها بالاقتناء لمختلف أنواع الموجودات .

2- قرار التمويل: هو القرار الذي يتعلق بالحصول على الأموال اللازمة للمصرف لتمويل استثماراته في الموجودات وينعكس على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (ودائع ، حقوق ملكية) بشكل يمكنه من الحصول على عائد أكبر عند مستوى مخاطر مقبولة من قبل إدارة المصرف.

2-3-1- الربح والربحية في المصرف :

إن مصطلح الربح لدى المحاسب هو زيادة قيمة مبيعات الشركة من السلع والخدمات على تكاليف عوامل الإنتاج المستخدمة من إنتاج السلعة أو الخدمة، فالربح يساوي الإيرادات مطروحاً منها كافة التكاليف (أي ما يسمى بمبدأ مقابلة الإيرادات والتكاليف المحاسبية) وهناك مدخلان لتحديد صافي الربح بموجب هذا المبدأ:

أ: مدخل صافي الربح الشامل (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب) وبموجب هذا الدخل تعتبر كل عناصر الإيرادات والتكاليف عناصر ضرورية لتحديد صافي الربح سواء أكانت عناصر تشغيلية أو غير تشغيلية مثل الأرباح التي تجنيها الشركة من موارد لا علاقة لها بالعمل الذي تقوم به أو التكاليف التي تتكبدها في نواح لا علاقة لها بالعمل الأساسي الذي تقوم به ، مثل الأرباح التي تجنيها أو الخسائر التي تتكبدها عند بيعها لأصل ثابت أو تسويات خسائر السنوات السابقة .

ب- مدخل صافي الربح التشغيلي (صافي الربح قبل الفوائد والضرائب) وبموجب هذا المدخل فإننا نأخذ عناصر الإيرادات والتكاليف التشغيلية فقط بعين الاعتبار لأنها تمثل العوامل المهمة في تحديد صافي الربح ، ووجهة

النظر هنا هي أن النواحي التشغيلية هي التي تقيس قدرة الشركة على توليد الأرباح مما يجعل المقارنة مع شركات أخرى أو مقارنة نتائج سنة معينة بنتائج سنوات أخرى لنفس الشركة عملية ممكنة .
وهناك معيار مهم جداً لقياس الربحية من حيث مفهوم القوة الإيرادية
القوة الإيرادية هي قدرة المصرف على توليد الأرباح من العمل الأساسي الذي تقوم به، وهي عبارة عن قدرة الأصول على توليد الأرباح التشغيلية^[1]

2-3-2- مكونات العائد (الربح) المحاسبي :

1- مفهوم الربح من إيرادات النشاط الجاري (الربح العادي) :

يعد الربح ضمن هذا المفهوم هو عبارة عن الربح أو (صافي ربح النشاط) الناتج من مقابلة النفقات الاعتيادية والتي كانت ضرورية ولزامة لتكوين الإيرادات الاعتيادية التي تخص أو المتعلقة بالنشاط العادي وضمن نفس الفترة المحاسبية

يمكن تعريف الربح من مفهوم اقتصادي على أنه مقدار التغير في قيمة أصول الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة . أما من مفهوم محاسبي، فهو الفرق بين الإيرادات المتحققة من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تتكبدها هذه الوحدة خلال هذه الفترة^[2]. أو التعويض أو المكافأة التي يحصل عليها المستثمر عند توظيف أمواله تعويضاً عن مدة الانتظار والمخاطر المحتملة لرأس المال المستثمر ، معبراً عنها بنسبة مئوية من قيمة الاستثمار في بداية المدة^[3]

أما الربحية فهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحقّقها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعد الربحية هدفاً للمؤسسات ومقياساً للحكم على كفايتها ، سواء أكان ذلك على مستوى الوحدة الاقتصادية بشكل إجمالي أم على مستوى الأقسام بشكل جزئي^[4]

ويمكن قياس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح وعدة مقاييس، فقد تقاس بالعلاقة بين الأرباح والمبيعات ، أو من العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها ، حيث إن مفهوم الاستثمارات قد يأخذ عدداً من المقاييس كقيمة الموجودات (العائد على الموجودات) أو قيمة حقوق الملكية (العائد على حقوق الملكية) أو عدد أسهم الشركات " ربحية السهم الواحد"^[5]

في الاقتصاديات التي تحركها قوى السوق من المتوقع أن يسفر دور المصارف في مجال الوساطة المالية عن عائدات تكفي لتغطية النفقات المتكررة وتوفير الاحتياطات الكافية، مما يسفر عن ربح صافي يسهم في زيادة

^[1] كردي، أحمد السيد ، الفرق بين الفاعلية والكفاءة في الأداء ، ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 197

^[2] Jeter, D. C. and P. K. Chaney. (2012). **Advance Accounting**. New Jersey: John Wiley & Sons Inc, P46:

^[3] النعيمي عدنان تايه ، والتميمي ، أرشد فؤاد ، التحليل والتخطيط المالي : اتجاهات معاصرة ، الطبعة الأولى ، دار اليازودي ، عمان ، الأردن 2009 ، ص 90.

^[4] Vernimmen P.; P. Quiry; M. Dallochio and A. Salvi. (2011). **Corporate Finance: Theory and Practice**. John Wiley & Sons, Ltd: 227

^[5] Vernimmen, Quiry et al. 2011, P229:

رأس المال ورفع قيمة الأرباح ، ويقام المصارف بالاستثمارات المالية التي توظف في شراء موجودات مالية متمثلة بالأسهم والسندات وغيرها من الاستثمارات لتعطي أرباحاً للمستثمرين مع المحافظة على رأس المال ولذلك نجد أن الربحية تعد هدفاً أساسياً لجميع المؤسسات، وأمر ضرورياً لبقائها واستمرارها ، وغاية يتطلع إليها المستثمرون ، ومؤشراً يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة ، وهي أيضاً أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة ، لذا نجد أن جهداً كبيراً من الإدارة في المؤسسة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها ، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض للدرجة نفسها من المخاطر [1].

تعتبر الربحية الحافز الأساسي للاستثمار في أية عملية استثمارية ، والمبرر الذي يساعد في دفع عجلة الاستثمار في المصارف والتي تعمل على تحديد العوائد التي ترغب في تحقيقها في صورة هدف استثماري ، وهذا ما تطمح المصارف إليه عند تشكيل محفظة القروض التي تحتل الأولوية في استثمارات المصرف لما تحققه من مستويات ربحية مرتفعة. وتسعى المصارف إلى الحصول على مستويات مقبولة ومتאיده من العائدات في كافة استثماراتها ، وتركز بشدة على رفع مستويات الربحية والعوائد بناء على استراتيجيات عدة لتحسين العائد ورفع معدلاته إلا أن ذلك يترافق بمخاطر مرتفعة بسبب طبيعة العلاقة بين العائد والمخاطرة .

الربحية هي قدرة المصرف على تحقيق زيادة في قيمة الأصول المستثمرة، والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية متمثلة بالفوائد المقبوضة. [2].

فضلاً عن ذلك فإن استخدام الربحية أفضل من استخدام الربح لما توفره من أساس متماثل للمقارنة بين المصارف، فليس من المعقول المقارنة بين رقم الربح لمصرف كبير مع الربح لمصرف آخر صغير، إذ إن المقارنة سوف تكون غير موضوعية ، ولكن إذا ماتم استخدام أحد مقاييس الربحية ستوفر أساساً معقولاً ومقبولاً للمقارنة وتقييم الأداء والوصول إلى حكم سليم ولا لبس فيه .

1- إيرادات المصرف تتمثل بما يلي:

- الفائدة المقبوضة
- العمولات
- إيرادات بيع وشراء العملات
- إيرادات من الاستثمارات
- إيرادات أخرى متنوعة تشمل الإيرادات الناتجة عن عمليات ليست من طبيعة عمل المصرف مثل عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، والأرباح المحققة من بيع الأصول.

[1] Lumby, S. and C. Jones. (2011). *Corporate Finance Theory and Practice*. London: South Western.p 174

[2] أبو زعيتر، جاسل ، 2008، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997- 2004) رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين ، ص56

واستناداً للمعيار المحاسبي الدولي الثلاثين فإن الأنواع الأساسية للدخل الناشئة عن عمليات المصرف هي ^[1] :

- 1- إيرادات الفائدة
 - 2- رسوم الخدمات المصرفية
 - 3- العمولات
 - 4- نتائج التداول
- أما صافي الربح التشغيلي في المصرف هو صافي الفوائد (الفوائد المقبوضة - الفوائد المدفوعة) - المصارف الإدارية والعمولة .

2-3-3- أهمية الأرباح للمصرف:

يعتبر هدف الربحية من الأهداف الأساسية لجميع المصارف وهو ضروري لتحقيق بقائه واستمراره كما يعتبر هدف تحقيق الربح من الأمور الأساسية التي يتطلع إليها المستثمرون ومؤشر هام للدائنين وأداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدامها لموارده وتعرف الإدارة المالية الربح على أنه ذلك الربح الذي لا يقل في مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة ولتحقيق هدف الربح لابد للمدير المالي أن يحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر واستثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر .

إن هدف تحقق الربح وتعظيمه من أول ما تهتم به المصارف من خلال توظيف الأموال التي تحصل عليها والعمل على تخفيض نفقاتها وتكاليفها وتظهر أهمية الأرباح في المصرف من خلال الآتي:

- إن الأرباح مهمة لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها المصرف مثل مخاطر الائتمان والتصفية والسرقة ومخاطر سعر الفائدة.
- الأرباح ضرورية لملاك المصرف لزيادة قيمة ثروتهم واستثماراتهم في المؤسسات المصرفية.
- الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال والذي يستثمر في:
- إعادة استثمار الأرباح
- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب وزيادة رأس مال المصرف
- إعطاء المساهم عائد مقبول مما يزيد من ثقته في المصرف
- تقيس الأرباح أداء الإدارة
- تحقيق الأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع
- تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية وأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح.

تعد الربحية واحدة من أهم المؤشرات المالية للحكم على أداء أية مؤسسة مهما اختلف نوعها أو شكلها أو نشاطها، وعلى الرغم من أن هدف الإدارة المالية هو تعظيم القيمة السوقية لثروة أصحاب المشروع، فإن هذا

^[1]المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2010 ، دراسة دولية جديدة حول الحاكمية في المشاريع ، ص 551 ، من الموقع الإلكتروني http://www.ascasociety.org/Download_File.aspx?filename=/UpLoadFiles/bull-etins/d43586164352rsf_2-04.pdf 24/11/2018 02:07

الأمر يتحقق بالمصلحة من خلال تحقيق مستويات عالية من الربحية التي ستعكس بالإيجاب على تلك الثروة . ومن هنا فإن تعظيم الربحية أصبح وسيلة تؤدي إلى هدف تعظيم الثروة لأن استمرار تحققها سيؤدي إلى المحافظة على استمرار قيمة هذه الثروة من عوامل نقصان القيمة المتمثلة بالتضخم والقيمة الزمنية للنقود. لذلك تحاول غالبية إدارات المصارف الوصول إلى المستويات العالية في تحقيقها للأرباح وبعد مؤشر الربحية هدفاً أساسياً لجميع المصارف وأمرأ ضرورياً لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع إليها المستثمرون. والمؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المصرف كما يعد أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.^[1]

وقد أولى المحاسبون والمحللون الماليون والمقرضون أهمية خاصة وكبيرة للأرباح لكونها أحد المؤشرات المهمة التي تؤخذ بالاعتبار عند تقييم قوة أية مصرف، وموقفه المالي والمحاسبي ، ومدى استمراريتها في تحقيق تلك المستويات من الأرباح ، فضلاً عن ذلك ، فإن هناك عدداً من المخاطر الملازمة لتحقيق هذه الأرباح أضافت أبعاداً أخرى لأهمية دراسة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها . ومن جانب آخر تقوم المصارف في عالم الأعمال بأهمية متزايدة حيث إن دورها لا يخفى على أحد، إذ ارتبط وجود نظام مصرفي قوي ومتطور في أي بلد من البلدان بتطور أنظمتها الاقتصادية التي تعكس بالتأكيد على نواحي الحياة الأخرى كافة ، وهذا الأمر ينطبق بصورة واضحة.

2-3-4:- معايير قياس الربحية في المصرف:

تعد نسب الربحية المؤشر المالي ، والاقتصادي الذي يستخدم في تقييم أداء المصارف ، إذ أن الهدف الأساسي منه خلق الثروة للمالكين ، وتعطي نسب الربحية صورة عن الأداء المالي المتحقق فعلاً (الأرقام التي تؤثر على الربح ، مثل إيرادات المبيعات أو النفقات العامة) . ولغرض قياس ربحية المصرف ظهرت مجموعة كبيرة من النسب المالية ، من خلال تحليلها ، وتقييمها يمكن حساب ربحية المصرف بما يساهم في تعظيم قدرتها على تغطية المخاطرة ، أو تعظيم الثروة أو القيمة السوقية للسهم الواحد وتعد نسب الربحية واحدة من أصعب الاتجاهات للمصرف كمفهوم وقياس وذلك لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى يكون المصرف في مركز مريح ، إذ أن كثيراً من الفرص الاستثمارية تتضمن التضحية بالربح الحالي من أجل الحصول على ربح أكبر مستقبلاً ، وعلى سبيل المثال الخدمة الجيدة تتطلب كلف إدارية مرتفعة مما يولد ربحاً متدنياً في بداية الأمر فيصبح الربح الحالي ضعيفاً إلا أن ذلك قد يعني ارتفاع مستويات الربحية مستقبلاً^[2] .

للربح مفهوم محاسبي وآخر اقتصادي فمن الناحية المحاسبية هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة، وأما من الناحية الاقتصادية، فالربح هو عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرصة البديلة .

^[1]الطائي، سجي فتحي محمد، عبد الهادي ، شيماء وليد ، 2013 ، قياس مستوى ربحية المصارف الإسلامية وتحليلها في ظل الأزمة المالية العالمية / دراسة تحليلية لمجموعة البركة المصرفية للفترة 2010 -2004 ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 9 ، العدد 28

^[2]المشهداني ، ايمان شبحان عباس ، 2009، أثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف / دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة ، رسالة دبلوم عالي (غير منشورة) ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ص66

وتسعى المصارف إلى تحقيق هدف زيادة ثروة المالك عن طريق تحقيق أرباح ملائمة، أي لا تقل عن تلك التي تحققها المنشآت الأخرى ، والتي تتعرض للدرجة نفسها من المخاطر ، وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة ، وأرباح غير معدة للتوزيع . ولتحديد مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أمواله المستثمرة، فإنه يتم الاعتماد على عدة نسب التي هي موضع اهتمام المالك والمودعين ، إن المالك تهمهم النسب لأنها تحدد مقدار التغيير في ثروتهم وتهم المودعين والمقترضين ، لأن عدم كفاية الأرباح يعد مؤشراً على عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين ، وفيما يلي أهم نسب الأرباح :^[1].

1- العائد على الموجودات: (ROA) Return On Assets

من أوسع النسب التي تستخدم في قياس الأداء المالي في الصناعة المصرفية، إذ يبين قدرة الإدارة في الحصول على الودائع بتكلفة معقولة ، واستثمارها في استثمارات مربحة ويعبر هذا المعدل عن ربحية الليرة الواحدة من كل أصل يملكه المصرف. ويعد مؤشراً مالياً يكشف قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في موجوداته، ويسمى أيضاً العائد على الاستثمار لأنه مقياس لربحية كافة الاستثمارات في المصرف القصيرة والطويلة الأجل كما أنه يعكس كفاءة وفعالية الإدارة في تشغيل الموجودات ويعطي الثقة بإدارتها للأموال وسلامة القرارات الاستثمارية والتشغيلية المتخذة ويحسب من خلال قسمة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات ^[2]:

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \left(\frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}} \right) \times 100$$

2- معدل العائد على الودائع:

تقيس هذه النسبة معدل العائد على كل ليرة من أموال المودعين، ويبين مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من توظيف الودائع بمختلف أنواعها

$$\text{نسبة العائد على الودائع} = \left(\frac{\text{صافي الربح}}{\text{الودائع}} \right) \times 100$$

3- العائد على حق الملكية (ROE) Return On Equity:

يحظى هذا المؤشر باهتمام كبير من قبل إدارة المصرف لكونه يقيس مدى تحقيق الهدف الذي تسعى إليه المصارف ألا وهو معدل العائد على الأموال المستثمرة من قبل المالكين والذي يعد المعيار لتعظيم ثروتهم ، فضلاً عن ذلك يعد مؤشراً محدداً للنمو والتطور ، ومن ناحية أخرى فارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة المصرف ، وفي الوقت نفسه يدل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية (درجة اعتماد المصرف على الاقتراض) وانخفاضها يشير إلى اعتماد المصرف تمويلاً متحفظاً بالقروض^[3] وتقاس من خلال المعادلة التالية :

^[1] طه، طارق ، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات ، دار الجامعة الجديدة ، 2008، ص190-191

^[2] Reilly, Frank K. & Brown, Keith C. (2012), Analysis Of Investment & Management Of Portfolios, 10th.ed, SOUTH-WESTERN, Printed in Canada, p 276

^[3] العامري، محمد ، علي ابراهيم ، 2013 ، الإدارة المالية الحديثة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص50

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \left(\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} \right) \times 100^{[1]}$$

إن هناك توازن بين السيولة وربحية المصارف التقليدية إن هدف تعظيم القيمة السوقية لثروة المساهمين له علاقة قوية بهدف السيولة والربحية ويتأثر إلى حد كبير فالسيولة ضرورية لوفاء المصرف بالتزاماته وتجنب الوقوع في خطر العسر المالي ولكن زيادة السيولة عن حد معين سوف يؤدي إلى انخفاض الأرباح نتيجة لعدم توظيف المصرف لجزء من أمواله في استثمارات وتوظيفات تجلب لها عوائد كذلك فإن الربحية ضرورية أيضاً للنمو والاستمرار حيث أن الخسارة يضر بسمعة المصرف ويقلل ثقة المودعين به

2-3-5- العلاقة بين المخاطرة والعائد:

تسعى المصارف إلى تحقيق المبادلة (Trade-Off) بين المخاطرة والعائد من العمليات المصرفية والاستثمارات بما يؤدي إلى تعظيم العائد وتدنية المخاطر^[2].

والمصارف تسعى وفي أي وقت إلى تحقيق مستويات عالية من العائد من كل من الموجودات وحقوق الملكية، ولكن مثل هذه المستويات من العائد لا بد أن تقارن بمستويات المخاطرة التي يتحملها المصرف مقابل ذلك، فمثلاً قد يستطيع المصرف تحقيق مستويات أعلى من العائد من خلال تخفيض المصروفات العاملة بدون التأثير في نوعية الإيرادات، غير أنه قد يحقق ذلك في حالات أخرى مع تحمل المصرف لمخاطرة السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان وبشكل ملحوظ، وفي حالات كهذه ستكون الأرباح المستقبلية أكثر عرضة للتقلب، كما قد يتعرض المصرف للخسائر.

وتتظر المصارف المستثمرة إلى العائد المتوقع باعتباره مكون من جزأين^[3]:

- **الجزء الأول** هو الجزء الذي يكفي لتعويض المصرف عن حرمانه من تلك الأموال التي وجهت لشراء الأوراق المالية وهو ما يطلق عليه العائد مقابل الزمن.
- **الجزء الثاني** فيتمثل في العائد الذي يكفي لتعويض المصرف عن المخاطر التي تتعرض لها أمواله المستثمرة. ما تقدم يعني أن المصرف المستثمر عليه الموازنة بين المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها نتيجة هذا الاستثمار وبين العائد الذي يرغب فيه. كما أن هناك قاعدتان تحكمان أساس المفاضلة بين الاستثمارات المتاحة من حيث المخاطرة والعائد.

فالقاعدة الأولى تشير إلى أنه إذا تساوت المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات عندها يتم المفاضلة بينها على أساس العائد المتوقع أي اختيار الاستثمار الذي يتولد عنه العائد الأكبر.

أما القاعدة الثانية فتشير إلى أنه إذا تساوت العوائد المتوقعة من الاستثمارات عندها يتم المفاضلة بينها على أساس المخاطرة بمعنى اختيار الاستثمار الأقل تعرضاً للمخاطر.

^[1]Reilly, Frank K. & Brown, Keith C. (2012), Analysis Of Investment & Management Of Portfolios, 10th.ed, SOUTH-WESTERN, Printed in Canada, p277

^[2] المخلافي، عبد العزيز، محمد، 2004، تحليل كفاية رأس المال المصرفي وفق المعايير الدولية دراسة حالة المصارف اليمنية، رسالة دكتوراه اليمن، ص 53.

^[3] طه، طارق، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 422.

ويرى الباحثون وبلاستناد الى ماتقدم ان عنصر المخاطرة والعائد يرتبطان بعلاقة طردية بمعنى انه كلما ارتفعت المخاطرة ارتفع العائد وكلما انخفضت المخاطرة انخفض العائد، حيث يمكن زيادة العائد بزيادة المخاطرة التي يتحملها المصرف ، من هنا نلاحظ ان بعض المصارف تفضل العائد المرتفع في ظل مستوى معين من الخطر (اقل مخاطرة) لتحقيق مستوى معين من العائد.

ويمكن أن نلاحظ من خلال ما تقدم بان على المصارف العمل على تقدير المخاطر المصرفية وتأثيرها على العائد والعمل على تقليل أثرها لضمان استمرار العمل المصرفي وذلك لاسباب ثلاثة رئيسية^[1]:

١ - ان تذبذب العائد على الموجودات ينعكس في تذبذب القيمة الاسمية للاسهم، اي تذبذب في ثروة المالكين وهو أمر قد يدفعهم الى المطالبة بعائد مرتفع على رأس المال يكون من شأنه أن يؤدي الى ارتفاع تكلفة الاموال بالنسبة للمصرف.

٢ - ان الحكومة ممثلة بالبنك المركزي عادة ماتراقب أداء المصرف للتأكد من عدم تعرض ارباحه لتقلبات شديدة على اساس ان التقلب الشديد في العوائد من شأنه أن يزيد من المخاطر التي تتعرض الأطراف المعنية بالمصرف.

٣ - إن رغبة المصرف في المحافظة على الثقة التي يتمتع بها، تدفعه الى تحقيق استقرار في العائد ، وهو ما قد يعني تجنب توجيه موارده المالية الى استثمارات تتطوي على قدر كبير من المخاطر ، حتى لو كان العائد المتوقع منها كبيراً.

ويرى الباحثون أن من الامور المهمة التي تقع على عاتق المصرف هو تحمله المخاطرة كجزء من اهتمامه ورغبته في الحصول على العائد والارباح التي هي احد الاهداف الرئيسية التي يسعى المصرف لتحقيقها، لذلك فان على المصرف القيام بمقارنة المخاطر لديه مع الضمانات الموجودة من اجل تحديد مستوى المخاطرة التي يتعرض لها.

آليات تعظيم العائد:

يتمثل الهدف الرئيسي لكافة المصارف في تعظيم العائد، وهذا مايبرر السعي المتواصل لمعرفة العوامل المؤثرة في العائد والعمل على رفع معدلاته من خلال تجنب الآثار السلبية لهذه العوامل والاستفادة من آثارها الإيجابية ، مما يسهم في رفع معدل الكفاءة وتحسين الأداء لهذه المصارف وانخراطها بصورة نشطة في عملية التحديث لتطوير بيئة الخدمات المالية وجودتها ونذكر منها :

1- تشجيع الأسواق بالمصارف.

2- انخفاض هامش الربح المتمثل بالفارق بين الفائدة المدينة والفائدة الدائنة.

3- المنافسون الهجوميون الجدد.

4- تهديدات التكنولوجيا وتكاليفها

^[1]Mcshane, R.W. Sharpe, I.G. A Time Series/Cross Section Analysis of the Determinants of Australian Trading Bank Loan/Deposit Interest Margins: 1962-1981, Journal of Banking & Finance, Vol.9, , 2009:116-117

ويستمر ظهور عوامل جديدة مع مرور الزمن والانفتاح التكنولوجي والتقني الذي يشهده القطاع الاقتصادي لذلك ينبغي أن يكون المصرف على جاهزية تامة لإدراك المؤثرات ومعالجتها^[1]

2-3-6- استراتيجيات تحسين الربحية في المصارف:

أشرنا سابقاً لأهمية الربحية بالنسبة للمصارف فلا بد من الوقوف إلى أهم السبل والاستراتيجيات التي يتبعها المصرف لرفع معدلات العائد وتحسينه والمحافظة على استقراره ومن أهمها:

- 1- **تعظيم العائد عبر تنويع الإيرادات:** ويتم ذلك من خلال تنويع الخدمات المصرفية وتقديم خدمات جديدة بشكل مستمر والتركيز على نشاط الاستثمار في المحافظ الاستثمارية سواء محفظة القروض أو الأوراق المالية . إضافة إلى تنشيط الإقراض باتجاه قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة.
- 2- **تخفيض التكاليف التشغيلية:** من خلال مواكبة التطور التكنولوجي واعتبار شبكة الانترنت قناة جديدة لتوزيع المنتجات وتقديم الخدمات المصرفية وبالتالي تخفيض كلفة الخدمة المقدمة ، حيث أن استخدام التكنولوجيا المصرفية من شأنه إجراء تخفيض دراماتيكي في التكاليف التشغيلية للمصرف وزيادة كفاءة أنظمة توزيع وتقديم الخدمة وتخفيض النفقات والتكاليف غير الاستراتيجية مثل النفقات الإدارية والتخلص من المنتجات غير المربحة والعملاء غير المربحين .
- 3- **الرقابة على المخاطر المصرفية:** تأتي الرقابة على المخاطر من خلال توزيعها وتخفيضها ، ويمكن للمصرف تحقيق ذلك من خلال :

— اعتماد المصرف على استراتيجيات تخصيص الأصول لاختبار البدائل الاستثمارية المناسبة

— تحسين نوعية وجودة أصول المصرف وخاصة القروض.

— الارتقاء بإدارة المخاطر حيث يمكن للمصرف تحسين وتطوير إدارة الأصول والخصوم والسعي المتواصل لإدارة كفاءة للنشاط الإقراضي.

من وجهة نظر الباحث إن المسار الأقل تأثيراً لرفع معدلات العائد إنما يكمن في اعتماد المصرف على استراتيجية بحد ذاتها، إذ يمكن للمصرف أن يحقق الكفاءة والفعالية باعتماد تنويع الإيرادات دون تخفيض التكاليف كما أنه لا يمكن أن يخفض التكاليف دون اللجوء إلى تنويع المخاطر وتوزيعها والحد منها ، أي أن الاستراتيجيات آنفة تعتبر استراتيجيات متكاملة تعمل معاً لتحسين وتطوير نشاطات المصرف ورفع كفاءة إدارة المصرف بما يتناسب مع القدرة المالية والاحترافية للمصرف وضمن خطته الاستراتيجية .

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من المصارف تركز على تحسين العائد من خلال إدارة أفضل للأصول والخصوم حيث أن مهارات إدارة الأصول والخصوم يتطلب أن تكون من الأولويات الأولى وجزءاً مهماً في الاستراتيجيات الكلية للمصرف، لأن الإدارة الجيدة للأصول والخصوم يمكن أن تزيد من ربحية المصرف (معدل العائد على الموجودات) وقد يتطلب ذلك القيام بأمور عدة منها ^[2]:

1- إحداث تغييرات في الاستراتيجية التسويقية للمصرف

[1]Howells, P., Bain, K(2000), **Financial Markets & Institutions**, 3th ed. , prentice Hall ,p95.

[2]اتحاد المصارف العربية (2002) , إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي ، لبنان . ص 48-49

- 2- إعادة النظر في سياسات الإقراض وضبطها
- 3- إعادة النظر في كفاءة إدارة الموارد البشرية في المصرف.
- 4- تكييف نظم تكنولوجيا المعلومات.
- 5- وربما يحتاج الأمر إلى تعديل الهيكل التنظيمي ليتماشى مع تطورات إدارة الأصول والخصول.
- 6- الاهتمام بإدارة الأصول والخصوم

2-3-6- أهم العوامل التي تؤثر على الربحية لدى المصارف:

تتأثر ربحية المصارف بعدد من العوامل منها ما هو خارجي (خارج سيطرة إدارة المصرف) ومنها ما هو داخلي (تحت سيطرة الإدارة) وهي التي تحتل أهمية كبيرة من خلال تمكن الإدارة من السيرة عليها من جهة، ومن جهة أخرى فإن فهم علاقتها بالربحية يساعد على تبني إجراءات وسياسات من شأنها التأثير الإيجابي على الربحية للمصرف [1]

أ- المتغيرات الداخلية المؤثرة على ربحية المصرف:

إنه من المهم للجهاز ذات الصلة مع المصرف مثل المالكين أو الإدارة أو المودعين والتي تعتمد في قراراتها الاستثمارية على المعلومات المتاحة خاصة المعلومات المتضمنة في التقارير المالية المختلفة أن تتعرف إلى أهم الخصائص المميزة للمصرف، والتي تؤثر على ربحية المصرف ومدى التزام إدارة هذه المؤسسات المصرفية بالتركيز على تعظيم الربحية والتي تعزز الثقة بهذه المؤسسات وهناك سبعة عوامل داخلية هي: كفاءة العمليات، الأمان المصرفي، مخاطر الائتمان، حجم المصرف، نسبة الائتمان، نسبة الاحتياطي الإلزامي، وهيكل الودائع

1- كفاءة العمليات:

تعتبر المصاريف التشغيلية في المصرف محدداً بالغ الأهمية من بين العوامل المحددة لربحية المصرف حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة الإدارة الفعالة، فالمصرف بالإضافة إلى مخاطر الائتمان والسيولة ورأس المال، يواجه ما يسمى بمخاطر التشغيل، والتي تشير إلى احتمالات التغير في المصاريف التشغيلية بصورة أكبر عما هو متوقع، مما يتسبب ذلك بانخفاض لصافي الدخل، ولقد أخذت المصاريف التشغيلية في الوقت الحالي بالارتفاع خاصة فيما يتعلق بتكاليف التجديد الهادفة إلى مواكبة الصناعة المصرفية الحديثة [2].

وتكمن أهمية استخدام هذا المتغير في دوره المهم كمقياس عمليات المصارف، حيث يتم عادة قياس كفاءة عمليات المصارف من خلال قدرتها في السيطرة على مصاريفها التشغيلية ومحاولة تخفيضها إلى أدنى حد ممكن

[3]

[1] Sehrish Gul, Faiza Irshad et al Sehrish Gul, Faiza Irshad and Khalid Zaman. (2011). "Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan", *The Romanian Economic Journal*.p 61:

[2] السرايري، سمير عبد الرزاق، محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية، المجلة العربية للإدارة، مجلد 30، العدد الأول، 2010، ص 85-86.

[3] سعيد، عادل، أنور يوسف، محددات ربحية القطاع المصرفي الأردني، دراسة تطبيقية على المصارف الأردنية خلال الفترة من 1992 إلى 2005، رسالة دكتوراه غير منشورة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص 16.

إن المصاريف التشغيلية هي تلك المصاريف التي يتحملها المصرف خلال قيامه بعملياته الداخلية، أي تلك المصاريف من غير الفائدة والتي تتضمن تكاليف تسيير الأعمال^[1]، وهذا المصاريف تمثل العبء الأكبر من دخل المصارف .

إن العلاقة بين المصاريف التشغيلية والربحية قد تظهر أنها واضحة وبشكل صريح ، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنه كلما ارتفعت المصاريف فهي مقترنة مع زيادة في حجم الأنشطة ومنه زيادة العوائد ، على الرغم من العديد من الدراسات أظهرت أنه عندما تزداد المصاريف التشغيلية فإن الربحية سوف تزداد، حيث من المتوقع أن تنتقل هذه المصاريف بشكل جزئي على الأقل إلى المقترضين والمودعين وهذا عائد لقدرة المصرف على نقل مصاريفه التشغيلية إلى عملائه ، فجزء كبير من هذه المصاريف يمكن نقله إلى العملاء خاصة في الدول الغنية^[2] كما أن المصرف ذو الربحية المرتفعة مرتبط بمحفظة قروض خطيرة والتي تستلزم المزيد من تكاليف المتابعة وإدارة المخاطر ، أي الأمر يحتاج إلى المزيد من المصاريف التشغيلية^[3].

إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار أن المصاريف التشغيلية تعزز من قدرة المصرف على تخفيض تنافسية المعلومات ويقصد بها عدم توفر المعلومات والمعرفة الكافية للأطراف المتعامل معها، ومن ثم فإن تخفيض المخاطر، فإنه سوف يكون بالإمكان توقع الانخفاض في معدل فائدة الاقراض ، وذلك فيما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد مقدرة بالشكل المناسب أم لا ، ومنه تخفيض في الأرباح وبالتالي تغير في العلاقة السلبية^[4].

كما أن المصارف تسعى إلى تحسين كفاءتها التشغيلية، ستعمل على تخفيض المصاريف التشغيلية بالشكل الذي لا يؤثر على جودة الإدارة ، فارتفاع المصاريف التشغيلية بشكل كبير قد يدل على انخفاض جودة الإدارة ، حيث أن جودة الإدارة تدل ضمناً على أن مكونات الأصول والخصوم تحقق المزيد من الأرباح ، فالإدارة الأكثر كفاءة يتوقع أن تسيّر أعمالها بأقل التكاليف ، وبالتالي أي انخفاض في جودة الإدارة سوف يخفض من الأرباح ، لذلك العلاقة السلبية بين هذا المتغير والربحية ستكون متوقعة^[5].

2- الأمان المصرفي:

يطلق على هذا المتغير أيضاً اسم نسبة حقوق الملكية ، وتتألف حقوق الملكية من رأس المال ، والاحتياطيات والأرباح المحتجزة ، وحقوق الأقلية (الجهة غير المسيطرة)^[6]، وتؤدي حقوق الملكية وظيفة أساسية للمصارف بحيث تمثل الضمان الذي يعتمد على أصحاب مصادر الأموال الخارجية (المودعون والمقرضون) ضد ما قد

[1]Fungacova, Zuzana. Poghosyan, Tigran. Determinants of bank interest margins in Russia: Does lhv 'bank ownership matter?', op.cit., p485.

[2]اللوذي، بسمه محمد ، تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره على التسهيلات المصرفية ، مرجع سابق ، ص

[3] Pua Tan, Tatum Blaise, Determinants of Credit Growth and Interest Margins in the Philippines and Asia, IMF Working Paper, 2012, p14.

[4]Nys, Emmanuelle, Service Provision And Bank Interest Margin: An Adverse Selection Approach and Risk Implications for E.U. Banks published Ph.D. thesis, University of Birmingham, U.K, 2003, p97

[5]Zhang, Jin, **Three Essays on Chinese Financial Intermediation**, published Ph.D. thesis, The Hong Kong University, China, 2010, p96.

[6]Mcshane, R.W. Sharpe, I.G. A Time Series/Cross Section Analysis of the Determinants of Australian Trading Bank Loan/ Deposit Interest Margins: 1962–1981, Journal of Banking & Finance, Vol.9, 2009, p122.

يطراً من تغيرات على قيمة التوظيفات (القروض والاستثمارات) ، وأغلبها يشكل استخداماً لهذه الموارد الخارجية ، وكلما زادت حقوق الملكية زاد ضمان المودعين ضد مخاطر استخدام أموالهم ، نتيجة مانتخذه إدارة المصرف من قرارات في توجيه توظيفات هذه الأموال ، وكذلك نتيجة العوامل الاقتصادية المختلفة^[1]. وتعتبر حقوق الملكية تعتبر بمثابة الوسادة لامتناس المخاطر المتعددة التي تتعرض لها استثمارات المصرف فكلما ارتفعت النسبة كلما كانت الحماية التي يوفرها المصرف ضد المخاطر أكبر .^[2]

إن الأمان المصرفي هو مشكلة مرتبطة بالربحية والسيولة، وهي مدى ملائمة حقوق الملكية لإجمالي الأصول ، أي المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة ، فوظيفة حقوق الملكية بالإضافة إلى شراء المباني والمعدات اللازمة لعمل المصرف ، تعني أيضاً قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة ، ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة ، كما تشير إلى الحيلة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف من عملياتها التشغيلية^[3].

وبشكل عام هذه النسبة تقيس أثر الرافعة المالية فطبيعة أعمال الوساطة المالية معرضة للعديد من المخاطر ، وفي هذا السياق ، ربحية المصرف تعتمد بشكل أساسي على موقف الإدارة تجاه المخاطر ، فالخطر ملازم لعمل المصرف وموقف الإدارة تجاه المخاطر يمكن تحليله عبر اختبار رأس المال والاحتياطيات التي اختارها المصرف للاحتفاظ بها ، بالإضافة إلى سياسات إدارة السيولة فالمصرف ذو نسبة الأمان المصرفي المرتفعة يمكن اعتباره آمناً نسبياً في حال حدوث خسائر أو حتى في التصفية ، ولذلك نسبة الأمان المصرفي المرتفعة تعتبر كمؤشر عن انخفاض درجة الرفع المالي وبالتالي مخاطر أقل ، وهو ما أشارت إليه فرضية العائد / المخاطر التقليدية .^[4] إن العلاقة بين نسبة الأمان المصرفي والربحية هي علاقة غامضة نوعاً ما، فالعلاقة الإيجابية تظهر لدى المصارف ذات رأس المال الجيد والتي تدرك أنها آمنة من قبل المودعين، وذلك سيؤدي إلى تخفيض تكاليف التمويل ويدعم الربحية^[5] ، وبالتالي العلاقة إيجابية بين نسبة حقوق الملكية ونسب الربحية.

بالإضافة إلى أن المصرف الممول برأس مال جيد يستطيع فرض فائدة أكثر على القروض، ودفع فائدة أقل إلى أصحاب الودائع بما أنه يواجه مخاطر إفلاس أقل والحاجة ملحة لمصادر تمويل خارجية أقل^[6] كما أن الزيادة في نسبة حقوق الملكية إلى الأصول ستزيد من تكلفة الوساطة، على اعتبار أن حيازة المزيد من رأس المال هو مكلف بالقياس مع التمويل بالدين مثل الودائع، حيث سيزداد متوسط تكلفة رأس المال ، وبالتالي

^[3]صباح، بهية، مصباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، دراسة تحليلية، ص 39.

^[4]Khrwish, Husni. Al-Abadi, Mohammad. Hejazi, Maysoon. Determinants of Commercial Bank Interest Rate Margins: Evidence from Jordan, op.cit., p 491

^[5]Poghosyan, Tigran, Financial Intermediation Costs in Low-Income Countries: The Role of Regulatory, Institutional, and Macroeconomic Factors, IMF Working Paper, 2012, p8.

^[6]Tin, Low Mui. Ahmad, Rubi. S. Shahrudin, Shahrin, **Determinants of Bank Profits and Net Interest Margins in East Asia and Latin America**, University Of Malaya, Malaysia, 2008, p11.

ستلعب الضرائب ورقابة حاملي الأسهم دوراً مهماً في هذه الحالة ، لذا الزيادة في تكلفة الوساطة عادة ماتتم تغطيتها من قبل المصرف عبر الزيادة في الربحية ^[1] .

أضف إلى ذلك أن التشريعات التي تنظم عمل المصارف والتي تزيد من متطلبات كفاية رأس المال سوف تزيد من نسبة حقوق الملكية وبالتالي تخفض من المخاطر، وهو ما قد يغري المصرف لامتصاص أكبر مخاطر ممكنة في محفظة الأصول على أمل تعظيم العوائد المتوقعة، وبناء عليه تزداد احتمالية العلاقة الإيجابية مابين نسبة حقوق الملكية ونسب الربحية^[2].

لقد فرض مصرف سورية المركزي على المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية عام 2010 القيام بزيادة رأس مالها من (1.5) مليار ليرة سورية إلى (10) مليار ليرة سورية ، وقد منح المصرف المركزي المصارف المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها ^[3]، وذلك لزيادة صلاية ومثانة قاعدة رأس المال لدى المصارف ، واستجابة لمتطلبات كفاية رأس المال ، وهنا المصارف ذات نسبة حقوق الملكية المرتفعة ستفرض عائد مرتفع ، لتعويض متطلبات رأس المال الملزمة بها ، وخصوصاً إذا ما كانت معدلات الفائدة على القروض لا تتغير بنفس الوتيرة التي تتغير بها حقوق الملكية للمصرف ^[4]، وهناك بعض الاستثناءات لهذه الحالة مثل المصارف الحكومية غير الكفوءة والتي عادة ماتفرض هامش صافي فائدة منخفض ، على الرغم من أن لديها مشاكل في رأس مالها ، ويظهر ذلك جلياً بما أنها تستطيع الاعتماد على ضخ السيولة من قبل الحكومة إذا لزم الأمر ^[5] .

وعندما يملك المصرف فائض في رأس المال يفوق الحد الأدنى الإلزامي ، فإن لذلك تأثير مهم على ربحية المصرف ، فرأس المال يعتبر الشكل الأكثر كلفة من بين الخصوم من حيث العوائد المتوقعة^[6]، وبالتالي الاحتفاظ برأس مال أكثر من الحد الإلزامي هو إشارة قوية على الجدارة الائتمانية للمصرف ، وعليه فإن ذلك يحفز المودعين على الإقبال على هذا المصرف من خلال ظاهرة انضباط سوق المودعين ، أي قيام المودعين بمراقبة وتفضيل تلك المصارف ذات الجدارة الائتمانية الأعلى وهو ما يزيد من عرض الودائع بالشكل الذي يسمح للمصرف بتخفيض تكاليف التمويل بواسطة الودائع ، ومنه زيادة في صافي هوامس الفائدة وبالتالي ربحية المصرف^[7] .

^[1]Ugur, Ahmet. Erkus, Hakan. **Determinants of the Net Interest Margins of Banks in Turkey**, Journal of Economic and Social Research 12 (2), 2010, p109.

^[2]Khawish, Husni. Al-Abadi, Mohammad. Hejazi, Maysoon. Determinants of Commercial Bank Interest Rate Margins: Evidence from Jordan, op.cit., p 491

^[3]القانون رقم 3/ لعام 2010 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 2/ لعام 2001 ، والمرسوم رقم 35/ لعام 2005.

^[4]AL-Hussin, Ahmad Awad, Determinants of Banks' Interest Margins In Jordan, op.cit., p98-99.

^[5]Crowley, Joseph, Interest Rate Spreads in English-Speaking African Countries, IMF Working Paper, 2007, p12

^[6]Nguyen, James, **An Empirical Analysis of Commercial Bank Profitability in Financially Liberalized Markets**, Published Ph.D. Thesis, University of New Orleans, USA, 2006, p21-22.

^[7]Claeys, Sophie. Vennet, Rudi Vander. Determinants of bank interest margins In Central and Eastern Europe Convergence to the West, Ghent University, Belgium, 2004, p11

إن العلاقة السلبية ما بين الأمان المصرفي والربحية قد تظهر في حال لم تسمح المنافسة في السوق المصرفية بنقل تكلفة الفائض من رأس المال للعملاء فإن ذلك يعني أن هذه المصارف سوف تبقى على ربحية منخفضة^[1]. ومن المهم ملاحظة أن نسبة حقوق الملكية المرتفعة قد تدل ضمناً على أن المصرف يتوقع خسائر كبيرة في القروض مستقبلاً مع عملاء ذوي مخاطرة كبيرة، فإذا ما عجز هؤلاء العملاء عن سداد معدلات الفائدة المرتفعة، فالإشارة المتوقعة بين نسبة حقوق الملكية والربحية ستكون سالبة أيضاً^[2].

علاوة على ذلك، وفي حال وجود نفور للمصرف من الخطر فإن ارتفاع النفور من الخطر يمكن أن يحفز المصرف على تخصيص أمواله في النشاطات الأقل خطراً وبعوائد منخفضة، وينتج عن ربحية منخفضة^[3]. وهناك اتجاه عام للمصارف السورية نحو زيادة نسبة الأمان المصرفية لتلبية لمتطلبات رأس المال المفروضة من قبل مصرف سورية المركزي.

ويتوقع الباحث أن تترافق زيادة نسبة الأمان المصرفي مع زيادة في الربحية لدى المصارف السورية، حيث أن ارتفاع نسبة الأمان المصرفي سيشير إلى الجدارة الائتمانية التي تمتاز بها المصارف، وهو ما يحفز المودعين على الإقبال على تلك المصارف بالشكل الذي يزيد من عرض الودائع ويخفض تكاليف التمويل من خلالها ومنه زيادة الربحية.

3- مخاطر الائتمان:

وهي المخاطر الناجمة عن فقدان أصل الدين أو الفوائد المستحقة أو جزء منها، وذلك بالنسبة للتسهيلات الائتمانية وبالتالي هي تلك المخاطر التي تؤثر على الأرباح ورأس المال، والناجمة عن احتمالات عدم قدرة المدينون على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف بالشكل المتفق عليه. ويمكن أن يقاس الخطر الائتماني بعدة مؤشرات منها مخصص خسائر الائتمان إلى إجمالي القروض ومخصص خسائر الائتمان إلى إجمالي القروض غير المستحقة، (القروض - مخصص خسائر الائتمان) إلى إجمالي الأصول^[4].

وسيتم اعتماد نسبة مخصص خسائر الائتمان إلى إجمالي القروض، للتعبير عن مخاطر الائتمان في هذا البحث، فمخصص خسائر الائتمان يبين قدرة إدارة المصرف على إدراك مدى جودة القروض التي تمنحها، بحيث تعكس صدمات الاقتصاد الكلي على الميزانية العمومية للمصرف، ومن ثم الإدارة تخصص جزء من دخل المصرف كمخصص للحماية من الخسائر المحتملة للقروض، وهذا التخصيص للعوائد سيؤثر على ربحية المصرف، ومن ثم فإن مقدار مخصص خسائر القروض المقدر يجب أن يكون كاف إلى المستوى الذي يستطيع من خلاله امتصاص خسائر القروض المتوقعة.

[1]Maudos, Joaquin. De Guevara, Juan Fernandez. **Factors explaining the interest margin in the banking sectors of the European Union**, Journal of Banking & Finance, Vol.28, 2004, p2268

[2]Dumičić, Mirna. Ridzak Tomislav, Determinants of Banks' Net Interest Margins in the CEE, op.cit., p15

[3]Poghosyan, Tigran, Financial Intermediation Costs in Low-Income Countries: The Role of Regulatory, Institutional, and Macroeconomic Factors, op.cit., p8.

[4]السريري، سمير، عبد الرزاق، محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية، مرجع سابق ذكره، ص91.

وجودة القرض تتباين مع دورة الأعمال التجارية ، بسبب أن قدرة المقترضين على سداد قروضهم تتدهور في الظروف الاقتصادية السيئة وتحسن في الأوقات الأفضل ، فخسائر القروض بشكل عام تبقى دون المستويات خلال فترات الانتعاش الاقتصادي وهو ما قد يبدأ في الظهور في نهاية فترة التوسع ، ويرتفع لمستويات أعلى في فترات الانكماش الاقتصادي ، والمصارف تميل إلى التقليل من شأن خسائر القروض أثناء الظروف الاقتصادية الجيدة ، وبسبب ما يسمى بسلوك القطيع (ويقصد به قيام العديد من المستثمرين بالتحرك في ذات الاتجاه ، متأثرين بمعلومات أو إشاعة معينة) ، أو بسبب أن المستويات المرتفعة من المخصصات قد يفسر من قبل حاملي الاسم كإشارة على جودة الائتمان السيئة ، ولذلك تتحاشى المصارف تكوين المخصصات لديها في تلك الظروف^[1] .

قد يكون من المتوقع أن تقتزن نسبة مخصص خسائر الائتمان المرتفعة مع عائد مرتفع وفقاً لفرضية العائد / المخاطرة ، فارتفاع هذه النسبة سيزيد من العوائد ، بما أن القروض هي من الأصول الأكثر خطراً ، وبالتالي الأعلى عائداً من بين الأصول الأخرى ، وعليه فإن هذه النسبة معدة لإظهار مخاطر أصول المصرف بدقة ، فإذا ما أقدم المصرف على منح قروض خطرة ، فإنه سيلتزم بالاحتفاظ بكمية مرتفعة من المخصصات ، وتباعاً سيكون مضطراً لفرض هامش صافي فائدة مرتفع ، لتعويض ارتفاع مخاطر التعثر في السداد ، و مايقودنا لطبيعة العلاقة الإيجابية ، كما أن القروض هي واحدة من أنواع الأصول المرتبطة بأعلى التكاليف التشغيلية ، وذلك لأنها تحتاج إلى الدعم والمراقبة المستمرة ، فإذا ما فرض المصرف معدلات أكثر ارتفاعاً على فائدة القروض لتعويض هذه التكاليف ، فإن الربحية ستزداد أيضاً^[2] .

إن احتمالية التأثير السلبي لمخاطر الائتمان الائتمان على الربحية تبقى واردة ، على اعتبار أن هذه النسبة تعبر عن جودة الأصول ، وعليه فانخفاضها يدل على قروض سيئة الجودة والتي ستخفف من عوائد دخل الفوائد وتزيد من تكلفة الاحتفاظ بالمخصصات ، وذلك توافقاً مع النظريات القائلة أن الزيادة المستمرة في التعرض لمخاطر الائتمان ، سيترافق بشكل طبيعي مع انخفاض في عوائد الفائدة وبالتالي ربحية المصرف^[3] . وبالرغم من أن القروض تعتبر المصدر الأساسي للدخل في المصرف ، فإن اهتمام المصارف المتزايد بالعوائد من غير الفوائد قد يجعل من علاقة مخاطر الائتمان والربحية سلبية^[4] .

وفي ظل التزايد في نسبة مخاطر الائتمان لدى المصارف السورية خلال الفترة الأخيرة ، يتوقع أنه على المدى القصير ، فإن القروض الخطرة قد تعزز من عوائد دخل الفوائد ، وبالتالي زيادة في الربحية أي أن العلاقة الإيجابية قد تظهر في البداية ، ولكن على المدى الطويل فإن تزايد حجم مخصصات خسائر الائتمان في

[1] AL-Smadi, Mohammed Ouqlah, Credit Risk, Macroeconomic And Bank Specific Factors In Jordanian Bnaks, op.cit., p57-58

[2] Claey's, Sophie. Vennet, Rudi Vander. Determinants of bank interest margins In Central and Eastern Europe Convergence to the West?, op.cit., p12.

[3] Tin, Low Mui. Ahmad, Rubi. S. Shahrudin, Shahrin. Determinants of Bank Profits and Net Interest Margins in East Asia and Latin America, op.cit., p13.

[4] Gul, Sehrish. Irshad, Faiza. Zaman, Khalid. **Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan**, The Romanian Economic Journal, (39), 2009, p7

المصارف السورية سيعكس تزايد في حجم القروض السيئة الجودة المتوقعة ، والتي ستخفض من عوائد دخل الفوائد وتزيد من تكلفة الاحتفاظ بالمخصصات ، ومنه انخفاض في الربحية لدى المصارف السورية .

4- حجم المصرف :

يرتبط مفهوم حجم المصرف بدلالات عديدة مثل الكفاءة والمنافسة واقتصاديات الحجم ، حيث أن المصارف ذات الحجم الكبير تتميز غالباً بارتفاع كفاءتها وزيادة تنافسيتها في السوق ، كما أنها تتمتع عادة بوفورات الحجم والتي تنتج عن اقتصاديات الحجم الكبير ، وعلى الرغم من المزايا المختلفة لحجم المصرف الكبير ، إلا أن هذه المزايا يشوبها بعض العيوب ، وتتمثل هذه العيوب أساساً في احتمالية عدم قدرة المصارف الكبيرة على السيطرة على تكاليفها بشكل كفوء كما يحدث في المصارف الصغيرة^[1] .

وسيتم استخدام إجمالي أصول المصرف كوسيلة للتعبير عن حجم المصرف ، وبما أن باقي المتغيرات قد تم نسبها إلى الأصول ، فإنه من المناسب استخدام اللوغاريتم الطبيعي للأصول قبل إدخاله ضمن نموذج البحث إن علاقة حجم المصرف مع ربحية المصرف هي غير واضحة بشكل جلي ، فالعلاقة الإيجابية قد تكون متوقعة لهذا المتغير ، وذلك كمصرف كبير يستطيع تعزيز قاعدة عملاءه بالمصداقية والاستقرار ، ولهذا السبب المودعون مستعدون لقبول عوائد أقل عن ودائعهم مقابل ضمان سلامة هذه الودائع ، أي تخفيض تكاليف الفوائد ومنه زيادة صافي هامش الفائدة . إضافة إلى أن حجم المصرف معبراً عنه بإجمالي الأصول ، سيشكل مؤشراً هاماً لحجم القروض المستثمرة من قبل المصرف ، والتي يتناسب حجمها غالباً بشكل طردي مع نسب الربحية .

بالإضافة لما سبق فإن حجم المصرف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكفاية رأس المال للمصرف ، حيث أن المصارف الكبيرة نسبياً تكون قادرة على زيادة رأس المال الأقل تكلفة ، ومن ثم تكون قادرة على زيادة الربحية^[2] . إن العلاقة الإيجابية بين الربحية وحجم المصرف علاقة غير بديهية دائماً ، وهذا ما تظهره العديد من الدراسات والتي أثبتت عدم صحة هذه العلاقة في أغلب الأحيان ، فحتى في حالة وجود اقتصاديات الحجم ، فإن هذا المتغير يمكن أن يدل فيما إذا كانت الزيادة في الحجم هي مريحة للمصرف بشكل لانهائي ، أم أنها تتوقف إلى نقطة ما وفيما بعد هذه النقطة الزيادة في الحجم ستجلب الخسارة للمصرف^[3] والتي قد تنشئ عن ارتفاع تكلفة الوكالة ، وتكاليف العمليات البيروقراطية وتكاليف أخرى متعلقة بإدارة المصارف الكبيرة جداً^[4] .

من ناحية أخرى يستخدم هذا المتغير لإظهار أهمية قدرة المصارف الكبيرة على التنويع ، فالتنويع يتوقع أن يكون له أثر إيجابي على الربحية وذلك في حال وجود أثر جوهري لاقتصاديات الحجم . لكن القدرة على التنويع

[1] سعيد ، عادل ، أنور يوسف ، محددات ربحية القطاع المصرفي الأردني - دراسة تطبيقية على المصارف الأردنية خلال الفترة من 1992 إلى 2005 ، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

[2] Fungacova, Zuzana. Poghosyan, Tigran. Determinants of bank interest margins in Russia: Does bank ownership matter? , op.cit., p485.

[3] Grygorenko, Oleksandr, Effect of Price Setting on Bank Performance: The Case of Ukraine, op.cit., p13.

[4] See:

-Tin, Low Mui. Ahmad, Rubi. S. Shahrudin, Shahrin. Determinants of Bank Profits and Net Interest Margins in East Asia and Latin America, op.cit., p13.

- Dietrich, Andreas. Wanzenried, Gabrielle. **Determinants of bank profitability before and during the crisis: Evidence from Switzerland**, Journal of International Financial Markets, Institutions & Money, (21), 2011, p31

ستكون ذات أثر سالب على صافي هامش الفائدة في حال عدم كفاءة نطاق الحجم ، فحيث أن التنوع سيقود إلى مخاطر أقل ومنه العائد المطلوب سيكون أقل ، الأمر الذي يفسح المجال أمام المصرف للتركيز على منح المزيد من الخدمات المتنوعة والقيام باستثمارات أخرى عند منح القروض والسلف ، وهو مايسهل الوصول إلى الأسواق الرأسمالية والتي قد لا تتوفر للمصارف الصغيرة^[1]

ويتوقع الباحث أن تكون طبيعة العلاقة مابين حجم المصارف السورية والربحية سلبية ، فالتزايد في حجم أصول المصارف السورية قد يعكسه الاهتمام المتزايد لدى هذه المصارف بالتنوع في تقديم الخدمات المصرفية ، بالشكل الذي يقود إلى مخاطر أقل ومنه العائد المطلوب سيكون أقل ، وهو قد يدفع المصارف إلى فرض صافي هامش فائدة منخفضة .

5- نسبة الائتمان

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وذلك لتلبية حاجات العملاء من القروض ، فكلما ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع دلت على كفاءة المصرف في تلبية القروض الإضافية ، ولهذه النسبة تأثير على إدارة المصرف ، فارتفاعها قد يجعل إدارة المصرف أكثر حذراً وأكثر انتقاء لأنواع القروض وأكثر اتجاهاً نحو تضيق سياسته الائتمانية . فعلى الرغم من أن نسبة الائتمان تلعب دوراً كبيراً في التأثير على ربحية المصرف ، حيث أن زيادة توظيف الودائع على شكل تسهيلات ائتمانية تؤدي إلى زيادة الأرباح المتوقعة ، إلا أنها في نفس الوقت تزيد من مخاطر السيولة ، وبالمقابل فإن تخفيض التوظيف يقلل من مخاطر السيولة إلا أنه يقلل من الأرباح المتوقعة أيضاً ، وهنا يأتي دور إدارة المصرف في تحديد نقطة التوازن بين الأصول السائلة والأصول الأقل سيولة للتوفيق بين متطلبات السيولة وبين متطلبات تعظيم الأرباح^[2].

يفترض نظرياً وجود علاقة إيجابية مابين نسبة الائتمان والربحية في المصارف ، فكلما زادت نسبة الائتمان ممثلة بزيادة حجم إقراض الودائع ، فإن قيمة الفوائد المقبوضة على القروض ستكون أكبر من قيمة الفوائد المدفوعة على الودائع ، مما يزيد من الربحية^[3] .

إن الأثر الإيجابي السابق يمكن أن يتم تحليله من ناحية أخرى ، فعلى الرغم من أن نسبة الائتمان المرتفعة ستترافق بفوائد مقبوضة أكبر مؤدية إلى ربحية أعلى ، إلا أنها في ذات الوقت تزيد من نسبة المخاطر التي يقدم عليها المصرف ، مما يؤثر على القيمة السوقية للمصرف ممثلة بأسعار أسهمه ، بحيث تزيد من تذبذب هذه الأسعار نتيجة زيادة حالة عدم التأكد المرتبطة بسياسة المصرف الائتمانية ، وهو ماقد يضعف من إقبال المودعين على المصرف في المدى الطويل ، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير طبيعة هذه العلاقة الإيجابية إلى علاقة سلبية .

كما أن هذه النسبة تقيس العلاقة بين إدارة السيولة والأداء في المصرف ، فبدون مقتضيات السيولة والموارد المالية لمقابلة الإلتزامات وخصوصاً منها القصيرة الأجل ، المصرف سيفشل في عمله ، أو على الأقل سيفلس تقنياً ، حيث تعد السيولة من أهم السمات التي تميز عمل المصارف التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى ، ففي

[1] Khrawish, Husni. Al-Abadi, Mohammad. Hejazi, Maysoon. Determinants of Commercial Bank Interest Rate Margins: Evidence from Jordan, op.cit., p 492

[2] AL-Hussin, Ahmad Awad, Determinants of Banks' Interest Margins In Jordan, op.cit., P 98.

[3] الرشدان ، أيمن ، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية ، مرجع سبق ذكره ، ص 64.

الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت ، فإن مجرد ظهور إشاعة عن عدم توفر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تزرع ثقة المودعين ، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم ، مما قد يعرض المصرف لمخاطر الإفلاس^[1].

وتمتاز السيولة في المصارف التجارية بميزة خاصة ، حيث تكون التدفقات النقدية من وإلى المصرف ضخمة بالمقارنة مع رأس المال ، بالإضافة إلى صعوبة التوقع بالتنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج المصرف ، وهذا الموقف يشكل تحد لإدارة المصرف ، حيث يتوجب عليها العمل على تعزيز سيولتها بشكل كاف ليلائم حجم السحوبات من قبل المودعين ويلبي أيضاً طلبات الإقتراض المقدمة من قبل العملاء^[2]، ولتحقيق ذلك المصرف عادة ما يحتفظ بأصول سائلة والتي يمكن بسهولة تحويلها إلى نقدية ، ونسبة الائتمان تظهر العلاقة بين الأصول غير السائلة والمقصود هنا القروض ، وبين مصادر الأموال المستقرة ، أي الودائع ، فالنسبة المرتفعة تشير إلى ضعف السيولة ، بينما النسبة المنخفضة تعني المزيد من السيولة لدى المصرف ، وهنا قد تظر مشكلة السيولة الفائضة والتي يتوقع أن تؤثر بشكل عكسي على صافي هامش الفائدة ، وذلك أن عدم إمكانية إيجاد فرص توظيف لجزء من أموال المصارف يعكس الارتفاع النسبي في تكلفة الفرصة البديلة من جراء الاحتفاظ بالسيولة^[3].

ويتوقع الباحث أن يترافق هذا التزايد في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع مع ربحية مرتفعة لدى المصارف السورية ، كون زيادة نسبة الائتمان سيعني زيادة في قيمة الفوائد المقبوضة بالمقارنة مع قيمة الفوائد المدفوعة ، وهو ما يشكل العامل الأساسي في زيادة الربحية أيضاً.

6- نسبة الاحتياطي الإلزامي:

هي إلزام المصارف بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى المصرف المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم ، وتستخدم المصارف المركزية أداء الاحتياطي الإلزامي بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية من ناحية ، وكذلك لحماية المصارف من الاندفاع في منح الائتمان بالشكل الذي يؤثر على سيولتها^[4].

فإذا كانت رؤية المصرف المركزي بوجود بواذر تضخمية ، فإنه سيقوم برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي ، وأحياناً قد يرفع هذه النسبة إلى الحد الذي تقوم به المصارف باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود ، وانخفاض حجم الائتمان متأثرة بانخفاض الاحتياطيات التي بحوزة المصارف .وسيتيم قياسه من خلال نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى إجمالي الأصول .إن الاحتياطي الإلزامي يعكس الواجب المقترن مع العمل المصرفي ، وبالتالي نظرياً الارتباط سيكون إيجابي بين الاحتياطي الإلزامي ونسب

[1] الرشدان ، أيمن ، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية ، مرجع سبق ذكره ، ص 103-104 .

[2] أبو زعيتر ، باسل ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين للفترة ما بين (1997 - 2004) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2006 ، ص 38-39.

[3] Tin, Low Mui. Ahmad, Rubi. S. Shahrudin, Shahrin. Determinants of Bank Profits and Net Interest Margins in East Asia and Latin America, op.cit., p12.

[4] حمد ، علاء مسعود ، أثر السياسة النقدية على أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية (1993 - 2007) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، الأردن ، 2009 ، ص32.

الربحية بصفة ان نسبة الاحتياطي الإلزامي من السيولة المرتفع يمثل دور الضرائب الضمنية (غير الصريحة) والتي تبقى معدلات الفائدة مرتفعة ، ويعود ذلك إلى تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي لدى المصرف المركزي ، حيث لا يجني المصرف أي فائدة أو فائدة ضئيلة في بعض الأحيان ، فارتفاع الاحتياطي الإلزامي يكبح من المقدرة الإقراضية للمصرف ، بما أن الأموال تحقق عوائد أعلى عندما يتم إقراضها بدلاً من الاحتفاظ بها على شكل احتياطيات ، الأمر الذي يزيد من تكلفة الأموال إلى ما فوق مستوى نفقات الفائدة المتعاقد عليها ، والتي سيتجه المصرف لنقلها إلى العملاء^[1] .

علاوة على ذلك ضخامة الأموال المجمعة من نسبة الاحتياطي الإلزامي المرتفعة ، تسمح لفكرة التمويل بالعجز المالي ، بالتطبيق من قبل الحكومة ، وذلك يخلق بيئة من التضخم المرتفع ، وعلى نفس السياق هوامش وساطة مرتفعة ، أي زيادة في ربحية المصرف^[2] .

إن الزيادة في نسبة الاحتياطي الإلزامي مقترن مع نمو ربحية المصرف ، وذلك في ظل استمرار القدرة على تمرير تكلفة الموارد المالية المحتفظ بها إلى العملاء عبر زيادة معدلات فائدة الإقراض أو تخفيض معدلات فائدة الإيداع ، ولكن في حالة عجز المصرف عن تمرير هذه التكلفة المرتفعة سيكون من المتوقع عندها العلاقة السلبية مع الربحية^[3] .

ومن المتوقع أن تكون المصارف السورية قادرة على تحميل تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي إلى العملاء عبر عوائد الفوائد ، وبالتالي العلاقة بين نسبة الاحتياطي الإلزامي والربحية .

7- الودائع : هيكل الودائع :

تشكل الودائع الحجم الأكبر من مصادر الأموال المتاحة للمصارف ، كما تعد الودائع ديوناً مستحقة لأصحابها على ذمة المصرف ، وأنواع الودائع هي الودائع تحت الطلب ولأجل وودائع التوفير .

إن وودائع التوفير وودائع لأجل تعطي المصارف مرونة كبيرة في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة ، وذلك في سبيل تحقيق ربحية كبيرة^[4]

كما أن لتكلفة الودائع تأثير هام على ربحية المصارف ، لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال ، وبالتالي فإن تكلفة الودائع لأجل تزيد عن تكلفة الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير ، وتسعى المصارف التقليدية عادة إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع إلى أقصى حد ممكن^[5] .

[1] Perez, Paula, **Determinants of Interest Rate Spreads In Belize**, Central Bank of Belize Researches, Belize, 2011, p1

[2] Folawewo, Abiodun O. Tennant, David. **Determinants of Interest Rate Spreads In Sub-Saharan African Countries: A Dynamic Panel Analysis**, 13th Annual African Econometrics Society Conference, Pretoria, Republic of South Africa, 2008, p10.

[3] Pua Tan, Tatum Blaise, **Determinants of Credit Growth and Interest Margins in the Philippines and Asia**, op.cit., p15.

[4] أبو زعيتر ، باسل جبر حسن ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين للفترة ما بين (199- 2004) كرجع سبق ذكره ص 28-30.

[5] الحسنات ، رواد عيسى ، تحليل دور أم عوامل البيئة الداخلية المحددة لربحية البنوك التجارية المرخصة في الأردن للفترة (200- 2006) رسالة ماجستير جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، الأردن ، 2007 ، ص 11.

لقد تم التعبير عن هيكل الودائع بنسبة إجمالي الحسابات الجارية (تحت الطلب) إلى إجمالي الودائع فالحسابات الجارية غالباً تتميز بالثبات النسبي ، والتكلفة المنخفضة مقارنة بالمصادر المقترضة الأخرى ، فإذا ما استطاع المصرف القيام بدراسة تحركات هذه الودائع ، ومن ثم تحديد القسم الثابت منها والذي لا يخضع للسحوبات اليومية بشكل اعتيادي ، فإنه سيكون قادر على الاستفادة من التكلفة المنخفضة لذا النوع مع وجود مرونة بالنسبة لمعامل السيولة ، وبالتالي إذا استطاع المصرف اختراق السوق وكسب المزيد من مصادر الأموال عبر الحسابات الجارية ، فإنه سيكون قادر على إبقاء صافي هامش الفائدة مرتفع وبالتالي العلاقة الإيجابية المتوقعة^[1] .

ب- متغيرات الاقتصاد الكلي المؤثرة على ربحية المصرف :

إن بيئة الاقتصاد الكلي تؤثر على أداء القطاع المصرفي باتجاهات مختلفة ، وبالتالي من الأهمية في مكان أن تواكب إدارات المصارف هذه التطورات التي تؤثر على الاقتصاد ككل ، محاولة تقليص الخسائر إلى حدها الأدنى ، لا بل محاولة القيام باقتناص الفرص المناسبة لتحقيق أفضل عائد ممكن ، وسيتم استخدام أربعة متغيرات لتعبر عن بيئة الاقتصاد الكلي وهي : الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم ، سعر الصرف ، سعر الفائدة ، ومن خلال دراسة هذه العوامل سيتم توضيحها وعرض أثارها المتوقعة على ربحية المصرف .

1- الناتج المحلي الإجمالي :

يتصدر قياس إجمالي الناتج المحلي (GDP) مفاهيم الاقتصاد الكلي ، والذي يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها دولة بعينها ، وذلك لأن إجمالي الناتج المحلي جزء لا يتجزأ من الدخل القومي والحسابات القومية ، والتي تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصائيات التي تتيح الفرصة أمام صانعي السياسات لتحديد فيما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع ، أو ثمة ركوداً حاداً أو تضخماً يتهدهده^[2] ، وعادة ما يقوم الاقتصاديون في سعيهم لتحديد مستوى النمو الاقتصادي لدولة ما بدراسة معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بسعر السوق^[3] ، وهو ما سيتم اعتماده .

على اعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن النمو الاقتصادي ، فإن له تأثير على العرض والطلب لمنتجات المصرف مثل الودائع والقروض ، ومن ثم على ربحية المصرف^[4] ، ولكن ليس هناك إجماع حول مدى تأثير النمو الاقتصادي على ربحية المصرف ، فالعلاقة مبهمه في كثير من الأحيان ، حيث أن هناك احتمالية لوجود أثر احتمالية لوجود أثر إيجابي بين إجمالي الناتج المحلي والربحية للمصرف وينشئ ذلك في حال توفر قوة سوقية للمصرف ، بما أن الارتفاع في معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي يعني زيادة في حجم الاستثمارات وبالتالي قدرة المصرف على تحقيق ربحية أكبر نتيجة ارتفاع الطلب على الائتمان ، وهذا يعني العلاقة الإيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي والربحية^[5] . نتيجة زيادة في نشاط الأعمال وتحسن أداء العمل فيما

[1] Claey's, Sophie. Vennet, Rudi Vander. Determinants of bank interest margins In Central and Eastern Europe Convergence to the West?, op.cit., p12.

[2] سامويلسون ، بوب ، هاوس ، نورد ، علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان ، 2006 ، ص 451.

[3] Crowley, Joseph, Interest Rate Spreads in English-Speaking African Countries, op.cit., p9.

[4] Tarus, Daniel K. Chekol, Yonas. Determinants of Net Interest Margin in Kenyan Commercial Banks. op.cit., p3.

[5] Khrawish, Husni Ali, **Determinants of Commercial Banks Performance: Evidence from Jordan**, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 81, 2011, p153.

بين المقترضين ، والتحسين من الأداء يخفض معدلات التعثر في سداد القروض ، وبالتالي علاوة المخاطر ستخفيض ، وزيادة التوظيفات .

وبالنقابل انخفاض النمو الاقتصادي يضعف القدرة على خدمة الدين لدى المقترضين مما يزيد من معدلات التعثر وتدهور الجدارة الائتمانية لهم مما يخفض من أرباح المصرف [1].

2- التضخم :

هذا المتغير يمثل التغيرات في المستوى العام للأسعار أو الحالة التضخمية التي يعيشها الاقتصاد ويقاس التضخم بنسبة التغير السنوي لمؤشر أسعار المستهلك خلال فترة زمنية محددة [2].

ان العلاقة بين التضخم والأنشطة الاقتصادية كان مازال من أهم القضايا التي تثير جدلاً واسعاً وهذا الاهتمام عادة مايقود إلى نتائج مختلفة ، سواء على الصعيد النظري أم التطبيقي ، فالأثر الإيجابي يتضمن تخفيض الركود الاقتصادي وتخفيض مستويات الديون ، أما الأثر السلبي للتضخم يتمثل في تخفيض قيمة النقود وباقي البنود النقدية على المدى الطويل ، كما يحول دون بقاء الاستثمار والإدخار في مستويات مرتفعة ، إضافة إلى أن ارتفاع التضخم غير المتوقع ، إلى الحد الذي يرتبط مع زيادة فروقات الأسعار ، سيخفض من كفاءة التخصيص في نظام التسعير [3].

إن أثر معدلات التضخم على ربحية المصرف يعتمد على أثر التضخم على تكاليف وعوائد المصرف ، وذلك فيما إذا كان التضخم متوقع أو غير متوقع فإذا ماتم توقع التضخم بشكل جيد ، فإن المصارف تلجأ إلى رفع نسب صافي هامش الفائدة وبالتالي الربحية لتعويض تآكل الموارد بفعل التضخم ، كذلك سيزداد ميل المقترضين ناحية الطلب على التمويل ، وذلك لأن الموارد ستكون رخيصة وقت سداد التمويل فيما يكون التضخم مرتفعاً ، أي سيكون الأثر إيجابي على صافي هامش الفائدة وبالتالي على ربحية المصرف [4].

إن العلاقة بين التضخم والربحية قد تكون سالبة إذا كان معدل التضخم غير متوقع والمصرف تباطئ في تعديل معدلات الفائدة لديه ، فاحتمالية أن تزيد التكاليف بشكل أسرع من العوائد الواردة ، وبالتالي سيكون هناك أثر سلبي على هامش صافي الفوائد وبالتالي على ربحية المصرف حيث أن المصرف القادر على تعديل أسعار الفائدة لزيادة عوائده بشكل أسرع من زيادة تكاليفه وهو الذي سيتمكن من تحقيق أرباح أعلى . أما إذا لم يتمكن المصرف من التنبؤ بمعدل التضخم بشكل جيد ، فالتكاليف ستفوق الإيرادات ، وهذا سيؤثر حتماً على أداء المصرف ، وتتمثل القضية في مدى نضج الاقتصاد بحيث يمكن التنبؤ الدقيق بمعدل التضخم ، ومن ثم مدى تأثير معدل التضخم على المصارف يتوقف على مدى الإحاطة الكاملة بالتضخم [5].

[1] Pua Tan, Tatum Blaise, Determinants of Credit Growth and Interest Margins in the Philippines and Asia, op.cit., p14

[2] Aliaga-Díaz, Roger. Olivero, Maria Pia. **The Cyclical Behavior of Net Interest Margins: Evidence from the United States Banking Sector**, International Research Journal of Finance and Economics, 2005, p19

[3] إدريس ، يوسف ، الخاتم ، رحاب ، وآخرون ، كيفية تحديد نسب هامش أرباح المراجبات بالمصارف ، مرجع سابق ، ص 12

[4] Konadu-Adjei, Charles Kweku, **Determinants of Long-Term Interest Rates in the United States**, published Ph.D. Thesis, Walden University, USA, 2011, p77-78.

[5] السرايري ، سمير عبد الرزاق ، محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية ، مرجع سبق ذكره . ، ص 88

كما تتأثر هذه العلاقة بمدى صلاحيات وتدخل السلطات النقدية بالقطاع المصرفي ، فإذا ما رأت السلطات النقدية أن معدلات التضخم الحالية لا تمثل أية تهديد على سيرورة الأنشطة الاقتصادية في البلاد ، وهو ما قد يكون مختلفاً تماماً عن رؤية المصارف ، ستقوم بالضغط على المصارف للإقراض عند مستويات منخفضة عن معدلات الفائدة لدعم الاقتصاد ، وهذا سيؤدي إلى تخفيض هامش صافي الفوائد وبالتالي ربحية المصارف^[1] . وبناء عليه يرى الباحث أن معدلات التضخم المرتفعة هي عادة ماتقترن بمعدلات فائدة مرتفعة أيضاً ومنه ربحية مرتفعة ، وذلك حتى وإن لم يكن هناك توقع جيد للتضخم ، فعلى المدى القصير معدلات الفائدة قد لا تعكس ارتفاع معدل التضخم ، ولكن على المدى المتوسط والطويل ، المصرف سيعدل من معدلات الفائدة لديه ، لتكون قادرة على تعويضه عن علاوة التضخم ، وبذلك تحدث الزيادة في الربحية ، وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع بالعملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية عند ارتفاع حدة التضخم ، بحيث تصبح جاذبة للأفراد لإيداعها لدى المصارف ومن ثم الحد من قدرتهم على الاستهلاك مؤدية إلى تخفيض مستويات التضخم .

3- سعر الصرف :

إن لسعر الصرف أهمية خاصة لدى المصارف ، وذلك لارتباطه بالعمليات المصرفية التي يقوم بها المصرف بالعملة الأجنبية ، فالتمويل بالعملة الأجنبية مثلاً يعود على المصارف بالعديد من المزايا الممكنة ، حيث يمكنه أن يوفر رأس مال ربما لا يكون متاحاً محلياً ، ويمكنه أن يساعد في تعبئة موارد مالية محلية ، وفي كثير من الأحيان تكون شروطه سخية ومرنة أيضاً ، ومن الممكن أن تتحول جهات الإقراض الأجنبية إلى جهات استثمار مستقبلية في رأس المال ، وكثيراً ما يكون الحصول عليها أسهل من الأموال المتاحة محلياً . وإذا كانت الإلتزامات المقومة بالعملة الأجنبية موازنة بمقدار مساو من الأصول المقومة بنفس العملة الأجنبية ، فلن تتضرر المصارف بتقلبات أسعار الصرف . أما إذا لم تكن الإلتزامات التي بالعملة الأجنبية موازنة بأصول من ذات العملات الأجنبية ، فسيكون هناك عدم توافق في العملة ، وقد تتكبد المصارف خسائر كبيرة عندما تنخفض قيمة العملة المحلية (أو تفقد قيمتها) أمام العملة الأجنبية ويعني ذلك أن قيمة أصول المصرف تهبط بالمقارنة مع الإلتزامات ، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة مقدار العملة المحلية اللازمة لتغطية المدفوعات من الدين بالعملة الأجنبية .

حيث إن مخاطر سعر الصرف ينشأ عندما يحصل المصرف على ودائع أو حسابات جارية أو قروض مكتسبة بالعملة الأجنبية ويقوم بالإقراض بالعملة المحلية عندها يترتب على المصارف التزامات بالعملة الأجنبية بينما تتوفر لديها أصول بالعملة المحلية .

يعتمد تأثير سعر الصرف على ربحية المصرف من خلال إمكانية الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأجنبية في الاقتصاديات المنفتحة ، ففي حال ارتفاع سعر الصرف (سعر الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقاساً بالعملة المحلية) فإن أسعار الأصول المالية الأجنبية ستصبح أكثر قيمة وأكثر جاذبية ، وبالتالي سيتم إعادة تنظيم هيكل المحفظة الاستثمارية لدى الوحدات الاقتصادية ذات الفائض من الأرصدة حيث يتم إحلال بعض الأصول الأجنبية عوضاً عن بعض الأصول المادية المحلية في المحفظة . وهذا ماتحول إلى سلوك عام فإنه

[1] Crowley, Joseph, Interest Rate Spreads in English-Speaking African Countries, op.cit., p13

سيؤدي إلى انخفاض الطلب على الأصول المالية المحلية ، ومن ثم إلى انخفاض معدلات الفائدة عليها ، محققة لعوائد فائدة أقل ، والعكس صحيح وبالتالي العلاقة سلبية ما بين سعر الصرف وربحية المصرف .

إن العلاقة السلبية بين سعر الصرف وربحية المصرف لا تستمر دائماً ففي حال فرضت السلطات النقدية على المصارف بعض الإجراءات التي تهدف إلى تحسين قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية ، فذلك سيؤدي إلى تباين هذه العلاقة ، فمثلاً في سورية وخلال عام (2011) ظهرت بعض مؤشرات التي قد تزعزع من استقرار قيمة الليرة السورية ، فقام مصرف سورية المركزي برفع أسعار الفائدة الدائنة المدفوعة على الودائع بالعملة الأجنبية ، بحيث أصبحت أسعار الفائدة الدائنة السنوية التي تدفعها المصارف المسموح لها قبول الودائع بالعملة الأجنبية على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي ما بين ($2\% + \text{libor}$ ، $3\% + \text{libor}$) أي ارتفاع بمقدار نقطة مئوية واحدة عن المعدلات السابقة ، وذلك بقصد التخفيف من الضغوط على سعر الصرف ، وهذا يعكس رؤية المصرف المركزي بتوجيه المودعين للاحتفاظ بهذه العملات في المصارف المحلية ، بدلاً من إيداعها في الخارج على اعتبار أن الفوائد في الداخل أعلى منها في الخارج ، ومن ثم القدرة على ضبط سعر الصرف بشكل أدق . وهنا المصارف سيقع على عاتقها مسؤولية تحمل التكاليف التي تنجم عن هذه الإجراءات ، وعندها لابد للمصارف من تحميل صافي هامش الفائدة هذا العبء للعملاء من خلال رفع أسعار فائدة الإقراض بالشكل الذي يفوق الزيادة في أسعار فائدة الودائع ، وهو ما يدعم العلاقة الإيجابية ما بين سعر الصرف والربحية ، إلا أن ذلك يتوقف على استمرار الطلب على القروض من قبل المقترضين بالرغم من ارتفاع تكاليفها .

يرى الباحث أنه يرتبط سعر الصرف بشكل سلبي مع صافي هامش الفائدة وبالتالي الربحية لدى المصارف السورية ، وذلك نابع من خصوصية العلاقة فيما بين مصرف سورية المركزي والمصارف السورية .

فمصرف سورية المركزي دائماً يستطيع أن يفرض على المصارف السورية الإجراءات التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه الاقتصادية وذلك عبر أدوات سياسته النقدية ومنها سعر الصرف ما ينجم عنه في بعض الأحيان تحمل مصاريف تلك الإجراءات من قبل المصارف ، الأمر الذي يجبرها على نقل هذا العبء إلى العملاء من خلال سعر الفائدة .

4- سعر الفائدة :

يقوم سعر الفائدة بدور في النظام المالي والعلاقات الاقتصادية سواء المحلية أو الدولية ، فسعر الفائدة ينظم العلاقة ما بين الجانب الفائض (المودعين) وجانب العجز (المقترضين) حيث يحفز الجانب الأول على التنازل عن أموالهم لفترة محددة إلى من هم بحاجة إليها ويتخذ المستثمرون قراراتهم بالاقتراض على أساس المقارنة بين تكلفة رأس المال المقترض (سعر الفائدة) والعائد على رأس المال المستثمر [1] .

يتأثر صافي هامش الفوائد في المصارف بأسعار الفائدة بسبب أن عليها التعامل مع الطلب على القروض والعرض من الودائع ، والتي قد تصلها بأوقات مختلفة ، فإذا الودائع وصلت في وقت مختلف عن الطلب على

[1] حمد ، علاء مسعود ، أثر السياسة النقدية على أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية (1993 - 2007) مرجع سبق ذكره ، ص 62

قروض جديدة ، فإن المصرف سيستثمر مؤقتاً هذه الأموال في السوق النقدية بسعر فائدة السوق قصير الأجل ، وبذلك المصرف سيواجه مخاطر إعادة استثمار في نهاية المدة والتي قد يهبط بعدها معدل فائدة السوق^[1] . كما يتمثل أثر ارتفاع سعر الفائدة على ربحية المصرف بزيادة احتمالية توقف المقترضين عن الدفع ويمكن ملاحظة أنه مع زيادة سعر الفائدة سوف تتقدم نسبة عالية من المقترضين الأكثر ميلاً للمغامرة إلى الاقتراض ، في حين سوف يتراجع المقترضون الأكثر أماناً ، وهو ما يسمى بظاهرة الانتقاء المعاكس ، كما أن المقترضين سوف يميلون إلى تغيير طبيعة مشروعاتهم ، طالما أن المصرف لا يمكنه فرض رقابة دقيقة على كل أعماله ، الأمر الذي يجعلنا أكثر اتساماً بالمخاطرة ، ويطلق على هذه الظاهرة ظاهرة الحافز المعاكس (Adverse Incentive)^[2] . وبناء عليه يوجد ثلاث فئات من المشروعات ذات المخاطر وكيفية تأثيرها على صافي الفائدة المتوقع ، بحيث يمكن تمييز ثلاث فئات هي :

الفئة الأولى : هي الفئة التي تتمتع بضمانات وتكون آمنة تماماً ، وذات فائدة يمكن للمقترض سدادها ، ونظراً لعدم وجود ظاهرة الانتقاء المعاكس أو ظاهرة الحافز المعاكس ، فإن صافي هامش الفائدة للمصرف يزداد على قدم المساواة مع سعر الفائدة على القرض .

الفئة الثانية : هي المشاريع التي تحتل درجة من المخاطرة ، حيث يتوقع أن يجني المقترض منها عائداً أكبر ، ونظراً لاحتمالية بدء نشوء ظاهرة الحافز المعاكس والانتقاء المعاكس ، فإن صافي هامش الفوائد قد يزداد بشكل أبداً من زيادة سعر الفائدة على القرض ويحصل المصرف على أقصى صافي هامش فائدة عندما يحدد سعر الفائدة على القرض عند مستوى محدد .

الفئة الثالثة وتمثل المشاريع ذات المخاطرة المرتفعة ، وفي ظل ارتفاع سعر الفائدة لمستويات أعلى من سابقتها ، فإن إمكانية التعثر بالسداد سترتفع في هذه الفئة ، والسبب عائد إلى أن المصرف في حالة الإنتقاء المعاكس لا يمكنه الحصول على سعر فائدة مرتفع بدرجة كافية لتغطية حالات التعثر بالسداد في الفئة الثانية . وعليه فإن استمرار المصرف في الاعتماد على الزيادة في أسعار الفائدة ومن ثم القيام بعمليات إقراض شديدة المخاطر فإنه سيواجه أحد الاحتمالات التالية^[3]:

- حدوث نتائج جيدة ، حيث ينجح المقترضون في سداد هذه القروض ذات الفوائد المرتفعة وهو ما يؤدي إلى تحقيق صافي هامش فائدة مرتفع ، ومن ثم أرباح مرتفعة للمصرف .
- حدوث نتائج سيئة ، حيث تؤدي حالات التوقف عن السداد إلى انخفاض صافي هامش الفائدة ، وتحقيق خسائر للمصرف .

ويتوقع الباحث في هذا الصدد أن يترافق انخفاض سعر الفائدة مع زيادة أرباح المصرف نتيجة احتمال نشوء الانتقاء المعاكس وظاهرة الحافز المعاكس سينخفض ، الأمر الذي يدفع بصافي هامش الفائدة للارتفاع .

[1] Gropp, Reint. Sørensen, Christoffer. Lichtenberger, Jung-Duk, **The Dynamics of Bank Spreads and Financial Structure**. Eurosystem Workshop and ECB/ECFIN Conference, 2007, p13.

[2] Heffernan, Shelagh, **Modern Banking**, op.cit., p6.

ت- متغيرات الهيكل المالي وأثره على ربحية المصرف :

إن متغيرات الهيكل المالي تعبر عن الصورة الحقيقية للقطاع المالي الموجود في أي دولة ، بحيث تشمل بشكل رئيسي القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية ويعبر الهيكل المالي عن مكونات وظروف القطاع المصرفي ، من حيث الدور الذي تمارسه المصارف في الاقتصاد ، ودرجة المنافسة ونسبة التركيز في هذا القطاع . وسيتم تمثيل متغيرات الهيكل المالي بثلاث متغيرات وهي : تطور سوق الأوراق المالية ، حجم القطاع المصرفي ، التركيز المصرفي ، ومن خلال دراسة هذه العوامل سيتم توضيحها :

1- تطور سوق الأوراق المالية :

إن أهمية هذا المتغير تتمثل في كونه أحد مفاصل النقاش الدائر حول القوة السوقية للمصارف فارتفاع نسبة رسملة الأوراق المالية إلى الناتج المحلي تعكس انخفاض القوة السوقية التي تمتلكها لمصارف ، بالمقابل نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي المرتفعة ، على سبيل المثال قد تعكس الطلب المرتفع على الخدمات المصرفية ، ومنه زيادة في القوة السوقية للمصارف [1].

وسيتم تمثيل هذا المتغير بقسمة رسملة سوق الأوراق المالية على الناتج المحلي الإجمالي ، ليعبر عن تطور سوق الأوراق المالية [2] فتطور سوق الأوراق المالية يمكن أن يعكس أية أثر للإحلال والأثر المكمل مابين التمويل عبر المصارف وسوق الأوراق المالية ، حيث بينت نظرية (Miller – Modigliani) أن التمويل بالدين (التمويل بالودائع) أو بحقوق الملكية (التمويل عبر أسواق الأوراق المالية) هما بديلين على نحو صرف ، وذلك في غياب الضرائب وتكاليف الإفلاس [3] لكن عملياً التمويل بالدين أو بحقوق الملكية يمكن أن تكونا أيضاً مكملين لبعضهما البعض ، مثلما أظهره نموذج (Demirgüç-Kunt – Huizinga) والذي أظهر أن القدرة على جذب رأس المال قد تعزز من مقدرة الشركات على الاقتراض ، وخصوصاً في الأسواق المالية غير المتطورة وفي هذه الحالة التمويل عن طريق حقوق الملكية قد يزيد أكثر من أن يخفض الطلب على التمويل بالدين ، مما يعكس أن مصادر التمويل هذه هي مكملة لبعضها البعض [4] .

وبناء على ماسبق فإن أثر تطور سوق الأوراق المالية على ربحية المصرف تتجه في اتجاهين مختلفين : الاتجاه الأول : قد يكون هناك أثر إيجابي لتطور سوق الأوراق المالية على ربحية المصرف ، بحيث أن سوق الأوراق المالية الكبيرة جوهرياً تسمح للمصارف بتحقيق ربحية مرتفعة وهذا قد يعزى إلى الأثر المكمل مابين التمويل بالدين والتمويل بحقوق الملكية ، فمثلاً عندما تتطور سوق الأوراق المالية ، تتحسن إمكانية الحصول على المعلومات وبذلك زيادة في مجموع المقترضين المحتملين ، الأمر الذي يجعل من السهل للمصرف معرفتهم

[1] Demirgüç-Kunt, Asli. Huizinga, Harry. Determinants of commercial bank interest margins and profitability: some international evidence, The World Bank Review, vol.13, n2, 1997, p26-27.

[2] Ben Naceur, Samy. Goaied, Mohamed. The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia, op.cit., p10

[3] Gul, Sehrish. Irshad, Faiza. Zaman, Khalid. Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan, op.cit., p73

[4] 2Demirgüç-Kunt, Asli. Huizinga, Harry. Financial Structure and Bank Profitability, The World Bank Review, 2000, p15.

ومراقبتهم ، مخفضة بذلك تكاليف الإقراض ومحفزة لحجم الإقراض وهذا مايزيد من حجم أعمال المصرف محققاً صافي هامش فائدة أعلى .وبالتالي ربحية أكبر .

الإتجاه الثاني : إن الاتجاه الآخر لأثر تطور سوق الأوراق المالية على ربحية المصرف يتجلى بالأثر السلبي الذي يعكسه أثر الإحلال مابين التمويل بالدين أو التمويل بحقوق الملكية ، وهنا كلما تطورت سوق الأوراق المالية ، بحيث أصبحت أكثر جذباً للتمويل من خلالها ، ستخفض بذلك القوة السوقية للمصارف ، مما يؤثر سلباً على ربحية المصرف [1].

ويتوقع الباحث إيجابية العلاقة بين تطور سوق دمشق للأوراق المالية وربحية المصارف السورية وذلك عائد للأثر المكمل مابين التمويل بالدين والتمويل بحقوق الملكية ، بحيث تتحسن إمكانية الحصول على المعلومات عند تطور سوق الأوراق المالية ، وبذلك زيادة في مجموعة المقترضين المحتملين ، الأمر الذي يخفض من تكاليف الإقراض ومن ثم زيادة الربحية .

2- حجم القطاع المصرفي

يستفاد من هذا المتغير في قياس أهمية التمويل المصرفي في الاقتصاد والدور الفاعل في خدمة الاقتصاد عبر إسهامه في دعم السوق المالية وابتكار صيغ تمويل حديثة ترفد المشاريع الاستثمارية باحتياجاتها من الأموال .ويتم قياسه من خلال نسبة إجمالي أصول المصارف إلى إجمالي الناتج المحلي .

إن ارتفاع متغير حجم القطاع المصرفي قد يكون له أثر سلبي على ربحية المصرف فارتفاع النسبة يعكس المنافسة الشديدة مابين المصارف ، والتي عادة ماتتمثل بالمنافسة السعرية ، مقلصة بذلك صافي هامش الفائدة لدى المصارف ، وهذا الأثر ينخفض في تلك الدول التي لديها مسبقاً قطاعات مصرفية متطورة نسبياً.

إن احتمالية الأثر الإيجابي لحجم القطاع المصرفي على ربحية المصرف تبقى موجودة فنسبة إجمالي أصول المصارف إلى إجمالي الناتج المحلي المرتفعة قد تشير إلى زيادة تطور القطاع المصرفي مع المزيد من الخدمات والتسهيلات المصرفية والمزيد من التوجه الربحي للمصارف ، وهو مايقود متوسط دخل الفوائد إلى الارتفاع والتأثير الإيجابي على ربحية المصرف [2] .

وإن حجم القطاع المصرفي السوري المتزايد سيتزامن مع زيادة حدة المنافسة ما بين المصارف وخصوصاً في مجال التسعير ، وهو ماقد يخفض ربحية هذه المصارف

3- التركيز المصرفي :

إن علاقة ربحية المصرف والتركز المصرفي يمكن تحليلها من خلال فرضية (الهيكل - السلوك - الأداء) وفرضية كفاءة الهيكل ، وهنا قد تنشأ أكثر من تفسير لهذه العلاقة وفقاً لهاتين الفرضيتين وفيمايلي عرض لهاتين الفرضيتين :

أ- فرضية الهيكل - السلوك - الأداء : تحاول أن تبرهن هذه الفرضية أن ربحية المصرف تتحدد بهيكل السوق في الصناعة المصرفية ، وهي تطرح فكرة أن المصارف ذات القوة السوقية الإضافية

[1] Pua Tan, Tatum Blaise, Determinants of Credit Growth and Interest Margins in the Philippines and Asia, op.cit., p15.

[2] Crowley, Joseph, Interest Rate Spreads in English-Speaking African Countries, op.cit., p9.

في السوق المتركز ، وبالتالي زيادة في ربحية المصرف ، بالإضافة إلى ذلك وفي مثل هذه الأسواق ، المصارف يمكنها أن تتواطؤ محددة السعر الذي يعيق المنافسة ، وهذا ما يدعم ربحية المصارف .

فرضية (الهيكل - السلوك - الأداء) تؤكد على العلاقة الإيجابية ما بين التركيز المصرفي وصافي هامش الفائدة ، لتعكس سلوك التسعير غير التنافسي في الأسواق الأكثر تركّزاً. وتدعم هذه الفرضية فرضية القوة السوقية النسبية والتي تبين أن المصارف ذات الحصة السوقية الكبيرة وحدها من تستطيع ممارسة قوتها السوقية في التسعير ، وبشكل متتابع يتم جني أرباح مرتفعة

ب-فرضية هيكل الكفاءة

فرضية هيكل الكفاءة توضح كفاءة المصارف باتجاه مختلف فهي تؤكد على أن كفاءة الإنتاج هو السبب وراء قدرة المصارف على تحديد معدلات الفائدة المناسبة وكسب أرباح اختيارية ، وفي نفس الوقت، هذه الفرضية تنظر إلى التركيز المصرفي كنتيجة لكفاءة المصارف أكثر منها سبب لأداء المصرف كما ورد في فرضية (الهيكل - السلوك - الأداء) كما أن هذه الفرضية تقتضي أن على السلطات الرقابية عدم وضع قيود للسلوك الاحتكاري ، لأن هذه القيود تعيق من كفاءة المصارف^[1] ويمكن تلخيص فكرة هذه الفرضية كما يلي :

كفاءة المصارف في تخفيض التكاليف وتحقيق أفضل أداء وزيادة الحصة السوقية (سوق متركز) و تحديد السعر المحبذ

ومن هنا فإن العلاقة السلبية قد تتجلى في البداية ما بين التركيز المصرفي وربحية المصرف وفقاً لفرضية كفاءة الهيكل ، حيث أن المصارف تمتلك إدارة عالية المستوى وتكنولوجيا إنتاج متطورة ، لديها القدرة على تخفيض التكاليف ، وبشكل متلاحق تستطيع تقديم معدلات فائدة أكثر تنافسية على القروض و / أو الودائع مؤدية إلى نشوء علاقة سلبية ما بين درجة التركيز المصرفي وربحية المصرف^[2].

وبما أن هذه المصارف من المفترض أيضاً أن تكتسب حصة سوقية أكبر ، فالسوق قد يصبح أكثر تركّزاً كنتيجة للمنافسة ، وبالتالي الارتباط السلبي ما بين التركيز المصرفي وربحية المصرف هو زائف في هذه الحالة وينطلق من خلال مستويات مرتفعة من الكفاءة ، ومن ثم ستتحول العلاقة إلى علاقة إيجابية بين التركيز المصرفي وربحية المصرف^[3] .

[1] Al-Ademi, Mona Abdullah Yousef, Profitability Determinants of Commercial Banks in Malaysia After The 1997 Financial Crisis, op.cit., p11-13.

[2] الكور ، عز الدين ، الفيومي ، نضال ، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 3 ، العدد 3 ، عمان ، الأردن ، 00 . ص 255

[3] Ben Naceur, Samy. Goaiad, Mohamed. The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia, op.cit., p10-11.

الفصل الثالث مناقشة نتائج التحليل والاختبار

المبحث الأول: مناقشة نتائج تحليل مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي

3-1-1- مجال وعينة الدراسة:-

جرى تطبيق هذه الدراسة في ستة مصارف سورية هي: البنك العربي ، الدولي للتجارة والتمويل ، بنك الأردن ، بنك سورية والمهجر ، بنك عودة ، بنك فرنسبنك). وقد حددت هذه المصارف كعينة عمدية للدراسة، إذ استطاع الباحث الحصول على تقاريرها السنوية

وفيما يتعلق بمدة الدراسة فقد اقتصرت على سبعة سنوات (2013-2019)، حسب ما توافر من تقارير سنوية للمصارف عينة الدراسة. فضلاً عن أن تلك المدة كافية لإجراء التحليل عليها، وما يؤكد ذلك ما أشارت إليه كثير من الدراسات السابقة ومنها على سبيل المثال دراسة (Wall & Peterson، 2011)¹.

جدول 24 المصارف عينة الدراسة

عدد الفروع	رأس المال المدفوع (مليون ل، س)	تاريخ التأسيس	البنك	التسلسل
19	5050	2005	البنك العربي	1
31	5250	2003	الدولي للتجارة والتمويل	2
14	3000	2008	بنك الأردن	3
29	6000	2004	بنك سورية والمهجر	4
19	5725.5	2005	بنك عودة	5
10	5250	2008	بنك فرنسبنك	

المصدر: (التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة).

2-1-3 - أساليب جمع البيانات:

جمعت البيانات من التقارير السنوية للمصارف السورية عينة الدراسة لتحليل مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشرات قياس المخاطرة والعائد ، الذي يمكن من خلاله تحقيق أهداف الدراسة. وقد قام الباحث بمقارنة النتائج التي حصل عليها من ذلك التحليل، بنتائج تم الحصول عليها من المصادر العربية والأجنبية لبعض المصارف العربية . العراق ومصر . والأجنبية (1)

وتتمثل هذه المؤشرات بالآتي:

¹ Wall, Larry D. and Peterson, David R., “ The Effect of Capital Adequacy Guidelines on Large Bank Holding Companies,” Journal of Banking and Finance, vol.11.No.4, December,2010

(¹) منها مصرف أكيتا (Akita Bank) ومصرف ديبفا (Depfa Bank) و مصرف بوسطن (Boston Bank)

3-1-3 مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي

1. رأس المال / الودائع. (X_1)
2. رأس المال / إجمالي الموجودات. (X_2)
3. رأس المال / الموجودات الخطرة. (X_3)
4. رأس المال / القروض. (X_4)
5. رأس المال / الالتزامات العرضية. (X_5)
6. رأس المال / الاستثمارات. (X_6)
7. رأس المال الحر / الموجودات العاملة. (X_7)
8. رأس المال الحر / الموجودات الخطرة. (X_8)
9. رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطرة. (X_9)

3-1-4 مؤشرات المخاطر المصرفية:

نظراً لعدم توفر البيانات اللازمة لتحليل مؤشرات المخاطر المصرفية كافة في التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة، فقد اقتصر التحليل على كل من مخاطرة السيولة ومخاطرة الائتمان ومخاطرة سعر الفائدة.

1. المخاطرة الائتمانية = القروض قصيرة الأمد / إجمالي الموجودات. (y_1)
2. مخاطرة سعر الفائدة = الموجودات الحساسة لسعر الفائدة (الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأمد) / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (الودائع والقروض التي يحصل عليها المصرف). (y_2)
3. مخاطرة السيولة = الاستثمارات قصيرة الأمد / الودائع (y_3) أو الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات (y_4) أو الأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات. (y_5)
4. مخاطرة رأس المال = رأس المال / إجمالي الموجودات.

3-1-5 مؤشرات العائد المصرفي

من أهم المؤشرات التي تم استخدامها تبعاً لما هو متوافر من بيانات في التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة.

1. هامش صافي الفائدة = (الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة) / الموجودات العاملة (y_6).
2. هامش صافي الدخل = صافي الدخل / إجمالي إيرادات الفوائد. (y_7)
3. معدل دوران الموجودات = إجمالي إيرادات الفوائد / إجمالي الموجودات. (y_8)
4. العائد على الموجودات (ROA) = صافي الدخل / إجمالي الموجودات. (y_9)
5. مضاعف الرافعة المالية = إجمالي الموجودات / حقوق الملكية. (y_{10})
6. العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الدخل / حقوق الملكية. (y_{11})
7. العائد على الودائع = صافي الدخل / الودائع. (y_{12})
8. العائد على الأموال المتاحة = صافي الدخل / (الودائع + حقوق الملكية). (y_{13})

3-1-6 - محددات الدراسة:

واجهت الدراسة مجموعة محددات تَمَثَّلُ أهمها في الآتي:-

1- بالنسبة لعينة الدراسة اقتصر على ستة مصارف سورية خاصة كون المصارف العامة متوقفة عن المنح منذ عام 2012 لغاية 2018 لاتمارس أي نشاط تمويلي مما أثر بشكل مباشر على المحفظة الائتمانية وجودتها إضافة إلى تخصصها بأنواع محددة من القروض بموجب قانون تأسيس كل مصرف مما شكل صعوبة في ادراجها ضمن الدراسة التحليلية لوجود تفاوت كبير في حجم المحفظة الائتمانية ورأس المال المدفوع للمصارف العامة من قبل وزارة المالية ويمكن إجراء دراسة حالة لكل مصرف على حدة وليس بالإمكان دراستها ضمن عينة كدراسة تحليلية أو دراسة مقارنة.

2- تم تحديد هذه الفترة الزمنية من عام 2013 لغاية 2019 وهي الفترة التي توافرت فيها التقارير المنشورة للمصارف عينة الدراسة .

خصص هذا المبحث لتحليل مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي من خلال التقارير السنوية المعلنة للمصارف السورية عينة الدراسة، وللمدة من 2013-2018 ويشمل التحليل عشرة مؤشرات هي: رأس المال إلى الودائع، رأس المال إلى إجمالي الموجودات، رأس المال إلى القروض، رأس المال إلى الموجودات الخطرة، رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة، رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة، رأس المال إلى الاستثمارات، رأس المال إلى الالتزامات العرضية ، رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة ، نسبة كفاية رأس المال . وقد تم إجراء هذا التحليل بهدف إبراز الدور الذي تمارسه هذه المؤشرات في تدعيم مصداقية النظام المالي والمصرفي ، وما يترتب على ذلك من استقرار النظام المصرفي وسلامته بشكل عام ، وطمأنة المتعاملين مع المصارف السورية الخاصة من مودعين ومؤسسات مالية محلية وأجنبية. ومن البديهي أن التعامل الإيجابي من قبل المصارف العربية والدولية مع المصارف السورية يشترط حيازة هذه الأخيرة على الحد الأدنى من متطلبات رأس المال المتعارف عليه دولياً أو إقليمياً أو محلياً ، وذلك لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، وبغية استيعاب أي خسائر مستقبلية ، وتأثير ذلك في العوائد المرغوب تحقيقها

وسيتم تحليل المؤشرات العشرة لكفاية رأس المال المصرفي الموضحة في الجدول (3-1-1)⁽¹⁾ على النحو

الآتي:

1. نسبة رأس المال إلى الودائع X_1 :

يوضح الجدول (3-1) نتائج تحليل هذا المؤشر الذي يقيس مدى قدرة المصرف على رد الودائع من مصدر رأس المال. ومن ثم فارتفاع نسبة هذا المؤشر تمثل مصدر أمان للمودعين، والعكس في حالة انخفاض تلك النسبة. وقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية لمصارفها النسبة المقررة لهذا المؤشر على ألا تتجاوز (10%) كحد أقصى. في حين حددت بريطانيا نسبة هذا المؤشر كتقليد مصرفي معروف (6.25%) وتسايرها في ذلك العديد من الدول ومنها الدول العربية التي اتفقت على أن لا يتجاوز مجموع الودائع إلى رأس المال (16) ضعفاً

(1) تم استقاء مؤشرات هذا الجدول من واقع قيم البيانات الأساسية المستخدمة في تحليل مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي للمصارف عينة الدراسة في الملحق (1) . وقد تم تقريب أرقام هذا الجدول لغرض ترتيب الجدول وبنفس الوقت لا تضر بجوهر التحليل .

كحد أقصى، بعدها تحول الودائع بالكامل إلى المصرف المركزي. ويتبين من نتائج تحليل هذا المؤشر أن النسبة تراوحت بين حد أدنى 2% و حد أقصى 22% و كوسط حسابي للمصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة كان 10% ، وهي بذلك تتوافق مع النسبة المتعارف عليها بين المصارف العربية والأجنبية ، والتي تراوحت ما بين 6% إلى 15%،

ونظراً إلى أن هناك اختلافاً في حجم المصارف وعدم تجانسها، فإن بعض المصارف المركزية تلجأ إلى فرض نسبة أعلى لكفاية رأس المال على المصارف التجارية صغيرة الحجم بالمقارنة مع المصارف التجارية كبيرة الحجم. وقد يعزى مثل هذا التمييز إلى أن الفرص المتاحة أمام المصارف التجارية كبيرة الحجم للاقتراض من أسواق النقد وغيرها أوسع مما هو عليه حال للمصارف التجارية الصغيرة. كما أن ذلك يفسر تفاوت نسبة هذا المؤشر من مصرف لآخر ومن دولة إلى أخرى.

2. نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات X_2 :

يرجع استخدام هذا المؤشر إلى كونه يربط رأس المال بإجمالي الموجودات لمواجهة أية خسائر غير متوقعة قد يتكبدها المصرف. وبالنظر إلى الجدول (3-1-1) فيما يخص نسبة هذا المؤشر تبين أنها تتراوح بين 2% إلى 22% وبالمتوسط بلغت 7% وهي في معظم المصارف عينة الدراسة أقل من النسبة المعتمدة في كثير من المصارف المركزية المتمثلة بـ (10%) ، وذلك يرجع إلى صغر رأسمال المصارف عينة الدراسة قياساً بحجم موجوداتها.

وعند مقارنة نسب هذا المؤشر مع النسب المتعارف عليها في المصارف العربية والأجنبية التي تتراوح ما بين 6% إلى 12% وجد أنها مجسدة لما هو مطبق في المصارف العربية والأجنبية. وما يؤخذ على هذا المؤشر أنه يتضمن كل الموجودات بما فيها الموجودات الثابتة ، إلا أن ذلك يترتب عليه انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية ، وهذا ما أظهرته نتائج تحليل معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة الدراسة .

3. نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة X_3

يعد هذا المؤشر اقرب تمثيلاً إلى الواقع وأكثر منطقية ، وذلك على أساس أن حقوق المساهمين هي الضمان الأخير ضد المخاطر التي قد تتعرض لها موجودات المصرف لا ودائعه، بسبب أن الودائع لا تتضمن أية مخاطر إلا إذا قام المصرف باستثمارها ، كما أن درجة المخاطرة في استثمارها تختلف باختلاف نوع الاستثمار التي وجهت إليه الوديعة. عليه، فإن هذا المؤشر يعد من المؤشرات المهمة التي تعكس حسن توظيف الموارد المالية وإدارتها. فرأس المال المصرفي يكون متيناً (كافياً) في بعض الدول إذا كانت الموجودات الخطرة لا تزيد عن ستة أمثال رأس المال. والجدول (3-1-1) يبين أن بعض المصارف السورية عينة الدراسة قد تجاوزت تلك النسبة المتمثلة بـ 17% تقريباً كنتيجة لـ (6/1) والسبب الرئيس لارتفاع نسب هذا المؤشر يتمثل بالارتفاع الشديد في نسبة الموجودات الثابتة إلى الموجودات الخطرة في المصارف التي كان وسطها الحسابي السنوي مرتفعاً.

ومن خلال تحليل نتائج هذه النسبة في المصارف عينة الدراسة تبين أنها تراوحت بين أقل قيمة 6% وأعلى قيمة لها 29% وبمتوسط خلال مدة الدراسة بلغ 15% وعند مقارنة نسب هذا المؤشر مع النسب المطبقة في

المصارف العربية والأجنبية التي تتراوح ما بين 5%-25%، وجد أنها مجسدة بل أنه تم تجاوزها في بعض المصارف عينة الدراسة نظراً لل تفاوت في مكونات بسط ومقام هذا المؤشر من مصرف إلى آخر.

4. نسبة رأس المال إلى القروض X_4 :

يلاحظ من الجدول (3-1-1) أن هناك تفاوتاً واسعاً في نسب هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة خلال مدة التحليل، إذ تراوحت ما بين 13% إلى 58%، وبالمتوسط بلغت النسبة خلال الفترة المدروسة 26% وهذا يدل على انخفاض هامش الأمان الذي يوفره رأس المال تجاه القروض في المصارف عينة الدراسة، والمقارنة بين نسب هذا المؤشر في المصارف عينة الدراسة مع نسب المؤشر في المصارف العربية والأجنبية التي تتراوح ما بين 7% إلى 91%، تدل على تجسيد هذا المؤشر في المصارف عينة الدراسة، إلا أن اختلاف بيئة الدراسة وطبيعة تعامل المصارف السورية في منح القروض والتشريعات الخاصة بذلك تختلف بطبيعة الحال عن المصارف العربية والأجنبية. فضلاً عن ذلك فإن أرقام هذا المؤشر تدل على أن معظم المصارف عينة الدراسة تعتمد في إقراضها على مبالغ الودائع التي تمثل تعهداً عليها لا بد من الوفاء به مهما كانت الأحوال، مما قد يعرضها للمشاكل في حالة طلب المودعين لودائعهم. وعلى ذلك كان التأكيد على ضرورة أن تتوفر لدى المصارف السيولة النقدية الكافية لمقابلة طلب المودعين لودائعهم. وما حدث في مصارف دول جنوب شرق آسيا من أزمة مصرفية خانقة، خير دليل على نتيجة منح القروض من ودائع المودعين وعدم كفاية رأس المال في استيعاب الخسائر الناتجة عن التوظيف في البنود الخاصة بالقروض.

5. نسبة رأس المال إلى الالتزامات العرضية X_5

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته العرضية، وهذا ما توضحه نتائج تحليل نسب هذا المؤشر في الجدول (3-1-1) التي تراوحت ما بين 4% إلى 273.7% للمصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة وبالمتوسط بلغت النسبة 274%، وهي تتسجم من النسبة المتعارف عليها في المصارف العربية والأجنبية التي تتراوح بين 39% - 350%.

وفيما يتعلق بالمصارف عينة الدراسة على وجه الخصوص وجد أن أعلى نسبة وسط حسابي سنوي لهذا المؤشر متجسدة في بنك عودة مقارنة بغيره من المصارف عينة الدراسة، وذلك لأن رأس ماله أعلى من رأس أموال بقية المصارف عينة الدراسة، فضلاً عن ذلك أن الالتزامات العرضية التي يتحملها البنك عودة هي الأدنى بما هي عليه في المصارف عينة الدراسة. ووفقاً لما سبق كانت لبنك عودة القدرة على الوفاء بالتزاماته العرضية.

6. نسبة رأس المال إلى الاستثمارات X_6

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على استخدام رأسماله لمواجهة الخسائر الناتجة عن الاستثمار، من غير المساس بأموال المودعين. وهذا ما تشير إليه نتائج التحليل في الجدول (3-1-1) التي أظهرت أن جميع المصارف عينة الدراسة قادرة على مواجهة الخسائر الناتجة عن الاستثمار، وعلى بنك الدولي للتجارة والتمويل الذي حصل على أعلى متوسط حسابي مقداره (253%) مقارنة بالمصارف الأخرى عينة الدراسة، حجم استثماراته إلى نسبة رأس ماله هي الأدنى عند مقارنتها ببقية المصارف عينة الدراسة. والنتائج التي حققها هذا المؤشر والتي تتراوح ما بين 9% إلى 371% وبمتوسط حسابي خلال فترة الدراسة 146% تماثل ما حققته المصارف العربية والأجنبية من نسب لهذا المؤشر وتتراوح ما بين 2% إلى 123%، ولكن ما يلاحظ على جميع

المصارف السورية عينة الدراسة تدني حجم استثماراتها المتوفرة للبيع مقارنة برأسمالها أو مقارنة بحجم الودائع المحتفظ بها لديها. والتحول في ذلك إلى الاستثمارات الخالية من المخاطر كأذونات الخزنة وشهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي بهدف تحقيق عوائد كبيرة ومنخفضة المخاطر في الوقت نفسه.

7. نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة X_7

يشير هذا المؤشر إلى مدى قدرة المصرف على استخدام رأسماله الحر المتمثل برأس المال ناقصاً الموجودات الثابتة لتغطية الخسائر المترتبة على استثماره لموجوداته العاملة أي الموجودات المولدة للعوائد وهي تساوي إجمالي الموجودات مطروحاً منها كل من النقدية والمستحق لدى المصارف والمصرف المركزي والموجودات الثابتة. وقد أوضحت نتائج تحليل نسب هذا المؤشر في الجدول (3-1-1) للمصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة التي تراوحت ما بين 1% إلى 45%، وكان بالمتوسط الحسابي 11% وأعلى نسبة بالمتوسط الحسابي خلال مدة الدراسة كانت لبنك عودة والبالغة 23% تماثلها مع النتائج التي جسدها المصارف العربية والأجنبية لهذا المؤشر والتي تتراوح ما بين 1% إلى 25%. وميزة هذا المؤشر هو استبعاد الموجودات الثابتة التي لا تدر عوائد من بسط ومقام نسبة هذا المؤشر مما يظهر المساهمة الفعلية لرأس المال في تغطية الخسائر المترتبة على استثمار المصرف لموجوداته العاملة.

8. نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة X_8

من المعلوم أن من بين وظائف رأس المال بالمصرف تمويل شراء الموجودات الثابتة - وبتوظيفه فيها أو توظيف جزء منه فيها، فإن قدرته على حماية الودائع تقل باعتباره مالاً مجمداً في موجودات ثابتة يصعب تصفيته- وعليه فإن هذا المؤشر إنما يعكس مدى قدرة رأس المال الحر على تغطية الخسائر المحتملة في الموجودات الخطرة بدون التعرض لالتزامات المصرف قبل الغير والناشئة عن الودائع. والجدول (3-1-1) يوضح تجسيد نتائج تحليل نسب هذا المؤشر التي تراوحت ما بين 1% - 45% وبمتوسط حسابي خلال فترة الدراسة بلغ 9% في المصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة ، مع نسب هذا المؤشر في المصارف العربية والأجنبية التي تتراوح ما بين 1% إلى 16%. مما يدل على قدرة المصارف عينة الدراسة على استخدام رأس المال لمواجهة الخسائر المتعلقة باسترداد جزء من الأموال المستثمرة في الموجودات الخطرة.

9. نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر X_9 :

تسعى المصارف السورية إلى تحقيق نسبة متميزة وفق هذا المؤشر ، لما يمثله من أهمية تميزه عن غيره من المؤشرات الخاصة بكفاية رأس المال المصرفي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي ، إذ ويعرف هذا المؤشر بمؤشر لجنة بازل الذي تم إقراره في سنة 1988 من قبل لجنة بازل، وحددت نسبته بـ 8% . و يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على استخدام رأسماله لمواجهة الخسائر المترتبة على استرداد جزء من الأموال المستثمرة في موجوداته الخطرة المرجحة. والجدول (3-1-1) يبين أن جميع المصارف عينة الدراسة قد تجاوزت تلك النسبة وذلك بناءً على تعليمات البنك المركزي الذي حدد كيفية احتساب هذا المؤشر وفق نماذج قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 لعام 2008.

وبعد تحليل مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي للمصارف عينة الدراسة ، يمكن القول وبصفة عامة أنها تقارب ما هو متعارف عليه في المصارف الدول العربية والأجنبية، وبلغ بالمتوسط خلال فترة الدراسة 26% وبحد أدنى

يبلغ 10% وحد أعلى 54% خلال فترة الدراسة وذلك يرجع إلى الاهتمام المتزايد الذي يوليه البنك المركزي لهذه المؤشرات لما يترتب على ذلك من أثر كبير على طبيعة التعامل مع المصارف العربية والأجنبية في ظل المنافسة التي تواجهها المصارف سواءً على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي. إذ أصبح تحقيق تلك المؤشرات وفقاً لما هو مجسد في المصارف العربية والأجنبية ووفقاً لما أقرته لجنة بازل وغيرها من المؤسسات المالية الرقابية الدولية، هدفاً منشوداً للمصارف السورية التي تسعى جاهدة إلى تحقيقه بهدف كسب ثقة المتعاملين معها ومن ثم اكتساب ثقة المصارف العربية والأجنبية والأسواق المالية الدولية بهدف الانتشار المحلي والإقليمي والدولي. فضلاً عما يمكن أن تحققه المصارف عينة الدراسة من الحد أو تقليل المخاطر المصرفية الناشئة عن ممارستها لأنشطتها أو فعاليتها ومن ثم زيادة العوائد، جراء التزامها بالحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال المصرفي وفقاً للمؤشرات الدولية. وهذا ما أظهرته نتائج تحليل مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي من محاولة المصارف عينة الدراسة الاقتراب من النسب المحققة من المصارف العربية والأجنبية ، وأحياناً تجاوزها .

المبحث الثاني: مناقشة نتائج تحليل مؤشرات المخاطرة والعائد المصرفي

يهتم هذا المبحث بتحليل مؤشرات المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي المستخدمة من قبل المصارف التجارية السورية، والتوصل إلى نتائج يمكن من خلالها تحديد العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي التي تم عرضها في المبحث الأول من هذا الفصل وكل من مؤشرات المخاطرة والعائد المصرفي وانعكاس ذلك على قيمة المصرف. وأهمية تحليل مؤشرات المخاطرة والعائد المصرفي، نابعة مما تواجهه المصارف في العصر الحاضر من المخاطر المتزايدة نتيجة لتنوع العمل المصرفي وشموليته في ظل التحرر المالي وظهور التكتلات الاقتصادية التي تحتم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها، بما يحقق الأهداف النهائية لممارسة ذلك العمل المصرفي، التي تتجسد في تحقيق عائد مناسب، وهذا يعني انه من الضروري للمصرف قياس المخاطر التي يواجهها، وحدود تلك المخاطر، من اجل تحقيق معدل عائد مقبول خلال الفترة القادمة في مواجهة المتغيرات والعوامل الخارجية التي يصعب التحكم فيها. لذا تحاول إدارة المصرف الموازنة أو المواءمة بين المخاطر والعائد، أي تحقيق ما يعرف بالمبادلة Trade-off بين المخاطرة والعائد وذلك كمدخل لتعظيم قيمة استثمارات الملاك بالمصرف. وقد اظهر تحليل علاقة الارتباط بين مؤشرات المخاطر مجتمعة ومؤشرات العائد مجتمعة . سواء على مستوى كل مصرف أو على مستوى المصارف مجتمعة . وجود علاقة ارتباط قوية بين تلك المؤشرات. وهذا يدعم ما أكدت عليه الأدبيات النظرية في الإدارة المالية من وجود المبادلة ما بين المخاطرة والعائد.

وينقسم هذا المبحث إلى جزئين يتضمن الجزء الأول تحليل مؤشرات المخاطرة المصرفية، والجزء الثاني يتضمن مؤشرات العائد المصرفي.

3-2-1: تحليل مؤشرات المخاطر المصرفية:

أولت لجنة بازل موضوع المخاطرة المصرفية اهتماماً متزايداً لا يقل شأنًا عن اهتمامها بمؤشرات كفاية رأس المال المصرفي، نظراً للارتباط الوثيق بين رأسمال المصرف والمخاطر التي يتحملها. فمن المعلوم أن المستثمرين عادة لا يحبذون المجازفة والتعرض للمخاطرة، وعلى هذا الأساس فهم دائماً يبحثون عن الاستثمارات التي تحقق لهم أعلى العوائد بأقل قدر ممكن من المخاطر، وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من المستثمرين تقع ضمن هذه الفئة، إلا أن بعضاً منهم يجازف بالمخاطر ليضاعف عوائده، وكون المستثمرين يهابون المخاطر لا يعني انهم لا يتعاملون في الأوراق المالية إلا إذا كانت خالية من المخاطر، وبالرغم من أنهم يفضلون الاستثمارات الأقل خطورة عند تساوي العوامل الأخرى كالأرباح مثلاً، إلا انهم قد يتعاملون في استثمارات اكثر خطورة إذا كانت عوائدها اكبر تعويضهم عن قلقهم بسبب تلك المخاطر.

وقد تم الاقتصار على احتساب وتحليل مؤشرات المخاطرة الائتمانية ومخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة السيولة، أما مخاطرة السوق والمخاطرة التشغيلية فلم يكن بالإمكان احتسابها، نظراً لقصور في البيانات الواردة في التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة، خلال مدة الدراسة. وفيما يأتي استعراض لتحليل مؤشرات المخاطر المصرفية التي تم احتسابها للمصارف عينة الدراسة :

1- تحليل المخاطرة الائتمانية:

تعد القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء والمصارف، والحسابات الجارية والودائع لدى المصارف والحقوق والالتزامات من الآخرين، أدوات مالية معرضة لمخاطر الائتمان. التي تتجسد بالمخاطر الناتجة عن عدم مقدرة تلك الأطراف على تلبية التزاماتها عند استحقاقها. ومن بين أهم الأسباب التي تزيد من المخاطرة الائتمانية التي يتعرض لها المصرف هو استعماله للأموال المتاحة لديه في قروض طويلة ومتوسطة الأجل أكثر من اللازم وهذا يفسر ارتفاع نسب الفائدة المفروضة على القروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل على أساس أن المخاطر التي يتعرض لها المقترض تعد إحدى الاعتبارات التي يعتمد عليها في تقدير نسب الفائدة لذلك نجد أن المصارف التي تكون نسبة كبيرة من مواردها مقترضة تقوم بتوجيه معظم هذه الموارد نحو أوجه الاستعمال طويلة ومتوسطة الأجل بهدف تغطية الفائدة المرتفعة على رأس المال كما أن عدم اعتمادها على تعبئة المدخرات يجعلها غير معرضة بشكل كبير إلى مخاطر السيولة مما يسمح لها بالاحتفاظ بالقدر اللازم من السيولة لتغطية نفقاتها الإدارية والتشغيلية فقط.

ومن أهم مؤشرات قياس هذه المخاطر في المصارف التجارية هو الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية / إجمالي الموجودات، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة في حجم الموجودات ذات المخاطر الائتمانية المرتفعة وهي تتمثل بالقروض والتسهيلات الائتمانية التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة. وقد أظهرت نتائج التحليل في الجدول (3-2-1) فيما يتعلق بالمخاطرة الائتمانية للمصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة. أن أعلى وسط حسابي سنوي لعينة الدراسة بلغ (55.7%) للمصرف العربي، وبلغ أدنى وسط حسابي للمخاطرة الائتمانية في بنك فرنسبنك نحو (35.95%) مما جعل الفرق بين أعلى وأدنى وسط حسابي يبلغ (19.84%). مبتعدا بذلك عن المتوسط العام للمصارف عينة الدراسة جميعها البالغ (10%) وذلك يرجع إلى أن القروض قصيرة الأجل الممنوحة من قبل البنك العربي هي الأعلى مقارنة ببقية المصارف عينة الدراسة، وهذا ما جعل البنك العربي يحقق أعلى نسبة في هذا المؤشر ووفقاً لما ذكر أعلاه فإن المخاطرة الائتمانية للبنك العربي أعلى من المصارف الأخرى عينة الدراسة، وهذه النتيجة تؤثر على العوائد التي يحققها البنك العربي، وما يؤكد ذلك النتائج التي أظهرها الجدول (3-2-2) الخاص بمؤشرات العائد المصرفي والتي تظهر أن العوائد التي حققها البنك العربي في مختلف مؤشرات العائد متدنية مقارنة ببقية المصارف عينة الدراسة. وقد جاءت هذه النتائج كتأكيد لما جسده النتائج المتدنية التي حققها البنك العربي عند احتساب مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي. وتعد النسب التي أظهرتها نتائج تحليل المخاطرة الائتمانية التي تراوحت ما بين 35.95% إلى 55.79% كوسط حسابي سنوي، عالية عند مقارنتها بنتائج نسب هذا المؤشر للمصارف العربية والأجنبية التي تراوحت ما بين 0.19% - 13.1% وذلك يرجع للمصاعب التي لا زالت المصارف تواجهها في مسألة استرداد القروض، والمشاكل التي لا تزال تواجه عمليات الاستثمار بشكل عام. كما أن القروض قد اتجهت إلى عمليات تمويل الاستيراد بشكل أساسي.

2. تحليل مخاطرة سعر الفائدة

تتشأ مخاطرة سعر الفائدة من احتمال تأثير التغير في أسعار الفائدة في كل من الموجودات الأكثر حساسية لتغير أسعار الفائدة في الأوراق المالية قصيرة الأجل والقروض ذات معدل الفائدة المتغير، والمطلوبات الأكثر حساسية لتغير سعر الفائدة التي تشمل الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والقصيرة الأجل والقروض التي يتحصل عليها المصرف.

ويتم تدنية مخاطرة سعر الفائدة إذا ما وصلت نسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة قريباً من الواحد الصحيح. وقد يصعب تحقيق ذلك لدى بعض المصارف، وقد يحقق هذا فقط إذا كان معدل العائد على الموجودات مرتفعاً من خلال توجيه الاستثمارات إلى الاستثمارات المالية قصيرة الأجل والقروض ذات معدل الفائدة المتغير والنتائج في كل من الجدولين (1-2-3) و(2-2-3) توضح نتائج مؤشرات مخاطر سعر الفائدة ومعدل العائد على الموجودات، إذ يترتب على تحقق مخاطرة سعر فائدة أعلى معدل عائد على الموجودات عالٍ في إطار المبادلة بين المخاطرة والعائد.

ونتائج تحليل هذا المؤشر من خلال الجدول (1-2-3)¹ تبين مدى تفاوت مخاطرة سعر الفائدة على مستوى المصارف عينة الدراسة، خلال مدة الدراسة. إذ بلغ أدنى وسط حسابي لهذا المؤشر في بنك سورية والأردن (0.95) وهو قريب جداً من الواحد مما يدل على أن انخفاض مخاطرة سعر الفائدة في المصرف تدل على أنه يخصص جزء من أمواله لاقتناء موجودات لا تتأثر بتقلبات أسعار الفائدة مثل القروض ثابتة الفائدة والموجودات التي ترتفع قيمتها مع انخفاض أسعار الفائدة كالسندات طويلة الأجل وهو ماتقوم به المصارف عينة الدراسة لتفادي مخاطر سعر الفائدة فكان وسطي المؤشر لدى بنوك العينة كلها قريبة من الواحد الصحيح. أما أعلى وسط حسابي فقد بلغ (1.19%) في بنك عودة ، وذلك يرجع إلى أن البنك يخصص جزء كبير من أمواله في موجودات تتأثر فائدها بتقلبات معدلات الفائدة مثل الأوراق المالية والسندات قصيرة الأجل والقروض بمعدلات فائدة عائمة، وما يؤكد ذلك حصول بنك عودة على أعلى وسط حسابي في مؤشر هامش الفائدة الصافي أحد مؤشرات العائد المصرفي. وعند احتساب الفرق بين أعلى وأدنى وسط حسابي لمخاطرة سعر الفائدة وجد انه بلغ نحو (0.24) وهو أقل من المتوسط العام للمصارف عينة الدراسة مجتمعة (1.10%) وهو يعكس مدى تأثير هذا المؤشر فيما يحققه المصرف من معدل عالٍ للعائد على الموجودات.

كما أن نسب هذا المؤشر تقع معظمها خارج إطار النسب المتعارف عليها في معظم المصارف العربية والأجنبية التي تتراوح ما بين (0.27%-0.99%) وكلما قربت من الواحد الصحيح كانت أكثر تفادياً لمخاطرة سعر الفائدة، وعليه فإن معظم المصارف عينة الدراسة كانت متفادية إلى مخاطرة سعر الفائدة حيث أن أغلبية سنوات الدراسة أكبر من الواحد الصحيح وتتجه أغلب المصارف السورية الخاصة إلى كونها ذو أصول حساسة لسعر الفائدة وبالتالي هي عرضة للخسارة (انخفاض هامش صافي الفوائد) في حال انخفاض سعر الفائدة.

¹ الجدول رقم 2/ في الملحق

3. تحليل مخاطرة السيولة

من المعلوم أن مخاطرة السيولة تنشأ نتيجة عدم التمويل الكافي لتلبية مسحوبات الودائع والالتزامات المالية الأخرى المتحققة للمصرف في الوقت المحدد أو عند الطلب وما يمكن أن يترتب على ذلك من تعرض المصرف للإفلاس في حالة وقوع مخاطرة السيولة . والحد من هذا النوع من المخاطرة يتطلب تقدير احتياجات السيولة، الذي يتوقف على مدى قدرة المصرف على التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات من ناحية، ودراسة سلوك الودائع من ناحية أخرى، ومن شأن التقدير السليم المساعدة في الموازنة بين متطلبات السيولة وتحقيق العوائد.

أما أهم المؤشرات المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة في المصارف التجارية فهي:

3-1- الاستثمارات قصيرة الأجل / الودائع

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطرة السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الاستثمارات قصيرة الأجل التي يواجه بها المصرف التزاماته الأخرى، وقد أظهرت نتائج تحليل هذا المؤشر في الجدول (3-2) أن الاختلاف بين أعلى وسط حسابي سنوي وأدنى وسط حسابي لهذا المؤشر بلغ (29.42%) أقل بذلك من المتوسط العام لهذا المؤشر البالغ (98%)، إذ كان أعلى وسط حسابي لهذا المؤشر (108%) في البنك الدولي للتجارة والتمويل، في حين حقق البنك العربي أدنى وسط حسابي لهذا المؤشر والبالغ (78.68%). وهذا الاختلاف ناتج عن التفاوت في قيم بسط ومقام المؤشر في المصارف عينة الدراسة. وفيما يتعلق بالنسب المتعارف عليها في معظم المصارف العربية والأجنبية لهذا المؤشر فتتراوح ما بين (20%-60%) سنوياً ومن ثم فهذا المؤشر مجسد في معظم المصارف عينة الدراسة.

وهذا المؤشر يتوافق مع نتائج المؤشر السادس من مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي (رأس المال إلى الاستثمارات)، إذ كانت جميع استثمارات البنك الدولي للتجارة والتمويل تتركز في الاستثمارات قصيرة الأجل حيث بلغ حجم استثماراته المتداولة 134 مليون في عام 2018.

وما يعزز النتائج التي تم التوصل إليها وفق المؤشر الأول المستخدم في قياس مخاطرة السيولة ما ورد في نتائج المؤشر الثاني من مؤشرات قياس مخاطرة السيولة وهو الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات.

3-2- الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطرة السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة. ويتضح من الجدول

(3-2-1) أن نسب هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة خلال مدة تتراوح بين 3% إلى 94% سنوياً. ففي حين بلغت نسبة أعلى وسط حسابي للبنك الدولي للتجارة والتمويل (66.69%)، كان أدنى وسط حسابي للبنك العربي (35.10%)، ومن ثم فإن الفرق بين أعلى وأدنى وسط حسابي يبلغ (31.59%) مقارنة بالمتوسط العام لهذا المؤشر البالغ (55%). وهذا يعني القدرة الجيدة لإدارة البنك الدولي للتجارة والتمويل في تفادي مخاطرة السيولة فإن موجوداته متمركزة في موجودات ذات مخاطر قليلة إذ تشكل نسبة استثماراته قصيرة الأجل النسبة الأكبر، لأنها تحقق عوائد مضمونة وثابتة، في حين يشكل الائتمان النقدي النسبة الأقل، ومثل هذا التوجه دليل على سلامة السياسة الاستثمارية في البنك ، بتوجيهه المتاح لديه من أموال نحو الاستثمار، بدلا من تجميدها كنقد، وفقدانه

فرصة الحصول على الإيرادات المتوقع تحصيلها من هذه الاستثمارات، علماً بأن رأس المال اللازم لحماية الدائنين يرتبط بنوعية ودرجة مخاطرة موجوداته لذلك تم وضع مؤشر لجنة بازل الذي يأخذ بالحسبان أوزان الموجودات الخطرة، على أن تراعي إدارة المصرف تحقيق التوازن بين السيولة والمخاطرة، بالاحتفاظ بقدر منها لمواجهة المخاطر التي قد تنشأ بسبب السحب الكبير غير المتوقع للودائع، وعلى المصرف أيضاً التوسع في مجال الاستثمارات والقروض طويلة الأمد لتقليل السيولة وزيادة العائد.

وتتراوح النسب المتعارف عليها لهذا المؤشر في معظم المصارف العربية والأجنبية ما بين 50% إلى 81% سنوياً ومن ثم فنسب هذا المؤشر متجسدة في المصارف التالية (الدولي للتجارة والتمويل، بنك سورية والمهجر، بنك عودة، بنك فرنسبنك). أما المؤشر الثالث لقياس مخاطرة السيولة فيتمثل بتحليل النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات.

3-3- النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات

تشير الأدبيات النظرية المالية والمصرفية إلى أن ارتفاع هذا المؤشر يعني انخفاض مخاطرة السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية، سواء كانت في الصندوق أم الأرصدة المملوكة لدى المصارف، والتي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة. وقد أشارت نتائج تحليل هذا المؤشر والموضحة في الجدول (3-2-1) أن هناك تفاوت بين أعلى وسط حسابي لهذا المؤشر والبالغ (74%) في بنك سورية والمهجر، وأدنى وسط حسابي والبالغ (23%) في البنك العربي، ما مقداره (52%)، غير مبتعداً بذلك عن المتوسط العام لهذا المؤشر البالغ (53%)، وتبرير ذلك أنه على الرغم من ارتفاع مبالغ النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف وكذلك إجمالي الموجودات في معظم عينة الدراسة عن البنك العربي، إلا أن نسبة النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات لبنك سورية والمهجر كانت مرتفعة مقارنة بالمصارف الأخرى عينة الدراسة.

وفيما يتعلق بمقارنة نسب هذا المؤشر التي تتراوح ما بين 29%-54% بما هو متعارف عليه في معظم المصارف العربية والأجنبية، وجد أنها متجسدة باستثناء البنك العربي

3-3-2- تحليل مؤشرات العائد المصرفي

تعد مؤشرات العائد المصرفي، من المؤشرات التي تعكس الأداء الكلي للمصرف، ومؤشر على قدرته على توليد العوائد لأنها تجسد سياسات إدارة المصرف الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية. وللعوائد دور حيوي ومهم للمصارف السورية، فهي تعمل على تدعيم رأسمالها من خلال تخصيص جزء من عوائدها بوصفه احتياطات وفقاً لما تفرضه التعليمات المحددة من المصرف المركزي وينسب معينة، كما أنها تعد من أهم عوامل الجذب للمتعاملين مع المصارف وزيادة ثقتهم بها.

ومن أهم المؤشرات التي تم تحليلها كل من هامش الفائدة الصافي، وهامش صافي الدخل، ومعدل دوران الموجودات، ومعدل العائد على الموجودات، ومضاعف الرافعة المالية، ومعدل العائد على حق الملكية، ومعدل العائد على الودائع، ومعدل العائد على الأموال المتاحة، وترتبط هذه المؤشرات بصورة وثيقة بمؤشرات كفاية رأس المال المصرفي، لأنها ترجمة حقيقية لما تهدف إليه تلك المؤشرات التي ذكرت آنفاً في الجزء النظري.

وفيما يأتي أهم مؤشرات العائد التي يمكن احتسابها وتحليلها من خلال البيانات الواردة في التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة.

1. هامش الفائدة الصافي:

حُسِبَت نسبة هامش الفائدة الصافي بقسمة صافي إيرادات النشاط^[1] على الموجودات العاملة.^[2] ومن ثم فإن هذا المؤشر يقيس مدى قدرة المصرف على استغلال موجوداته العاملة في توليد الإيرادات. ومن الجدول نلاحظ أن أعلى هامش فائدة صافي كوسط حسابي بلغ (6.61%) في بنك عودة أي أن صافي إيرادات النشاط الناتج عن كل ليرة سورية من الموجودات العاملة يساوي (0.0661)، في حين بلغ أدنى وسط حسابي لهذا المؤشر لبنك سورية والأردن نحو (1.08%). مما جعل الفرق بين أعلى و أدنى وسط لهذا المؤشر يبلغ (5.54%) وهو أكبر من المتوسط العام لعينة الدراسة مجتمعة الذي مقداره (3%). مما يعكس قدرة إدارة بنك عودة على استغلال موجوداته العاملة مما مكنه من تحقيق أعلى هامش فائدة صافي. وهذه النتيجة تتوافق مع ما يتميز به بنك عودة في الساحة المصرفية السورية، وقد ترتب على ذلك ثقة المودعين به، مما أثمر بتحقيقه لأعلى الإيرادات مقارنة بغيره من المصارف عينة الدراسة. عند مقارنة نسب هذا المؤشر التي تراوحت ما بين 3% إلى 13% للمصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة، بالنسب المتعارف عليها في معظم المصارف العربية والأجنبية التي تراوحت بين 4% إلى 20% سنوياً. وهو محقق فقط في مصرف عودة ضمن عينة الدراسة.

2. هامش الدخل الصافي

من المعلوم أن التغير في صافي الدخل يرتبط بالتغير في الإيرادات والمصروفات، وترتبط زيادة الإيرادات أساساً بزيادة نشاط المصرف في توظيف الأموال المتوافرة لديه، وزيادة قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية وزيادة الاستثمار في الأوراق المالية وأذون الخزانة والسندات المخصوصة. وعليه فإن هذا المؤشر يقيس الأهمية النسبية للإيرادات من الفوائد المكتسبة إلى إجمالي الإيرادات، ومن ثم درجة اعتماد المصرف على هذا المصدر من الإيرادات قياساً بمصادر الدخل الأخرى، ويتمثل هذا المؤشر بصافي الدخل / إجمالي الإيرادات. والجدول (3-2-2) يبين أنه قد حقق أعلى صافي دخل تحقق على الإيرادات كوسط حسابي سنوي بلغ (134%)، في بنك فرنسبنك في حين حقق البنك الدولي للتجارة والتمويل أدنى صافي دخل على الإيرادات كوسط حسابي سنوي بلغ (38%)، ومن ثم كان الفرق بين أعلى و أدنى وسط حسابي لهذا المؤشر يبلغ (95%) وهو أعلى من المتوسط العام السنوي لجميع المصارف عينة الدراسة البالغ (87%). كما أن الوسط الحسابي لنسب هذا المؤشر لجميع المصارف عينة الدراسة وخلال مدة الدراسة التي تراوحت ما بين 38% إلى 134%، وهو

(11) الفرق بين إيرادات الفوائد . مجموع الفوائد والأرباح المكتسبة على موجودات المصرف . ومصروفات الفوائد . إجمالي الفوائد المدفوعة على كل المطلوبات التي يسدد مقابلها فوائد وتشمل المعاملات والودائع لأجل والودائع الادخارية والالتزامات قصيرة الأمد . يطلق عليه صافي إيرادات النشاط.

(12) الموجودات العاملة يطلق عليها الموجودات المربحة وتتمثل بالاحتياطات الثانوية والقروض والاستثمارات، والمنطق في الاعتماد على هكذا مقام في النسبة المثوية هو أن صافي الدخل يأتي من الموجودات ذات المردود أي التي يتولد عنها عوائد.

بذلك يبتعد كثيراً مع ما هو مستخلص من نتائج لتحليل مؤشر هامش صافي الدخل لبعض المصارف الأجنبية^[1] التي تراوحت نسب وسطها الحسابي السنوي ما بين 4% إلى 40%.

أثرت الأزمة السورية تأثيراً كبيراً في ربحية المصارف الخاصة ، وفي زيادة التحوط من المخاطر وهو مادفع المصارف إلى عدم الخوض في استثمارات مرتفعة المخاطر للحصول على ربحية أكبر وتوجه المصارف كردة فعل للأزمة الحالية إلى التوظيفات المرتفعة السيولة وقليلة المخاطر ، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأرباح . زيادة رأس مال المصارف وذلك لضمان تلبية مقررات بازل لكفاية رأس المال ولتقوية وتعزيز المراكز المالية للمصارف . بالإضافة إلى تأثر ربحية المصارف بعوامل متعددة منها التحفظ على منح القروض وهو ما أثر تأثيراً كبيراً في ربحية المصارف . وهناك جزء كبير من الأرباح المحققة لدى المصارف هي عبارة عن أرباح إعادة تقويم القطع الأجنبي والقليل منها ربح ناجم عن العمليات التشغيلية والاستثمارية . وحقت أغلب المصارف الخاصة خلال الأزمة خسائر تشغيلية ، وذلك نتيجة التشدد الكبير في عملية منح القروض ، بالإضافة إلى ارتفاع المصاريف التشغيلية للمؤسسات نتيجة ارتفاع نسبة المؤنات التي قامت باقتطاعها لتقادي ارتفاع المخاطر التشغيلية الناجمة عن ارتفاع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها وفئة الديون المعدومة .

3. معدل دوران الموجودات

يقصد بمعدل دوران الموجودات : مدى قدرة المصرف على استغلال موجوداته في توليد الإيرادات، وفي حالة ما إذا كانت نسبة هذا المؤشر أعلى من المتوسط، فإن المشكلة هنا تكمن في الرقابة على النفقات، وليس الفشل في تحقيق عائد مناسب على الموجودات. وعند مقارنة نتائج التحليل التي تم التوصل إليها لهذا المؤشر في المصارف عينة الدراسة والموضحة في الجدول (3-2-2) يتبين أن الوسط الحسابي السنوي لنسب هذا المؤشر التي بلغت ما بين 3.16% أنه قد حقق أعلى نسبة للمؤشر كوسط حسابي سنوي بلغ (3.92%)، في بنك فرنسبنك في حين حقق بنك العربي أدنى قيمة كوسط حسابي سنوي بلغ (1.34%)،

4. معدل العائد على الموجودات

يوضح هذا المؤشر مدى نجاح المصرف في استثمار موجوداته، وقدرته على توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة. كما انه مقياس مهم للعائد، لأنه يؤثر النشاط التشغيلي للمصرف. والجدول (يوضح نتائج تحليل هذا المؤشر الذي بلغت نسبته في المصارف عينة الدراسة ما بين 7% إلى 15%، في حين كان الوسط الحسابي لهذا المؤشر يبلغ ما بين 1.34% في البنك العربي إلى 3.92% في بنك فرنسبنك. وهذه النتائج تتقارب مع نتائج تحليل نسب هذا المؤشر في المصارف العربية والأجنبية التي بلغت ما بين 0.43% إلى 3%. وفي حالة ما إذا حقق المصرف نسبة 1.5% لهذا المؤشر فهو يعد في مصاف المصارف ذات الأداء المرتفع حسب ما هو متبع في الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا ما تم تفحص نتائج هذا المؤشر لوجد أن البنك فرنسبنك في مصاف المصارف ذات الأداء المرتفع لأنه حقق معدل عائد على الموجودات ذات نسبة 3.92%، وهذا النتيجة تؤكد

(11) تراوحت نسب الوسط الحسابي السنوي لهذا المؤشر في المصارف الأجنبية مثل بنك بوسطن وبنك اكيتا Akita Bank وبنك ديفا Depfa Bank ما بين 7% إلى 14% سنوياً، في حين تراوحت في المصارف العراقية ما بين 22% إلى 40% سنوياً، وفي المصارف المصرية ما بين 4% إلى 26% سنوياً.

حسن إدارة البنك لموجوداته وتوجيهها نحو فرص استثمارية مربحة وما يعزز هذه النتيجة ما سبق التوصل إليه في مؤشر هامش الفائدة الصافي، ومؤشر معدل دوران الموجودات.

5. مضاعف الرافعة المالية

تبين مؤشرات الرافعة المالية قدرة القرارات المالية التي تتخذها إدارة المصارف بشأن استخدام القروض في هيكلها المالي، أي التمويل بالديون، مقارنة بحقوق الملكية، وبما يؤدي إلى تعظيم معدل العائد على حق الملكية. وتعرض المصارف في الوقت نفسه إلى مخاطرة مالية، تزداد مع كل إضافة في نسبة الاقتراض، مما يجعل المصارف غير قادرة على تلبية مطلوباتها المتعلقة بدفع الفائدة وسداد الأقساط المصرفية.

ويتضح من الجدول (2-2-3) أن جميع نتائج تحليل هذا المؤشر في المصارف عينة الدراسة وخلال مدة الدراسة بلغت ما بين 3 مرة إلى 16 مرة. وهي تتقارب مع النتائج التي تم الاطلاع عليها من واقع تحليل التقارير السنوية لبعض المصارف العربية^[1] والأجنبية والتي بلغت ما بين 10 مرة إلى 29 مرة

6. معدل العائد على حق الملكية :

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة إدارة المصرف في توليد العوائد من توظيف أموال المساهمين بهدف تعظيم ثروتهم. فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة، فإنها تدل على قدرة إدارة المصرف في اتخاذ قراراته الاستثمارية والتشغيلية في المصرف.

ونتائج تحليل هذا المؤشر في الجدول (2-2-3)² تبين أن نسبة هذا المؤشر بلغت ما بين 35% إلى 56% للمصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة، وهي بذلك تتقارب مع نتائج تحليل المصارف العربية والأجنبية لنسبة هذا المؤشر التي تراوحت ما بين 2%-38% إلا أن المقارنة فيما بين المصارف عينة الدراسة تدل على التفاوت الكبير فيما بينها، إذ بلغ أعلى وسط حسابي سنوي (24%) في بنك فرنسبنك، وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج مؤشر مضاعف الرافعة المالية السابق، وكذلك الحال بالنسبة لأدنى نسبة وسط حسابي التي كانت للبنك العربي والبالغة (5.58%) لهذا المؤشر، وفي هذا تأكيد لما أشارت إليه الأدبيات المالية والمصرفية من ارتباط مضاعف الرافعة المالية بعلاقة طردية مع معدل العائد على حقوق الملكية. وقد وجد أن الفرق بين أعلى أدنى وسط حسابي يبلغ (18.46%)، وهو يتجاوز المتوسط العام للمصارف عينة الدراسة مجتمعة والبالغ (15%). وفي هذا تعزيز لما سبق التوصل إليه من قدرة الإدارة في بنك فرنسبنك مقارنة ببقية المصارف عينة الدراسة، من توسع السياسات الائتمانية والتمويلية والاستثمارية في البنك في ضوء السيولة المتوفرة لديه، التي توجه إلى الاستثمارات المالية كأذونات الخزنة وشهادات الإيداع فضلا عن غيرها من الاستثمارات التي أدت إلى ارتفاع العوائد.

7. معدل العائد على الودائع

يعبر هذا المؤشر عما تسهم به الودائع من إيرادات مصرفية عندما توظف في نشاطات استثمارية مختلفة، وما يترتب على ذلك من ازدياد عوائد المصرف. والجدول (3-2-3) يبين أن نسب هذا المؤشر تتراوح

(III) ما عدا المصارف العراقية التي بلغت نتائجها لهذا المؤشر ما بين 305 مرة إلى 1851 مرة، ويرجع الارتفاع لهذا المؤشر إلى صغر مبالغ حقوق الملكية مقارنة بمبالغ الموجودات في تلك المصارف.

² الجدول في الملحق رقم 3

ما بين -12% إلى 27% للمصارف عينة الدراسة، وهي لا تتقارب مع نتائج تحليل المصارف العربية والأجنبية
لنسب هذا المؤشر التي تراوحت ما بين 0.1% إلى 4%.
كما يوضح الجدول (3-2-2) أن كل من بنك عودة وفرنسبنك وبنك سورية والاردن قد حقق أعلى وسط حسابي
سنوي في عينة الدراسة ومقداره (5%) في حين بلغ أدنى وسط حسابي (2%) في بقية المصارف عينة الدراسة،
ويعزى الفرق بين أعلى وأدنى وسط حسابي سنوي إلى اختلاف قيم بسط ومقام المؤشر لكل مصرف.

المبحث الثالث: نتائج اختبار الفرضيات

يهدف هذا المبحث إلى مناقشة نتائج اختبار فرضية الدراسة التي تنص على: " تتأثر كل من المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي بمؤشرات كفاية رأس المال وينعكس ذلك في قيمة المصرف"، وذلك من خلال محورين، يتناول المحور الأول مناقشة نتائج اختبار العلاقة فيما بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي، ومؤشرات كل من المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي وقيمة المصرف، في المصارف عينة الدراسة. ومناقشة نتائج اختبار أثر مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في المؤشرات الآتية الذكر.

أولاً: مناقشة نتائج اختبار العلاقة

لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة للمصارف عينة الدراسة مجتمعة، تم استعمال معامل الارتباط الخطي البسيط (ارتباط بيرسون)، ثم استعمال اختبار T لتحديد وجود علاقة عند مستوى معنوية معين أو لا بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة، إذ توجد هذه العلاقة إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية أو تساويها، ولا توجد هذه العلاقة إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية. وفيما يأتي استعراض لنتائج اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة.

3-3-1- نتائج اختبار العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي (X_1-X_9) ومؤشرات المخاطرة المصرفية (y_1-y_5).

مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي

1. رأس المال / الودائع. (X_1)
2. رأس المال / إجمالي الموجودات. (X_2)
3. رأس المال / الموجودات الخطرة. (X_3)
4. رأس المال / القروض. (X_4)
5. رأس المال / الالتزامات العرضية. (X_5)
6. رأس المال / الاستثمارات. (X_6)
7. رأس المال الحر / الموجودات العاملة. (X_7)
8. رأس المال الحر / الموجودات الخطرة. (X_8)
9. رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطرة. (X_9)

مؤشرات المخاطرة :

1. المخاطرة الائتمانية = القروض قصيرة الأمد / إجمالي الموجودات. (y_1)
2. مخاطرة سعر الفائدة = الموجودات الحساسة لسعر الفائدة (الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأمد) / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (الودائع والقروض التي يحصل عليها المصرف). (y_2)
3. مخاطرة السيولة = الاستثمارات قصيرة الأمد / الودائع (y_3) أو الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات (y_4) أو الأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات. (y_5)

4. مخاطرة رأس المال = رأس المال / إجمالي الموجودات.

يُظهر الجدول رقم (25) علاقات الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشرات المخاطرة

المصرفية لجميع المصارف عينة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

جدول 25 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر المخاطرة الائتمانية

X10	X9	X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	Y1
0.014	0.594-	0.239-	0.486-	0.194	0.112-	0.084-	0.041-	0.043	0.114	معامل الارتباط
0.467	0.00	0.081	0.001	0.128	0.258	0.313	0.407	0.403	0.253	sig
0.084	4.306-	1.432-	3.242-	1.155	0.657-	0.491-	0.237-	0.248	0.671	قيم اختبار (T)
0.933	0.00	0.161	0.003	0.256	0.515	0.627	0.814	0.806	0.507	معنوية العلاقة
غير معنوية	معنوية	غير معنوية	معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	معنوية العلاقة sig
0.007	18.542	2.051	10.513	1.335	0.432	0.241	0.056	0.062	0.450	قيمة اختبار F
0.000	0.353	0.057	0.236	0.038	0.013	0.007	0.002	0.002	0.013	معامل التحديد
0.023	0.959	0.003	0.802	0.035	0.004	0.147	0.124	0.252	0.433	تحليل المسار

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

1- علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر المخاطرة الائتمانية (y_1).

يتضح من الجدول (24) وجود علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.05) بين مؤشرين من مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي (X_9, X_7) على التوالي (نسبة رأس المال الحر/ الموجودات العاملة، نسبة رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية) ، بمعاملات ارتباط معنوية (0.48، 0.594) على التوالي، إذ كانت قيم T المحسوبة لهذين المؤشرين أكبر من قيمة T الجدولية. أما بقية مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي فلم تظهر علاقة ارتباط معنوية أو فروقات ذات دلالة معنوية بينها وبين مؤشر المخاطرة الائتمانية. ويلاحظ من الجدول (25) فيما يخص المخاطرة الائتمانية أن المؤشر الذي كان له أعلى علاقة ارتباط عكسية مع هذا النوع من المخاطرة هو مؤشر رأس المال الحر إلى الموجودات المثقلة بالمخاطر الائتمانية ومؤشر رأس المال الحر / الموجودات العاملة أو الموجودات الخطرة ، وهذا يدعم ويعزز ما أكدته الأدبيات النظرية والتحليلية التي سبقت الإشارة إليها، من أن ارتفاع نسبة هذين المؤشرين يقلل من المخاطرة الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.

لمعرفة تأثير مؤشرات المتغير المستقل في مؤشرات المتغير المعتمد، فقد تم استعمال تحليل الانحدار الخطي البسيط، ولتحديد درجة هذا التأثير يستعمل معامل التحديد (R^2). أما عملية تحديد المتغير الأكثر تأثيراً من بين مؤشرات المتغير المستقل في مؤشرات المتغير المعتمدة، فاستعمل تحليل المسار، إذ تم استخراج التأثير الكلي من حاصل جمع التأثير المباشر مع التأثير غير المباشر وعبر كل متغير. وكانت النتائج ارتفاع تأثير كل من المتغيرات (X_9, X_7) على التوالي (نسبة رأس المال الحر/ الموجودات العاملة، نسبة رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية).

- تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في مؤشر المخاطرة الائتمانية (y_1)

من ملاحظة الجدول (24) يتبين وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (0.05) لكل من (X_9, X_7) في درجة المخاطر الائتمانية (y_1) إذ كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية وبمعامل تحديد (23.6%)، (35.3%) على التوالي. في حين لم يظهر أي تأثير لبقية المؤشرات ($X_{10}, X_8, X_6, X_5, X_4, X_3, X_2, X_1$) في (y_1) ، فان (نسبة رأس المال الحر/ الموجودات العاملة، نسبة رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية) كانا هما المؤشران الأكثر تأثيراً في مؤشر المخاطرة الائتمانية، إذ يترتب على استثمار المصارف لموجوداتها العاملة المدرة للدخل والمرتفعة المخاطرة، المساهمة الفعلية لرأس المال الحر في التقليل أو الحد من المخاطرة الائتمانية. وقد جاءت نتائج تحليل المسار معززة ومؤكدة لنتائج معامل التحديد، وهذا ينسحب على كافة نتائج تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات المعتمدة لهذه الدراسة.

2- علاقة الارتباط والتأثير بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر مخاطرة سعر الفائدة (Y_2)

جدول 26 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشر مخاطر سعر الفائدة

متغيرات المخاطرة المصرفية Y_2	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
	0.469-	-0.431	0.069-	0.045	0.092-	0.163-	0.180	0.001-	0.086	0.028
sig	0.002	0.004	0.345	0.398	0.298	0.171	0.147	0.49	0.310	0.436
قيم اختبار (T) المحسوبة	3.093-	2.789-	0.401-	0.261	0.536-	0.962-	1.065	0.008-	0.500	0.161
معنوية العلاقة	0.004	0.009	0.691	0.796	0.596	0.343	0.295	0.994	0.620	0.873
معنوية العلاقة sig	معنوية	معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية
قيمة اختبار فيشر المحسوبة	9.566	7.777	0.161	0.068	0.287	0.925	1.133	0.00	0.250	0.026
معنوية مؤشر فيشر	0.004	0.009	0.691	0.796	0.596	0.343	0.295	0.994	0.620	0.873
معامل التحديد	0.22	0.186	0.005	0.002	0.008	0.026	0.032	0	0.007	0.001
تحليل المسار	1.499-	2.162-	0.177-	0.066	0.003-	0.025-	0.250	0.005-	0.00	0.037

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (26) أن هناك علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.05) بين مؤشرين فقط من مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي، وهما على التوالي (X_2, X_1) (رأس المال / الودائع ، رأس المال / إجمالي الموجودات) وبين مؤشر مخاطرة سعر الفائدة (y_2) ، بمعاملات ارتباط على التوالي $(0.431, 0.469)$ ، إذ كانت قيمة T المحسوبة لهذين المؤشرين أكبر من قيمة T الجدولية أما بقية المؤشرات فلا توجد بينها وبين مؤشر مخاطرة سعر الفائدة علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية. ، وهذه النتيجة تتسجم تماماً مع ما عرضه الأدبيات النظرية بشأن مخاطرة سعر الفائدة وعلاقتها بالاستثمارات التي تتطلب مقداراً كافياً من رأس المال لمواجهة تلك المخاطرة أو التقليل منها عند تعرض المصرف لها. وما يؤكد نتيجة هذا الارتباط بين مؤشر مخاطرة سعر الفائدة ومؤشر رأس المال إلى إجمالي الموجودات

يتضح من نتائج تحليل تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في مؤشر مخاطرة سعر الفائدة، المبين في الجدول (26)، وجود تأثير ذي دلالة معنوية لـ (X_2, X_1) (رأس المال / الودائع ، رأس المال / إجمالي الموجودات) في (y_2) عند مستوى (0.05)، إذ كانت قيمة F المحسوبة لهذين المؤشرين أكبر من قيمة F الجدولية. وبمعامل تحديد $(22\%, 18\%)$ على التوالي. أما بقية المؤشرات $(X_{10}, X_9, X_8, X_7, X_6, X_5, X_4, X_3)$ فليس لها تأثير ذو دلالة معنوية في (y_2) . ومن ملاحظة نتائج تحليل المسار يلاحظ أن المؤشر الأكثر تأثيراً في مؤشر مخاطرة سعر الفائدة (y_2) هو مؤشر رأس المال/الودائع (X_1) ومؤشر رأس المال / إجمالي الموجودات (X_2) يمثل الواقع الفعلي لحسن إدارة المصارف لمواردها واستثماراتها، الذي يترتب عليه الحد من مخاطرة سعر الفائدة، لذا نجد أن معظم المصارف عينة الدراسة تلجأ إلى توجيه معظم استثماراتها في استثمارات منخفضة المخاطر، كأدوات الخزانة وشهادات الإيداع اللتين يصدرهما البنك المركزي لتلافي الاستثمارات في أوراق مالية أو غيرها من الاستثمارات ذات أسعار الفائدة. وهي بذلك تحاول قدر الإمكان التخفيف أو الحد من المخاطرة سعر الفائدة.

3- علاقة الارتباط والتأثير بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر مخاطرة السيولة (الاستثمارات قصيرة الأمد/الودائع) (y_3).

جدول 27 علاقة الارتباط والتأثير بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر مخاطرة السيولة (الاستثمارات قصيرة الأمد/الودائع) (y_3)

متغيرات المخاطرة المصرفية y_3	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
قيم معامل الارتباط	0.529-	0.537-	0.035-	0.003-	0.255-	0.181	0.031	0.017-	0.101	0.250
sig	0.000	0.00	0.420	0.494	0.066	0.145	0.429	0.461	0.279	0.071
قيم اختبار (T) المحسوبة	3.637-	3.714-	0.204-	0.015-	1.540-	1.073	0.181	0.099-	0.592	1.505
معنوية العلاقة	0.001	0.001	0.840	0.988	0.133	0.291	0.857	0.922	0.558	0.142
معنوية العلاقة sig	معنوية	معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية
قيمة اختبار فيشر المحسوبة	13.227	13.795	0.041	0.00	2.372	1.151	0.033	0.010	0.351	2.264
معنوية مؤشر فيشر	0.001	0.001	0.840	0.988	0.133	0.291	0.857	0.922	0.558	0.142
معامل التحديد	0.280	0.289	0.001	0.00	0.065	0.033	0.001	0.00	0.010	0.062
تحليل المسار	1.651-	2.624-	0.088-	0.004-	0.008-	0.027	0.042	0.056-	0.00	0.327

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (27) أن هناك علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.05) بين مؤشرين فقط من مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي، وهما على التوالي (X_2, X_1) (رأس المال / الودائع ، رأس المال / إجمالي الموجودات) وبين مؤشر مخاطرة السيولة (y_3) ، بمعاملات ارتباط على التوالي (0.537, 0.529)، إذ كانت قيمة T المحسوبة لهذين المؤشرين أكبر من قيمة T الجدولية أما بقية المؤشرات فلا توجد بينها وبين مؤشر مخاطرة السيولة علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية. ، وهذه النتيجة تتسجم تماماً مع ما عرضته الأدبيات النظرية بشأن مخاطرة السيولة وعلاقتها بالاستثمارات التي تتطلب مقداراً كافياً من رأس المال لمواجهة تلك المخاطرة أو التقليل منها عند تعرض المصرف لها. وما يؤكد نتيجة هذا الارتباط بين مؤشر مخاطرة السيولة (y_3) ومؤشر رأس المال إلى إجمالي الموجودات X_2

يتضح من نتائج تحليل تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في مؤشر مخاطرة السيولة، المبين في الجدول (27)، وجود تأثير ذي دلالة معنوية لـ (X_2, X_1) (رأس المال / الودائع ، رأس المال / إجمالي الموجودات) في (y_3) عند مستوى (0.05)، إذ كانت قيمة F المحسوبة لهذين المؤشرين أكبر من قيمة F الجدولية. وبمعامل تحديد (22%، 18%) على التوالي. أما بقية المؤشرات $(X_{10}, X_9, X_8, X_7, X_6, X_5, X_4, X_3)$ فليس لها تأثير ذو دلالة معنوية في (y_3) . ومن ملاحظة نتائج تحليل المسار يلاحظ أن المؤشر الأكثر تأثيراً في مؤشر مخاطرة السيولة (y_3) هو مؤشر رأس المال/الودائع (X_1) ومؤشر رأس المال / إجمالي الموجودات (X_2) يمثل الواقع الفعلي لحسن إدارة المصارف لمواردها واستثماراتها، الذي يترتب عليه الحد من مخاطرة السيولة، لذا نجد أن معظم المصارف عينة الدراسة تلجأ إلى توجيه معظم استثماراتها في استثمارات منخفضة المخاطر، كأذونات الخزنة وشهادات الإيداع اللتين يصدرهما البنك المركزي لتلافي الاستثمارات في أوراق مالية أو غيرها من الاستثمارات ذات سيولة منخفضة . وهي بذلك تحاول قدر الإمكان التخفيف أو الحد من مخاطر السيولة.

4- علاقة الارتباط والتأثير بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي وبين مؤشر مخاطرة السيولة (الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات) (y_4).

جدول 28 علاقة الارتباط والتأثير بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي وبين مؤشر مخاطرة السيولة (الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات) (y_4).

مخاطرة السيولة y_4	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
معامل الارتباط	-0.170	-0.06	0.70	0.242	0.021	-0.181	0.217	0.74	0.71	0.65
sig	0.161	0.309	0.026	0.077	0.450	0.145	0.102	0.014	0.007	0.008
قيم اختبار (T)	-1.004	-0.503	6.27	4.70	2.83	2.34	1.295	5.28	4.88	4.68
معنوية العلاقة	0.322	0.619	0.012	0.015	0.001	0.029	0.204	0.036	0.014	0.012
معنوية العلاقة sig	غير معنوية	غير معنوية	معنوية	معنوية	معنوية	معنوية	غير معنوية	معنوية	معنوية	معنوية
قيمة اختبار فيشر	1.009	0.253	39.26	22.13	8.01	5.45	1.677	27.83	23.79	21.07
معنوية مؤشر فيشر	0.322	0.619	0.012	0.015	0.001	0.00	0.204	0.00	0.013	0.012
معامل التحديد	0.029	0.007	63.1	49	28.8	19.2	0.047	54.8	50.4	42.25
تحليل المسار	-0.789	-0.625	0.979	0.521	0.001	-0.040	0.439	0.79	0.75	0.71

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

تبين من نتائج تحليل الارتباط بين $(X_{10} - X_1)$ و (y_4) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.05) بين $(X_{10}, X_9, X_8, X_6, X_5, X_4, X_3)$ و (y_4) وبمعاملات ارتباط (0.79، 0.54، 0.44، 0.74، 0.71، 0.65) على التوالي، إذ كانت قيمة T المحسوبة لتلك المؤشرات اكبر من قيمة T الجدولية. ولم تظهر فروقات ذات دلالة معنوية بين (y_4) وكل من (X_7, X_2, X_1) وعلاقة الارتباط الأعلى ظهرت بين (X_3) و (y_4) ، أي بين مؤشر رأس المال إلى الموجودات الخطرة ومؤشر الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات.

وتؤكد نتيجة الارتباط بين هذين المؤشرين، ما أبرزته الأدبيات النظرية من أن تشكيلة الموجودات التي تستثمر فيها المصارف أموالها تتوقف على وجود المقدار الكاف من رأس المال، وهذا لن يتأتى إلا بوجود السيولة الكافية التي يواجه بها المصرف التزاماته. وهذا ما جسّدته المصارف عينة الدراسة من خلال ظهور علاقة الارتباط هذه، وما أظهرته نتائج تحليل مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشرات المخاطرة المصرفية.

أشارت النتائج الواردة في الجدول (28) إلى وجود تأثير ذي دلالة معنوية تحت مستوى (0.05) لمؤشر (X_6) في مؤشر (y_4) ، إذ كانت قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة F الجدولية. وبمعامل تحديد بلغ (0.48)، كما لوحظ أن هناك تأثيرات ذات دلالة معنوية لمؤشرات $(X_5, X_4, X_9, X_8, X_3)$ في (y_4) تحت مستوى (0.05)، إذ كانت قيم F المحسوبة لهذه المؤشرات اكبر من قيمة F الجدولية تحت هذا المستوى وبمعاملات تحديد (63.1%، 54.8%، 50.8%، 49%، 28.8%) على التوالي. ويمكن تحديد المؤشر الأكثر تأثيراً من بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في مؤشر (الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات) من خلال تحليل المسار، الذي اظهر أن (X_3) هو المؤشر الأكثر تأثيراً في (y_4) إذ بلغت نسبة التأثير الكلي (0.82) تليه المؤشرات الآتية على التوالي $(X_6, X_5, X_4, X_9, X_8)$ بنسب تأثير كلية مقدارها (0.79، 0.75، 0.72، 0.60، 0.48). ومن نتائج تحليل المسار : يمكن القول إن تأثير مؤشر رأس المال إلى الموجودات الخطرة (X_3) في مؤشر (y_4) مخاطرة السيولة (الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات) كان له ما يبرره، لأن تحديد رأس المال الكاف يتوقف على تشكيلة الموجودات المستثمرة ذات المخاطرة المتدنية، فضلاً عن ضرورة توافر السيولة الكافية للوفاء بالتزامات المصرف.

7- تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في مؤشر مخاطر السيولة (الأرصدة المملوكة لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات) (y5).

جدول 29. تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في مؤشر مخاطر السيولة (الأرصدة المملوكة لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات) (y5)

متغيرات المخاطرة Y5	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
قيم معامل الارتباط	0.565-	0.494-	0.337	0.384	0.047-	0.127	0.069	0.169	0.008	0.130-
sig	0.00	0.001	0.022	0.010	0.393	0.230	0.344	0.162	0.481	0.224
قيم اختبار (T) المحسوبة	3.994	3.315-	2.08	2.423	0.274-	0.747	0.406	1.003	0.049	0.767-
معنوية العلاقة	0.00	0.002	0.044	0.021	0.786	0.460	0.687	0.323	0.961	0.449
معنوية العلاقة sig	معنوية	معنوية	معنوية	معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية
قيمة اختبار فيشر	15.951	10.992	4.354	5.869	0.075	0.559	0.165	1.006	0.002	0.588
معنوية مؤشر فيشر	0.00	0.002	0.044	0.021	0.786	0.460	0.687	0.323	0.961	0.449
معامل التحديد	0.319	0.244	0.114	0.147	0.002	0.016	0.005	0.029	0.00	0.017
تحليل المسار	2.240-	3.067-	1.074	0.703	0.002-	0.024	0.120	0.714	0.0000486	0.216-

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

خلال الجدول (29) يلاحظ وجود علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية بين المؤشرات (X_4, X_3, X_2, X_1) و (y_5) عند مستوى دلالة (0.05)، وبمعاملات ارتباط (-0.565، -0.494، 0.337، 0.384)، على التوالي، إذ كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية. أما بقية المؤشرات ($X_{10}, X_9, X_8, X_7, X_6, X_5$) فلا توجد بينها وبين (y_5) فروقات ذات دلالة معنوية. وفيما يتعلق بأعلى علاقة ارتباط ذي دلالة معنوية لهذه المؤشرات فهو (X_1) والبالغ (0.565) أي بين مؤشر رأس المال إلى الودائع ومؤشر (X_2) رأس المال / إجمالي الموجودات.

هناك تأثيرات ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.05) بين المؤشرات (X_4, X_3, X_2, X_1) و المؤشر (y_5) لكون قيمة F المحسوبة لكل منها أكبر من قيمة F الجدولية. وبمعاملات تحديد على التوالي (0.319، 0.244، 0.114، 0.147)، وكما، ويلاحظ أن نتائج تحليل المسار لتحديد المؤشر الأكثر تأثيراً في مؤشر مخاطرة السيولة (y_5)، أظهرت أن المؤشر (X_2) هو الأكثر تأثيراً، إذ كانت نسبة التأثير الكلي (3.067).

3-3-2- نتائج اختبار العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ($X_9 - X_1$) ومؤشرات العائد المصرفي ($y_{14} - y_6$).

1- علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر هامش صافي الفائدة (y_6)

جدول 30 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر هامش صافي الفائدة (y6)

متغيرات العائد Y6	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
قيم معامل الارتباط	0.169-	0.145-	0.289	0.145	0.029-	0.010	0.656	0.437	0.240	0.375
sig	0.162	0.200	0.044	0.199	0.432	0.478	0	0.004	0.079	0.012
قيم اختبار (T) المحسوبة	1.002-	0.852-	1.759	0.857	0.175-	0.057	5.066	2.831	1.442	2.358
معنوية العلاقة	0.323	0.400	0.088	0.397	0.865	0.955	0	0.008	0.159	0.024
معنوية العلاقة sig	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	معنوية	معنوية	غير معنوية	معنوية
قيمة اختبار فيشر	1.004	0.726	3.092	0.734	0.030	0.003	25.665	8.012	2.078	5.560
معنوية مؤشر فيشر	0.323	0.400	0.088	0.397	0.865	0.955	0	0.008	0.159	0.024
معامل التحديد	0.169	0.021	0.083	0.021	0.001	0	0.430	0.191	0.05	0.141
تحليل المسار	0.093-	0.124-	0.127	0.37	0	0	0.156	0.254	0	0.86

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

2- علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر هامش الدخل الصافي (y_7):

جدول 31 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر هامش الدخل الصافي (y_7):

متغيرات العائد y_7	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
قيم معامل الارتباط	0.119-	0.210-	0.037-	0.195-	0.165-	0.029	0.069	0.038	0.106-	0.298
sig	0.245	0.109	0.416	0.127	0.168	0.433	0.345	0.412	0.269	0.039
قيم اختبار (T)	0.698-	1.253-	0.214-	1.159-	0.975-	0.171	0.404	0.224	0.622-	1.820
معنوية العلاقة	0.490	0.219	0.832	0.255	0.336	0.865	0.689	0.824	0.538	0.078
معنوية العلاقة sig	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية
قيمة اختبار فيشر	0.487	1.569	0.046	1.343	0.951	0.029	0.163	0.050	0.387	3.312
معنوية مؤشر فيشر	0.490	0.219	0.832	0.255	0.336	0.865	0.689	0.824	0.538	0.078
معامل التحديد	0.014	0.044	0.001	0.038	0.027	0.001	0.005	0.001	0.011	0.089
تحليل المسار	3.325-	9.204-	0.825-	2.523-	0.045-	0.039	0.842	1.140	0.004-	3.493

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (31) عدم وجود علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية لجميع مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي مع مؤشر هامش صافي الدخل (Y7) ، إذ كانت قيمة T المحسوبة اقل من قيمة T الجدولية. تشير النتائج الواردة في الجدول (3-3-7) إلى عدم وجود تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر هامش صافي الدخل. إذ كانت قيم F المحسوبة اقل من قيمة F الجدولية عند مستوى (0.05).

3- علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر معدل دوران الموجودات (y_8):

جدول 32 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر معدل دوران الموجودات (y_8):

متغيرات العائد Y8	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
قيم معامل الارتباط	0.449	0.442	0.191	-0.356	-0.096	0.264	0.104	0.265	0.105	0.127
sig	0.003	0.003	0.132	0.017	0.289	0.060	0.273	0.059	0.272	0.230
قيم اختبار (T)	2.933	2.871	1.136	-2.220	-0.562	1.594	0.610	1.602	0.614	0.747
معنوية العلاقة	0.004	0.002	0.264	0.033	0.578	0.120	0.546	0.118	0.543	0.460
معنوية العلاقة sig	معنوية	معنوية	غير معنوية	معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية
قيمة اختبار فيشر	8.6	8.241	1.291	4.927	0.316	2.542	0.372	2.566	0.377	0.558
معنوية مؤشر فيشر	0.004	0.002	0.264	0.033	0.578	0.120	0.372	0.118	0.543	0.460
معامل التحديد	0.202	0.195	0.037	0.127	0.009	0.070	0.011	0.070	0.016	0.016
تحليل المسار	0.089	0.137	0.030	-0.033	0	0.002	0.009	0.056	0.000028	0.011

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

4- علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر معدل العائد على الموجودات (y_9):

جدول 33 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر العائد على الموجودات (y_9):

متغيرات العائد y_9	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
قيم معامل الارتباط	0.021	-0.41	0.012	-0.271	-0.161	0.449	0.055	0.083	-0.43	0.375
sig	0.452	0.0297	0.473	0.055	0.174	0.038	0.374	0.315	0.0292	0.012
قيم اختبار (T) المحسوبة	0.120	-0.539	0.069	-1.640	-0.953	0.286	0.323	0.485	-0.553	2.362
معنوية العلاقة	0.905	0.049	0.946	0.110	0.347	0.017	0.748	0.631	0.048	0.024
معنوية العلاقة sig	غير معنوية	معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	معنوية	غير معنوية	غير معنوية	معنوية	معنوية
قيمة اختبار فيشر المحسوبة	0.015	6.76	0.005	2.688	0.908	5.51	0.105	0.235	16.81	5.579
معنوية مؤشر فيشر	0.905	0.049	0.946	2.688	0.347	0.017	0.748	0.631	0.048	0.024
معامل التحديد	0	0.227	0	0.073	0.026	0.193	0.003	0.007	0.1681	0.141
تحليل المسار	0.017	-0.117	0.008	-0.101	-0.001	0.002	0.020	0.071	0	0.127

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

أوضحت نتائج تحليل علاقات الارتباط ما بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر العائد على الموجودات، وجود ثلاث علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.05) للمؤشرات (X_{10}, X_9, X_6, X_2) وبمعاملات ارتباط (0.43, 0.44, 0.41) على التوالي، إذ كانت قيمة T المحسوبة لتلك المؤشرات الثلاثة أكبر من قيمة T الجدولية، وأعلى علاقة ارتباط ظهرت كانت بين مؤشر رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة ومؤشر العائد على الموجودات، وهذا يدعم النتائج التي تم التوصل إليها عند تحليل كل من المؤشرين السابقين في إذ أظهر المؤشر الأول انعكاس المساهمة الفعلية لرأس المال في تغطية الخسائر المترتبة على استثمار المصارف عينة الدراسة لموجوداتها العاملة. كما ترتب على استبعاد الموجودات الثابتة من بسط ومقام المؤشر الأول تحقق عائد أكبر على الموجودات المتداولة. مما زاد من قيمة مؤشر العائد على الموجودات. يظهر الجدول (33) وجود تأثيرات ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.05) لثلاثة مؤشرات من مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي هي (X_{10}, X_9, X_6, X_2)، مع المؤشر (y_9) إذ كانت قيم F المحسوبة لتلك المؤشرات الأربعة أكبر من القيمة الجدولية. وبمعاملات تحديد قيمتها على التوالي (22.7%، 19.3%، 16.81%).

4- علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي مضاعف الرافعة المالية (y_{10}):

جدول 34 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي مضاعف الرافعة المالية (y_{10}):

متغيرات العائد y_{10}	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
قيم معامل الارتباط	-0.223	-0.095	0.321	0.548	0.079	-0.029	0.061	0.145	0.211	-0.762
sig	0.096	0.291	0.028	0.00	0.324	0.434	0.361	0.199	0.108	0.00
قيم اختبار (T)	-1.332	-0.556	1.979	3.820	0.461	-0.167	0.358	0.855	1.259	6.686
معنوية العلاقة sig	0.192	0.582	0.046	0.001	0.648	0.868	0.723	0.399	0.217	0.00
	غير معنوية	غير معنوية	معنوية	معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	معنوية
قيمة اختبار فيشر	1.774	0.309	3.917	14.595	0.213	0.028	0.128	0.731	1.585	47.164
معنوية مؤشر فيشر	0.192	0.582	0.056	0.001	0.648	0.868	0.723	0.399	0.217	0.00
معامل التحديد	0.050	0.009	0.103	0.300	0.006	0.029	0.004	0.021	0.045	6.868
تحليل المسار	-12.585	-8.398	14.610	14.323	0.043	-0.077	1.507	8.707	0.016	0.00

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

أظهرت نتائج تحليل علاقة الارتباط، المبينة في الجدول (34) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) بين مؤشر (y_{10}) الرافعة المالية وكل من مؤشرات كفاية رأس المال (X_{10}, X_4, X_3) بمعامل ارتباط بلغ $(0.321, 0.548, -0.762)$ على التوالي وأعلى علاقة ارتباط من بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي هي لمؤشر مضاعف الرافعة المالية مع مؤشر كفاية رأس المال وهذا الارتباط يعزز ما ورد في الأدبيات النظرية التي تؤكد الدور الذي يمارسه مضاعف الرافعة المالية في قياس مخاطرة رأس المال (رأس المال إلى إجمالي المخاطر التي يتعرض لها المصرف) لأنه يبين مبلغ الموجودات التي يمكن خسارتها (الموجودات الخطرة) قبل أن يصل المصرف إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته.

أشارت النتائج الواردة في الجدول (32) إلى أن هناك تأثير ذا دلالة معنوية عند مستوى 0.05 للمؤشرات (X_{10}, X_4, X_3) حيث كانت قيمة F المحسوبة لهذه المؤشرات اكبر من قيمة F الجدولية تحت هذا المستوى، وبمعاملات تحديد $(0.103, 0.300, 6.868)$ ،

في حين لم تظهر أي تأثير لبقية المؤشرات $(X_9, X_8, X_7, X_6, X_5, X_2, X_1)$.

من المعلوم أن مؤشر كفاية رأس المال ، يؤكد استخدام المصارف لرأسمال كافٍ لمواجهة المخاطر الناجمة عن تشغيل تلك الموجودات (أي مواجهة أية خسائر يتكبدها المصرف)، وتوفير رأسمال كافٍ إما يكون من مصادر داخلية (أرباح محتجزة) أو مصادر خارجية، وهنا تبرز الحاجة إلى الرافعة المالية لزيادة العوائد لمالكي المصرف والتي تكون في الوقت نفسه كافية لاستيعاب المخاطرة.

5- علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر العائد على حقوق الملكية (y_{11})

جدول 35 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر العائد على حقوق الملكية

متغيرات العائد y_{11}	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
قيم معامل الارتباط	0.80	0.79	0.005	-0.186	-0.209	0.48	0.68	0.059	0.058	0.159
sig	0.0192	0.021	0.488	0.138	0.111	0.047	0.032	0.365	0.369	0.177
قيم اختبار (T) المحسوبة	0.80	0.79	0.029	-1.106	-1.245	2.63	4.51	0.347	-0.338	0.942
معنوية العلاقة	0.038	0.017	0.977	0.276	0.222	0.032	0.041	0.731	0.737	0.353
معنوية العلاقة sig	معنوية	معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	معنوية	معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية
قيمة اختبار فيشر	42.09	40.62	0.001	1.226	1.5449	6.91	20.34	0.120	0.114	0.887
معنوية مؤشر فيشر	0.038	0.017	0.977	0.276	0.222	0.032	0.041	0.731	0.737	0.353
معامل التحديد	64.7	63.8	0.00	0.035	0.044	23.1	46.9	0.004	0.003	0.025
تحليل المسار	0.81	0.77	0.017	-0.356	-0.008	0.53	0.72	0.261	0.00	0.276

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يظهر الجدول (35) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.05) بين مؤشر العائد على حق الملكية (y_{11}) وكل من مؤشرات رأس المال إلى الاستثمارات (X_1, X_2, X_6, X_7)، إذ كان معامل الارتباط لهذه المؤشرات على الترتيب (0.80، 0.79، 0.48، 0.68)،. إذ كانت قيمة T المحسوبة لتلك المؤشرات الثلاث

أكبر من قيمة T الجدولية. وعلاقة الارتباط الأعلى من بين تلك العلاقات ذات الدلالة المعنوية والبالغة (0.80) هي بين مؤشر رأس المال إلى الودائع ومؤشر العائد على حق الملكية. وهذا يتماثل تماماً مع ما أشارت إليه الأدبيات النظرية المصرفية من أن تعظيم ثروة المالكين تنعكس على زيادة رأس المال الذي يعد مصدر إذن للمودعين.

تشير نتائج الجدول (33) إلى أن هناك تأثيراً ذا دلالة معنوية بين مؤشر (X_7, X_6, X_2, X_1) مع مؤشر y_{11} عند مستوى (0.05) لان قيمة F المحسوبة لهذا المؤشر أكبر من القيمة الجدولية عند هذا المستوى، وبمعاملات تحديد قيمته على التوالي (64.7%، 63.8%، 23.1%، 46.9%).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة المتمثلة بكون (X_1) أكثر تأثيراً في y_{11} جاءت تأكيداً لما أشارت إليه الأدبيات النظرية من. أن وجود رأسمال كاف لتغطية المخاطر المترتبة على استثمار الودائع يمثل صمام إذن للمودعين، وذلك لن يتأتى إلا بتحقيق معدل عالٍ للعائد على حقوق الملكية.

6- علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر العائد على الودائع (y_{12})
أظهرت نتائج تحليل علاقة الارتباط الموضحة في الجدول رقم (36) وجود علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية وعند مستوى 0.05 بين المؤشر (y_{12}) وكلٍ من المؤشرات

$(X_{10}, X_9, X_7, X_6, X_2, X_1)$ بمعاملات ارتباط (0.53، 0.49، 0.44، 0.58، 0.40، 0.395) إذ كانت قيم T المحسوبة لهذه المؤشرات أكبر من قيمتها الجدولية. وقد ظهرت أعلى علاقة ارتباط لمؤشر العائد على الودائع مع مؤشر رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة. وهذا يعزز ما تم التوصل إليه من تحليل المؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشرات العائد المصرفي للمصارف عينة الدراسة.

أوضحت نتائج الجدول (34) وجود تأثيرات ذات دلالة معنوية للمؤشرات هي $((X_{10}, X_9, X_7, X_6, X_2, X_1))$ في مؤشر (y_{12}) عند مستوى (0.05)، إذ كانت قيم F المحسوبة لهذه المؤشرات الثلاثة أكبر من القيمة الجدولية تحت هذا المستوى، وبمعاملات تحديد على التوالي (28%، 22.1، 43.1، 19.10، 16.3، 15.6).

وفيما يتعلق بالمؤشر الأكثر تأثيراً في (y_{12}) فقد أشارت نتائج تحليل المسار إلى أنه المؤشر (X_7) الذي بلغت نسبة تأثيره الكلي (0.64)، وهو يمثل رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة.

وذلك لان تحقيق المصرف لمعدل عالٍ على الودائع يرتبط بتوفير المصرف لرأسمال كافٍ لتغطية المخاطر التي تترتب على استثمار المصرف لموجوداته العاملة، ومن ثم تحقيق العوائد التي تعظم ثروة حقوق المساهمين، وفي الوقت نفسه تحقق عوائد للمودعين.

جدول 36 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر العائد على الودائع (y12)

متغيرات العائد Y12	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
قيم معامل الارتباط	0.53	0.49	0.018	-0.285	-0.152	0.44	0.58	0.085	0.40	0.395
sig	0.032	0.040	0.459	0.046	0.188	0.034	0.037	0.310	0.028	0.009
قيم اختبار (T)	0.466	-0.250	0.105	-1.731	-0.897	0.392	0.310	0.5	-0.568	2.507
معنوية العلاقة	0.044	0.004	0.917	0.092	0.379	0.008	0.049	0.620	0.04	0.017
معنوية العلاقة sig	معنوية	معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	معنوية	معنوية	غير معنوية	معنوية	معنوية
قيمة اختبار فيشر المحسوبة	8.96	6.52	0.011	2.998	0.805	5.44	17.45	0.250	4.29	6.288
معنوية مؤشر فيشر	0.044	0.004	0.917	0.092	0.379	0.008	0.049	0.620	0.04	0.017
معامل التحديد %	28	22.1	0.00	0.081	0.023	19.10	43.1	0.007	16.3	15.6
تحليل المسار	0.60	0.52	0.019	0.41	-0.002	0.49	0.64	0.122	0.46	0.222

5- علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر العائد على الأموال المتاحة (y_{13})
أوضحت نتائج تحليل علاقات الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر العائد على الأموال المتاحة المبينة في الجدول (37) أن هناك علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى (0.05) بين (y_{13}) (X_{10}) بمعاملات ارتباط (0.367) ، إذ كانت T المحسوبة لتلك المؤشرات اكبر من قيمة T الجدولية. وأعلى علاقة ارتباط ظهرت نسبة كفاية رأس المال مع مؤشر العائد على الأموال المتاحة. وذلك لما يحققه مؤشر كفاية رأس المال من مساهمة فعلية في تحديد مدى كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الاستثمار والإقراض، فضلاً عما يترتب عن مؤشر العائد على الأموال المتاحة من توليد للأرباح التي يحتجز جزء منها لتغطية المخاطر التي تترتب على استثمار الموجودات .

يلاحظ من الجدول (35) ان هناك تأثيرات ذات دلالة معنوية لمؤشر هي (X_{10}) في المؤشر y_{13} تحت مستوى (0.05)، إذ كانت قيمة F المحسوبة للمؤشر اكبر من قيمة F الجدولية تحت هذا المستوى، بمعامل تحديد (12.5%).

وباستخدام تحليل المسار يمكن تحديد المؤشر الأكثر تأثيراً في المؤشر (y_{13}) وهو (X_{10}) المتمثل بكفاية رأس المال إذ كانت نسبة تأثيره الكلي (0.149)، وفي هذه النتيجة التي ترتبت على تحليل المسار تعزيز لما أشارت إليه الأدبيات النظرية من ان العوائد التي يمكن ان تتحقق نتيجة استثمار المصرف لموجوداته في ظل وجود رأسمال كافٍ لمواجهة المخاطر الناشئة عن ذلك الاستثمار، تترتب عليها زيادة معدل العائد على الأموال المتاحة.

جدول 37 علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر العائد على الأموال المتاحة (y13):

العائد Y13	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
قيم معامل الارتباط	0.045	- 0.072	0.017	-0.284	-0.163	0.048	0.050	0.088	- 0.093	0.367
sig	0.398	0.338	0.461	0.047	0.171	0.390	0.387	0.304	0.294	0.014
قيم اختبار (T)	0.260	- 0.421	0.098	-1.726	-0.963	0.282	0.290	0.517	- 0.546	2.304
معنوية العلاقة	0.796	0.677	0.922	0.093	0.342	0.779	0.774	0.609	0.588	0.027
معنوية العلاقة sig	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	غير معنوية	معنوية
قيمة اختبار فيشر	0.068	0.177	0.01	2.980	0.928	0.080	0.084	0.267	0.299	5.308
معنوية مؤشر فيشر	0.796	0.677	0.922	0.093	0.342	0.779	0.774	0.609	0.588	0.027
معامل التحديد	0.002	0.005	0.00	0.081	0.027	0.002	0.002	0.008	0.009	0.135
تحليل المسار	0.043	- 0.109	0.013	-0.127	-0.002	0.002	0.021	0.091	00	0.149

المبحث الرابع: مفهوم التحليل العاملي

3-4-1- مفهوم التحليل العاملي:

التحليل العاملي هو أحد طرق التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة والذي يهدف أساساً إلى تعريف الهيكل الذي تمثله مصفوفة من البيانات، وبصفة عامة هو يتعامل مع مشكلة تحليل هيكل العلاقات المتداخلة بين عدد كبير من المتغيرات، وشرح تلك المتغيرات بواسطة الأبعاد العامة تسمى العوامل¹.

يهدف أسلوب التحليل العاملي إلى تجميع المتغيرات المتعددة ضمن عوامل مترابطة، وبالاكتفاء على برامج التحليل الإحصائي يتم تلخيص المتغيرات المتعددة في قوائم عدة تسمى (عوامل) بحيث يكون لكل عامل من هذه العوامل دالة تربطه ببعض (أو كل) هذه المتغيرات، ويمكن من خلال هذه الدالة إعطاء تفسير للعامل بحسب المتغيرات التي ترتبط معه بشكل قوي. وترتكز فكرة التحليل العاملي على استخلاص مجموعة من العوامل تفسر أكبر نسبة ممكنة من التباين في المتغيرات الأصلية، وعددها أقل من المتغيرات الأصلية والهدف من ذلك تقليل المتغيرات الأصلية والاستعاضة عنها بعدد أقل من المتغيرات بدون فقدان الكثير من المعلومات وتساعدنا في فهم طبيعة العلاقات بين المتغيرات الأصلية².

حيث يمكن من خلال التحليل العاملي تحديد الأبعاد المختلفة للنموذج، يلي ذلك تحديد مدى قدرة العامل على شرح المتغير، وبإتمام هاتين الخطوتين نكون قد حققنا أهداف التحليل العاملي المتمثلة بالنقاط التالية

1. تلخيص المتغيرات في عدد أقل من العوامل الرئيسية التي تفسر الظاهرة.
2. إبراز مجموعة العناصر الكامنة التي يصعب الكشف عنها والتي يمكن أن يكون لها دور في تفسير العلاقات بين عدد كبير من المتغيرات.
3. الحصول على مجموعة جديدة من المتغيرات (العوامل) ويعد أقل لتحصل جزئياً أو كلياً محل المجموعة الأصلية من المتغيرات

3-4-2- شروط استخدام التحليل العاملي:

فيمايلي شروط استخدام التحليل العاملي :

- يشترط أن تكون المتغيرات موزعة توزيعاً طبيعياً وألا يكون توزيعاً ملتوياً التواءً شديداً أو متعددة المنوال.
- يعتمد أسلوب التحليل العاملي على افتراض وجود علاقة خطية بين المتغيرات وذلك لأنه في حالة وجود العلاقات الخطية بين المتغيرات يمكن استنتاج المكونات المشتركة بين هذه الأخيرة والتي تفسر تلك العلاقات.

¹ - نجيب- حسين ، الرفاعي - غالب ، 2007 ، تحليل و نمذجة البيانات باستخدام الحاسوب spss ، الأهلية للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن . ص433-436

² THURSTONE,2008,MULTIPLE FACTOR ANALYSIS, PSYCHOLOGICAL REVIEW, PAGE: 406

- ينبغي ألا تكون العينة التي ستطبق عليها الاختبارات أو المقاييس صغيرة الحجم أو غير ممثلة للمجتمع المستهدف، أو متحيزة أو تكونت نتيجة ضم مجموعتين متميزتين مختلفتين في البنية العاملية للمتغيرات فزيادة حجم العينة يمكن أن يوفر تمثيلاً أعلى لخصائص المجتمع وبالتالي تعميماً أصدق لنتائج البحث
 - يقوم التحليل العاملي على افتراض إمكانية تجميع المتغيرات بناءً على معاملات الارتباط أو العلاقات الخطية وهذا يعني أن المتغيرات المتواجدة في مجموعة معينة يكون الارتباط بينها قوياً لكن ارتباطهما بمتغيرات المجموعات الأخرى يكون ارتباطاً ضعيفاً¹.
 - يجب أن تعبر العوامل الناتجة من التحليل العاملي عن متغيرات واقعية يستطيع الباحث تفسيرها في إطار نظري أو نظرية معينة تؤكد وجود مثل هذه العوامل في الواقع.
 - تعتمد عملية تفسير العوامل على عدد المتغيرات المتشعبة تشعباً دالاً إحصائياً والتي يجب أن لا يقل عددها على ثلاثة متغيرات حيث أن التشعب الدال إحصائياً لا يقل عن 20.6.
- والمقصود بدرجة التشعب هي معامل المتغير على العامل وتعتبر عن مدى ارتباط العامل بالمتغير حيث أن مجموع مربعات درجات التشعب لكل عامل تسمى الجذر الكامن وتعتبر عن أهمية هذا العامل في تفسير الاختلافات في المتغيرات، كما يعبر مجموع الجذور الكامنة عن التباين الذي يمكن تفسيره من خلال العوامل وينسبته إلى عدد المتغيرات نحصل على نسبة التباين لكل عامل، لأنه يتم تحويل المشاهدات إلى قيم معيارية ويكون تباين كل متغير الواحد الصحيح.

3-4-3- التحليل العاملي للمتغيرات وفق طريقة المكونات الأساسية

بهدف التعرف على العوامل التي تؤثر على كفاية رأس المال والمخاطرة والعائد ، وتحديد إمكانية تجميع هذه المتغيرات المستقلة في عوامل (مكونات) مما يمكننا من التعبير عن أكبر قدر من التباين بين هذه المتغيرات .
بهدف دراسة تأثير كل من المخاطرة والعائد على كفاية رأس المال
أولاً : التحليل العاملي باستخدام طريقة المكونات الأساسية لمتغيرات كفاية رأس المال :
مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات

جدول 38 مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات (a) Correlation Matrix

Correlation Matrix ^a											
		x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7	x8	x9	x10
Correlation	x1	1.000	.980	.527	-.095-	.554	.215	.396	.570	.182	.081
	Sig	.000	.000	.290	.000	.103	.008	.000	.143	.318	
	x2	.980	1.000	.597	-.007-	.603	.168	.466	.635	.261	-.006-
	Sig	.000		.000	.483	.000	.164	.002	.000	.062	.487
	x3	.527	.597	1.000	.353	.474	.290	.574	.884	.259	-.098-
	Sig	.000	.000		.017	.002	.043	.000	.000	.064	.284
	x4	-.095-	-.007-	.353	1.000	.177	-.111-	.200	.176	.178	-.314-

¹ المالكي ، عبد المجيد أحمد محمد ، شروط ومعايير استخدام التحليل العاملي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ام القرى ، 2000 ، ص 44.

² ادريس ، ثابت عبد الرحمن ، بحوث التسويق أساليب القياس والتحليل واختبار الفروض ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2002 ، ص 830

	Sig	.290	.483	.017		.151	.260	.122	.152	.150	.031
	x5	.554	.603	.474	.177	1.000	.042	.446	.446	.149	.023
	Sig	.000	.000	.002	.151		.404	.003	.003	.193	.446
	x6	.215	.168	.290	-.111-	.042	1.000	-.131-	.158	-.306-	-.075-
	Sig	.103	.164	.043	.260	.404		.223	.179	.035	.332
	x7	.396	.466	.574	.200	.446	-.131-	1.000	.805	.675	.209
	Sig	.008	.002	.000	.122	.003	.223		.000	.000	.111
	x8	.570	.635	.884	.176	.446	.158	.805	1.000	.478	.048
	Sig	.000	.000	.000	.152	.003	.179	.000		.002	.390
	x9	.182	.261	.259	.178	.149	-.306-	.675	.478	1.000	-.215-
	Sig	.143	.062	.064	.150	.193	.035	.000	.002		.104
	x10	.081	-.006-	-.098-	-.314-	.023	-.075-	.209	.048	-.215-	1.000
	Sig	.318	.487	.284	.031	.446	.332	.111	.390	.104	
	x9	.143	.062	.064	.150	.193	.035	.000	.002		.104
	x10	.318	.487	.284	.031	.446	.332	.111	.390	.104	
a. Determinant = 3.64E-005											

المصدر : من مخرجات برنامج (spss)

نلاحظ من خلال مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات الجدول رقم (38) وجود علاقة ارتباط معنوية بين كل من متغير x1 (رأس المال / الودائع و) و كل من المتغيرات التالية (x2 رأس المال / الموجودات، x3 رأس المال / الموجودات الخطرة ، x5 رأس المال / الالتزامات العرضية، x7 رأس المال الحر / الموجودات العاملة ، x8 رأس المال الحر / الموجودات الخطرة) ويوجد علاقة ارتباط معنوية بين كل من (x2 رأس المال / الموجودات، x3 رأس المال / الموجودات الخطرة، x5 رأس المال / الالتزامات العرضية، x7 رأس المال الحر / الموجودات العاملة / الموجودات العاملة ، x8 رأس المال الحر / الموجودات الخطرة) وعلاقة ارتباط معنوية بين كل من (x3 رأس المال / الموجودات الخطرة، وكل من (x4 رأس المال / القروض، x5 رأس المال / الالتزامات العرضية، x6 رأس المال / الاستثمارات، x7 رأس المال الحر / الموجودات العاملة ، x8 رأس المال الحر / الموجودات الخطرة ويوجد علاقة ارتباط بين x4 رأس المال / القروض و x10 نسبة كفاية رأس المال ويوجد علاقة ارتباط معنوية بين x5 رأس المال / الالتزامات العرضية و كل من x7 رأس المال الحر / الموجودات العاملة ، x8 رأس المال الحر / الموجودات الخطرة) وعلاقة ارتباط معنوية بين x6 رأس المال / الاستثمارات و x9 رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر وعلاقة ارتباط معنوية بين كل من x7 رأس المال الحر / الموجودات العاملة و x8 رأس المال الحر / الموجودات الخطرة) و x9 رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر وعلاقة ارتباط معنوية بين x8 رأس المال الحر / الموجودات الخطرة و x9 رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر وبالتالي يوجد عدد جيد من الارتباطات المعنوية بين المتغيرات المستقلة تبرر استخدام التحليل العاملي للبحث عن الارتباط الداخلي بين مجموعة المتغيرات.

2- مقياس ملائمة المعاينة (MSA): Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy

يستخدم مقياس ملائمة المعاينة **MSA** للحكم على مدى كفاية العينة، الذي يتم حسابه لمصفوفة الارتباط الكلية ولكل متغير على حدة لتحديد مدى ملائمة التحليل العاملي، حيث من المفضل أن تزيد قيمته عن (0.50)، وهذا يدل على زيادة الاعتماد على العوامل التي نحصل عليها من التحليل العاملي وتوضح النتائج في الجدول رقم (39) أن مقياس الملائمة الكلي يبلغ (0.596) يزيد عن 0.50 وهو مستوى جيد ولا يمكن حذف أي متغير من متغيرات الدراسة. حيث أن مقياس الملائمة كان معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي فإن التحليل العاملي ملائم و لا يستبعد أي متغير، ونستمر بالتحليل العاملي للمتغيرات.

3- اختبار بارتلليت

وفي الجدول رقم (39) يظهر اختبار بارتلليت (Bartlett's Test of Sphericity) للمعنوية عند مستوى 0.05، كانت قيمة معنوية الاختبار (Sig.) وتساوي (0.00) أقل من 0.05 (الدرجة المعيارية)، وهذا يعني أنه يوجد ارتباط بين المتغيرات الداخلة في المصفوفة و يمكن إجراء التحليل العاملي .

جدول 39 KMO and Bartlett's Test

0.596	Kaiser–Meyer–Olkin Measure of Sampling Adequacy.	
315.157	Approx. Chi–Square	Bartlett's Test of Sphericity
45	df	
.000	Sig.	

المصدر : من مخرجات برنامج (spss)

4- مصفوفة مساهمة المتغيرات:

جدول 40 Communalities

	Initial	Extraction
x1	1.000	.823
x2	1.000	.833
x3	1.000	.799
x4	1.000	.648
x5	1.000	.478
x6	1.000	.660
x7	1.000	.865
x8	1.000	.830
x9	1.000	.721
x10	1.000	.666

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر : من مخرجات برنامج (spss)

يوضح الجدول رقم (40) أن عدد العوامل المتكونة يتراوح ما بين 1-10 عوامل (عدد المتغيرات) وإن الشيوخ (القيمة الأولية لمساهمة المتغير) لكل المتغيرات يساوي الواحد (1)، وتؤخذ مساوية للواحد الصحيح في طريقة المكونات الأساسية.

يعرف معامل الشيوخ (قيمة المساهمة) للمتغير بأنه مربع معامل الارتباط المتعدد بين المتغير والعوامل كمتغيرات مستقلة. حيث نجد أن القيمة المستخلصة لمساهمة المتغير (رأس المال / الودائع) أو معامل الشيوخ لمتغير (رأس المال / الودائع) (0.823) وهذا يشير إلى أن 82.3% من التباينات في قيم المتغير (رأس المال / الودائع) تفسرها العوامل المشتركة التي سيتم استخلاصها في نهاية التحليل العاملي (تم استخلاص ثلاثة عوامل) ومساهمة متغير (رأس المال / إجمالي الموجودات) بلغ (0.833) وهذا يشير أن (83.3%) من التباينات في قيم متغير (رأس المال / إجمالي الموجودات) تفسرها العوامل المشتركة التي سيتم الحصول عليها، وهكذا بالنسبة لباقي المتغيرات

ويوضح الجدول رقم (40) مصفوفة المتغيرات العشرة والقوة التفسيرية لكل متغير معبراً عنها بقيمة (Initial Eigenvalues) التي تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد وبصورة عامة نلاحظ أن العوامل المشتركة تفسر نسبة عالية من تباين المتغيرات حيث أن نلاحظ أن العوامل المشتركة تفسر نسبة عالية من تباين المتغيرات وكانت أكبر نسبة مساهمة لمتغير . رأس المال الحر/ الموجودات العاملة. بنسبة (86.5 %) وأقل نسبة هي (47.8%) لمتغير رأس المال / الالتزامات خارج الميزانية .

5- مصفوفة العوامل المشتركة (الارتباطات)

يوضح الجدول رقم (41) مصفوفة العوامل (الارتباطات) التي تتكون من أربعة أعمدة ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة ويساوي (10) بقدر عدد المتغيرات، و بتطبيق معيار الحد الأدنى لقيمة (Eigen) القيم الأعلى من الواحد سنجد أن هناك ثلاثة عوامل تجمع المتغيرات كاملة وتفسر 73.227% من التباين الكلي لجميع المتغيرات وبفحص الأوزان نجد أن هناك ثلاثة عوامل ذات أحمال (أوزان) عالية وكان مجموع مربعات العمود الأول للعامل الأول (4.275) (الجذر الكامن الأول) وتدل نسبة التباين المفسر لهذا العامل ($10/4.275 = 42.750\%$) وأن قيمة المشاركة Initial Eigenvalues لا تساوي 1 هنا وهي القيمة التي يتم بها شرح المتغير بواسطة العامل، وهذه القيمة دليل مفيد حيث توضح القيمة الكبيرة على أن نسبة كبيرة من التباين في المتغيرات المستقلة يتم شرحها بالعوامل الثلاثة وأهم البرنامج بقية المكونات نظراً لكون جذورها الكامنة تقل عن الواحد .

جدول 41 Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	4.275	42.750	42.750	4.275	42.750	42.750
2	1.694	16.936	59.686	1.694	16.936	59.686
3	1.354	13.541	73.227	1.354	13.541	73.227
4	.918	9.180	82.406			
5	.829	8.294	90.700			
6	.445	4.449	95.149			
7	.332	3.316	98.466			
8	.111	1.109	99.575			
9	.034	.337	99.912			
10	.009	.088	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

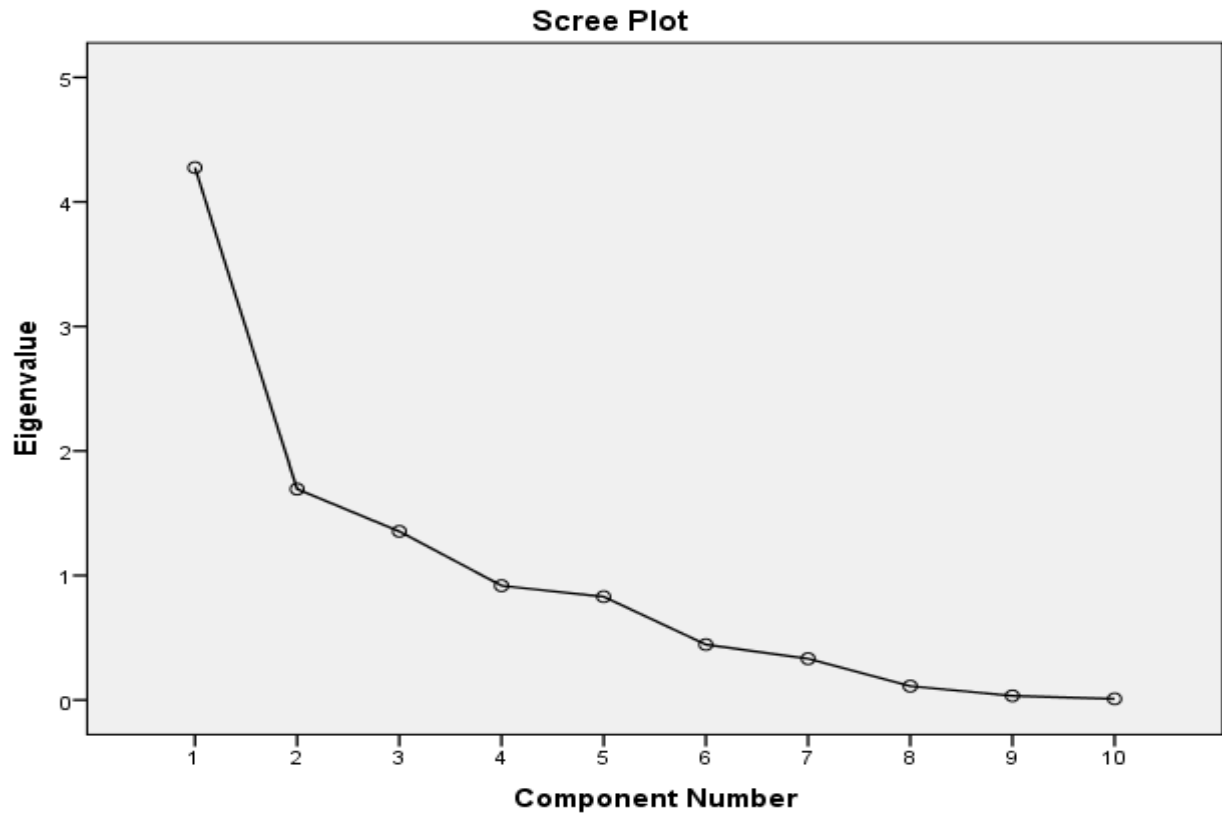
المصدر : من مخرجات برنامج (spss)

ومنه نستنتج أنه يوجد ثلاث مكونات تساهم بنسبة 73.227% في تفسير التباينات الكلية للمتغيرات لكون قيمة جذورهم الكامنة أكبر من الواحد.

يتضح من نتائج الجدول رقم (41) أن المتغيرات العشرة وضعت في ثلاث عوامل تفسر 73.227% من التباين، باستخدام طريقة المكونات الأساسية ذات التدوير المتعامد وفقاً لقيمة الجذر الكامن على التوالي حيث أن معيار استخلاص العوامل من المتغيرات هو أن لا يقل الجذر الكامن للعامل المستخلص عن الواحد الصحيح حتى لو كانت هناك تشعبات ذات دلالة احصائية على ذلك العامل، حيث أن العامل الأول يفسر (42.750%) من التباين، والعامل الثاني يفسر (16.936%) من التباين والعامل الثالث يفسر (13.541%) من التباين، وعلى الرغم من أن هذه العوامل تشكل نسب مختلفة من التباين ولكنها مهمة في تأثير المتغيرات المؤثرة، وتعتبر هذه النسبة أن جزءاً كبيراً من التباين يتم شرحه من خلال العوامل الثلاثة ونسبة صغيرة من التباين الكلي يتم شرحه من خلال عوامل أخرى، ويبين الجدول رقم (42) خلاصة نتائج التحليل العاملي في ثلاثة عوامل والذي يوضح مصفوفة المكونات (Component Matrix) مصفوفة المكونات (تبين معامل الارتباط البسيط بين العامل والمتغير للعوامل التي تم استخلاصها).

ويوضح الشكل التالي الجذور الكامنة وقيمها ويوضح العلاقة بين الجذور الكامنة ورقم المكون (العامل):

رسم توضيحي 3 الجذور الكامنة وقيمها



جدول 42 Component Matrixa

Component Matrix^a

	Component		
	1	2	3
x1	.788	.445	.062
x2	.849	.335	.012
x3	.839	-.004-	-.308-
x4	.221	-.573-	-.521-
x5	.679	.129	-.022-
x6	.136	.613	-.515-
x7	.791	-.348-	.345
x8	.907	-.084-	.016
x9	.503	-.649-	.218
x10	.004	.338	.743

المصدر : من مخرجات برنامج (spss)

حيث نلاحظ من خلال مصفوفة المكونات أن أقوى المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول هو متغير x8 بنسبة (90.7%) يليه متغير x2 بنسبة (84.9%) يليه متغير x3 بنسبة (83.9%) يليه متغير x7 بنسبة (79.1%) وأضعف المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول هو متغير x10 بنسبة (0.4%) وأقوى المتغيرات ارتباطاً بالعامل الثاني هو متغير x9 بنسبة (64.9%) وأضعف المتغيرات ارتباطاً بالعامل الثاني هو متغير x3 بنسبة (0.4%)، وأقوى المتغيرات ارتباطاً بالعامل الثالث هو متغير x10 بنسبة (64.9%) وأضعفها ارتباطاً بالعامل الثالث هو متغير x2 بنسبة (0.4%).

4-4-3- معاملات العوامل يمثل معاملات المكونات (العوامل)

جدول 43 Component Score Coefficient Matrix

	Component		
	1	2	3
x1	.184	.263	.045
x2	.199	.198	.009
x3	.196	-.003	-.227
x4	.052	-.338	-.384
x5	.159	.076	-.016
x6	.032	.362	-.381
x7	.185	-.206	.255
x8	.212	-.049	.011
x9	.118	-.383	.161
x10	.001	.200	.548

المصدر : من مخرجات برنامج (spss)

حيث يتم حساب قيم المكونات (العوامل) بموجب الدالة الخطية التالية للمكون الأول :

$$\diamond FAC_1 = 0.184 X_1 + 0.199 X_2 + 0.196 X_3 - 0.052 X_4 + 0.159 X_5 + 0.032 X_6 - 0.185 X_7 + 0.212 X_8 + 0.118 X_9 + 0.001 X_{10}$$

للمكون الثاني:

$$\diamond FAC_2 = 0.263 X_1 + 0.198 X_2 - 0.003 X_3 - 0.338 X_4 + 0.076 X_5 - 0.362 X_6 - 0.206 X_7 - 0.049 X_8 - 0.383 X_9 + 0.200 X_{10}$$

للمكون الثالث:

$$\diamond FAC_3 = 0.045 X_1 + 0.009 X_2 - 0.227 X_3 - 0.384 X_4 + 0.016 X_5 - 0.381 X_6 - 0.255 X_7 - 0.011 X_8 - 0.161 X_9 + 0.548 X_{10}$$

يتم استعمال المتغيرات المعيارية (standardized variables) في التركيب الخطي، أي القيم المعيارية للمتغيرات وتضاف هذه العوامل إلى يمين المتغيرات الموجودة في شاشة data editor، علماً أن المكونات

الأساسية هي متغيرات وهمية (نظرية) ليس لها أي تفسير لكن لها استعمالات خاصة، مثلاً معالجة مشكلة التعدد الخطي في نماذج الانحدار، كما يمكن الإفادة من المكونات (العوامل) في تحديد الحالات الشاذة .

من خلال فحص مصفوفة العوامل واختيار المتغيرات ذات الأوزان الأعلى مع العامل لتمثيل هذا العامل وبناءً على المعرفة النظرية السابقة بالمتغيرات المدروسة للحكم على أكثر المتغيرات تمثيلاً للعوامل، نلاحظ من خلال العامل الأول ارتفاع أوزان كل من المتغيرات (رأس المال الحر/ الموجودات الخطرة، X8، رأس المال / إجمالي الموجودات X3,X2 رأس المال / الموجودات الخطرة، X7 رأس المال / الموجودات العاملة، X1 رأس المال / الودائع، X5 رأس المال / الالتزامات العرضية) على الترتيب وهي أكثر المتغيرات أهمية في تفسير مصفوفة العامل الأول وأكثر المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول هو متغير (X8) رأس المال الحر / الموجودات الخطرة، رأس المال / إجمالي الموجودات X3,X2 رأس المال / الموجودات الخطرة الذي يمكن تسميته بالعامل الخاص ب رأس المال الحر / الموجودات الخطرة علماً أن رأس المال الحر هو (رأس المال - الموجودات الثابتة)

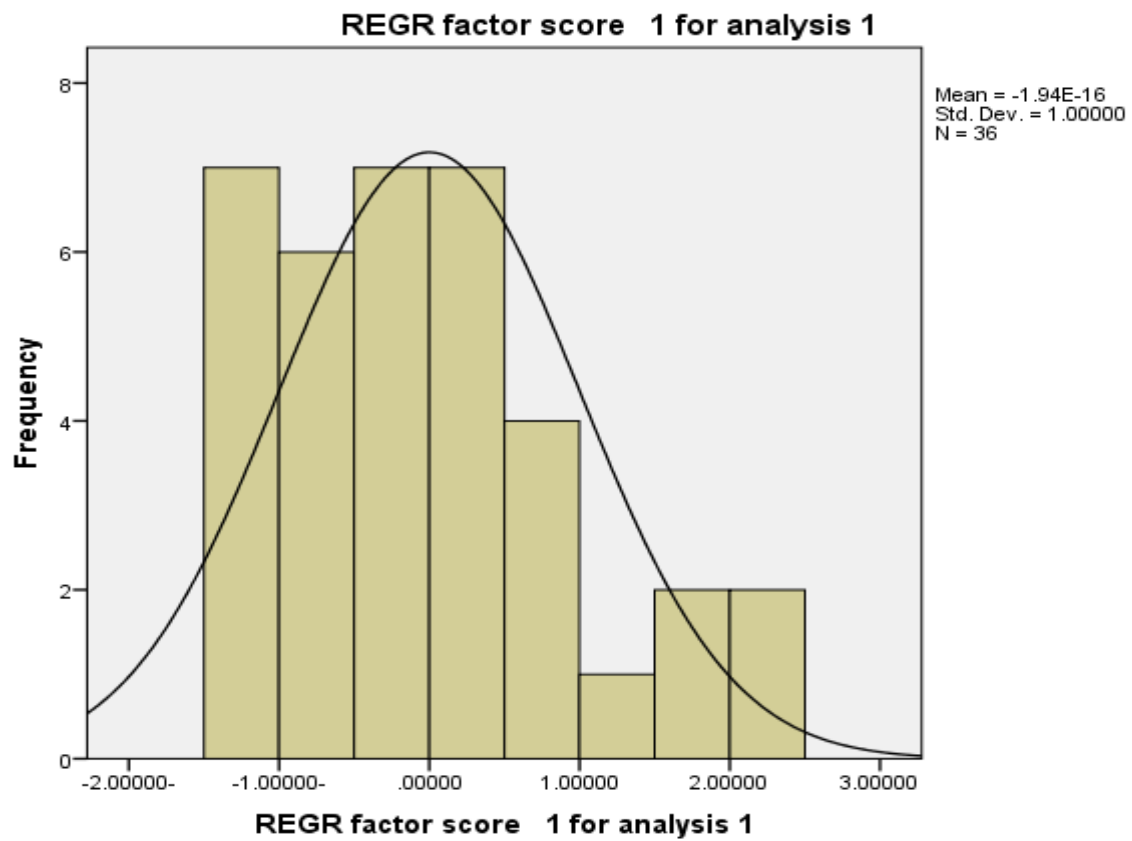
وبالنسبة للعامل الثاني أكثر المتغيرات ارتباطاً بالعامل الثاني (X9 رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر، X6 رأس المال / الاستثمارات، X4 رأس المال / القروض، X1 رأس المال / الودائع) على الترتيب وهي العوامل الأكثر أهمية في تمثيل العامل الثاني والذي يمكن تسميته بعامل الخاص ب رأس المال / الاستثمارات (الموجودات المرجحة بالمخاطر).

وبالنسبة للعامل الثالث أكثر المتغيرات ذات أهمية في تفسير العامل الثالث هي (X10 كفاية رأس المال، X4 رأس المال / القروض، X6 رأس المال / الاستثمارات، X7 رأس المال / الموجودات العاملة) على الترتيب. حيث يمكن تسمية هذا العامل ب كفاية رأس المال .

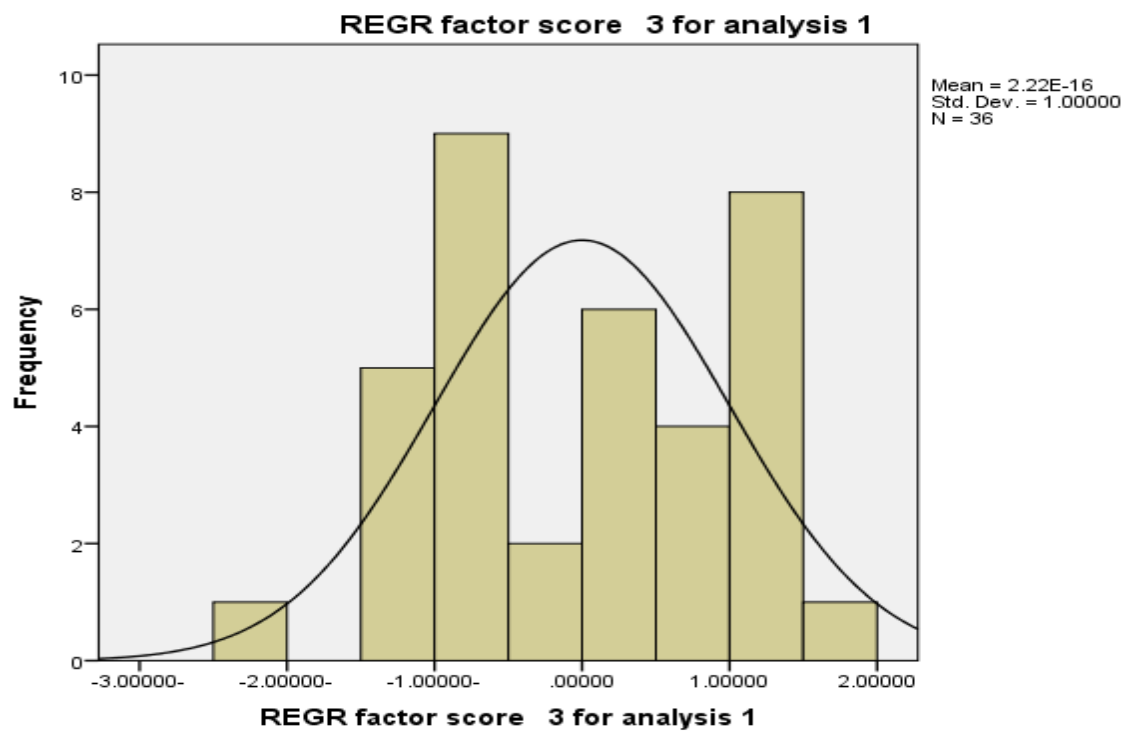
نلاحظ من خلال العوامل (المكونات) وبعد تسميتها وبناءً على أكثر المتغيرات ارتباطاً بالعامل وتمثيلاً له أنه يوجد لدينا ثلاث عوامل أساسية تؤثر في مؤشرات كفاية المال و هي رأس المال الحر / الموجودات الخطرة علماً أن رأس المال الحر هو (رأس المال - الموجودات الثابتة)، و رأس المال / الاستثمارات (الموجودات المرجحة بالمخاطر) .، وكفاية رأس المال وهي المؤشرات الأساسية المؤثرة من ضمن مؤشرات كفاية رأس المال، بناءً على الارتباط الداخلي بين المتغيرات الممثلة لكل عامل تبين أن عامل الخاص برأس المال الحر / الموجودات الخطرة هو العامل الأكثر تأثيراً ضمن مؤشرات رأس المال علماً أن رأس المال الحر هو (رأس المال - الموجودات الثابتة) والموجودات الخطرة تمثل (إجمالي الموجودات - النقد وما في حكمه والأرصدة لدى المصارف).

إن المكونات (العوامل) هي متغيرات معيارية بمتوسط مساوٍ للصفر وانحراف معياري مساوٍ للواحد، وبالتالي فإن هذه العوامل تتبع التوزيع الطبيعي المعياري. ويظهر ذلك من خلال الشكل البياني لكل عامل من العوامل الثلاثة، و يعتبر التوزيع الطبيعي للمتغيرات من أهم شروط تطبيق الانحدار المتعدد .

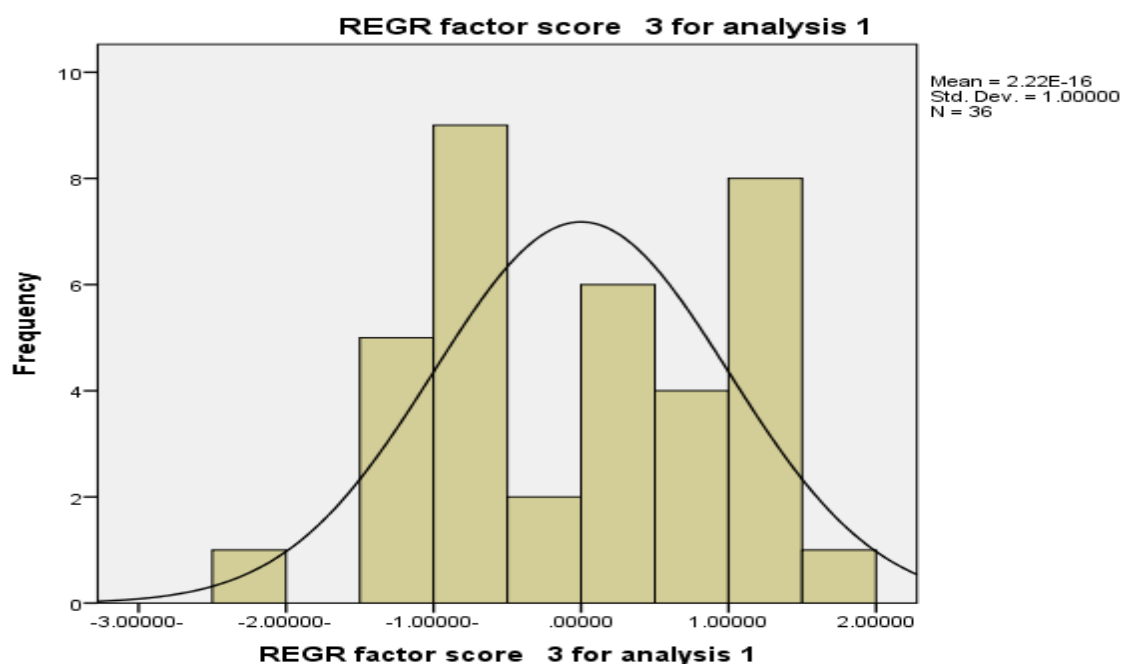
رسم توضيحي 4 المدرج التكراري للعامل الأول



رسم توضيحي 5 المدرج التكراري للعامل الثاني



رسم توضيحي 6 المدرج التكراري للعامل الثالث



3-4-5- التحليل العاملي باستخدام طريقة المكونات الأساسية لمتغيرات المخاطرة المصرفية :

1- مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات

جدول-44 مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات

Correlation Matrix ^a		y1	y2	y3	y4	y5		
Correlation	y1	1.000	-.138-	-.239-	.113	-.209-		
	Sig	.211	.080	.256	.110			
	y2	-.138-	1.000	.517	.269	.420		
	Sig	.211		.001	.042	.005		.005
	y3	-.239-	.517	1.000	.229	.599		
	Sig	.080	.001		.089	.000		.000
	y4	.113	.269	.229	1.000	.340		
	Sig	.256	.042	.089		.021		
	y5	-.209-	.420	.599	.340	1.000		
	Sig	.110	.005	.000	.021			
a. Determinant = .354								

المصدر : من مخرجات برنامج (spss)

نلاحظ من خلال مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات الجدول رقم (44) وجود علاقة ارتباط معنوية بين كل من متغير (Y3) الموجودات المتداولة / الودائع) وكل من المتغيرات (ومتغير ويوجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغير (Y4) الموجودات النقدية + الاستثمارات / إجمالي الموجودات)، ومتغير (Y2) الموجودات الحساسة / المطالبات الحساسة) ويوجد علاقة ارتباط معنوية بين متغير (Y5) الأرصدة لدى المصارف / إجمالي الموجودات) وكل من المتغيرات (Y2) الموجودات الحساسة / المطالبات الحساسة ، Y3 الموجودات المتداولة / الودائع ، Y4 الموجودات النقدية + الاستثمارات / إجمالي الموجودات) وبالتالي يوجد عدد جيد من الارتباطات المعنوية بين المتغيرات المستقلة تبرر استخدام التحليل العاملي للبحث عن الارتباط الداخلي بين مجموعة المتغيرات.

2- مقياس ملائمة المعايير (MSA): Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy

يستخدم مقياس ملائمة المعايير MSA للحكم على مدى كفاية العينة، الذي يتم حسابه لمصفوفة الارتباط الكلية ولكل متغير على حدة لتحديد مدى ملائمة التحليل العاملي، حيث من المفضل أن تزيد قيمته عن (0.50)، وهذا يدل على زيادة الاعتماد على العوامل التي نحصل عليها من التحليل العاملي وتوضح النتائج في الجدول رقم (45) أن مقياس الملائمة الكلي يبلغ (0.694) يزيد عن 0.50 وهو مستوى جيد ولا يمكن حذف أي متغير من متغيرات الدراسة. حيث أن مقياس الملائمة كان معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي فإن التحليل العاملي ملائم ولا يستبعد أي متغير، ونستمر بالتحليل العاملي للمتغيرات.

3- اختبار بارتلليت

وفي الجدول رقم (43) يظهر اختبار بارتلليت (Bartlett's Test of Sphericity) للمعنوية عند مستوى 0.05، كانت قيمة معنوية الاختبار (Sig.) وتساوي (0.00) أقل من 0.05 (الدرجة المعيارية)، وهذا يعني أنه يوجد ارتباط بين المتغيرات الداخلة في المصفوفة ويمكن إجراء التحليل العاملي.

جدول 45 KMO and Bartlett's Test

0.694	Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	
33.727	Approx. Chi-Square	Bartlett's Test of Sphericity
10	df	
.000	Sig.	

المصدر : من مخرجات برنامج (spss)

4- مصفوفة مساهمة المتغيرات:

جدول Communalities46

Communalities		
	Initial	Extraction
y1	1.000	.769
y2	1.000	.559
y3	1.000	.713
y4	1.000	.685
y5	1.000	.674
Extraction Method: Principal Component Analysis.		

المصدر : من مخرجات برنامج (spss)

يوضح الجدول رقم (46) أن عدد العوامل المتكونة يتراوح ما بين 1-5 عوامل (عدد المتغيرات) وإن الشيوخ (القيمة الأولية لمساهمة المتغير) لكل المتغيرات يساوي الواحد (1)، وتؤخذ مساوية للواحد الصحيح في طريقة المكونات الأساسية.

يعرف معامل الشيوخ (قيمة المساهمة) للمتغير بأنه مربع معامل الارتباط المتعدد بين المتغير والعوامل كمتغيرات مستقلة. حيث نجد أن القيمة المستخلصة لمساهمة المتغير (Y1) الموجودات المرجحة بالمخاطر / إجمالي الموجودات) أو معامل الشيوخ لمتغير (الموجودات المرجحة بالمخاطر / إجمالي الموجودات) (0.769) وهذا يشير إلى أن 76.9% من التباينات في قيم المتغير (الموجودات المرجحة بالمخاطر / إجمالي الموجودات) تفسرها العوامل المشتركة التي سيتم استخلاصها في نهاية التحليل العاملي (تم استخلاص عاملين) ومساهمة متغير (Y2) الموجودات الحساسة / المطالبات الحساسة) بلغ (0.559) وهذا يشير أن (55.9%) من التباينات في قيم متغير (Y2) الموجودات الحساسة / المطالبات الحساسة (تفسرها العوامل المشتركة التي سيتم الحصول عليها، وهكذا بالنسبة لباقي المتغيرات

ويوضح الجدول رقم (44) مصفوفة المتغيرات الخمسة والقوة التفسيرية لكل متغير معبراً عنها بقيمة (Initial Eigenvalues) التي تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد وبصورة عامة نلاحظ أن العوامل المشتركة تفسر نسبة عالية من تباين المتغيرات حيث أن نلاحظ أن العوامل المشتركة تفسر نسبة عالية من تباين المتغيرات وكانت أكبر نسبة مساهمة لمتغير (Y1) الموجودات المرجحة بالمخاطر / إجمالي الموجودات). بنسبة (76.9 %) وأقل نسبة هي (55.9%) لمتغير Y2. الموجودات الحساسة / المطالبات الحساسة.

5- مصفوفة العوامل المشتركة (الارتباطات)

يوضح الجدول رقم (47) مصفوفة العوامل (الارتباطات) التي تتكون من أربعة أعمدة ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة ويساوي (5) بقدر عدد المتغيرات، و بتطبيق معيار الحد الأدنى لقيمة (Eigen) القيم الأعلى من الواحد سنجد أن هناك عاملين تجمع المتغيرات كاملة وتفسر 67.96% من التباين الكلي لجميع المتغيرات

وبفحص الأوزان نجد أن هناك عاملين ذات أحمال (أوزان) عالية وكان مجموع مربعات العمود الأول للعامل الأول (2.280) (الجذر الكامن الأول) وتدل نسبة التباين المفسر لهذا العامل ($5/2.280 = 45.592\%$) وأن قيمة المشاركة Initial Eigenvalues لا تساوي 1 وهي القيمة التي يتم بها شرح المتغير بواسطة العامل، وهذه القيمة دليل مفيد حيث توضح القيمة الكبيرة على أن نسبة كبيرة من التباين في المتغيرات المستقلة يتم شرحها بالعاملين وأهم البرنامج بقية المكونات نظراً لكون جذورها الكامنة تقل عن الواحد .

جدول 47 Total Variance Explained

Total Variance Explained						
Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	2.280	45.592	45.592	2.280	45.592	45.592
2	1.119	22.374	67.966	1.119	22.374	67.966
3	.669	13.380	81.346			
4	.566	11.312	92.658			
5	.367	7.342	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر : من مخرجات برنامج (spss)

ومنه نستنتج أنه يوجد عاملين تساهم بنسبة 67.966% في تفسير التباينات الكلية للمتغيرات لكون قيمة جذورهم الكامنة أكبر من الواحد.

يتضح من نتائج الجدول رقم (47) أن المتغيرات الخمسة وضعت في عاملين تفسر 67.966% من التباين، باستخدام طريقة المكونات الأساسية ذات التدوير المتعامد وفقاً لقيمة الجذر الكامن على التوالي حيث أن معيار استخلاص العوامل من المتغيرات هو أن لا يقل الجذر الكامن للعامل المستخلص عن الواحد الصحيح حتى لو كانت هناك تشبعات ذات دلالة احصائية على ذلك العامل، حيث أن العامل الأول يفسر (45.592%) من التباين، والعامل الثاني يفسر (22.374%) من التباين، وعلى الرغم من أن هذه العوامل تشكل نسب مختلفة من التباين ولكنها مهمة في تحديد المتغيرات المؤثرة، وتعتبر هذه النسبة أن جزءاً كبيراً من التباين يتم شرحه من خلال العاملين ونسبة صغيرة من التباين الكلي يتم شرحه من خلال عوامل أخرى، ويبين الجدول رقم (48)

خلاصة نتائج التحليل العاملي في عاملين والذي يوضح مصفوفة المكونات (Component Matrixa مصفوفة المكونات) تبين معامل الارتباط البسيط بين العامل والمتغير للعاملين التي تم استخلاصهما.

جدول 48 Component Matrix(a)

Component Matrix ^a		
	Component	
	1	2
y1	-.327	.813
y2	.746	.046
y3	.835	-.123
y4	.495	.663
y5	.821	.007
Extraction Method: Principal Component Analysis.		
a. 2 components extracted.		

المصدر : من مخرجات برنامج (spss)

حيث نلاحظ من خلال مصفوفة المكونات أن أقوى المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول هو متغير Y3 الموجودات المتداولة/الودائع (بنسبة 83.5%) يليه متغير Y5 الأرصدة لدى المصارف / إجمالي الموجودات بنسبة 82.1%) يليه متغير Y2 الموجودات الحساسة/المطالبات الحساسة بنسبة 74.6%) يليه متغير Y4 الموجودات النقدية+ الاستثمارات/إجمالي الموجودات بنسبة 49.5%) وأضعف المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول هو متغير Y1 الموجودات المرجحة بالمخاطر/إجمالي الموجودات بنسبة 32.7%) وأقوى المتغيرات ارتباطاً بالعامل الثاني هو متغير Y1 الموجودات المرجحة بالمخاطر/إجمالي الموجودات بنسبة 81.3%) وأضعف المتغيرات ارتباطاً بالعامل الثاني متغير Y5 الأرصدة لدى المصارف/إجمالي الموجودات بنسبة 0.7%

3-3-4- معاملات العوامل يمثل معاملات المكونات (العوامل)

جدول 49 Component Score Coefficient Matrix

Component Score Coefficient Matrix		
	Component	
	1	2
y1	-.143	.727
y2	.327	.041
y3	.366	-.110
y4	.217	.593
y5	.360	.007
Extraction Method: Principal Component Analysis.		

حيث يتم حساب قيم المكونات (العوامل) بموجب الدالة الخطية التالية للمكون الأول :

$$FAC_1 = -0.143 Y_1 + 0.327 Y_2 + 0.366 Y_3 + 0.217 Y_4 + 0.360 Y_5 \quad \blacklozenge$$

للمكون الثاني:

$$FAC_2 = 0.727 Y_1 + 0.041 Y_2 - 0.110 Y_3 + 0.593 Y_4 + 0.007 Y_5 \quad \blacklozenge$$

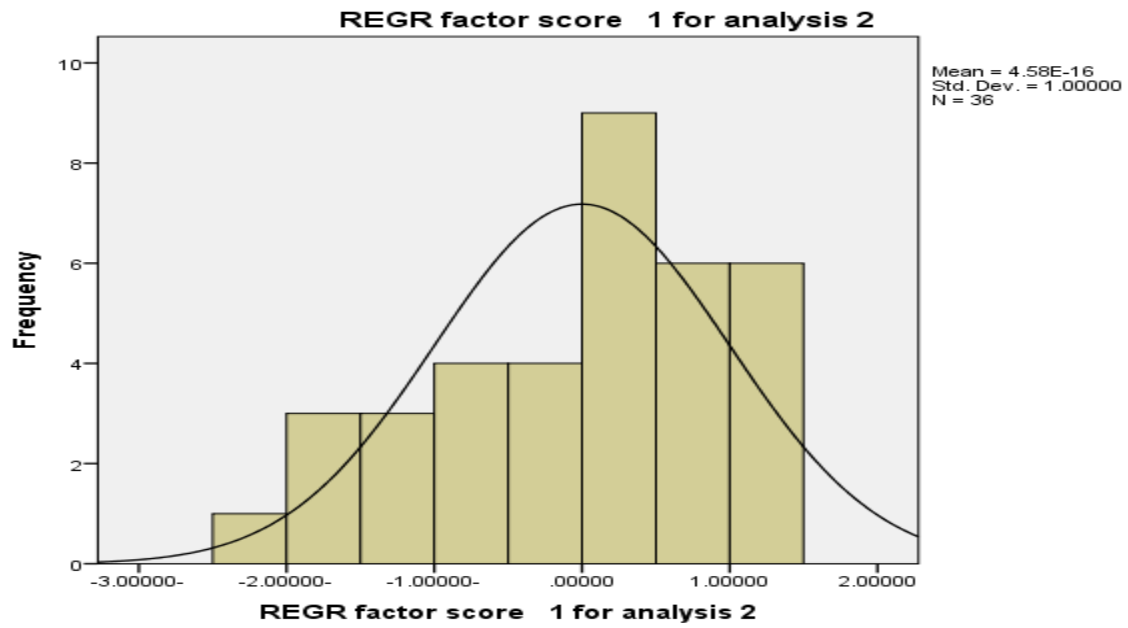
يتم استعمال المتغيرات المعيارية (standardized variables) في التركيب الخطي، أي القيم المعيارية للمتغيرات وتضاف هذه العوامل إلى يمين المتغيرات الموجودة في شاشة data editor، علماً أن المكونات الأساسية هي متغيرات وهمية (نظرية) ليس لها أي تفسير محدد ولكن لها استعمالات خاصة، مثلاً معالجة مشكلة التعدد الخطي في نماذج الانحدار، كما يمكن الاستفادة من المكونات (العوامل) في تحديد الحالات الشاذة. من خلال فحص مصفوفة العوامل واختيار المتغيرات ذات الأوزان الأعلى مع العامل لتمثيل هذا العامل وبناءً على المعرفة النظرية السابقة بالمتغيرات المدروسة للحكم على أكثر المتغيرات تمثيلاً للعوامل، نلاحظ من خلال العامل الأول ارتفاع أوزان كل من المتغيرات (Y3) الموجودات المتداولة / الودائع Y5، الأرصدة لدى المصارف / إجمالي الموجودات Y2، الموجودات الحساسة / المطالبات الحساسة (على الترتيب وهي أكثر المتغيرات أهمية في تفسير مصفوفة العامل الأول الذي يمكن تسميته بالعامل الخاص بمخاطر السيولة

وبالنسبة للعامل الثاني ارتفاع أوزان كل من المتغيرات (Y1) الموجودات المرجحة بالمخاطر / إجمالي الموجودات.، Y4 الموجودات النقدية + الاستثمارات / إجمالي الموجودات (على الترتيب وهي المتغيرات الأكثر أهمية في تمثيل العامل الثاني والذي يمكن تسميته بعامل مخاطر الائتمان.

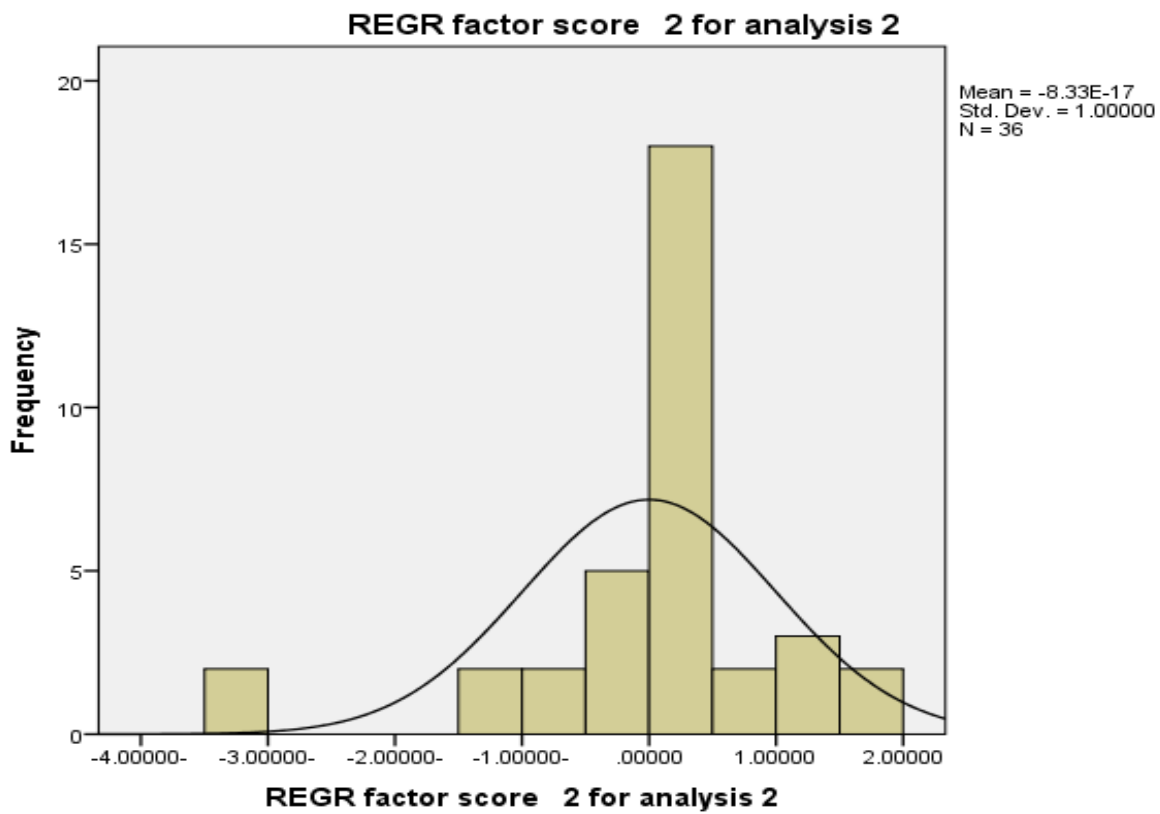
نلاحظ من خلال العوامل (المكونات) وبعد تسميتها وبناءً على أكثر المتغيرات ارتباطاً بالعامل وتمثيلاً له أنه يوجد لدينا عاملان أساسيان يؤثران في مؤشرات المخاطرة و هي مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان المصرفي ممثلة بالنسب التالية Y3 الموجودات المتداولة / الودائع Y1 الموجودات المرجحة بالمخاطر / إجمالي الموجودات. وهي المؤشرات الأساسية المؤثرة من ضمن مؤشرات المخاطرة ، بناءً على الارتباط الداخلي بين المتغيرات الممثلة لكل عامل تبين أن عامل مخاطر السيولة هو العامل الأكثر تأثيراً ضمن مؤشرات المخاطرة .

إن المكونات (العوامل) هي متغيرات معيارية بمتوسط مساوٍ للصفر وانحراف معياري مساوٍ للواحد، وبالتالي فإن هذه العوامل تتبع التوزيع الطبيعي المعياري. ويظهر ذلك من خلال الشكل البياني لكل عامل من العوامل الثلاثة، و يعتبر التوزيع الطبيعي للمتغيرات من أهم شروط تطبيق الانحدار المتعدد .

رسم توضيحي 7 المدرج التكراري للعامل



رسم توضيحي 8 المدرج التكراري للعامل الثاني



3-4-6-: التحليل العاملي باستخدام طريقة المكونات الأساسية لمتغيرات العائد :

1- مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات:

جدول 50(a) Correlation Matrix

Correlation Matrix ^a											
		y6	y7		y8	y9	y10	y11	y12	y13	
Correlation		y6	1.000		.231	.133	.258	.077	.172	.251	.239
8	.220	.064		.327	.088	.220	.064	.327	.158	.070	.080
		y7	.231		1.000	-.268	-.908	-.360	-.907	.872	.902
	.057	.000		.015		.057	.000	.015	.000	.000	.000
		y8	.133		-.268		1.000	.035	-.155	-.131	.090
		sig	.220		.057			.420	.183	.224	.301
		y9	.258		.908		.035		1.000	-.438	-.913
		sig	.064		.000		.420		.004	.000	.000
		y10	.077		-.360		-.155		-.438		1.000
		sig	.327		.015		.183		.004		.086
		y11	.172		.907		-.131		.913		-.233
		sig	.158		.000		.224		.000		.086
		y12	.251		.872		.090		.992		-.462
		sig	.070		.000		.301		.000		.002
		y13	.239		.902		.044		.998		-.442
0	.399	.000		.003	.000	.399	.000	.003	.000	.000	
a. Determinant = 2.95E-008											

المصدر : من مخرجات برنامج (spss)

نلاحظ من خلال مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات الجدول رقم (50) وجود علاقة ارتباط معنوية بين كل من متغير Y9 (صافي الدخل / إجمالي الموجودات) و متغير Y7 صافي الدخل / إجمالي إيرادات الفوائد ويوجد علاقة ارتباط معنوية بين كل من متغير (Y10 إجمالي الموجودات / حقوق الملكية ، وكل من المتغيرات Y7 صافي الدخل / إجمالي إيرادات الفوائد والمتغير Y9 صافي الدخل / إجمالي الموجودات ويوجد علاقة ارتباط معنوية بين كل من Y11 صافي الدخل / حقوق الملكية ومتغير Y7 صافي الدخل / إجمالي إيرادات الفوائد ومتغير Y9 ويوجد علاقة ارتباط معنوية بين متغير Y12 صافي الدخل / الودائع وكل من المتغيرات (Y7 صافي الدخل / إجمالي إيرادات الفوائد ، Y9 صافي الدخل / إجمالي الموجودات ، Y10 إجمالي الموجودات / حقوق الملكية ، Y11 صافي الدخل / حقوق الملكية) ، وعلاقة ارتباط معنوية بين المتغير Y13 صافي الدخل /

(الودائع+حقوق الملكية) وكل من المتغيرات (Y7 صافي الدخل / إجمالي إيرادات الفوائد، Y9 صافي الدخل / إجمالي الموجودات، Y10 إجمالي الموجودات / حقوق الملكية، Y11 صافي الدخل/ حقوق الملكية، Y12 صافي الدخل/ الودائع).

وبالتالي يوجد عدد جيد من الارتباطات المعنوية بين المتغيرات المستقلة تبرر استخدام التحليل العاملي للبحث عن الارتباط الداخلي بين مجموعة المتغيرات.

2- مقياس ملائمة المعاينة (MSA): Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy

يستخدم مقياس ملائمة المعاينة **MSA** للحكم على مدى كفاية العينة، الذي يتم حسابه لمصفوفة الارتباط الكلية ولكل متغير على حدة لتحديد مدى ملائمة التحليل العاملي، حيث من المفضل أن تزيد قيمته عن (0.50)، وهذا يدل على زيادة الاعتماد على العوامل التي نحصل عليها من التحليل العاملي وتوضح النتائج في الجدول رقم (51) أن مقياس الملائمة الكلي يبلغ (0.718) يزيد عن 0.50 وهو مستوى جيد ولا يمكن حذف أي متغير من متغيرات الدراسة. حيث أن مقياس الملائمة كان معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي فإن التحليل العاملي ملائم و لا يستبعد أي متغير، ونستمر بالتحليل العاملي للمتغيرات.

3- اختبار بارتلليت

وفي الجدول رقم (49) يظهر اختبار بارتلليت (Bartlett's Test of Sphericity) للمعنوية عند مستوى 0.05، كانت قيمة معنوية الاختبار (Sig.) وتساوي (0.00) أقل من 0.05 (الدرجة المعيارية)، وهذا يعني أنه يوجد ارتباط بين المتغيرات الداخلة في المصفوفة و يمكن إجراء التحليل العاملي .

جدول 51 KMO and Bartlett's Test

0.718	Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	
546.127	Approx. Chi-Square	Bartlett's Test of Sphericity
28	df	
.000	Sig.	

المصدر : من مخرجات برنامج (spss)

4- مصفوفة مساهمة المتغيرات:

جدول 52 Communalities

Communalities		
	Initial	Extraction
y6	1.000	.840
y7	1.000	.952
y8	1.000	.887
y9	1.000	.988
y10	1.000	.729
y11	1.000	.899
y12	1.000	.969
y13	1.000	.985

المصدر : من مخرجات برنامج (spss)

يوضح الجدول رقم (52) أن عدد العوامل المتكونة يتراوح ما بين 1-8 عوامل (عدد المتغيرات) وإن الشيوخ (القيمة الأولية لمساهمة المتغير) لكل المتغيرات يساوي الواحد (1)، وتؤخذ مساوية للواحد الصحيح في طريقة المكونات الأساسية.

يعرف معامل الشيوخ (قيمة المساهمة) للمتغير بأنه مربع معامل الارتباط المتعدد بين المتغير والعوامل كمتغيرات مستقلة. حيث نجد أن القيمة المستخلصة لمساهمة المتغير (الموجودات العاملة/ (الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة)) أو معامل الشيوخ لمتغير (الموجودات العاملة/ (الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة)) (0.840) وهذا يشير إلى أن 84% من التباينات في قيم المتغير (رأس المال / الودائع) تفسرها العوامل المشتركة التي سيتم استخلاصها في نهاية التحليل العاملي (تم استخلاص ثلاثة عوامل) ومساهمة متغير (صافي الدخل / إجمالي إيرادات الفوائد) بلغ (0.952) وهذا يشير أن (95.2%) من التباينات في قيم متغير (صافي الدخل / إجمالي إيرادات الفوائد) تفسرها العوامل المشتركة التي سيتم الحصول عليها، وهكذا بالنسبة لباقي المتغيرات

ويوضح الجدول رقم (52) مصفوفة المتغيرات العشرة والقوة التفسيرية لكل متغير معبراً عنها بقيمة (Initial Eigenvalues) التي تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد وبصورة عامة نلاحظ أن العوامل المشتركة تفسر نسبة عالية من تباين المتغيرات حيث أن نلاحظ أن العوامل المشتركة تفسر نسبة عالية من تباين المتغيرات وكانت أكبر نسبة مساهمة لمتغير 9. صافي الدخل / إجمالي الموجودات بنسبة (98.8 %) وأقل نسبة هي (72.9%) لمتغير 10 إجمالي الموجودات / حقوق الملكية.

5- مصفوفة العوامل المشتركة (الارتباطات)

يوضح الجدول رقم (53) مصفوفة العوامل (الارتباطات) التي تتكون من أربعة أعمدة ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة ويساوي (8) بقدر عدد المتغيرات، و بتطبيق معيار الحد الأدنى لقيمة (Eigen) القيم الأعلى من الواحد سنجد أن هناك ثلاثة عوامل تجمع المتغيرات كاملة وتفسر 73.227% من التباين الكلي لجميع المتغيرات وبفحص الأوزان نجد أن هناك ثلاثة عوامل ذات أحمال (أوزان) عالية وكان مجموع مربعات العمود الأول للعامل الأول (4.960) (الجذر الكامن الأول) وتدل نسبة التباين المفسر لهذا العامل ($8/2.960 = 62.005\%$) وأن قيمة المشاركة Initial Eigenvalues لا تساوي 1 هنا وهي القيمة التي يتم بها شرح المتغير بواسطة العامل، وهذه القيمة دليل مفيد حيث توضح القيمة الكبيرة على أن نسبة كبيرة من التباين في المتغيرات المستقلة يتم شرحها بالعوامل الثلاثة وأهم البرنامج بقية المكونات نظراً لكون جذورها الكامنة تقل عن الواحد .

جدول 53 Total Variance Explained

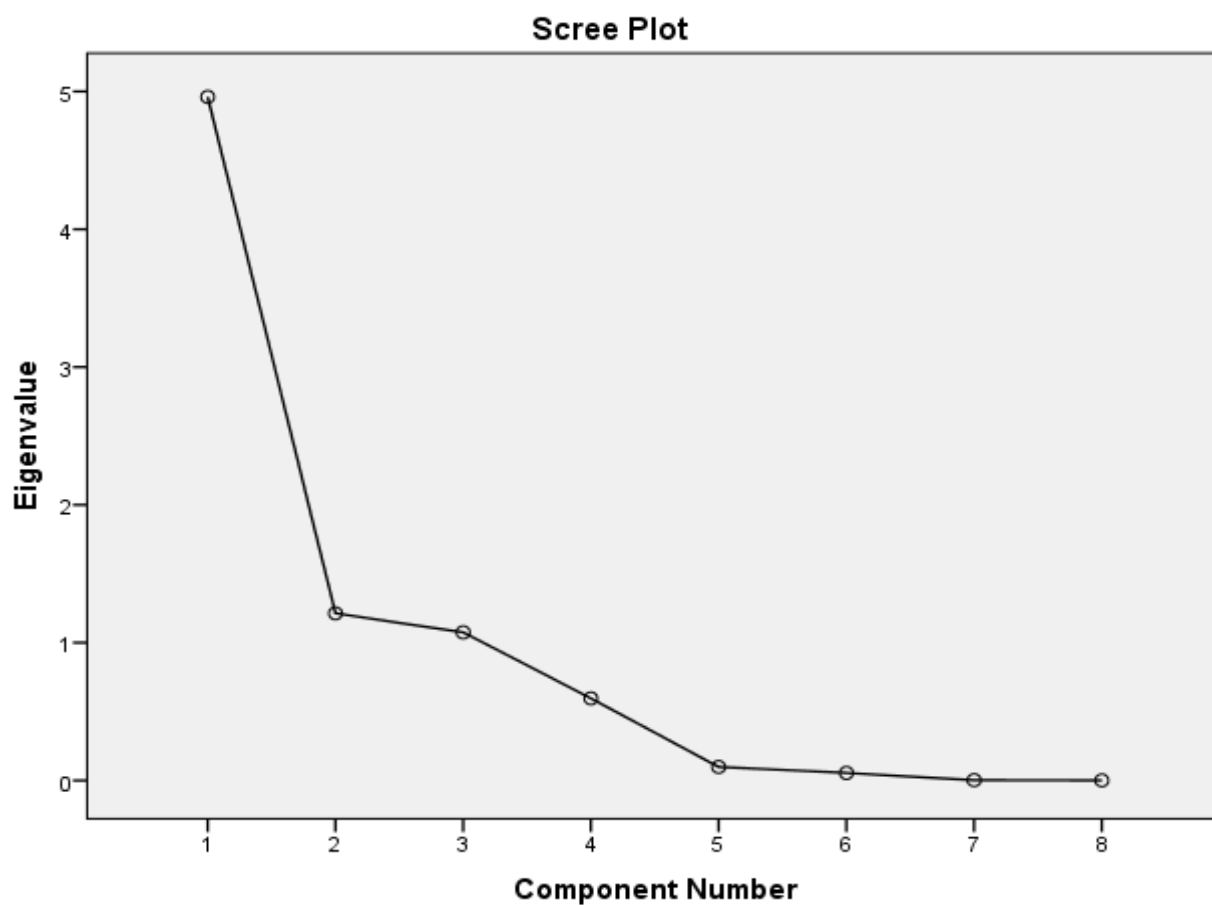
Total Variance Explained						
Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	4.960	62.005	62.005	4.960	62.005	62.005
2	1.213	15.163	77.168	1.213	15.163	77.168
3	1.075	13.437	90.605	1.075	13.437	90.605
4	.596	7.449	98.054			
5	.098	1.226	99.279			
6	.055	.686	99.965			
7	.002	.026	99.992			
8	.001	.008	100.000			
Extraction Method: Principal Component Analysis.						

المصدر : من مخرجات برنامج (spss)

ومنه نستنتج أنه يوجد ثلاث مكونات تساهم بنسبة 90.605% في تفسير التباينات الكلية للمتغيرات لكون قيمة جذورهم الكامنة أكبر من الواحد.

يتضح من نتائج الجدول رقم (53) أن المتغيرات العشرة وضعت في ثلاث عوامل تفسر 90.605% من التباين، باستخدام طريقة المكونات الأساسية ذات التدوير المتعامد وفقاً لقيمة الجذر الكامن على التوالي حيث أن معيار استخلاص العوامل من المتغيرات هو أن لا يقل الجذر الكامن للعامل المستخلص عن الواحد الصحيح حتى لو كانت هناك تشعبات ذات دلالة احصائية على ذلك العامل، حيث أن العامل الأول يفسر (62.005%) من التباين، والعامل الثاني يفسر (15.163%) من التباين والعامل الثالث يفسر (13.437%) من التباين، وعلى الرغم من أن هذه العوامل تشكل نسب مختلفة من التباين ولكنها مهمة في تأثير المتغيرات المؤثرة، وتعتبر هذه النسبة أن جزءاً كبيراً من التباين يتم شرحه من خلال العوامل الثلاثة ونسبة صغيرة من التباين الكلي يتم شرحه من خلال عوامل أخرى، ويبين الجدول رقم (54) خلاصة نتائج التحليل العاملي في ثلاثة عوامل والذي يوضح مصفوفة المكونات (Component Matrix) مصفوفة المكونات (تبين معامل الارتباط البسيط بين العامل والمتغير للعوامل التي تم استخلاصها.

ويوضح الشكل التالي الجذور الكامنة وقيمها ويوضح العلاقة بين الجذور الكامنة ورقم المكون (العامل) ١:
رسم توضيحي 9 العلاقة بين الجذور الكامنة ورقم المكون



جدول 54 Component Matrix(a)

Component Matrix ^a			
	Component		
	1	2	3
y6	.272	.250	.839
y7	.941	-.257-	.022
y8	-.025-	.941	.041
y9	.993	.045	.007
y10	-.468-	-.380-	.604
y11	.926	-.198-	.056
y12	.978	.109	-.013-
y13	.991	.052	-.010-

المصدر : من مخرجات برنامج (spss)

حيث نلاحظ من خلال مصفوفة المكونات أن أقوى المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول هو متغير y9 بنسبة (99.3%) يليه متغير y13 بنسبة (99.1%) يليه متغير y12 بنسبة (97.8%) يليه متغير y7 بنسبة (94.1%) وأضعف المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول هو متغير y8 بنسبة (2.5%) وأقوى المتغيرات ارتباطاً بالعامل الثاني هو متغير y8 بنسبة (94.1%) وأضعف المتغيرات ارتباطاً بالعامل الثاني متغير y9 بنسبة 4.5%، وأقوى المتغيرات ارتباطاً بالعامل الثالث متغير y1 بنسبة (83.9%)، وأضعفها ارتباطاً بالعامل الثالث هو متغير y9 بنسبة 0.7%.

4-3-3- معاملات العوامل يمثل معاملات المكونات (العوامل)

جدول 55 Component Score Coefficient Matrix

Component Score Coefficient Matrix			
	Component		
	1	2	3
y6	.055	.206	.781
y7	.190	-.212	.020
y8	-.005	.775	.038
y9	.200	.037	.007
y10	-.094	-.313	.562
y11	.187	-.163	.052
y12	.197	.090	-.012
y13	.200	.043	-.009
Extraction Method: Principal Component Analysis.			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على (spss)

حيث يتم حساب قيم المكونات (العوامل) بموجب الدالة الخطية التالية للمكون الأول :

$$\text{FAC}_1 = 0.055 y_6 + 0.190 y_7 - 0.005 y_8 + 0.2 y_9 - 0.094 y_{10} + 0.187 y_{11} + 0.197 y_{12} + 0.2 y_{13}$$

للمكون الثاني:

$$\text{FAC}_2 = 0.206 y_6 - 0.212 y_7 + 0.775 y_8 + 0.037 y_9 - 0.313 y_{10} - 0.163 y_{11} + 0.090 y_{12} + 0.043 y_{13}$$

للمكون الثالث:

$$\text{FAC}_3 = 0.781 y_6 + 0.020 y_7 + 0.038 y_8 + 0.007 y_9 + 0.562 y_{10} + 0.052 y_{11} - 0.012 y_{12} - 0.009 y_{13}$$

يتم استعمال المتغيرات المعيارية (standardized variables) في التركيب الخطي، أي القيم المعيارية للمتغيرات وتضاف هذه العوامل إلى يمين المتغيرات الموجودة في شاشة data editor، علماً أن المكونات الأساسية هي متغيرات وهمية (نظرية) ليس لها أي تفسير محدد ولكن لها استعمالات خاصة، مثلاً معالجة مشكلة التعدد الخطي في نماذج الانحدار، كما يمكن الإفادة من المكونات (العوامل) في تحديد الحالات الشاذة. من خلال فحص مصفوفة العوامل واختيار المتغيرات ذات الأوزان الأعلى مع العامل لتمثيل هذا العامل وبناءً على المعرفة النظرية السابقة بالمتغيرات المدروسة للحكم على أكثر المتغيرات تمثيلاً للعوامل، نلاحظ من خلال العامل الأول ارتفاع أوزان كل من المتغيرات (y9 صافي الدخل / إجمالي الموجودات، y13 صافي الدخل/ (الودائع+ حقوق الملكية)) ومتغير y12 صافي الدخل/ الودائع على الترتيب وهي أكثر المتغيرات أهمية في تفسير مصفوفة العامل الأول وأكثر المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول هو أقوى المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول هو متغير y9 صافي الدخل / إجمالي الموجودات بنسبة (99.3%) يليه متغير y13 صافي الدخل/ (الودائع+ حقوق الملكية) بنسبة (99.1%) يليه متغير y12 صافي الدخل/ الودائع بنسبة (97.8%) و بناء عليه يمكن تسميته بالعامل الخاص ب امل العائد على الموجودات .

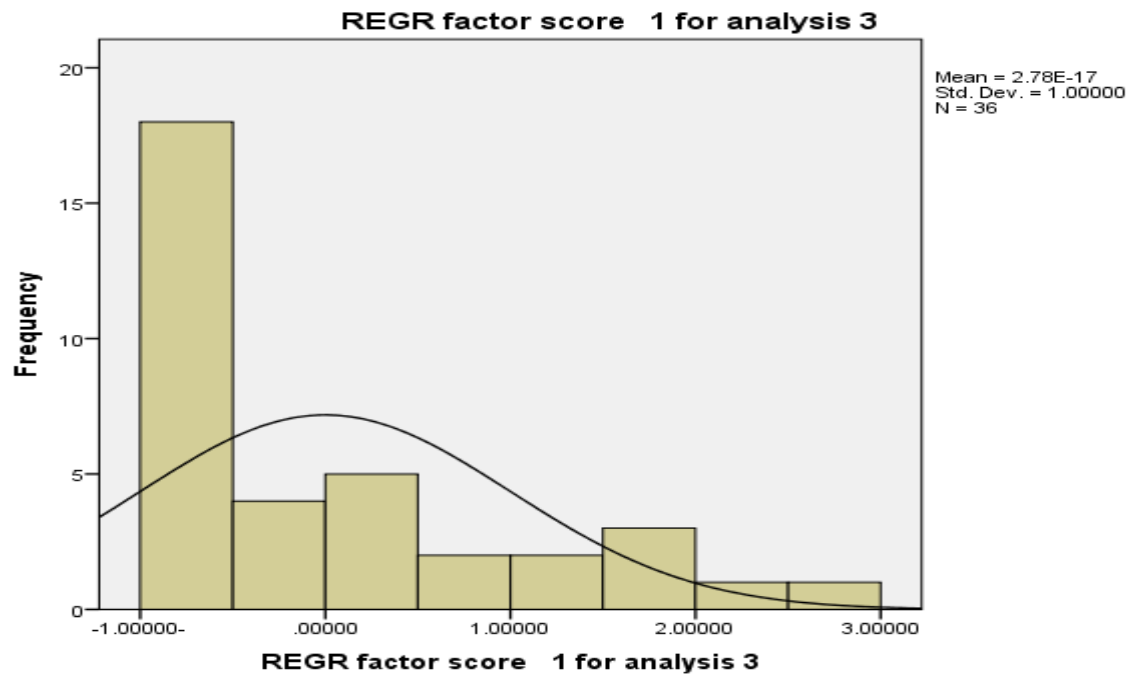
وبالنسبة للعامل الثاني ارتفاع أوزان كل من المتغيرات y8 إجمالي إيرادات الفوائد/ إجمالي الموجودات، y10 إجمالي الموجودات / حقوق الملكية، y7 صافي الدخل / إجمالي إيرادات الفوائد والذي يمكن تسميته **بعامل الخاص ب معدل دوران الموجودات**.

وبالنسبة للعامل الثالث أكثر المتغيرات ذات أهمية في تفسير العامل الثالث هي (y6 الموجودات العاملة/ (الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة) y10 إجمالي الموجودات / حقوق الملكية)) على الترتيب. حيث يمكن تسمية هذا العامل **بالعامل الخاص بهامش صافي الفوائد**

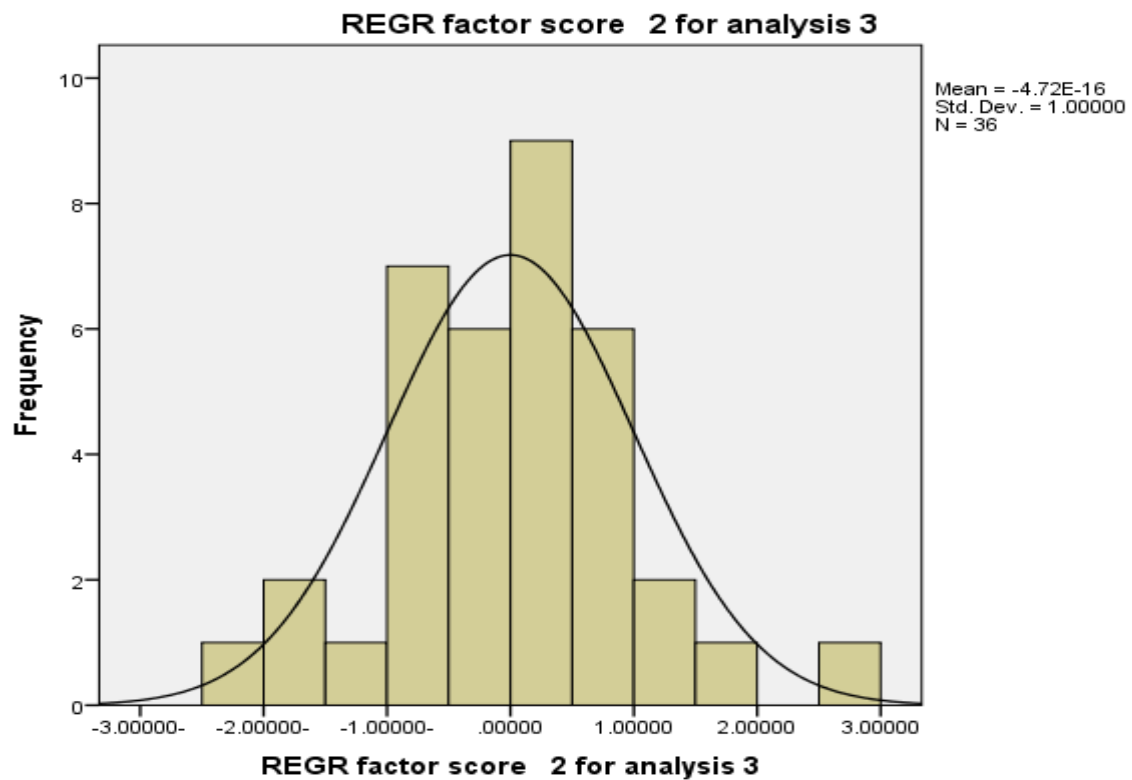
نلاحظ من خلال العوامل (المكونات) وبعد تسميتها وبناءً على أكثر المتغيرات ارتباطاً بالعامل وتمثيلاً له أنه يوجد لدينا ثلاث عوامل أساسية تؤثر في مؤشرات العائد و هي(العائد على الموجودات ، معدل دوران الموجودات ، هامش صافي الفوائد)) وهي المؤشرات الأساسية المؤثرة من ضمن مؤشرات العائد ، بناءً على الارتباط الداخلي بين المتغيرات الممثلة لكل عامل العائد على الموجودات هو العامل الأكثر تأثيراً ضمن مؤشرات العائد .

إن المكونات (العوامل) هي متغيرات معيارية بمتوسط مساوٍ للصفر وانحراف معياري مساوٍ للواحد، وبالتالي فإن هذه العوامل تتبع التوزيع الطبيعي المعياري. ويظهر ذلك من خلال الشكل البياني لكل عامل من العوامل الثلاثة، و يعتبر التوزيع الطبيعي للمتغيرات من أهم شروط تطبيق الانحدار المتعدد .

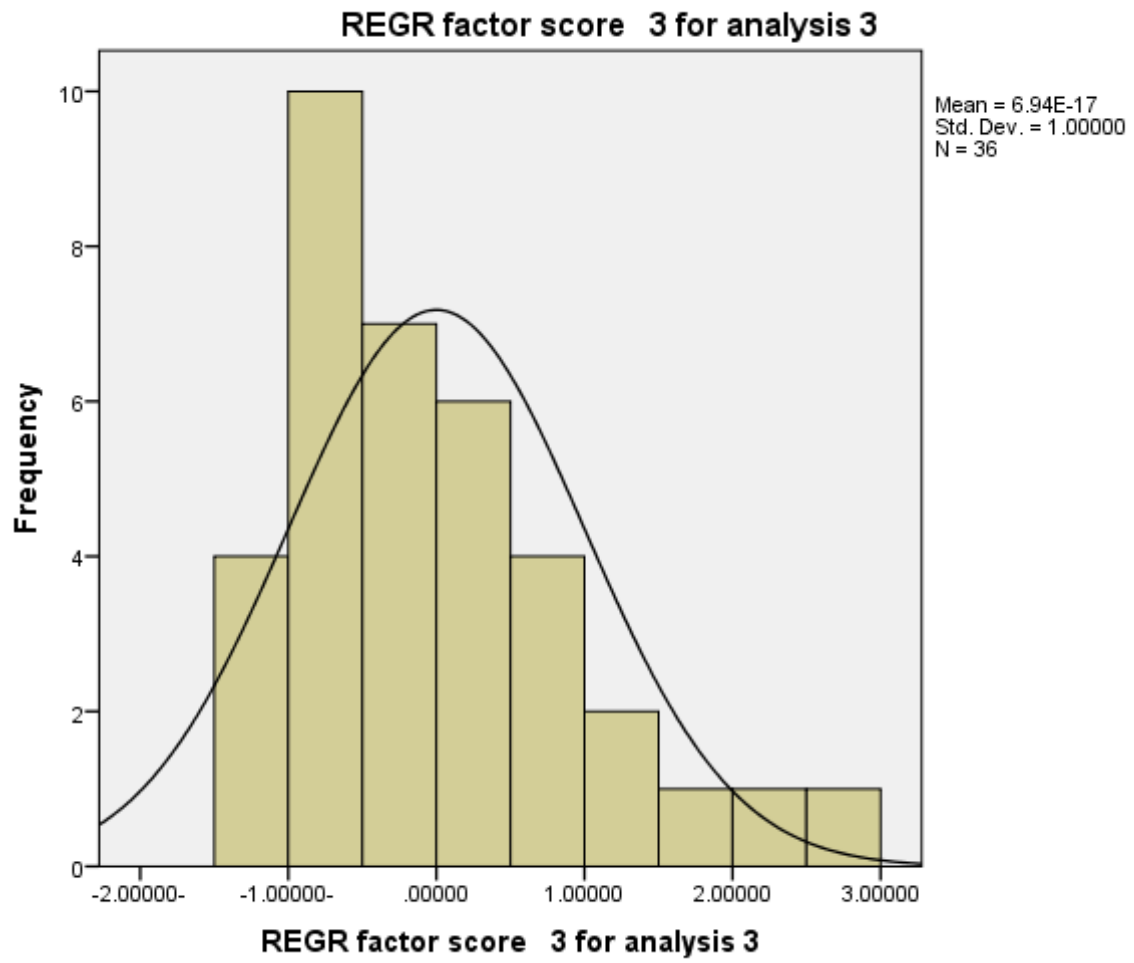
رسم توضيحي 10 المدرج التكراري للعامل الأول



رسم توضيحي 11 المدرج التكراري للعامل الثاني



رسم توضيحي 12 المدرج التكراري للعامل الثالث



المبحث الخامس: التحليل التمييزي للعوامل

3-5-1- مفهوم تحليل التمايز

يعتبر التحليل التمييزي أحد الأساليب المهمة في التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات حيث يتم بموجبه استعمال مجموعة من المتغيرات المستقلة للفصل (التمييز) بين مجموعتين أو أكثر عن طريق دوال تمييزية (functions Discriminant) وهي عبارة عن توليفة خطية للمتغيرات التوضيحية يتم الاعتماد عليها في التنبؤ وتحديد المتغيرات التوضيحية (المستقلة) التي تساهم بشكل مؤثر في التمييز ما بين مجموعتين فأكثر وفي تصنيف مفردة جديدة لأحد المجموعات قيد الدراسة بأقل خطأ تصنيفي ممكن¹.

ترجع أهمية تحليل التمايز إلى فاعليته في التمييز بين المشاهدات باستخدامه العديد من المتغيرات يطلق عليها متغيرات التمايز discriminant variables، ويعتمد نموذج تحليل التمايز على الوصول إلى دالة (دوال) التمايز discriminant function(s)، التي تعمل على تعظيم الفروق بين متوسط المجموعات و تقليل التشابه في أخطاء التصنيف في الوقت ذاته، و ذلك من خلال إيجاد تركيب خطية linear combination لمجموعة من المتغيرات .

ويمثل تحليل التمايز أسلوباً كمياً لتصنيف المفردات إلى مجموعتين أو أكثر محددة بالاعتماد على الخصائص الفردية لكل مجموعة، حيث يعتمد على عينة من المفردات المأخوذة من مجتمعات موجودة و ذلك لبناء قاعدة أو نموذج يساعدنا مستقبلاً في تعيين المجتمع الذي تنتمي إليه مفردات جديدة.

و قد تعددت التعاريف التي تناولت تحليل التمايز، واختلفت فيما بينها حول هدف تحليل التمايز الذي تم التركيز عليه. فالبعض يحصر هدف تحليل التمايز على إيجاد قاعدة لفصل عدة مجتمعات بعضها عن بعض، و البعض الآخر يرى أن إيجاد مثل هذه القاعدة قد لا يكون هدفاً بحد ذاته و ليس هو الهدف النهائي لتحليل التمايز، و إنما هو أداة يمكن من خلالها تصنيف كل مشاهدة إلى أحد المجموعتين الجزئيتين و هذا هو الهدف الأساسي لتحليل التمايز .

و من خلال تحليل أهم التعاريف التي تناولت مفهوم تحليل التمايز يمكن القول:

1- يعد أسلوب تحليل التمايز أحد الأساليب الإحصائية لتحليل المجتمعات متعددة المتغيرات مع الأخذ

بالحسبان التداخل overlapping بين هذه المجتمعات .

2- يقوم تحليل التمايز على تكوين قاعدة للفصل الإحصائي بين مكونات المجتمع محل الدراسة إلى

مجتمعات جزئية مأخوذة من هذا المجتمع بناء على عينة من المفردات، بحيث يكون معلوماً لها قيم خاصيات (متغيرات) قابلة للقياس تستخدم في عملية التمييز .

3- يستخدم تحليل التمايز في تصنيف أي مفردات جديدة لأحد المجتمعات المحددة مسبقاً، و ذلك في

ضوء قيم متغيراتها (خصائصها).

¹ Davidson ,R .and James ,G. Mackinon .(2003), " Econometric Theory and Method " , Answer to Starred Exercise.p52

3-5-2- أهداف تحليل التمايز¹

يستخدم أسلوب تحليل التمايز لتصنيف العينات إلى مجموعتين أو أكثر وذلك على أساس مجموعة من المقاييس، و الافتراضات. و يستخدم أيضاً للتعرف على المتغيرات التي تسهم بشكل مؤثر في تصنيف هذه المجموعات، و بالتالي فإن التنبؤ و الوصف تعتبران الوظيفتان الأساسيتان للتحليل. و يمكن تلخيص أهداف تحليل التمايز على الشكل التالي:

- أ- تصميم وظائف التمايز أو التوليفات الخطية للمتغيرات المستقلة الأفضل في التمييز بين فئات المتغير التابع (criterion) .
- ب- فحص مدى وجود فروق معنوية بين المجموعات بالنسبة للمتغيرات المستقلة.
- ت- تحديد المتغيرات المستقلة التي تساهم بأكبر قدر من الاختلاف بين فئات المتغير التابع.
- ث- تقسيم الحالات بين فئات المتغير التابع بناء على قيم المتغيرات المستقلة.
- ج- تقييم دقة التصنيف وتصميم وتحديد عدد من الأبعاد التي تميز بين المجموعات والمكونة من المتغيرات المستقلة.

3-5-3- اختبار تجانس التباين

يعتبر تجانس التباينات أحد شروط استخدام تحليل التمايز، إلا أن عدم تحققه لا يؤثر على مصداقية دالة التمايز، ويستخدم لذلك اختبار **Box's M** الذي يعتبر من أهم اختبارات تجانس التباين وهو يقيس تجانس تباين المتغيرات المستقلة معاً، ويستخدم هذا الاختبار فرضية تجانس مصفوفات التباينات المشتركة، بمعنى آخر يحدد مدى تجانس التباينات داخل المتغيرات المستقلة .

الفرضية العدم : لا توجد اختلافات بين التباينات.

الفرضية البديلة : يوجد اختلافات بين التباينات .

حيث نقبل الفرضية العدم إذا كانت قيمة المعنوية (sig) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 أي أن التباينات متجانسة والعكس بالعكس .

ولقد قمنا بتطبيقه باستخدام برنامج (SPSS) فكانت مخرجات الاختبار حسب الجدول التالي:

جدول Test Results56

Test Results		
Box's M		172.441
F	Approx.	2.191
	df1	50
	df2	1651.829
	Sig.	.000
Tests null hypothesis of equal population covariance matrices.		

¹ - نجيب- علي ، حسين - الرفاعي ، مرجع سبق ذكره ، ص114.

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على (spss)

من الجدول رقم (56) نجد أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعياري (0.05) وبالتالي قيمة اختبار Box's M معنوية، نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود اختلافات بين تباينات المتغيرات المستقلة، أي أن المتغيرات المستقلة متجانسة مع المتغير التابع¹.

ثالثاً: لوغاريتم المحددات Log Determinant

نلاحظ قيم لوغاريتم المحددات Log Determinant، لمستويات المتغير التابع متقاربة من بعضها البعض، حيث كلما كانت قيمة لوغاريتم المحدد كبيرة دل ذلك على أن مصفوفة التباين المشترك لتلك المجموعة تختلف عن الباقي، وبما أن دالة تحليل التمايز تفترض تجانس المصفوفات للتباينات المشتركة إذن يفترض أن تكون قيم Log Determinant نسبياً متساوية لجميع المجموعات. نلاحظ من خلال الجدول رقم (57) أن هناك تجانس بين مصفوفات التباينات المشتركة حيث أن قيم Log Determinant قريبة من بعضها البعض.

جدول 57 Log Determinants Log Determinants

Log Determinants		
y0	Rank	Log Determinant
1.00	4	-10.459-
2.00	4	-13.816-
3.00	4	-10.924-
4.00	4	-11.489-
5.00	4	-8.861-
6.00	4	-8.325-
Pooled within-groups	4	-4.898-

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على (spss)

¹ نجيب ، حسين علي ، الرفاعي ، غالب عوض صالح ، تحليل ونمذجة البيانات باستخدام برنامج SPSS ، جامعة الزيتونة ص445.

3-5-4: عدد الدوال المهمة التي تدخل في التحليل

جدول Eigenvalues58

Eigenvalues				
Function	Eigenvalue	% of Variance	Cumulative %	Canonical Correlation
1	12.359 ^a	69.2	69.2	.962
2	3.547 ^a	19.9	89.1	.883
3	1.859 ^a	10.4	99.5	.806
4	.096 ^a	.5	100.0	.296
a. First 4 canonical discriminant functions were used in the analysis.				

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على (spss)

يوضح الجدول رقم (58) حجم التباينات المفسرة (Eigenvalue) حجم التباينات المفسرة من قبل المتغيرات المستقلة لتغيرات المتغير التابع، ويفيد حجم التباينات المفسرة في تقييم أهمية الدوال عندما يكون لدينا أكثر من دالة والتي يتم ترتيبها حسب أهميتها تنازلياً وتكون عدد الدوال حسب عدد فئات المتغير التابع ناقصاً واحد ويظهر لدينا من خلال الجدول أنه لدينا أربع دوال تمييزية حيث أن قيمة الجذر الكامن Eigenvalue للدالة الأولى (12.359) و أن النموذج يفسر 69.2% من إجمالي قيمة التباين في المتغير التابع ومن إجمالي قيمة التباين بين المجاميع من الحالات المدروسة . وتعبّر عن أهمية العوامل في تفسير الاختلافات، وهي قيمة جيدة . وقيمة الجذر الكامن للدالة الثانية هي (3.547) وأن النموذج يفسر 19.9% من إجمالي قيمة التباين للمتغير التابع . وقيمة الجذر الكامن للدالة الثالثة هي (1.859) وأن النموذج يفسر 10.4% من إجمالي قيمة التباين للمتغير التابع . وقيمة الجذر الكامن للدالة الرابعة هي (0.096) وأن النموذج يفسر 0.5% من إجمالي قيمة التباين للمتغير التابع .

ونلاحظ من خلال الجدول أن قيمة معامل الارتباط القانوني Canonical Correlation (96.2%، 88.3%، 80.6%، 29.6%) للدوال التمييزية على الترتيب والذي يمثل علاقة الارتباط بين النموذج وأي مجموعة من مجموعات المتغير التابع، و تدل قيمته على وجود ارتباط جيد بين قيم المتغيرات وبين مجموعات المتغير التابع، ومربع هذا الاختبار يمثل نسبة التشتت في المتغير التابع للدالة التي مُيزت بواسطة المتغيرات المستقلة في الدالة، بمعنى آخر فإن القيمة تدل على نسبة التغير في فئات المتغير التابع الذي تم تمييزه بالمتغيرات المستقلة وفقاً لهذا التحليل. ويمكن ملاحظة أن قيم (Canonical Correlation) نسبياً جيدة جداً، و يمكن اعتبار الدوال مهمة في تحليل التمايز.

جدول Wilks' Lambda 59

Wilks' Lambda				
Test of Function(s)	Wilks' Lambda	Chi-square	df	Sig.
1 through 4	.005	157.457	20	.000
2 through 4	.070	79.692	12	.000
3 through 4	.319	34.256	6	.000
4	.913	2.743	2	.0254

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على (spss)

تبين لنا من خلال الجدول رقم (59) أن قيمة اختبار Wilks' Lambda معنوية بدرجة عالية حيث أن قيمة (0.00=sig) الخاصة بالاختبار وهي أصغر من 0.05 مما يدل على ارتفاع القوة التمييزية للدالة وهناك تباعد بين مراكز المجموعات لكل من الدوال الأربعة وهذا مؤشر على أهمية الدوال الأربعة في تحليل التمايز أي أن المجموعات تتمايز فيما بينهما بناء على العوامل الداخلة في النموذج. وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن الفروق بين المجموعات دالة إحصائياً، وذلك بناء على المتغيرات المستقلة الداخلة في العوامل الداخلة في التحليل.

من خلال الاختبارات السابقة يمكننا القول بأن النماذج المقترحة تحقق كفاءة جيدة حيث أن لديها قدرة تمييزية جيدة، وتفسر نسبة جيدة من التباين بين المجموعات الجزئية، وتحقق ارتباطاً قوياً بين المتغير التابع (المصرف) والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج (المتغيرات الداخلة في التركيب الخطي للعوامل)، كما أن المجموعات الجزئية التي تميز بينهما النموذج تختلف عن بعضها اختلافاً جوهرياً.

سادساً: معاملات دالة تحليل التمايز القياسية أو المعيارية : تحدد الأهمية النسبية لكل متغير من المتغيرات المستقلة في تقدير المتغير التابع نلاحظ أن أنه يوجد لدينا متغير واحد وهو العامل الأول وله أهمية نسبية 100% في النموذج المقترح لتقدير المتغير التابع .

جدول 60 Structure Matrix

	Function			
	1	2	3	4
REGR factor score 3 for analysis 1	.328	-.654*	.253	-.633-
REGR factor score 2 for analysis 2 ^b	-.211-	.251*	.027	-.047-
REGR factor score 2 for analysis 3 ^b	.133	-.193*	.167	-.062-
REGR factor score 1 for analysis 2	-.222-	-.065-	.972*	.039
REGR factor score 1 for analysis 3 ^b	.193	.090	.330*	-.297-
REGR factor score 1 for analysis 1	.184	.067	.100	.976*
REGR factor score 2 for analysis 1	.285	.552	-.182-	-.762-*
REGR factor score 3 for analysis 3 ^b	.115	.066	.438	.574*

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على (spss)

تقدم هذه المصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة ودوال التمايز، حيث تفيد هذه الارتباطات في إمكانية إيجاد تفسيرات لكل دالة تمييز، ثم تسمية الدالة بالمتغيرات المرتبطة بها بشكل أقوى. في حالتنا توجد أربع دوال، وكانت نتائج المصفوفة الهيكلية وفقاً للنموذج المقترح. يتضمن الارتباطات بين المتغيرات المستقلة والدالات الأربعة. ولدينا ثمانية متغيرات وهي العوامل الثمانية التي تحدد كل من (كفاية رأس المال، المخاطرة، والربحية) وكان معامل الارتباط مع دالة التمايز الأولى (32.8% للعامل الأول (كفاية)، (-21.1% للعامل الثاني (كفاية)، 11.3% للعامل الثالث (كفاية)، -22.2% للعامل الرابع (مخاطرة)، 19.3% للعامل الخامس (مخاطرة)، 18.4% للعامل السادس (ربحية)، 28.5% للعامل السابع (ربحية)، 11.5% للعامل الثامن (ربحية)

معاملات الارتباط مع الدالة التمييزية الثانية: (-65.4% للعامل الأول (كفاية)، 25.1% للعامل الثاني (كفاية)، -19.3% للعامل الثالث (كفاية)، -6.5% للعامل الرابع (مخاطرة)، 9% للعامل الخامس (مخاطرة)، 6.7% للعامل السادس (ربحية)، 55.2% للعامل السابع (ربحية)، 6.6% للعامل الثامن (ربحية)

معاملات الارتباط مع الدالة التمييزية الثالثة: (32.8% للعامل الأول (كفاية)، (-21.1% للعامل الثاني (كفاية)، 11.3% للعامل الثالث (كفاية)، -22.2% للعامل الرابع (مخاطرة)، 19.3% للعامل الخامس (مخاطرة)، 18.4% للعامل السادس (ربحية)، 28.5% للعامل السابع (ربحية)، 11.5% للعامل الثامن (ربحية)

معاملات الارتباط مع الدالة التمييزية الرابعة: (32.8% للعامل الأول (كفاية)، (-21.1% للعامل الثاني (كفاية)، 11.3% للعامل الثالث (كفاية)، -22.2% للعامل الرابع (مخاطرة)، 19.3% للعامل الخامس (مخاطرة)، 18.4% للعامل السادس (ربحية)، 28.5% للعامل السابع (ربحية)، 11.5% للعامل الثامن (ربحية)

3-5-6- مراكز ثقل المجموعات

لدينا مجموعتين جزئيتين، وعليه يكون لكل مجموعة مركز ثقل، يعطي الجدول التالي دوال تمرکز المجموعة أي مركز ثقل قيم دالة التمييز في التحليل التمييزي للمجموعتين، وتقع هاتين القيمتين في موقعين متعاكسين.

جدول 61 Functions at Group Centroids

Functions at Group Centroids				
y0	Function			
	1	2	3	4
1.00	.974	-.317-	-2.406-	-.285-
2.00	-1.460-	1.974	1.070	-.377-
3.00	3.720	2.160	-.236-	.401
4.00	-6.147-	.149	-.123-	.240
5.00	2.650	-1.209-	1.501	-.125-
6.00	.263	-2.756-	.194	.145
Unstandardized canonical discriminant functions evaluated at group means				

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

3-5-7- حساب معاملات دالتي التصنيف غير المعيارية لكل مجموعة جزئية:

يبين الجدول رقم /62/ معاملات دالتي التصنيف المقدرتين، وتفيد الدالتان في إعادة تصنيف أفراد المجتمع في إحدى المجموعتين، حيث نعيد التقدير لكل عميل فينتج لدينا قيمة واحدة لكل دالة تمايز تصنيفية ونقارن بين هذه القيم ونعيد تصنيف العميل في المجموعة التي نتج عن دالتها التصنيفية القيمة الأكبر. و تمثل معاملات نماذج التقدير لكل مجموعة من العملاء وحسب تصنيفهم (المتغير التابع) بشكل منفصل

جدول 62 Classification Function Coefficients

Classification Function Coefficients						
	y0					
	1.00	2.00	3.00	4.00	5.00	6.00
REGR factor score 1 for analysis 1	.471	-1.904-	7.486	-10.786-	4.873	-.140-
REGR factor score 2 for analysis 1	.093	1.272	9.674	-10.854-	3.656	-3.840-
REGR factor score 3 for analysis 1	1.567	-5.095-	4.335	-12.709-	7.596	4.306
REGR factor score 1 for analysis 2	-4.642-	3.629	-.732-	2.382	.772	-1.408-
(Constant)	-5.251-	-5.450-	-11.152-	-20.730-	-7.167-	-5.652-

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

وبالتالي تكون الدالات التصنيفية لكل مصرف من مصارف العينة على الشكل التالي :

• دالة التمايز التصنيفية لمصرف العربي :

$$Z1 = -5.251 + 0.471 FAC_{1-1} + 0.093 FAC_{2-1} + 1.567 FAC_{3-1} - 4.642 FAC_{1-2}$$

دالة التمايز التصنيفية لمصرف الدولي للتجارة والتمويل

$$Z2 = -5.450 - 1.904 FAC_{1-1} + 1.272 FAC_{2-1} - 5.095 FAC_{3-1} + 3.629 FAC_{1-2}$$

دالة التمايز التصنيفية لبنك الأردن :

$$Z3 = -11.125 + 7.486 FAC_{1-1} + 9.674 FAC_{2-1} + 4.335 FAC_{3-1} - 0.732 FAC_{1-2}$$

دالة التمايز التصنيفية لبنك سورية والمهجر :

$$Z4 = -20.730 - 10.786 FAC_{1-1} - 10.854 FAC_{2-1} - 12.709 FAC_{3-1} + 2.382 FAC_{1-2}$$

دالة التمايز التصنيفية لبنك عودة :

$$Z5 = -7.167 + 4.873 FAC_{1-1} + 3.656 FAC_{2-1} + 7.596 FAC_{3-1} + 0.772 FAC_{1-2}$$

• دالة التمايز التصنيفية لبنك فرنسبنك :

$$Z6 = -5.652 - 0.140 FAC_{1-1} - 3.840 FAC_{2-1} + 4.306 FAC_{3-1} - 1.408 FAC_{1-2}$$

حيث أن التركيب الخطي للعوامل على الشكل التالي :

الدالة الخطية التالية للمكون الأول مكون رأس المال الحر :

$$\diamond FAC_1 = 0.184 X_1 + 0.199 X_2 + 0.196 X_3 - 0.052 X_4 + 0.159 X_5 + 0.032 X_6 - 0.185 X_7 + 0.212 X_8 + 0.118 X_9 + 0.001 X_{10}$$

للمكون الثاني الخاص ب رأس المال / الاستثمارات :

$$\diamond FAC_2 = 0.263 X_1 + 0.198 X_2 - 0.003 X_3 - 0.338 X_4 + 0.076 X_5 - 0.362 X_6 - 0.206 X_7 - 0.049 X_8 - 0.383 X_9 + 0.200 X_{10}$$

للمكون الثالث الخاص بكفاية رأس المال :

$$\diamond FAC_3 = 0.045 X_1 + 0.009 X_2 - 0.227 X_3 - 0.384 X_4 + 0.016 X_5 - 0.381 X_6 - 0.255 X_7 - 0.011 X_8 - 0.161 X_9 + 0.548 X_{10}$$

♦ المكون الأول الخاص بمخاطر السيولة :

$$\diamond \bullet FAC1 = -0.143 Y1 + 0.327 Y2 + 0.366 Y3 + 0.217 Y4 + 0.360 Y5$$

من خلال الدراسة الاحصائية نلاحظ وجود أثر تصنيفي للعوامل الممثلة ل كفاية رأس المال ومخاطر السيولة تساهم في شكل كبير في تحديد وتصنيف كل مصرف من المصارف عينة الدراسة حيث تساهم هذه العوامل بشكل كبير في تصنيف المصرف حيث كان الأثر الأكبر لمؤشرات كفاية رأس المال من خلال العوامل الممثلة لها بالإضافة إلى العامل الخاص بمخاطر السيولة واستبعاد العوامل الخاصة بمؤشرات العائد كونه تبين بنتيجة التحليل ليس لها أثر على تصنيف المصرف مما يؤكد على وجود أثر تصنيفي لمؤشرات كفاية رأس المال

ومؤشرات المخاطرة على تصنيف المصارف وعدم وجود أثر تصنيفي لمؤشرات العائد على تصنيف المصرف وهو ما وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الثالثة لا يوجد أثر تصنيفي لمؤشرات كفاية رأس المال على كل مصرف ورفض الفرضية الرابعة لا يوجد أثر تصنيفي لمؤشرات المخاطرة على كل مصرف وقبول الفرضية الخامسة لا يوجد أثر تصنيفي لمؤشرات العائد على كل مصرف

الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

4-1-: الاستنتاجات النظرية

1. ترتب على ظهور الأزمات المصرفية والمالية منذ عقد السبعينات، ضرورة بناء أسس وقائية دفاعية للمصارف، من شأنها الحد من توسع تلك الأزمات وتكرارها، وذلك عبر الهيئات والمؤسسات العلمية والبحثية ذات الاختصاص في المجال المالي والمصرفي، ولعل من أبرزها لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، التي أسهمت في وضع العديد من المقترحات والتوصيات الدولية الخاصة بكفاية رأس المال المصرفي، التي غدت بمثابة مقررات حائزة على الإجماع الدولي من قبل الأطراف ذات العلاقة من مصارف عالمية ومؤسسات مالية ومصرفية دولية وإقليمية وغيرها، بهدف تحقيق الاستقرار المالي وتقوية النظام المصرفي العالمي وتوفير المنافسة العادلة بين المصارف.
2. تعد قضية تحديد مقدار رأس المال الذي يجب أن يمتلكه المصرف ومكونات رأس المال من القضايا المثيرة للجدل الطويل والمتواصل، فالأطراف المختلفة ذات المصالح المتفاوتة في كيفية تشغيل المصرف تتبنى وجهات نظر مختلفة بشأن أهمية رأس المال ووظائفه، ومن أهم هذه الأطراف المصارف المركزية والمساهمون والمودعون والإدارات المصرفية، ولكن هذه الأطراف تسعى بصورة متكاملة إلى العمل بفاعلية وكفاءة لضمان استمرارية المصرف في مزاولته نشاطه وممارسة فعالياته، بما يعود عليهم جميعاً بالنفع المتجسد بالآرباح (العوائد). فنجاح إدارة أي مصرف أو فشلها يقاس عادة من خلال تحقيقها للعوائد المناسبة التي تمثل مصدراً من مصادر ثقة المودعين والدائنين في المصرف، فضلاً عن كونه أحد الوسائل لزيادة رأسمال المصرف. وكذا يمكن للمصرف من خلال العوائد زيادة احتياطياته، ومن ثم مواجهة أية خسائر محتملة. وكل ذلك من شأنه تأكيد استقرار المركز المالي للمصرف.
3. حرصت لجنة بازل على شمول أدوات المشتقات المالية ضمن مقرراتها لكفاية رأس المال المصرفي، نظراً لحجم الاستثمار والتداول المتزايد لتلك الأدوات، وما أفرزه ذلك من تنوع للمخاطر وتعزيز لفرص تحقيق العوائد.
4. لا يتسم التنبؤ الذي أقرته لجنة بازل، فيما يخص تصنيف دول العالم من حيث مخاطرتها، بالموضوعية، لأنه استبعد دولاً ذات مراكز ائتمانية ومصارف متينة (حققت معدل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية)، في حين صنف دولاً في المجموعة الأولى ذات المخاطر الأدنى وهي مدينة بقروض عالية للخارج.
5. تتطلب مقررات لجنة بازل 2 على ثلاث دعائم أو ركائز أساسية، هي : الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، والمراجعة الإشرافية، وانضباط السوق. وقد حددت تلك الدعائم بهدف التعامل مع ما تواجهه الصناعة المصرفية من تحديات عديدة ناتجة عن توجهات التحرر المالي والانفتاح الاقتصادي، وما يسفر عنه من زيادة حدة التنافس وعالمية السوق، وسرعة انتقال الصدمات الاقتصادية من سوق لآخر

ومن منطقة لأخرى، وما تبع ذلك من تطورات متلاحقة ألزمت المؤسسات والهيئات التشريعية المالية، وعلى رأسها لجنة بازل، بوضع تلك الدعائم التي من شأنها تحقيق أهداف الأطراف المرتبطة بالعمل المصرفي كافة.

6. على الرغم مما وفّره مقررات لجنة بازل 2 للمصارف من أساليب سليمة وآمنة ضمن رقابة مستمرة وواعية فيما يتعلق بكفاية رأس المال المصرفي، إلا أنها في الوقت نفسه، فرضت ضغوطاً جديدة على هذه المصارف على أصعدة قياس المخاطر وإدارتها، مع أعباء إضافية للرقابة الداخلية والخارجية وزيادة رأس المال. وقد يبدو ما أرادتته لجنة بازل صائباً من الناحية النظرية، غير أن الواقع العملي يشير إلى زيادة ملحوظة في آلية القيود المعقدة، في حقبة زعم أنها تتميز بالتحرّر من القيود المفروضة على حركة المصارف. ولقد أثبتت التجارب العملية في الماضي أن المزيد من القيود لا يؤدي إلى الارتفاع بمستوى السلامة المصرفية، بل قد يؤدي إلى العكس، إلى جعل العمليات المصرفية أكثر تعقيداً وأعلى تكلفة، سواء كان ذلك للمصرف أم للعميل. إلا أن ذلك لا يعفينا من دراستها وتطويرها لما فيه مصالح بيئتنا المصرفية.

7. ترتب على صدور مقررات بازل 2، الحاجة الماسة إلى وكالات التقييم (التصنيف) الائتماني من قبل الحكومات والمصارف والشركات والبيوتات المالية العربية المعنية بالاقتراض من الأسواق المالية الدولية بصورة عامة، باعتبار التقييم شرطاً من الشروط الأساسية للدخول إلى تلك الأسواق، وباعتباره معياراً للموافقة على إصدار سندات أو عملات في سوق معينة، كما يتم استخدام التقييم لتحديد قانونية الإصدارات وقابليتها للإدراج في الأسواق المالية الرئيسية. وتستوجب عملية التقييم الائتماني قدراً مهماً من المعلومات والتفسير الفعال للحقائق، وهذا يوجب على المصارف دعم موقفها الائتماني الإيجابي بمزيد من الشفافية والإفصاح لتحسين درجة تصنيفها، لما يترتب على ذلك من تحقيق ميزة تنافسية على غيرها من المصارف.

8. تحقق المبادلة المناسبة بين المخاطرة والعائد المصرفي يترتب عليه تعظيم ثروة المالكين في المصرف.

9. تبين أن موضوع الملاءة المصرفية (كفاية رأس المال) واتجاه المصارف إلى تدعيم مراكزها المالية يعدان من أهم الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في ظل العولمة، في إطار سعي الجهاز المصرفي في مختلف دول العالم إلى تطوير قدراته التنافسية في مجال المعاملات المالية في ظل التطورات المتلاحقة التي شهدتها المنظومة المصرفية العالمية

10. بالنسبة لإتفاقية بازل 3 معظم معاييرها جاءت لمعالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بعد تعثر وفشل العديد من المصارف وثبوت عجز معايير بازل 2 في تأمينها من المخاطر، ولحسب ثقة العملاء، ولتدعيم مكانتها وتسيير نشاطها بتعزيز الحوكمة المصرفية فيه.

11. -إن مقترحات بازل 3 حول الاشراف على المصارف يمكن أن تقوي من وضع الميزانيات العمومية لدى المصارف ، كما يمكن أن تكون لها تأثيرات في إحداث تغييرات أساسية في نماذج أعمالها وتسعير منتجاتها ويمكن أن تؤدي إلى المزيد من التحديات فيما يتعلق بإدارة السيولة في تلك المصارف.

12. إن تطبيق المعيار المعدل لكفاية رأس المال في المصارف حسب بازل 3 هو أمر ضروري لتعزيز تنافسية هذه الأخيرة ودخولها في الأسواق الدولية، وفرض وجودها عن طريق تعاملاتها الخاصة.
13. يعتمد مصرف سورية المركزي على المؤشرات الرقابية الصادرة ضمن توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية كمؤشرات إرشادية يستند إليها في عملياته الرقابية على المصارف في سورية. ولا يزال تطبيق التوصيات بخصوص المؤشرات الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة الدولية من قبل مصرف سورية المركزي في رقابته على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية غير مكتمل ويحتاج إلى التطوير والتحديث وتطبيق كافة بنود لجنة بازل الدولية بما فيها معايير بازل 3.

4-2- الاستنتاجات التطبيقية

14. أظهرت نتائج تحليل المؤشرات العشرة لاحتساب كفاية رأس المال المصرفي، أنها في مجموعها مجسدة لما هو متعارف عليه، أي لِمَا هو مطبق في المصارف العربية والأجنبية. كما أن من النتائج الملفتة للانتباه ما ظهر في المعيار رقم 9/ الذي يمثل رأس المال إلى الموجودات الخطرة المرجحة، إذ كانت نسبة عالية في معظم المصارف السورية عينة الدراسة.
15. بينت نتائج المؤشرات الثلاثة التي تم بموجبها قياس كل من المخاطرة الائتمانية، ومخاطرة سعر الفائدة، ومخاطرة السيولة، بأنها تتوافق بشكل كبير مع ما طرحته أدبيات الإدارة المالية والمصرفية، ولم تبتعد كثيراً عما تتعرض له المصارف العربية والأجنبية من مخاطر، مع فارق ضئيل نتيجة اختلاف بيئة الدراسة والظروف المحيطة بمصارف الدراسة، والاختلاف في الأنشطة والفعاليات الممارسة. كما تميزت نتائج تحليل هذه المؤشرات بأن كل نتيجة لمؤشر سابق تعزز نتيجة المؤشر اللاحق.
16. اتسمت نتائج تحليل العائد المصرفي ممثلةً بمؤشراتها العشرة، بأنها مجسدة لما هو معمول به في المصارف العربية والأجنبية، كما تبين أن نتائج تحليل مؤشرات العائد تعزز نتائج مؤشرات المخاطرة، لما من شأن ذلك تدعيم المبادلة ما بين المخاطرة والعائد المصرفي، وهذا ما يتأكد من خلال تفصيلات تحليل تلك المؤشرات. وعند إجراء تحليل لعلاقة الارتباط بين مؤشرات المخاطر المصرفية ومؤشرات العائد المصرفي أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة قوية في المصارف عينة الدراسة وفي ذلك تأكيد لما ذكر آنفاً من وجود علاقة مبادلة بين المخاطرة والعائد.
17. أظهرت نتائج تحليل مؤشرات متغيرات الدراسة المتمثلة بكل من كفاية رأس المال المصرفي والمخاطرة المصرفية والعائد المصرفي وجود تفاوت بين المصارف عينة الدراسة في بعض تلك المؤشرات، وكذا في إطار المصرف الواحد خلال مدة الدراسة، إذ ليست هناك حالة منتظمة أو موحدة تسود العمل المصرفي في بيئة الدراسة، فالأنشطة والفعاليات التي يمارسها كل مصرف تتفاوت تبعاً لسياساته الاستثمارية والتمويلية التي يسير عليها، فضلاً عن التفاوت في مدى الالتزام بالتشريعات والتعليمات التي يصدرها مصرف سورية المركزي وفي إطار مقارنة نتائج مؤشرات متغيرات الدراسة للمصارف عينة الدراسة بنتائج مؤشرات المتغيرات نفسها في المصارف العربية والأجنبية، وجد أن معظمها مجسدة وتتقارب مع بعضها البعض.

18. أظهرت نتائج تحليل مؤشرات متغيرات الدراسة علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.05) بين مؤشرين من مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي (X9,X7) على التوالي (رأس المال الحر/ الموجودات العاملة، رأس المال / الموجودات المرجحة) بالمخاطر الائتمانية ، كانا هما المؤشران الأكثر تأثيراً في مؤشر المخاطرة الائتمانية، إذ يترتب على استثمار المصارف لموجوداتها العاملة المدرة للدخل والمرتفعة المخاطرة، المساهمة الفعلية لرأس المال الحر في التقليل أو الحد من المخاطرة الائتمانية.

19. أظهرت نتائج تحليل مؤشرات متغيرات الدراسة هناك علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.05) بين مؤشرين فقط من مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي، وهما على التوالي (X2,X1) (رأس المال / الودائع ، رأس المال / إجمالي الموجودات) وبين مؤشر مخاطرة سعر الفائدة (y2) ، أن المؤشر الأكثر تأثيراً في مؤشر مخاطرة سعر الفائدة (y2) هو مؤشر رأس المال/الودائع (X1) ومؤشر رأس المال / إجمالي الموجودات (X2) يمثل الواقع الفعلي لحسن إدارة المصارف لمواردها واستثماراتها، الذي يترتب عليه الحد من مخاطرة سعر الفائدة، لذا نجد أن معظم المصارف عينة الدراسة تلجأ إلى توجيه معظم استثماراتها في استثمارات منخفضة المخاطر، كأذونات الخزانة وشهادات الإيداع اللتين يصدرهما البنك المركزي لتتلافى الاستثمارات في أوراق مالية أو غيرها من الاستثمارات ذات أسعار الفائدة. وهي بذلك تحاول قدر الإمكان التخفيف أو الحد من المخاطرة سعر الفائدة.

20. أظهرت نتائج تحليل علاقات الارتباط في المصارف عينة الدراسة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.05) بين مؤشر رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة (X7) ومؤشر الاستثمارات قصيرة الأمد إلى الودائع (y3)، وهذا يمثل دعماً إيجابياً لما يجسده مؤشر رأس المال إلى الاستثمارات من الحد أو التقليل من مخاطرة السيولة بالاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأمد، وهذه النتيجة تدعم ما تم التوصل إليه عند تحليل مؤشر رأس المال إلى الاستثمارات وكذا تحليل مؤشر مخاطرة السيولة (الاستثمارات قصيرة الأمد إلى الودائع).

21. أظهرت نتائج تحليل مؤشرات متغيرات الدراسة أن المؤشر الأكثر تأثيراً على مخاطر السيولة هو مؤشر رأس المال إلى الاستثمارات، وهو المؤشر نفسه الذي كان الأكثر تأثيراً في مخاطرة سعر الفائدة. فهذا يدل على حسن إدارة المصرف لاستثماراته بما يحد من مخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة السيولة، وهذا ما أكدته نتائج المصارف عينة الدراسة.

22. أظهرت نتائج تحليل مؤشرات متغيرات الدراسة علاقة الارتباط الأعلى بين (X3) و (y4) ، أي بين مؤشر رأس المال إلى الموجودات الخطرة ومؤشر الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات. وتؤكد نتيجة الارتباط بين هذين المؤشرين، أن تشكيلة الموجودات التي تستثمر فيها المصارف أموالها تتوقف على وجود المقدار الكافي من رأس المال، وهذا لن يتأتى إلا بوجود السيولة الكافية التي يواجه بها المصرف التزاماته.

23. إن تأثير مؤشر رأس المال إلى الموجودات الخطرة (X3) في مؤشر (y4) مخاطرة السيولة (الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات) كان له ما يبرره، لأن تحديد رأس المال الكافي يتوقف

على تشكيلة الموجودات المستثمرة ذات المخاطرة المتدنية، فضلاً عن ضرورة توافر السيولة الكافية للوفاء بالتزامات المصرف.

24. أظهرت نتائج تحليل مؤشرات متغيرات الدراسة أعلى علاقة ارتباط ذي دلالة معنوية لهذه المؤشرات فهو (X1) أي بين مؤشر رأس المال إلى الودائع ومؤشر (X2) رأس المال / إجمالي الموجودات . و مؤشر مخاطر السيولة (الأرصدة المملوكة لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات) (Y5).

25. أظهرت نتائج تحليل مؤشرات متغيرات الدراسة عدم وجود علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية لجميع مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي مع مؤشر هامش صافي الدخل (Y7). وأعلى علاقة ارتباط ظهرت كانت بين مؤشر رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة ومؤشر العائد على الموجودات ، وها يؤكد انعكاس المساهمة الفعلية لرأس المال في تغطية الخسائر المترتبة على استثمار المصارف عينة الدراسة لموجوداتها العاملة. كما ترتب على استبعاد الموجودات الثابتة من بسط ومقام المؤشر الأول تحقق عائد أكبر على الموجودات المتداولة. مما زاد من قيمة مؤشر العائد على الموجودات.

26. أوضحت نتائج تحليل العلاقات الارتباط ما بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر العائد على الموجودات، وجود ثلاث علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.05) للمؤشرات (X_{10}, X_9, X_6, X_2) وأعلى علاقة ارتباط ظهرت كانت بين مؤشر رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة ومؤشر العائد على الموجودات، وهذا يدعم النتيجة أن انعكاس المساهمة الفعلية لرأس المال في تغطية الخسائر المترتبة على استثمار المصارف عينة الدراسة لموجوداتها العاملة. كما ترتب على استبعاد الموجودات الثابتة من بسط ومقام المؤشر الأول تحقق عائد أكبر على الموجودات المتداولة. مما زاد من قيمة مؤشر العائد على الموجودات.

27. أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وتأثير بين مؤشر (Y10) الرافعة المالية وكل من مؤشرات كفاية رأس المال (X_{10}, X_4, X_3) وأعلى علاقة ارتباط هي لمؤشر مضاعف الرافعة المالية مع مؤشر كفاية رأس المال وهذا يؤكد الدور الذي يمارسه مضاعف الرافعة المالية في قياس مخاطرة رأس المال (رأس المال إلى إجمالي المخاطر التي يتعرض لها المصرف) لأنه يبين مبلغ الموجودات التي يمكن خسارتها (الموجودات الخطرة) قبل أن يصل المصرف إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته.

28. أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.05) بين مؤشر العائد على حق الملكية (Y11) وكل من مؤشرات رأس المال إلى الاستثمارات (X_7, X_6, X_2, X_1)، وعلاقة الارتباط الأعلى من بين تلك العلاقات ذات الدلالة المعنوية والبالغة (0.80) هي بين مؤشر رأس المال إلى الودائع ومؤشر العائد على حق الملكية. مما يدل أن تعظيم ثروة المالكين تنعكس على زيادة رأس المال الذي يعد مصدر إذن للمودعين. ،و أن وجود رأسمال كاف لتغطية المخاطر المترتبة على استثمار الودائع يمثل صمام إذن للمودعين، وذلك لن يتأتى إلا بتحقيق معدل عالٍ للعائد على حقوق الملكية.

29. أظهر التحليل أعلى علاقة ارتباط لمؤشر العائد على الودائع مع مؤشر رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة. بالنتيجة فإن تحقيق المصرف لمعدل عالٍ على الودائع يرتبط بتوفير المصرف لرأسمال كافي

لتغطية المخاطر التي تترتب على استثمار المصرف لموجوداته العاملة، ومن ثم تحقيق العوائد التي تعظم ثروة حقوق المساهمين، وفي الوقت نفسه تحقق عوائد للمودعين

30. أوضحت نتائج التحليل علاقات الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر العائد على الأموال المتاحة وأن هناك علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية بين (Y_{13}) وكلٍ من (X_{10}, X_4) ، وأعلى علاقة ارتباط أظهرت نسبة كفاية رأس المال مع مؤشر العائد على الأموال المتاحة. وذلك لما يحققه مؤشر كفاية رأس المال من مساهمة فعلية في تحديد مدى كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الاستثمار والإقراض، فضلاً عما يترتب عن مؤشر العائد على الأموال المتاحة من توليد للأرباح التي يحتجز جزء منها لتغطية المخاطر التي تترتب على استثمار الموجودات

31. أظهرت نتائج تحليل العلاقة والتأثير بين مؤشرات متغيرات الدراسة، وجود علاقة وتأثير بين تلك المؤشرات وهذا يحتم رفض فرضية الدراسة التي تنص على : " لا تتأثر كل من مؤشرات المخاطر المصرفية ومؤشرات العائد المصرفي بمؤشرات كفاية رأس المال المصرفي وتبين من خلال مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات يوجد عدد جيد من الارتباطات المعنوية بين المتغيرات المستقلة تبرر استخدام التحليل العاملي للبحث عن الارتباط الداخلي بين مجموعة المتغيرات. و تم الحصول على ثلاث عوامل لمتغيرات كفاية رأس المال وهي المكون الأول رأس المال الحر والمكون الثاني الخاص رأس المال / الاستثمارات والمكون الثالث الخاص بكفاية رأس المال. وبالنسبة للمكونات الأساسية لمتغيرات المخاطرة المصرفية تم الحصول على عاملين الأول خاص بمخاطر السيولة والثاني خاص بمخاطر الائتمان المصرفي وبنتيجه التحليل العاملي باستخدام طريقة المكونات الأساسية لمتغيرات العائد :تم الحصول على المكون الأول معدل العائد على الموجودات و المكون الثاني معدل دوران الموجودات والمكون الثالث الخاص بهامش صافي الفوائد

32. وعند إجراء التحليل التمييزي للعوامل الخاصة لكل من (كفاية رأس المال - المخاطرة - العائد) لمعرفة الأثر التصنيفي لهذه العوامل على كل مصرف من المصارف عينة الدراسة حصلنا على ستة دوال تصنيفية لكل مصرف على حدة حيث أنه من خلال الدراسة الاحصائية نلاحظ وجود أثر تصنيفي للعوامل الممثلة ل كفاية رأس المال ومخاطر السيولة تساهم في شكل كبير في تحديد وتصنيف كل مصرف من المصارف عينة الدراسة حيث تساهم هذه العوامل بشكل كبير في تصنيف المصرف حيث كان الأثر الأكبر لمؤشرات كفاية رأس المال من خلال العوامل الممثلة لها بالإضافة إلى العامل الخاص بالمخاطرة واستبعاد العوامل الخاصة بمؤشرات العائد كونه تبين بنتيجة التحليل ليس لها أثر على تصنيف المصرف مما يؤكد على وجود أثر تصنيفي لمؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات المخاطرة على تصنيف المصارف وعدم وجود أثر تصنيفي لمؤشرات العائد على تصنيف المصرف

التوصيات.

1. إعادة تقييم مستوى المخاطرة الائتمانية بصفة دورية بناء على تحديث المعلومات والبيانات عن العملاء لأنها من أكثر المخاطر التي تتعرض لها المصارف وعلى إدارة الائتمان ألا تتوقف عند نقطة الاعتراف بالمخاطر ، وإنما يجب الاهتمام أيضاً بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها ، إذ كلما تمكنت إدارة الائتمان من تحديد سبب المخاطر كلما تمكنت من التحوط والسيطرة على هذه المخاطر مما سيكون له تأثير بالغ الأهمية على نمو المصارف واستقرارها .
2. التأكيد على المصارف المحافظة على معدلات كفاية رأس المال وفق المعدل المقرر من قبل مصرف سورية المركزي ، وعدم المغالاة في تلك المعدلات بغرض تحقيق التوازن بين أهداف المصرف وأهمها تحقيق الربحية .
3. ضرورة إعادة النظر في المعايير التي تستخدمها المصارف السورية، والخاصة بكفاية رأس المال المصرفي، ولاسيما معيار رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة، وذلك بإعادة النظر في الكيفية التي يتم على أساسها احتساب ذلك المعيار مما تتضمنه مكوناته، سواء المتعلقة برأس المال (الأساسي والتكميلي) أم المتعلقة بالموجودات المرجحة بالمخاطر، مع الأخذ بالحسبان كلاً من المخاطر المصرفية، وتقييم الائتمان وفقاً لما حددته وكالات التقييم الائتمانية العالمية.
4. معالجة بعض السلبات الواردة في معيار كفاية رأس المال مثل الطبيعة التمييزية تجاه حكومات الدول النامية والمصارف العاملة فيها من حيث عدم وجود وكالات تصنيف ائتماني متخصصة لديها ، وارتباط أوزان المخاطر الائتمانية لمصارف الدول النامية بدرجة التصنيف الائتماني لدولها وهو ما أضعف من قدرات تلك المصارف بناءً على ضعف دولها .
5. ينبغي أن يتعدى الدور الرقابي الذي يمارسه المصرف المركزي في تأمين سلامة المراكز المالية للمصارف، قضية التأكد من الالتزام بمعايير كفاية رأس المال المصرفي إلى التثبت من وجود الضمانات الكافية للتسهيلات الممنوحة، ووجود الانسجام والاتساق الكامل بين آجال مصادر الأموال واستخداماتها.
6. ضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير والخطوات الداخلية ، والعمل على إصدار التشريعات اللازمة حيال التعامل مع ما ورد في مقررات لجنة بازل3، وبما يتناسب مع بيئة العمل المصرفي في سورية، وتحديد الحد الأدنى المناسب من رأس المال لتغطية مجموع هذه المخاطر. وهذا الأسلوب سيعطي للمصارف حافزاً أفضل لتحسين إدارتها للمخاطر المحتملة.
7. أن يقوم المصرف رأسماله بالصورة التي تمكنه من تحقيق الأرباح من خلال زيادة قدرته الائتمانية ، الأمر الذي ينسحب في تحقيق عوائد أكبر فضلاً عن تعزيز مكانته وتأثيره في سوق الاستثمار في أن يتزامن ذلك الأمر مع الاعتماد على نظام رقابي فعال يساعد في حوكمة عملية الائتمان لتجنب المخاطر العالية الناجمة من سوء استغلال عملية منح الائتمان.
8. عدم التوسع في الحصول على الالتزامات طويلة الأمد بسبب تأثيرها السلبي في ثقة الزبائن والمستثمرين بقدره المصرف في تحقيق أرباح في الأمد القصير ، فضلاً عن الفوائد العالية المترتبة على هذه الالتزامات.

9. ينبغي على المصارف انتهاج سياسات استثمارية قائمة على الموازنة بين السيولة والربحية والابتعاد عن سياسة التحوط التي تؤدي إلى سيولة فائضة لدى المصارف مقابل انخفاض العائد.
10. زيادة رضا الزبائن من خلال تحسين الخدمات العامة التي يقدمها المصرف لزيائنه من خلال تحسين خدمات الاستقبال والضيافة وسرعة انجاز المعاملات الأمر الذي ينعكس بصورة ايجابية في زيادة عدد الزبائن وبالتالي زيادة حجم الودائع وصولاً إلى زيادة الربحية
11. أن يتوسع الإفصاح المالي والمحاسبي بصورة أكثر تفصيلاً لإتاحة الفرصة أمام الزبائن للاطلاع على نتائج المصرف بتفصيل أكبر وبالتالي زيادة الثقة والتعامل.
12. ضرورة إنشاء قاعدة بيانات مالية عبر الإسراع في خطط التطوير الإلكتروني والأنظمة الداخلية، وتنويع المنتجات المصرفية، وإدارة المخاطر بما يتناسب والمنافسة الحادة خلال المرحلة المقبلة، لما من شأن ذلك تحسين الأمان والدقة المصرفية والتهيئة لتطبيق مقررات بازل.
13. ضرورة تقييم سياسات المصارف السورية وممارستها وإجراءاتها المتعلقة بمنح القروض وأنشطة الاستثمار من قبل مراقبي مصرف سورية المركزي.
14. ضرورة توافر قاعدة معلومات مالية واسعة (إدارة لنظم المعلومات) لدى المصارف بحيث يمكن لإدارتها تحديد التركزات الائتمانية ضمن المحافظ الاستثمارية، فضلاً عن التأكد من أن تلك الأنظمة مناسبة ومؤهلة لقياس مخاطر السوق ومتابعتها ومراقبتها بصورة دقيقة.
15. ضرورة تبني سياسات وإجراءات مناسبة لتحديد المخاطر الائتمانية ومتابعتها ومراقبتها، وتحديد مخاطر سعر الفائدة وغيرها من المخاطر في نشاطاتها الإقراضية والاستثمارية سواء على المستوى المحلي أم الدولي، والاحتفاظ باحتياطات مناسبة إزاء تلك المخاطر.
16. تعديل قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بتحديد نسبة كفاية رأس المال رقم (253/م ن/ب4) تاريخ 2007/1/23 بما يكفل معالجة جميع الملاحظات حوله ويكفل الانسجام مع توصيات اتفاقية بازل 2 بخصوص تطبيق الدعامة الأولى من دعائنها.
17. إصدار تعليمات رقابية خاصة بتطبيق الدعامة الثانية من دعائم اتفاقية بازل 2 (عملية المراجعة الرقابية)، وذلك بهدف إلزام المصارف وتشجيعها على الاحتفاظ برأس مال كاف لتغطية بعض المخاطر التي لم يتم تغطيتها في الدعامة الأولى، مثل مخاطر تركيز الائتمان ومخاطر سعر الفائدة في سجلات المصرف ومخاطر السيولة والعمل على تقليص الفجوة بين رأس المال الرقابي ورأس المال الاقتصادي، على أن يتم الانطلاق في وضع هذه التعليمات من مبادئ هذه الدعامة الأربعة وفق معايير واضحة ومحددة.
18. العمل على تطوير تطبيق الدعامة الثالثة من دعائم اتفاقية بازل 2 (انضباط السوق).
19. تشجيع المصارف على تكوين قواعد بيانات تخص كافة أنواع المخاطر التي تتعرض لها، وذلك لفترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات وذلك بغرض الانتقال إلى الطرق المتقدمة في احتساب رأس المال اللازم لتغطية هذه المخاطر وفق اتفاقية بازل 2، بهدف تلافي عيوب تطبيق الطرق المعيارية.

20. القيام بالممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة بما يشمل تحفيز المصارف لاستخدام مؤشرات الإنذار المبكر كأدوات قياس كمية إدارة مخاطر السيولة، والاحتفاظ بمستويات أعلى من رأس المال لتغطية مخاطر السيولة المرتفعة أو إلزامها بتخفيض هذه المخاطر.
21. خصوص احتفاظ المصارف الاحتفاظ برأسمال كافٍ لتغطية المخاطر الناشئة عن سعر الفائدة، وإجراء صدمات سعر الفائدة الخاص بالعملات مع إعادة النظر في معدل الصدمة النمطية 2% وذلك في ظل دراسة متوسط معدلات الفائدة السائدة في سورية، بالإضافة إلى إمكانية مصرف سورية المركزي بمطالبة المصارف التي يؤدي تطبيق صدمة سعر الفائدة إلى انخفاض في القيمة الاقتصادية لأكثر من 20% من مجموع الشريحة الأولى والشريحة الثانية لرأس المال إلى زيادة رأس مالها أو تخفيض مخاطرها.
22. لابد من وضع تعليمات خاصة بالحد الأقصى للتركيزات الانتمانية في محفظة المصرف على أساس القطاعات (المناطق الجغرافية والعملات)، وتحديد العقوبات والإجراءات التصحيحية الملزمة للمصارف في حال تجاوز هذا الحد.
23. إصدار تعليمات رقابية تخص وضع حدود خاصة لسقوف التسهيلات الممنوحة لكبار المساهمين كونها تعتبر من الأطراف ذات العلاقة وفق تعريف لجنة بازل.
24. إصدار تعليمات رقابية خاصة بمؤشرات الرقابة على مخاطر الدول بما ينسجم مع توصيات لجنة بازل بهذا الخصوص.
25. يتوجب على مصرف سورية المركزي الأخذ بعين الاعتبار أساليب وممارسات المصرف في تقييمه لمخاطر الائتمان وفي تكوين المخصصات والاحتياطيات اللازمة لمواجهةها عند تقييم كفاية رأس المال لدى المصرف.
26. إصدار تعليمات رقابية خاصة تلزم المصارف العاملة في سورية بإجراء اختبارات التحمل وتحدد أنواع وقواعد هذه الاختبارات والرقابة عليها وذلك كخطوة رئيسية هامة باتجاه تطبيق الدعامة الثانية من دعائم بازل 2، وذلك بما ينسجم مع التوصيات الصادرة عن لجنة بازل ضمن الوثيقة الصادرة عنها في أيار 2009 بعنوان: مبادئ الممارسات الفعالة لاختبارات التحمل والرقابة عليها.
27. وضع تعليمات رقابية خاصة بمؤشرات التعامل مع المصارف الضعيفة بحيث تشكل دليلاً رقابياً معلناً حول التعامل مع المصارف الضعيفة يحدد أعراض وأسباب المشاكل الجوهرية لدى المصارف. كما يحدد آلية التعامل مع الأنواع المختلفة من حالات الضعف لديها انطلاقاً من تحليل مؤشرات الضعف نفسها وذلك بالاستناد إلى تحليل المركز المالي للمصرف مقارنة مع المصارف الأخرى والقطاع المصرفي وبالاعتماد على مؤشرات أنظمة الإنذار المبكر وأسلوب التحليل المعروف بـ CAMELS، و وضع الإجراءات التصحيحية المرتبطة بكل نوع من أنواع الضعف.

قائمة المراجع

أولاً المراجع باللغة العربية :

أ- الكتب :

1. ، اسماعيل اسماعيل وآخرون، التحليل المالي ، مطبعة وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2004.
2. ادريس ، ثابت عبد الرحمن ، بحوث التسويق أساليب القياس والتحليل واختبار الفروض ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2002 .
3. إدريس ، يوسف ، الخاتم ، رحاب ، وآخرون ، كيفية تحديد نسب هوامش أرباح المربحات بالمصارف
4. أرشيد، عبد المعطي رضا وجودة، محفوظ أحمد - إدارة الائتمان - دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع - طبعة أولى، ، عمان - الأردن، 1999
5. التميمي، أرشيد فؤاد وسلام، أسامة عزمي. - الاستثمار في الأوراق المالية (تحليل وإدارة) - دار المسيرة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، الأردن. 2004،
6. حسين ، سعيد ، علي أبو العز ، 2014 ، كفاية رأس المال في المصارف الاسلامية في الواقع وسلامة التطبيق ، المؤتمر الدولي الأول للمالية الاسلامية ، الجامعة الأردنية ، الأردن ،
7. حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية-موسوعة بازل الثانية - الجزء الثاني، رياض الصلح، بيروت، لبنان، 2005.
8. حمّاد، طارق عبد العال، تقييم أدار البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ، 2003.
9. حمد ، علاء مسعود ، أثر السياسة النقدية على أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية (1993-2007) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، الأردن ، 2009 .
10. حمد فهمي، بسند، نبذة مختصرة عن وفاق بازل 2، منشورات الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، 2006،
11. الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2005،
12. الخياط، مصطفى: إدارة مخاطر التشغيل، برنامج تدريبي، مركز التدريب والتأهيل المصرفي، دمشق، أكتوبر 2008،
13. الرشدان ، أيمن ، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية
14. رمضان ، زياد ، جودة ، محفوظ ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2006 .
15. رمضان، زياد، جودة، محفوظ ، (2008)، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة، مصر
16. سامويلسون ، بوب ، هاوس ، نورد ، علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان ، 2006 ..

17. السعودي، جميل، أساسيات الجهاز المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ، 1999.
- 18.سويلم، محمد، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مدخل مقارن، مكتبة ومطبعة الإشعاع، القاهرة، مصر.
- 19.الشاهد، سمير، حماد، طارق عبد العال، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، اتحاد المصارف العربية، 2000.
- 20.شركة الراجحي المالية. (2010) اتفاقية بازل 3 نهج علمي، أبحاث اقتصادية، الرياض، السعودية.
- 21.شعبان، أحمد، علي، محمد، (2006)، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، دار الجامعة، مصر.
- 22.شليبي، د. ماجدة، 2005م، " الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، دراسة وصفية لواقع الرقابة المصرفية في مصر"، الدليل الالكتروني للقانون العربي، www.arablawninfo.com
- 23.شلهوب ، علي محمد ، شؤون النقود وأعمال المصارف ، الطبعة الأولى ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، سورية ، 2007
- 24.شماخ، خليل، طبيبعة المصرف المعاصر ودوره في الاقتصاد الوطني، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، 2008
- 25.الشماع، خليل: تحليل وتقييم أداء المصرف، منشورات الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، .
- 26.شهاب، عماد أمين، خريطة تطبيق بازل 2 في المصارف العربية
- 27.شيداء، فيصل ، 2013 آثار بازل /3/ على إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، عمان، الأردن، العدد الرابع،
- 28.صباح، بهية، مصباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، دراسة تحليلية.
- 29.الطائي، سجي فتحي محمد، عبد الهادي ، شيما وليد ، 2013 ، قياس مستوى ربحية المصارف الإسلامية وتحليلها في ظل الأزمة المالية العالمية / دراسة تحليلية لمجموعة البركة المصرفية للفترة 2010 -2004 ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 9 ، العدد 28
- 30.طه،طارق ، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات ، دار الجامعة الجديدة ، 2008.
- 31.العامري، محمد ، علي ابراهيم ، 2013 ، الإدارة المالية الحديثة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
32. عبد الحميد، عبد المطلب ، 2013 ، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3 ، الدار الجامعية ، مصر .
33. عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2005.
- 34.عبد العال حماد، طارق: إدارة المخاطر، الدار الجامعية، القاهرة، 2007.

35. عبد العال حمادة طارق، حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف - الدار الجامعية - القاهرة - الطبعة الثانية. 2008.
36. عبد العزيز محمود، محمود: الإطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، بحوث منشورة، اتحاد المصارف العربية، 2003.
37. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
38. عبدالله ، خالد أمين ، الطراد ، اسماعيل إبراهيم ، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية) .
39. العلي، أحمد. إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد. دمشق، سوريا. 2008.
40. العيساوي، عبد الكريم جابر، (2007)، الاندماج والتملك الاقتصاديان، مركز الإمارات، ط1، الأردن.
41. كردي، أحمد السيد ، الفرق بين الفاعلية والكفاءة في الأداء ، ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 .
42. كزافييه بيروننت، 2012، تحديات وفرص بعد إدراج مخاطر السيولة ضمن بازل 3 عن موقع : <http://www. Aleqtissadiah. Com>
43. كنجو، كنجو، خلف، أسمهان، إدارة المؤسسات المالية، منشورات جامعة البعث، حمص، سورية ، 2014.
44. كنعان، علي، إدارة المصارف والسياسات المصرفية، منشورات جامعة دمشق ، 2015،
45. كوكش، فلاح ، 2012، أثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية.
46. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، دراسة حول إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.
47. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال بازل 2، أبو ظبي، 2006.
48. اللوزي، بسمة محمد ، تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره على التسهيلات المصرفية
49. محمد، علي محمد ، 2005 ، إدارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية ، أطروحة دكتوراه ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة القاهرة ، مصر .
50. محمود، عبد العزيز محمود، الإطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من قبل لجنة بازل، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وإبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العرب، 2003..
51. المشهداني ، ايمان شيحان عباس ، 2009، أثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف / دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة ، رسالة دبلوم عالي (غير منشورة) ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد
52. مطر، محمد وسيم فايز، إدارة المحافظ الاستثمارية - دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، الأردن، 2005.

53. مفتاح، صالح، 2009، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ملتقى دولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر.
 54. سلطان، محمد سعيد أنور، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005،
 55. المكاوي، محمد محمود، (2012)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية
 56. المنجد في اللغة والإعلام، الطبعة الرابعة والعشرون، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1960.
 57. ناصر، سليمان، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 06، 2006، ص 153.
 58. نجار، حياة، 2013، اتفاقية بازل وآثارها المحتملة على النظام المصرفي .
 59. نجيب- حسين، الرفاعي - غالب، 2007، تحليل و نمذجة البيانات باستخدام الحاسوب spss، الأهلية للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن .
 60. النعيمي عدنان تايه، والتميمي، أرشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي : اتجاهات معاصرة، الطبعة الأولى، دار اليازودي، عمان، الأردن 2009.
 61. هندي، منير، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، الاسكندرية، منشأة المعارف، 2006،.
- ب-الأبحاث والرسائل والدوريات :**
1. أبو زعيتر، باسل، جبر حسن، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين للفترة ما بين (1997 -2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
 2. أبو زعيتر، باسل، 2008، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997-2004) رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
 3. أبو كمال، ميرفت على (2007)، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
 4. أبي نادر، بيير: التحليل المالي وتطبيق التصنيف الائتماني، برنامج تدريبي، مركز التدريب المصرفي، دمشق، 2008.
 5. اتحاد المصارف العربية (2002)، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، لبنان ..
 6. النعيمي، شهاب الدين، قياس المخاطرة الاستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طابع استراتيجية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف السودانية " مجلة دراسات العلوم الإدارية _ المجلد (29)، العدد(1)، 2002
 7. أحمد، نضال، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013.

8. الإرشادات الإشرافية للبرنامج الشامل لإدارة المخاطر التشغيلية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 11، العدد 4، كانون الأول 2003.
9. الأمين، ماهر، الدغيم، عبد العزيز، 2006م، " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3).
10. بدران، علي، مقالة بعنوان "الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 300، تشرين الثاني، 2005.
11. بن بوزيان ، محمد وآخرون ، 2011 ، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة ، واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل (3) المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي الشاملة من منظور إسلامي ، الدوحة ، قطر
12. بن علي، بلعوز، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 7، 2009-2010.
13. الممارسات الصائبة في إدارة المخاطر التشغيلية والإشراف عليها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 11، العدد 4، كانون الأول 2003، ص 6.
14. بن ناصر، قنديل ، 2008، تأثير متطلبات رأس المال على تكلفة البنوك: دراسة حالة مصر، ورقة علمية مقدمة لمنتدى البحوث الاقتصادية، جمهورية مصر العربية.
15. التقارير المالية المنشورة للمصارف في عينة الاختبار للأعوام 2013-2019.
16. الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، الجزائر.
17. الجمعية المصرية لإدارة المخاطر، معيار إدارة المخاطر، ترجمة عن كل من هيئات إدارة الخطر الرئيسية في المملكة المتحدة وهي معهد إدارة المخاطر (IRM) وجمعية التأمين ومديري المخاطر (AIRMIC) والمنتدى الوطني لإدارة المخاطر في القطاع العام (AL, ARM) ، 2002.
18. الجموعي ، قريشي محمد ، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006 ، .
19. الحسنات ، رواد عيسى ، تحليل دور أم عوامل البيئة الداخلية المحددة لربحية البنوك التجارية المرخصة في الأردن للفترة (200 - 2006) رسالة ماجستير جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، الأردن ، 2007 .
20. حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر (أفراد -شركات -بنوك)، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر ، 2003.
21. الرضا، عقبة، 2005م، " دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وألية تفعيله"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27) العدد (2).

22. الزعابي، تهاني محمود محمد، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2008،
23. السرايري، سمير عبد الرزاق، محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية ، المجلة العربية للإدارة ، مجلد 30 ، العدد الأول ، 2010 .
24. سعدان، آسيا، (2006)، تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة قلمة، الجزائر
25. سعيد، عادل، أنور يوسف ، محددات ربحية القطاع المصرفي الأردني ، دراسة تطبيقية على المصارف الأردنية خلال الفترة من 1992 إلى 2005 ، رسالة دكتوراه غير منشورة غير منشورة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، الأردن ، 2008.
26. سلمان، عماد ، 2013، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية، ورقة علمية منشورة بمجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، بغداد، العراق.
27. سلمى سابرلي وآخرين ، (2013) ، لمحة عن معايير رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل 3 ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية ، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، العدد 13 .
28. سليمان ناصر، (2006)، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، جامعة فرحات عباس، سطيف.
29. سليمان، علياء: إدارة المخاطر والمصارف الإسلامية، برنامج تدريبي، مركز التدريب والتأهيل المصرفي، دمشق، شباط 2008.
30. سليمان، ناصر ، 2012، البنوك الإسلامية واتفاقية بازل 3 المزايا والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد 20، العدد الأول، عمان، الأردن.
31. سنجور، حمود: أثر توصيات لجنة بازل ومؤسسات التقييم الدولية على الدول العربية، بحوث منشورة، اتحاد المصارف العربية، 2003.
32. الشماع، خليل: المخاطرة الائتمانية: المدخل المستند إلى التصنيف الداخلي (الجزء الأول)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثاني، المجلد 13، حزيران 2005.
33. الشماع، خليل: معالجة المخاطرة الائتمانية للطرف المقابل والتناقص عبر المنتجات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، آذار 2009
34. الشماع، د. خليل، 2006م، " مقررات بازل 2 والتشريعات المصرفية، دراسة تحليلية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
35. الشمري، صادق، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، حلب، سوريا. 2010.
36. الشمري، صادق، معايير بازل 3 سترفع تكلفة الخدمات المصرفية، جريدة النهار، العدد 1046، الكويت ، 15 سبتمبر ، 2010

37. طريه، جوزيف، 2010، خريطة طريق إلى بازل 3 ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 11683، شوهذ بتاريخ 2014/11/13 على الموقع <http://www.asharqalawsat> الساعة 21:51
38. الطيب شحاتيت ، 2011، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية حالة الأردن، ورقة علمية منشورة بمجلة الدراسات العلوم الإدارية، جامعة مؤتة، الأردن.
39. الطيب، سعود موسى، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية، حالة الأردن، مجلة الدراسات والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، العدد (2)، المجلد (38) ، 2011.
40. عبد الرزاق، حبار، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي دراسة حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السابع ، 2009.
41. عبيدات، سامر ، 2008، محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن.
42. علي إسماعيل شاكر، (2003)، التطور التاريخي لكفاية رأس المال من البدايات إلى بازل 2، مجلة اتحاد المصارف العربية
43. عيسى، آمال حاج عيسى، حويو، فضلية، المشتقات المالية من منظور النظام المالي الاسلامي، ملتقى دولي حول الازمة المالية الرهانة والبدائل المالية والمصرفية-النظام المصرفي الاسلامي نموذجاً، المركز الجامعي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2009
44. الغندور، حافظ: التقنيات الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان، برنامج تدريبي، اتحاد المصارف العربية، دمشق، تموز 2008.
45. القانون رقم 3/ لعام 2010 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 2/ لعام 2001 ، والمرسوم رقم 35/ لعام 2005.
46. الكراسنة، إبراهيم، إدارة المخاطر وبازل 2- نظرة اقليمية، برنامج تدريبي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، 2010.
47. الكراسنة، إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد الدولي، معهد الدراسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006.
48. الكور ، عز الدين ، الفيومي ، نضال ، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 3 ، العدد 3 ، عمان ، الأردن .
49. المالكي ، عبد المجيد أحمد محمد ، شروط ومعايير استخدام التحليل العاملي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ام القرى ، 2000 .
50. المبادئ العشرة للممارسات السليمة في مجال الرقابة على وإدارة مخاطر التشغيل، مجلة المصارف العربية، العدد 269، نيسان 2003.

51.المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2010 ، دراسة دولية جديدة حول الحاكمية في المشاريع من الموقع

http://www.ascasociety.org/Download_File.aspx?filename=/UpLoadFiles/bull

52.المخلافي، عبد العزيز محمد أحمد، تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطر والعائد وفق المعايير الدولية، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية، جامعة بغداد، 2004.

53.معهد الدراسات المصرفية، (ديسمبر 2012)، اتفاقية بازل الثالثة، نشرة توعوية إضاءات، الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 5.

54.معهد الدراسات المصرفية، المشتقات المالية، إضاءات، الكويت، العدد 2، ديسمبر 2009 - يناير 2010.

55.الموقع الرسمي لبنك التسويات الدولية شهود بتاريخ 2015/12/9 الساعة 22:23
www.bis.org/bcbs/basel3/

56.نشریات صندوق النقد العربي - أبو ظبي عن سلسلة الكتيبات الصادرة عن أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية 2004..

ثانياً:المراجع باللغة الانكليزية:

1. Claire,Marie: Productivity and Profitability Management through Effective Management of Operational Risk, Loss Data Collection , Damascus , February 2008
2. Al Janabi, Mazin, A M, 2009, Commodity, Price Risk Management : Valuation Of Large Trading Portfolios Under Adverse And Illiquid Market Settings, Journal Of Derivatives & Hedge Funds, Vol. 15-5-2009,
3. Al-Ademi, Mona Abdulilah Yousef, Profitability Determinants of Commercial Banks in Malaysia After The 1997 Financial Crisis, op.cit.
4. AL-Hussin, Ahmad Awad, Determinants of Banks` Interest Margins In Jordan, op.cit.
5. Aliaga-Diaz, Roger. Olivero, Maria Pia. **The Cyclical Behavior of Net Interest Margins: Evidence from the United States Banking Sector**, International Research Journal of Finance and Economics, 2005,
6. AL-Smadi, Mohammed Ouqlah, Credit Risk, Macroeconomic And Bank Specific Factors In Jordanian Bnaks, op.cit.,
7. Amendment to the Capital Accord to Incorporate Market Risk, Basel Committee on Banking Supervision, BIS, January 1996.
8. Don M, Chance, Tomson, An Introduction To Derivatives And Financial Risk, , Sixth Edition, 2004
9. Bagchi, S.K.- Credit Risk Management -7st.Ed.-JAICO Publishing House -2004- Newdelhi India, 2004 ,
10. Basel Committee on Banking Supervision (2010), Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland,.
11. Basel Committee On Banking Supervision Consultative Document, "Operational Risk Supporting Document to the New Basel Capital Accord", 2001
12. Basel Committee on Banking Supervision, G-10 Central Governors and Heads of Supervision Endorse the Publication of the Revised Capital Framework, June 26, 2004,.
13. Basel Committee on Banking Supervision. (2012). **frequently asked questions on Basel III monitoring**, Bank for International Settlements Basel, Switzerland.
14. Basel Committee on Banking Supervision. (January 2013). **Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools**. Bank for International Settlements , Basel, Switzerland,
15. Basel Committeon Banking Supervision, Operational Risk Supporting, Consultative Document to the New Basel Capital Accord Issued for comment by 31 May 2001 January 2001
16. **Basle II and the Role of Technology**, Risk Management Magazine, Volume 3, issue2
17. Ben Naceur, Samy. Goaied, Mohamed. The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia, op.cit.
18. Ben Naceur, Samy. Goaied, Mohamed. The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia, op.cit.,
19. Berwick, Richard, Risk Management In Commercial Banks Of Vietnam, A Proposal Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of M. A. Nov.1, 2004
20. Blanco, J, (2000), "The Effectiveness of Bank Capital Adequacy Requirement: A Theoretical and Empirical Approach", University of Spanish.
21. Carlos,Cristano,Juan: The New Basel Capital Accord Proposal on Operational Risk , AMF/FSI-BIS seminar,Abu Dhabi, February 2004,.
22. Caruana jain, (2010), bale3 : vers un système financier plus sur, conférence bancaire international **Santander** , Madrid, septembre

23. Chikoko, Laurine & Le Roux Pierre. (2013). The impact of minimum capital requirements on Zimbabwe commercial banks' lending, Scientific & Academic Publishing, 2013
24. Claey's, Sophie. Vennet, Rudi Vander. Determinants of bank interest margins In Central and Eastern Europe Convergence to the West, Ghent University, Belgium, 2004
25. Cooper, Dale- Grey, Stephen- Raymonda, Geoffrey, &, Walker, Phil, Project Risk Management Guidance, John Wiley&Sons, U, 2005
26. Cooper, Dale&Others, Opcit, 2005,
27. Crockett, Andrew: the Twenty Ninth Annual Meeting of the Council of the Governors of the Arab Central Banks and Monetary Agencies , Beirut , Lebanon, 5 September 2005.
28. Crowley, Joseph, Interest Rate Spreads in English-Speaking African Countries, IMF Working Paper, 2007.
29. Davidson ,R .and James ,G. Mackinon .(2003),” Econometric Theory and Method “ , Answer to Starred Exercise
30. Demirgüç-Kunt, Asli. Huizinga, Harry. Determinants of commercial bank interest margins and profitability: some international evidence, The World Bank Review, vol.13, n2, 1997,
31. Demirgüç-Kunt, Asli. Huizinga, Harry. **Financial Structure and Bank Profitability**, The World Bank Review, 2000.
32. Dietrich, Andreas. Wanzenried, Gabrielle. **Determinants of bank profitability before and during the crisis: Evidence from Switzerland**, Journal of International Financial Markets, Institutions & Money, (21), 2011
33. Dorfman, Marks. Introduction to Risk Management and Insurance, 6th Ed. Prentice Hall, 1998
34. Dumičić, Mirna. Ridzak Tomislav, Determinants of Banks' Net Interest Margins in the CEE, op.cit
35. Dunn Richard, Erik Banks, Practical Risk Management, An Executive Guide To Avoiding Surprises And Losses, John Wiley & Sons, Ltd, 2003
36. Ejoh, Ndifon, 2014, The Impact of Capital Adequacy on Deposit Money Banks' Profitability in Nigeria, Research Journal of Finance and Accounting, Nigeria
37. Ezike , John , 2013, Capital Adequacy Standards, Basle Accord And Bank Performance: The Nigerian Experience (A Case Study Of Selected Banks In Nigeria), Asian Economic and Financial Review, Malaysia
38. F. Christofer, Calabria: Elements of an IRB System, FSI/BIS Seminar, Abu Dhabi, February 2004.
39. Fheili, Mohammad I.: Reap the Benefits of Operational Risk, Union of Arab Banks, 2008.
40. Financial Markets And Institutions, Saunders Cornett Mcgraw Hill International Edition.
41. Financial Services Roundtable, guiding principles in risk management for u.s commercial banks report of the subcommittee and working group on management principles, June, 1999
42. Folawewo, Abiodun O. Tennant, David. **Determinants of Interest Rate Spreads In Sub-Saharan African Countries: A Dynamic Panel Analysis**, 13th Annual African Econometrics Society Conference, Pretoria, Republic of South Africa, 2008,
43. Fraser, Donald.&Gup, Bentone.&Kolari, James W. Commercial Banking, (The Management Of Risk -2ed-South -Western College Publishing -2001, P10-14
44. Fungacova, Zuzana. Poghosyan, Tigran. Determinants of bank interest margins in Russia: Does bank ownership matter , op.cit.,

45. Girish, V.S.: Bsel 2 - an Overview, WWW.Slideshare.com, 2008.
46. Gropp, Reint. Sørensen, Christoffer. Lichtenberger, Jung-Duk, **The Dynamics of Bank Spreads and Financial Structure**. Eurosystem Workshop and ECB/ECFIN Conference, 2007.
47. Grygorenko, Oleksandr, Effect of Price Setting on Bank Performance: The Case of Ukraine, op.cit.,
48. Gul, Sehrish. Irshad, Faiza. Zaman, Khalid .**Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan**, The Romanian Economic Journal, (39), 2009
49. Gul, Sehrish. Irshad, Faiza. Zaman, Khalid .**Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan**, op.cit
50. Hache frederic, (2012), bale3 en 5 questions :des clefs pour comprendre la reforme, finance Watch, mai
51. Hal S. Scott , Capital Adequacy Beyond Basel Banking Securities and Insurance , Oxford University Press , U.S.A , 2005
52. Hart, Sheenagh Gordon: Basel 2: the risk of global consensus, Balance Sheet, Volume 12, Number1, 2004
53. Heffernan, Shelagh,**Modern Banking**, op.cit., p6.
54. Howells, P., Bain, K(2000), **Financial Markets & Institutions**, 3th ed. , prentice Hall
55. <http://www.bis.org/publ/bcbs286/comments.htm>
56. IASB(F), International Accounting Standards Board Foundation, IAS 32, (Rvised At 1998), Financial Instruments,Explosures And Presentation, Finalized And Resolved Copy – For Publication, Faculty,Ksu,Edu.Sa/72465/Arabic/Doclib8/Las32fin.Doc.23/10/ 2001
57. International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Basel Committee on Banking Supervision, June, 2006.
58. Jeter, D. C. and P. K. Chaney. (2012). **Advance Accounting**. New Jersey: John Wiley & Sons Ins, P46:
59. Jose A. Lopez, 2004."Evaluating Credit Risk Models", Economic Research Department Federal Reserve Bank of San Francisco. (www.ssm.com).
60. K, Ong, Michale, Risk Management, A Modern Perspective, Academic Press Is An Imprint Of Elsevier, Usa, 2006.P209-210.
61. Karl F,Cordewener: The New Basel Accord Sandadised Approach, ANF/FSI-BIS Seminner, Abu Dhabi, February 2004, p
62. Keegan, Mary, Management of Risk "**Principles and Concepts** HM Treasury, The Orange Book, Working Papers, October 2004", p9 www.hm-treasury.gov.uk
63. Khrawish, Husni Ali, **Determinants of Commercial Banks Performance: Evidence from Jordan**, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 81, 2011.
64. Khrawish, Husni. Al-Abadi, Mohammad. Hejazi, Maysoon. Determinants of Commercial Bank Interest Rate Margins: Evidence from Jordan, op.cit.,
65. Koch, Timothy W. &Macdonald, Scott-Management Of Banking -6thed- Thomson South Western- 2006, U.S.A 34-38
66. Konadu-Adjei, Charles Kweku, **Determinants of Long-Term Interest Rates in the United States**, published Ph.D. Thesis, Walden University, USA, 2011.
67. Kudinska, Marina,Natalia, 2012, **Analysis of Bank Capital Adequacy: The Case of Latvia**" Journal of Business Management, No.6
68. Latham & Watkin, (2011), Regulatory Capital Reform under Basel III,
69. Lumby, S. and C. Jones. (2011). **Corporate Finance Theory and Practice**. London: South Western.

70. Mamun, Abdullah. (2013). Performance, Evaluation of Prime Bank Limited in Terms of, Capital Adequacy. Global Journal of, Management and Business Research
71. Maudos, Joaquin. De Guevara, Juan Fernandez. **Factors explaining the interest margin in the banking sectors of the European Union**, Journal of Banking & Finance, Vol.28, 2004,
72. Mc Connell, Patrik, & Blacker, Keith, An Approach To Modeling Operational Risk In Banks, Working Paper Series, Henley Management College Greenlan, 2000
73. Mcshane, R.W. Sharpe, I.G. A Time Series/Cross Section Analysis of the Determinants of Australian Trading Bank Loan/ Deposit Interest Margins: 1962-1981, Journal of Banking & Finance, Vol.9, , 2009
74. Meihuizen, Hanne, Principles Of Liquidity Risk Management And Supervision, Amf/Fsi Seminar, Abu Dhabi, 2010, P2-3
75. Nguyen, James, An Empirical Analysis of Commercial Bank Profitability in Financially Liberalized Markets, Published Ph.D. Thesis, University of New Orleans, USA, 2006, p21-22.
76. Nys, Emmanuelle, Service Provision And Bank Interest Margin: An Adverse Selection Approach and Risk Implications for E.U. Banks published Ph.D. thesis, University of Birmingham, U.K, 2003,
77. Patrick Van Roy, 2005." The impact of the 1988 Basel Accord on banks' capital ratios and credit risk-taking: an international study. European Centre for Advanced Research in Economics and Statistics, Av F D, Roosevelt 50, CP 114, Belgium.
78. Perez, Paula, **Determinants of Interest Rate Spreads In Belize**, Central Bank of Belize Researches, Belize, 2011, p1
79. Pierre Georg, (2011), Basel III and Systemic Risk Regulation - What Way Forward?, Working Papers on Global Financial Markets, University Jena
80. Poghosyan, Tigran, Financial Intermediation Costs in Low-Income Countries: The Role of Regulatory, Institutional, and Macroeconomic Factors, IMF Working Paper, 2012.
81. Pua Tan, Tatum Blaise, Determinants of Credit Growth and Interest Margins in the Philippines and Asia, IMF Working Paper, 2012.
82. Pua Tan, Tatum Blaise, Determinants of Credit Growth and Interest Margins in the Philippines and Asia, op.cit
83. R.Gallati, Reto, Risk Management And Capital Adequacy, Mcgraw- Hill Companies, Inc, 2003
84. Range of Practices and Issues in Economic Capital Modeling, Basel Committee on Banking Supervision, BIS, August 2008.
85. Reilly, Frank K. & Brown, Keith C. (2012), Analysis Of Investment & Management Of Portfolios, 10th.ed, SOUTH-WESTERN, Printed in Canada
86. Reilly, Frank K. & Brown, Keith C. (2012), Analysis Of Investment & Management Of Portfolios, 10th.ed, SOUTH-WESTERN, Printed in Canada
87. Rime, B. (2001), "Capital requirements and bank behavior: Empirical evidence for Switzerland", Journal of banking and finance.
88. Rubiez Christiane, (2010), **la reforme de bale3**.
89. Sabira Rizwan. (2012), **Implications of Basel III on Islamic Banks**, international conference on excellence in business, university of sharjah, united arab emirates.
90. Sarkar A.N. -Strategic Business Management And Bankink -1st.Ed.- Deep And Deep Publications Pvt. Ltd-2005 –Newdelhi – India-
91. **SAS Institute Inc SAS** and all other SAS Institute Inc. product or service names are registered trademarks or trademarks of SAS Institute Inc. in the USA and other countries. ® indicates USA registration. Other brand and product names are trademarks of their respective companies, 2010

92. Saunders, Anthony; Cornett, Marica: Financial Institution Management, McGraw-Hill, USA, Sixth Edition, 2008.
93. Sehrish Gul, Faiza Irshad et al Sehrish Gul, Faiza Irshad and Khalid Zaman. (2011). "Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan", *The Romanian Economic Journal*.
94. Sheldon, George, 2013 Costs and Benefits of Capital Adequacy Requirements: An Empirical Analysis for Switzerland, Journal of the University of Basel
95. Soliman, Aliaa: Technical Bank Training Programme, (Developing Credit Risk Solution for Basel II, Syria, January 2008,
96. Speaking African Countries, op.cit.
97. Stocks, Jerffy R. 2002, "Using simulation to Determine Bank Adequacy". Financial Engineering News.
98. Tapiro, Charles, Risk And Management, Mathematical And Computational Methods, John Wiley & Sons, Ltd, 2004
99. Tarus, Daniel K. Chekol, Yonas. Determinants of Net Interest Margin in Kenyan Commercial Banks. op.cit
100. The Financial Services Roundtable "Subcommittee On Risk Management Principles", Guiding Principles in Risk Management for US. Commercial Banks, June 1999, Washington, D.C www.fsround.org
101. The Institute Of Internal Auditors, International Standards For The Professional Practice Of Internal Auditor (Standards). 2010.
102. Thilo Pausch, Peter Welzel, 2002. " Credit Risk and the Role of Capital Adequacy Regulation", University of Augsburg
103. Thurstone, 2008, multiple factor analysis, psychological review
104. Tin, Low Mui. Ahmad, Rubi. S. Shahrudin, Shahrin, **Determinants of Bank Profits and Net Interest Margins in East Asia and Latin America**, University Of Malaya, Malaysia, 2008,
105. Trueck, Stefan ;Rachev, Svetlozar, T.: Rating Based Modeling of Credit Risk, Elsevier, USA, 2009..
106. Ugur, Ahmet. Erkus, Hakan. **Determinants of the Net Interest Margins of Banks in Turkey**, Journal of Economic and Social Research 12 (2), 2010.
107. Van Home, James and John Wachowicz. 1995. "**Fundamentals of Financial Management**". 9th ed., Prentice Hall.
108. Vaughan, Emmett. J. & Vaughan, Theres –Fundamentals Of Risk And Insurance – John Wiley & Sons Inc. 9th Ed. U.S.A. 2003.
109. Vernimmen P.; P. Quiry; M. Dallochio and A. Salvi. (2011). **Corporate Finance: Theory and Practice**. John Wiley & Sons, Ltd:
110. Webster's new twentieth century dictionary, 2nd. ed. 1999 u.s.a. 1996
111. Zhang, Jin, **Three Essays on Chinese Financial Intermediation**, published Ph.D. thesis, The Hong Kong University, China, 2010.

الملحق

الجدول رقم 1/ مؤشرات كفاية رأس المال لكل مصرف

x9	x8	x7	x6	x5	x4	x3	x2	x1	
0.117548	0.060413	0.044359	1.018163	0.314815	0.127799	0.09187	0.062691436	0.098947	العربي
0.11209	0.061266	0.047408	2.810129	0.303088	0.139125	0.090608	0.062463592	0.104448	
0.093851	0.051715	0.048418	0.566564	0.221129	0.126448	0.07415	0.057038408	0.103576	
0.125598	0.065293	0.06401	0.875747	0.322163	0.157728	0.093612	0.074460043	0.125362	
0.177573	0.077199	0.072849	1.900245	0.424508	0.388796	0.109858	0.09441919	0.142947	
0.195794	0.085857	0.089336	1.573418	0.493971	0.330807	0.125471	0.102696519	0.147292	
0.177573	0.077199	0.072849	1.900245	0.424508	0.388796	0.109858	0.09441919	0.142947	
0.089284	0.044048	0.027743	2.268153	0.340159	0.14234	0.078298	0.031617235	0.042867	الدولي
0.095312	0.071211	0.030215	2.495901	0.427296	0.170588	0.118687	0.035066335	0.050615	
0.088609	0.107924	0.028059	2.664357	0.58925	0.180036	0.172755	0.042002459	0.058603	
0.116901	0.095297	0.038475	2.635084	0.81672	0.192911	0.153561	0.059113503	0.080144	
0.150792	0.125497	0.052706	2.586174	0.951067	0.20196	0.204558	0.073870019	0.097756	
0.152274	0.105649	0.121269	2.505535	1.367443	0.205254	0.175632	0.076423248	0.102779	
0.150792	0.125497	0.052706	2.586174	0.951067	0.20196	0.204558	0.073870019	0.097756	
0.181627	0.10996	0.081951	2.389038	0.752342	0.224996	0.186733	0.084263911	0.132951	الأردن
0.169281	0.066102	0.073477	2.39279	1.183225	0.203818	0.11242	0.086823727	0.14261	
0.15374	0.093901	0.085798	2.417286	1.39693	0.19832	0.159278	0.087915646	0.157361	
0.194632	0.174316	0.110519	2.453657	0.490869	0.25492	0.292234	0.10723193	0.169386	
0.272903	0.143317	0.185626	2.30485	27.36551	0.319956	0.251513	0.14331434	0.215674	
0.255615	0.130111	0.163515	2.141291	12.87654	0.30859	0.242097	0.139695715	0.197554	
0.272903	0.143317	0.185626	2.30485	27.36551	0.319956	0.251513	0.14331434	0.215674	
0.056384	0.034594	0.015991	1.330477	1.575687	0.44734	0.11971	0.034649116	0.043321	سورية والمهجر
0.032785	0.021169	0.007817	1.274273	0.871473	0.413899	0.081718	0.021766892	0.026945	

1.973288	0.018337	0.007732	1.399807	0.6841	0.326619	0.058268	0.019850652	0.024483	
3.199726	0.046779	0.014951	1.69937	1.035463	0.31187	0.105573	0.026884216	0.032704	
0.064232	0.114273	0.103817	1.052549	0.037269	0.576142	0.237729	0.036302501	0.043193	
0.072917	0.095769	0.121125	0.783732	0.04262	0.416071	0.198898	0.04153627	0.048498	
0.064232	0.114273	0.103817	1.052549	0.037269	0.576142	0.237729	0.036302501	0.043193	
0.113124	0.09186	0.123683	0.223681	3.900002	0.321613	0.12133	0.045536214	0.062582	عودة
0.149037	0.094028	0.135862	0.24167	5.955512	0.314764	0.123759	0.048240651	0.068486	
0.137019	0.154681	0.384519	3.714067	4.361408	0.259684	0.203588	0.050015332	0.077455	
0.178187	0.136544	0.250472	1.08132	6.999835	0.247292	0.182389	0.063476873	0.095161	
0.233089	0.131341	0.236543	0.288098	4.000155	0.209642	0.175308	0.078596389	0.110739	
0.39153	0.117697	0.238166	0.31663	4.570479	0.210921	0.152323	0.092005709	0.129927	
0.233089	0.131341	0.236543	0.288098	4.000155	0.209642	0.175308	0.078596389	0.110739	
0.092778	0.009427	0.007228	0.092332	0.571215	0.143495	0.086741	0.041967004	0.057653	فرنسينك
0.104196	0.032243	0.037509	0.090329	0.782525	0.172847	0.060721	0.047003628	0.065902	
0.064559	0.047259	0.037713	0.226216	0.697584	0.18086	0.079819	0.040567139	0.058555	
0.072701	0.089284	0.058819	0.397827	0.68178	0.171685	0.112188	0.045368229	0.061372	
142.3429	0.158159	0.380438	0.172278	4.499901	0.27376	0.183474	0.086688857	0.118493	
166.3322	0.199755	0.451715	0.20134	6.914425	0.382577	0.233327	0.109096963	0.144531	
142.3429	0.158159	0.380438	0.172278	4.499901	0.27376	0.183474	0.086688857	0.118493	

الجدول (2)

نتائج تحليل مؤشرات المخاطرة المصرفية

الأرصدة لدى المصارف/ إجمالي الموجودات	الموجودات النقدية + الاستثمارات / الموجودات	الموجودات المتداولة /الودائع	الموجودات الحساسة / المطالبات الحساسة	الموجودات المرجحة بالمخاطر/ إجمالي الموجودات	
0.317610283	0.379183391	0.799507814	0.999720615	0.533326411	العربي
0.310619733	0.332847751	0.894801566	1.031991822	0.557263644	
0.230765309	0.331439642	0.897165274	1.1691668	0.607753869	
0.204585535	0.289610153	0.75510593	1.022752841	0.592842474	
0.140536738	0.365193651	0.667720487	0.901333637	0.531719725	
0.181511169	0.407959842	0.706691907	0.907747472	0.524512548	
0.140536738	0.365193651	0.667720487	0.901333637	0.531719725	
0.596194436	0.610134075	1.096559583	1.147697191	0.354119054	الدولي للتجارة والتمويل
0.704547672	0.71859724	1.16486697	1.1963404	0.367912019	
0.756867545	0.772632123	1.197065444	1.23839615	0.474022623	

0.615048423	0.637481674	1.086799929	1.293696962	0.505670773	
0.638879976	0.66744341	1.008830551	1.069897182	0.489879959	
0.56486657	0.595368339	0.9321117	1.05621939	0.501879312	
0.638879976	0.66744341	1.008830551	1.069897182	0.489879959	
0.548745905	0.584016969	1.07695976	0.97081119	0.463940381	سورية والأردن
0.227682518	0.263968072	1.10427858	0.950483449	0.512896294	
0.44803819	0.484407762	1.092653195	1.158336108	0.571845795	
0.633060896	0.482460682	0.87467739	0.625290799	0.550948256	
0.430191239	0.4923707	0.696211106	0.8481554	0.525146783	
0.422976741	0.488215745	0.801956344	1.148163306	0.546507755	
0.430191239	0.4923707	0.696211106	0.8481554	0.525146783	
0.710557429	0.911520577	1.070071876	1.054829081	0.614516813	سورية والمهجر
0.733633417	0.938287271	1.033220423	1.098107186	0.66391928	
0.659320839	0.028361986	1.030638073	1.099570397	0.010059685	
0.745349143	0.031640217	1.095866521	1.075512628	0.008402037	

0.847294503	0.776709796	1.042024014	1.136431076	0.565179126	
0.7911682	0.781994147	0.947111481	1.488323011	0.56963394	
0.745349143	0.031640217	1.095866521	1.075512628	0.008402037	
0.624690824	0.600922915	0.916485952	1.157344831	0.402532733	عودة
0.610205349	0.550364387	1.170107304	1.141242049	0.323683142	
0.7543307	0.541810194	1.225437975	1.232970097	0.365025252	
0.651970284	0.515793646	1.099405659	1.471338354	0.356236583	
0.55166715	0.749598221	0.921433171	1.11171141	0.337194061	
0.395982038	0.621552758	0.776351671	1.054057858	0.234990441	
0.55166715	0.749598221	0.921433171	1.11171141	0.337194061	
0.516182299	0.727927197	0.875736589	1.035336057	0.452338577	
0.225904733	0.937208628	1.027581937	1.104187497	0.451107253	فرنسبناك
0.491763319	0.432418353	1.149773521	1.188624378	0.628376978	
0.595605027	0.304503934	0.906454712	1.079548052	0.624041048	
0.527514379	0.780832578	0.924564352	1.089095219	0.000609014	

0.532429514	0.790557545	1.137751931	1.209324415	0.000655898	
0.527514379	0.780832578	0.924564352	1.089095219	0.000609014	

الجدول (3) نتائج تحليل مؤشرات العائد المصرفي

صافي الدخل / الودائع	صافي الدخل / حقوق الملكية	إجمالي الموجودات / حقوق الملكية	صافي الدخل / إجمالي الموجودات	إجمالي إيرادات الفوائد / إجمالي الفوائد	صافي الدخل / إجمالي إيرادات الفوائد	الموجودات العاملة/ (الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة)	
-0.043764639	-0.175648001	6.33452	-0.02773	0.022498	-123.25%	0.008338348	العربي
-0.109088341	-0.352796658	5.407763	-0.06524	0.029585	-220.51%	0.01494521	
0.164980449	0.397729247	4.377687	0.090854	0.023654	384.09%	0.015028957	
0.130387234	0.431209492	5.567972	0.077445	0.028736	269.50%	0.01756856	
-0.0024008	-0.012241933	7.71983	-0.00159	0.036161	-4.39%	0.013238968	
0.009531516	0.046598045	7.011775	0.006646	0.039117	16.99%	0.015515089	
-0.0024008	-0.012241933	7.71983	-0.00159	0.036161	-4.39%	0.013238968	
0.015698463	0.107906473	9.319539	0.011579	0.030968	37.39%	0.02726139	الدولي
0.029042889	0.183212069	9.105428	0.020121	0.037778	53.26%	0.036780042	
0.079648678	0.499768164	8.754529	0.057087	0.04026	141.79%	0.032169354	

5.14324E-05	0.000395573	10.42741	3.79E-05	0.039921	0.10%	0.027518366	
0.00012142	0.000767462	8.364483	9.18E-05	0.042821	0.21%	0.02021211	
3.26053E-05	0.000196137	8.090006	2.42E-05	0.048328	0.05%	0.05690514	
0.00012142	0.000767462	8.364483	9.18E-05	0.042821	0.21%	0.02021211	
-0.006668961	-0.021837654	5.166505	-0.00423	0.03927	-10.76%	0.018503157	الأردن
-0.116830616	-0.342396722	4.813774	-0.07113	0.043813	-162.34%	0.020571423	
0.269655207	0.531613141	3.528717	0.150653	0.059049	255.13%	0.059104678	
0.158710862	0.563172414	5.605176	0.100474	0.027761	361.92%	0.002697897	
-0.014877582	-0.093619068	9.469769	-0.00989	0.023041	-42.91%	-0.02725639	
-0.010876262	-0.068321328	8.883414	-0.00769	0.034834	-22.08%	-0.008935566	
-0.014877582	-0.093619068	9.469769	-0.00989	0.023041	-42.91%	-0.02725639	سورية والمهجر
0.018388894	0.109233106	7.426887	0.014708	0.022149	66.40%	0.022602772	
-0.00018374	-0.001276967	8.603117	-0.00015	0.017561	-0.85%	0.01433376	
0.051120664	0.378407043	9.129577	0.041448	0.015299	270.93%	0.012056681	
0.052333974	0.448464948	10.42419	0.043022	0.018055	238.28%	0.014561615	

0.021457979	0.25227195	13.98808	0.018035	0.02047	88.10%	0.053842255	
0.001888517	0.02643538	16.34397	0.001617	0.026593	6.08%	0.074907143	
0.021457979	0.25227195	13.98808	0.018035	0.02047	88.10%	0.053842255	
0.012520706	0.044904983	4.929007	0.00911	0.024764	36.79%	0.039891853	عودة
-0.03913178	-0.134275786	4.871432	-0.02756	0.022735	-121.24%	0.042697658	
0.158671517	0.424426165	4.142361	0.10246	0.022224	461.02%	0.129358746	
0.101024227	0.374032636	5.550465	0.067388	0.028705	234.76%	0.076678713	
0.057293232	0.291203973	7.161272	0.040664	0.036316	111.97%	0.05367931	
0.007185167	0.043459488	8.541455	0.005088	0.042151	12.07%	0.054485095	
0.057293232	0.291203973	7.161272	0.040664	0.036316	111.97%	0.05367931	
0.002882196	0.01234104	5.882271	0.002098	0.030811	6.81%	0.015353964	
0.055349437	0.208517114	5.281947	0.039477	0.036144	109.22%	0.027558329	فرنسبنك
0.135761044	0.45494533	4.837004	0.094055	0.029598	317.77%	0.024811399	
0.090929406	0.482417639	7.176917	0.067218	0.024634	272.87%	0.019126754	
0.042142513	0.266870351	8.655835	0.030831	0.032413	95.12%	0.058446172	

0.002075913	0.017122711	10.92724	0.001567	0.038894	4.03%	0.059666373	
0.042142513	0.266870351	8.655835	0.030831	0.032413	95.12%	0.058446172	

جدول 4 (مخاطر الائتمان - مخاطر السوق - مخاطر التشغيل) لعام 2013 لمصارف عينة البحث (المبالغ ألف ل.س.)

المبالغ بآلاف الليرات	العربي	الدولي للتجارة والتمويل	الأردن	سورية والمهجر	عودة	فرنسبنك
مخاطر الائتمان	25,792,	34,477	11,737	54,857	14,620,862	31,563
مخاطر بنود خارج الميزانية	4,716,	907,	400,685	1,040,659	3,388,737	494,056
مخاطر السوق	1,054,	6,033,	11,402	176,644	25,976	92,324
المخاطر التشغيلية	1,019	1,990,392,	308,025	1,641,178,	1,781,513	722,294
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	32,581,	43,408	12,457	57,715,	19,817,	32,872
نسبة المخاطر الائتمان	79.16%	79.43%	94.22%	95.05%	73.78%	96.02%
نسبة مخاطر خارج الميزانية	14.47%	2.09%	3.22%	1.80%	17.10%	1.50%
نسبة مخاطر السوق	3.24%	13.90%	0.09%	0.31%	0.13%	0.28%
نسبة مخاطر التشغيل	3.13%	4.59%	2.47%	2.84%	8.99%	2.20%

المصدر : من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية لعام 2013 للبنوك عينة الدراسة

جدول ' (5) مخاطر الائتمان - مخاطر السوق - مخاطر التشغيل) لعام 2014

فرنسبنك	عودة	سورية والمهجر	الأردن	الدولي للتجارة والتمويل	العربي	2014
36,883	24,559,238	62,275	10,993	34,816	28,439	مخاطر الائتمان
531	3,695,214	1,032,518,	392	1,724	5,497	مخاطر الحسابات خارج الميزانية
200	193,813	507,084	1,094,044	8,187,526	3,145,332	مخاطر السوق
666	1,592,625	1,459,202	247,294	1,990,392	809,276,	المخاطر التشغيلية
38,279,	30,040,888,	65,273,205	12,726,075	46,718,054	37,891,998	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
96.35%	81.75%	95.41%	86.38%	74.52%	75.05%	نسبة المخاطر الائتمان
1.39%	12.30%	1.58%	3.08%	3.69%	14.51%	نسبة مخاطر خارج الميزانية
0.52%	0.65%	0.78%	8.60%	17.53%	8.30%	نسبة مخاطر السوق
1.74%	5.30%	2.24%	1.94%	4.26%	2.14%	نسبة مخاطر التشغيل

المصدر : من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية لعام 2014 للبنوك عينة الدراسة

جدول (6) مخاطر الائتمان - مخاطر السوق - مخاطر التشغيل لعام 2015

فرنسبنك	عودة	سورية والمهجر	الأردن	الدولي للتجارة والتمويل	العربي	2015
60,921,840,000	32,126,288,285	88,098,429,736	15,413,737,000	44,909,731,359	40,207,530,879	مخاطر الائتمان
837,893,000	5,022,578,360	1,250,107,000	701,482,000	2,639,808,224	7,343,514,816	مخاطر الحسابات خارج الميزانية
153,329,000	415,725,074	752,953,000	113,113,044	13,819,393,815	4,149,190,148	مخاطر السوق
916,400,000	1,748,268,546	1,687,856,840	293,423,961	1,780,151,296	885,136,000	المخاطر التشغيلية
62,829,462,000	39,312,860,265	91,789,346,576	16,521,756,005	63,149,084,694	52,585,371,843	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
96.96%	81.72%	95.98%	93.29%	71.12%	76.46%	نسبة المخاطر الائتمان
1.33%	12.78%	1.36%	4.25%	4.18%	13.96%	نسبة مخاطر خارج الميزانية
0.24%	1.06%	0.82%	0.68%	21.88%	7.89%	نسبة مخاطر السوق
1.46%	4.45%	1.84%	1.78%	2.82%	1.68%	نسبة مخاطر التشغيل

المصدر : من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية لعام 2015 للبنوك عينة الدراسة

جدول 7 (مخاطر الائتمان - مخاطر السوق - مخاطر التشغيل) لعام 2016

فرنسبنك	عودة	سورية والمهجر	الأردن	الدولي للتجارة والتمويل	العربي	2016
77,807,793,020	41,778,929,823	148,403,946,262	19,513,448,000	59,249,358,882	53,808,602,441	مخاطر الائتمان
1,274,843,031	6,927,927,277	2,027,074,000	1,424,163,000	5,601,986,215	10,686,446,333	مخاطر الحسابات خارج الميزانية
72,096,785	38,146,700	321,858,000	255,397,260	21,163,521,338	7,595,597,930	مخاطر السوق
1,427,755,775	1,979,674,537	1,976,047,197	489,365,719	2,108,311,444	1,089,478,334	المخاطر التشغيلية
#####	50,724,678,337	152,728,925,459	21,682,373,979	88,123,177,879	73,180,125,038	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
96.56%	82.36%	97.17%	90.00%	67.23%	73.53%	نسبة المخاطر الائتمان
1.58%	13.66%	1.33%	6.57%	6.36%	14.60%	نسبة مخاطر خارج الميزانية
0.09%	0.08%	0.21%	1.18%	24.02%	10.38%	نسبة مخاطر السوق
1.77%	3.90%	1.29%	2.26%	2.39%	1.49%	نسبة مخاطر التشغيل

جدول 8) مخاطر الائتمان - مخاطر السوق - مخاطر التشغيل (لعام 2017

فرنسبنك	عودة	سورية والمهجر	الأردن	الدولي للتجارة والتمويل	العربي	2017
50,385,750,575	38,410,015,628	122,005,340,636	17,721,986,000	55,082,406,351	45,053,147,219	مخاطر الائتمان
1,089,190,138	6,190,235,439	2,080,387,000	1,315,032,000	3,362,525,881	9,868,463,105	مخاطر الحسابات خارج الميزانية
200,271,830	40,275,258	889,313,000	25,097,841	17,914,165,979	8,451,125,708	مخاطر السوق
2,103,250,432	2,037,627,767	2,024,908,615	662,979,958	4,502,194,078	1,269,238,334	المخاطر التشغيلية
53,778,462,975	46,678,154,092	126,999,949,251	19,725,095,799	80,861,292,289	64,641,974,366	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
93.69%	82.29%	96.07%	89.84%	68.12%	69.70%	نسبة المخاطر الائتمان
2.03%	13.26%	1.64%	6.67%	4.16%	15.27%	نسبة مخاطر خارج الميزانية
0.37%	0.09%	0.70%	0.13%	22.15%	13.07%	نسبة مخاطر السوق
3.91%	4.37%	1.59%	3.36%	5.57%	1.96%	نسبة مخاطر التشغيل

الجدول رقم (8) (مخاطر الائتمان – مخاطر السوق – مخاطر التشغيل) لعام 2018

2018	العربي	الدولي للتجارة والتمويل	الأردن	سورية والمهجر	عودة	فرنسبتك
مخاطر الائتمان	42,961,185,244	58,800,999,900	16,517,405,000	106,412,552,594	50,603,649,572	56,586,777,535
مخاطر الحسابات خارج الميزانية	9,374,504,898	4,628,028,305	905,847,000	668,376,000	5,685,059,168	817,407,353
مخاطر السوق	7,524,432,263	164,197,526	37,660,776	810,642,000	72,831,658	50,947,381
المخاطر التشغيلية	1,159,552,667	4,732,338,470	740,258,945	2,009,780,388	1,945,959,957	2,173,820,435
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	61,019,675,072	68,325,564,201	18,201,171,721	109,901,350,982	58,307,500,355	59,628,952,704
نسبة المخاطر الائتمان	70.41%	86.06%	90.75%	96.83%	86.79%	94.90%
نسبة مخاطر خارج الميزانية	15.36%	6.77%	4.98%	0.61%	9.75%	1.37%
نسبة مخاطر السوق	12.33%	0.24%	0.21%	0.74%	0.12%	0.09%
نسبة مخاطر التشغيل	1.90%	6.93%	4.07%	1.83%	3.34%	3.65%

الجدول رقم 9/ (مخاطر الائتمان – مخاطر السوق – مخاطر التشغيل) لعام 2019

فرنسبنك	عودة	سورية والمهجر	الأردن	الدولي للتجارة والتمويل	العربي	2019
78,323,255	109,730,248	119,970,790	12,801,304	67,520,331	43995697	مخاطر الائتمان
466,116	2,394,057	881,981	920,432	4,600,882	9208577	مخاطر الحسابات خارج الميزانية
101,650	272,320	585,727	148,166	10,457,575	5237160546	مخاطر السوق
2,387,282	2,399,262	2,459,795	764,983	4,226,003	1149298	المخاطر التشغيلية
81,278,303	114,795,887	123,898,293	14,634,885	86,804,791	5,291,514,118	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
96.36%	106.09%	96.83%	87.47%	77.78%	0.83%	نسبة المخاطر الائتمان
0.57%	2.09%	0.71%	6.29%	5.30%	0.17%	نسبة مخاطر خارج الميزانية
0.13%	0.24%	0.47%	1.01%	12.05%	98.97%	نسبة مخاطر السوق
2.94%	2.09%	1.99%	5.23%	4.87%	0.02%	نسبة مخاطر التشغيل

Summary

Banks are the mainstay in the financial system through which the economy can perform its functions in any country, especially in light of the rapid and successive developments witnessed by the global money and financial markets, and the consequent that the banks exceeded the role they play, and it is no longer limited to the role of mediation, but rather It transcends it to comprehensive banking, which requires the international banking industry in general and Syria in particular to have the ability to keep abreast of developments, and to exercise the role entrusted to it through a careful scientific study of the risks that the banking industry may be involved in that can be avoided by hedging them, in order to achieve the exchange between banking risk and banking return, and linking them to banking capital adequacy standards, This is the essence of this study, as the issue of banking capital adequacy has received increasing attention, especially in light of the financial and banking crises that the world has witnessed since 1982, and the negative economic effects of those crises resulting from banking and financial crises. This interest has been steadily increasing on the part of international banking and financial institutions, most notably the Basel International Committee on Banking Supervision, which sought to establish foundations and control rules that would strengthen the structure of the global financial system, with the aim of endorsing banking safety for all parties associated with the banking industry, including central banks, shareholders and depositors. and banking departments. With the continuous work of that committee, starting in 1988, it issued several international decisions on the adequacy of banking capital.

It expanded on its handling of various issues related to the adequacy of banking capital, and at the forefront of these issues are banking risks and banking return. The mandatory decisions established by that committee were not, but rather left the

freedom to the national supervisory authorities to reformulate the contents of those decisions in line with the banking work environment of each country. Therefore, the contribution of this study is embodied in an attempt to link the banking capital adequacy indicators with the indicators of both banking risk and banking return, according to the hypothesis of the study which states: “Both indicators of banking risk and banking return are affected by indicators of banking capital adequacy.

On the practical side, six private banks were selected as a deliberate sample, for a period of seven years (2013-2019). Indicators of bank capital adequacy, banking risk, and banking return were analyzed, in addition to using a number of statistical methods to determine whether the indicators of banking risk and Banking return is affected by bank capital adequacy indicators. Achieving the objectives of the study required the theoretical and intellectual framework of the study variables, which was included in the first chapter embodied in the theoretical framework of the study, the first chapter of which was devoted to the adequacy of banking capital and its measurement criteria and the decisions of the Basel I, Basel II and Basel III Committee on the adequacy of banking capital, and the second chapter on banking risk bank return,

The third chapter dealt with the discussion of the results of analysis and testing, in three sections. The first topic was concerned with discussing the results of the analysis of bank capital adequacy indicators, and the second with discussing the results of analyzing the indicators of banking risk and banking return, while the third topic was devoted to discussing the results of the test. And the fourth topic to conduct the factor analysis test and the discriminatory analysis test. The fourth and final chapter came with the study’s conclusions and recommendations



Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Economic

Department Banking
and Insurance

The impact of capital adequacy indicators in profitability and risk in the Syrian banking (analytical study)

A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for
the degree of Ph.D in economic / Banking And Insurance Department

By
Majd omran

Supervisor
prof. Ali Kenaan

2020/2021